عبد المنعم منيب

مراجعات الجهاديين

القصة الخفية لمراجعات الجهاد
والجماعة الإسلامية داخل وخارج السجون

مكتبة مدبولى

مراجعات الجهاديين

القصة الخفية لمراجعات الجهاد

والجماعة الإسلامية داخل وخارج السجن

عبد المنعم منيب

مراجعات الجهاديين

القصة الخفية لمراجعات الجهاد والجماعة الإسلامية داخل وخارج السجن

مكتبة مدبولى

٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أثارت "مبادرة وقف العنف" التي أطلقتها الجماعة الإسلامية وما زالت تثير الكثير من الجدل والنقاش منذ إطلاقها عام ١٩٩٧م وحتى الآن، ولم يكد يهدأ الجدل حولها حتى اندلع مرة أخرى لكن هذه المرة كان الجدل منصباً على "مراجعات تنظيم الجهاد المصري" التي أطلقها **د.سيد إمام الشريف** في صيف عام ٢٠٠٧م.

ورغم كثرة الجدل واتساع مساحته إلا أنه كله دار في إطار قد تم رسمه بعناية فائقة، فلم يكد يعلن خبر عن مبادرة الجماعة الإسلامية أو مراجعات الجهاد إلا في الإطار المرسوم له من قبل جهة حكومية محددة، أما صانعو الحدث أنفسهم فقد ساروا في نفس الإطار المرسوم لهم بعناية دون أي خروج على النص إلا في حالات محددة وباستثناءات معينة سوف يهتم هذا الكتاب بكشفها للرأي العام.

وقد عاينت ذلك كله بنفسي عن قرب عندما كنت معتقلاً قريباً من أصحاب المبادرة وأصحاب المراجعات، وتابعت بالمواكبة مع هذا ما يتم نشره في وسائل الإعلام عنهم وعن عمليتي المبادرة والمراجعات، ومكنني هذا من تكوين صورة دقيقة لما جرى ويجري طوال فترة اعتقالي في الفترة الممتدة من فبراير ١٩٩٣م وحتى أغسطس ٢٠٠٧م، ثم استمرت متابعتي للعملية بعد خروجي من السجن وحتى الآن.

ولقد أتى ذلك كله في إطار متابعتي طوال الـ ٣٠ عاماً الأخيرة لشؤون الحركة الإسلامية عامة والتيار الجهادي بشكل خاص ليس بعين المشاهد المعاصر للأحداث فقط بل أيضاً بعين المراقب المهتم بمتابعة الأحداث وتوثيقها وتحليلها واستخلاص العبر والدروس منها، وقد يكون الأوان لم

يأن بعد للكلام عن حصيلة هذه المتابعة لكننا في هذا الكتاب نتابع أحداث "مبادرة وقف العنف"، وكذلك أحداث "مراجعات الجهاد" والجدل الذي صاحب ذلك كله سواء داخل السجون والمعتقلات أو في فضاء الرأي العام خارج السجن، ولقد حاولنا في هذا الكتاب كشف الصفحات السرية من هذه الأحداث، وذلك باختصار غير مخل إن شاء الله تعالى، وحاولنا بهذا الكتاب أن نحطم قدراً من قيود الصمت والتزييف التي أحاطت بعمليتي المبادرة والمراجعات وسيحكم القارئ بنفسه على مدى نجاحنا في هذه المحاولة ..... لكن لا يخفى أيضاً على حصافة القارئ أنه ما زال هناك قدر ما من القيود تطوق قلمنا.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

عبد المنعم منيب

التمهيد

صفحات طي الكتمان من مراجعات

الجماعة الإسلامية والجهاد

هل توجد أسرار لم يتم الإعلان عنها في مبادرة الجماعة الإسلامية ومراجعات الجهاد؟؟

الإجابة: نعم.

إذن ما هي هذه الأسرار؟

يمكن اكتشاف جوانب هامة من هذه الأسرار من خلال فهم حقيقة الصراع الفكري الخاص بالمبادرة والمراجعات إذ يعتبر التلاسن الذي ظهر طرف منه على صفحات الصحف من حين إلى آخر منذ اندلاع شرارة مراجعات الجهاد المصري وقبلها مبادرة الجماعة الإسلامية وحتى الآن إشارة لأهم هذه الأسرار فخلفيات هذا التلاسن هي سر الأسرار المكتومة.

ولكن قبل أن نخوض في تفصيلات هذه الخلفيات لابد أن نؤكد على أن أطراف هذا التلاسن حرصوا على إقناع الرأى العام بصدق التمويه الذي روجوا له.

بدأ الأخذ والرد بين قادة الجماعة الإسلامية في الخارج وقادتها في السجن الذين أطلق عليهم إعلامياً القادة التاريخيون منذ بداية إطلاق مبادرة وقف العنف، ففي البداية رفض بعض قادة الخارج وعلى رأسهم **"رفاعي طه"** رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية بالخارج مبادرة وقف العنف

ووصفوا قادة الجماعة بالسجن بأنهم مكرهون على ذلك لأنهم في أيدي أجهزة الأمن.

وإلى هذا الحد لم توجد سوى مغالطة واحدة في هذه العملية وهي أن قادة الجماعة الإسلامية في السجن مكرهون فهم إن يكونوا مكرهين فهناك ناس كانوا معهم في نفس الظروف ولم يوافقوا على مبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف أو رفضوا عدداً من جوانبها وقد خرجوا من السجن بعد ذلك، وبالتالي فأي ادعاء بكون قادة الجماعة الإسلامية مكرهين هو ادعاء غير صحيح، وإذا كان مجلس الشورى الذي في السجن مكرهاً إذ أطلق هذه المبادرة فهل كان مجلس شورى الجماعة في الخارج مكرهاً حتى يوافق؟؟

طبعاً لا وإنما وافقوا مختارين.

كما أنني أعلم يقيناً أن **"كرم زهدي"** تحديداً هو الذي ذهب بقدميه إلى ضابط أمن الدولة المسؤول عنه في السجن وعرض عليه فكرة الحوار مع الأمن وبعدها شرع في هذه المبادرة، أما كون الأمن قام بعد ذلك بتسويق المبادرة أو توجيهها بطريقة ما فهذا أيضاً صحيح لكنه لا ينفي صفة الاختيار عن قادة الجماعة بالسجن وبالخارج الذين وافقوا على هذه المبادرة.

لكن عندما عارض **"رفاعي طه"** المبادرة كانت المفاجأة صدور تصريحات من جهات عدة تهون من مكانة **"رفاعي طه"** وتصفه كأنه شخصية متوسطة في الجماعة وليس من القادة التاريخيين، وهذا أيضاً غير مطابق للحقيقة لأن **"رفاعي طه"** هو المؤسس الحقيقي للجماعة الإسلامية في مرحلتها الثانية أي مرحلة ما بعد عام ١٩٨٤م.

لماذا هو المؤسس في هذه المرحلة؟؟

لأن "رفاعي طه" هو الوحيد من بين قادة الجماعة ومؤسسيها الذي امتلك الحد الأدنى من المهارات الإدارية والتنظيمية المناسبة لتأسيس وإدارة منظمة متكاملة وقتما أراد مؤسسو الجماعة إطلاق نشاطها عام ١٩٨٣م بعدما صاروا جميعاً في السجن، وربما لو لم يكن "رفاعي" من قادة "الجماعة الإسلامية" لما كانت قد قامت لهذه الجماعة قائمة بعد دخولهم

السجن في عام ١٩٨١م ومن ثم انفصالهم عن جماعة الجهاد التي تأسست في السجن بالمشاركة معهم، ولذلك كان كبار قادة الجماعة الإسلامية يلقبون "**رفاعي طه**" بلقب "الناظر" كناية عن دوره في تأسيس وإدارة الجماعة ووضع الأسس والقواعد التنظيمية اللازمة لحركتها، وبالتالي فمن يقل إن "**رفاعي طه**" قيادي عادي فهو مخطئ بل هو المؤسس الحقيقي للجماعة الإسلامية في طورها قبل الأخير (إذا اعتبرنا أن المبادرة هي طورها الأخير)، لكن كان هناك رغبة من قادة الجماعة الإسلامية في تصوير رفاعي طه على أنه قيادي عادي للتهوين من قيمة معارضته لقادة السجن بشأن المبادرة أو غيرها، ووافق هذا هوى المستفيدين من هذه المبادرة في أجهزة الأمن أيضاً كي يسهل تسويقها إعلامياً وسياسياً ولا شك أنهم شجعوا على ذلك بشكل أو بآخر.

كذلك عندما علق على مبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف كل من أيمن الظواهري وبعض الجهاديين في بريطانيا مثل أبي حمزة المصري كان قادة الجماعة الإسلامية ومن شايعهم يهاجمون هؤلاء المعلقين بكلام يشعر المتابع الخارجي أن هؤلاء المعلقين مجرد متطفلين لا ناقة لهم في الأمر ولا جمل، وهذا أيضاً محض تمويه لا يمت إلى الحقيقة بأية صلة، فهناك علاقات سياسية ولوجيستية وتمويلية بين هؤلاء المعلقين أو بين الجهات التي يمثلونها والجماعة الإسلامية بالخارج مما يجعل لتعليقهم على مواقف وسلوكيات الجماعة الإسلامية أمراً وارداً وله مبرره بعكس ما موه به قادة الجماعة الإسلامية أصحاب مبادرة وقف العنف ومن شايعهم.

وبعد ذلك ينبغي ملاحظة التلاسن والنقاش الذي احتضنته بعض الصحف حول مراجعات الجهاد، حيث نشرت العديد من وسائل الإعلام تصريحات لأطراف جهادية عدة بعضهم من الموافقين أو الداعين إلى المراجعات وبعضهم من الفريق الآخر أي الرافضين للمراجعات، وحاول الداعون إلى المراجعات أمثال **سيد إمام** ونبيل نعيم وغيرهما وصم الرافضين بالعديد من النقائص والعيوب وصلت إلى وصفهم إما بالنفاق أو بالعمالة لأجهزة أمنية دولية أو إقليمية متعددة.

كما وصم الرافضون للمراجعات المطلقين لها إما بالعمالة لجهاز الأمن المصري أو الوقوع في فخ الإكراه الذي نصبته لهم هذه الأجهزة كما

وصف الرافضون المؤيدين بأنهم ليسوا أعضاء في جماعة الجهاد المصرية وبالتالي فهم لا يحملون فكر الجهاد أصلاً كي يراجعوه أو يتراجعوا عنه، وكثير من هذه الاتهامات أطلقها دكتور **أيمن الظواهري** ودكتور **هاني السباعي** ضد قادة مراجعات الجهاد.

وكل هذا من التمويه الذي مارسه الطرفان، لأن الذين أطلقوا المراجعات أو أيدوها فيهم عدد لا بأس به من القادة الكبار والقدامى من تنظيم الجهاد أمثال **أنور عكاشة وصالح جاهين وأسامة السيد قاسم** الذين سبق محاكمتهم وإدانتهم في قضية اغتيال الرئيس **أنور السادات، وسيد إمام** الذي كان في وقت من الأوقات أميراً لتنظيم الجهاد ولفترة طويلة مفتياً ومرجعاً فقهياً له، وكذلك **محمد سعيد العشري** الذي كان عضواً في مجلس شورى تنظيم الجهاد، **ونبيل نعيم** الذي كان من قادة التنظيم القدامى وممن لعب دوراً في قيادة عدد من مجموعات الجهاد في نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، **وإسماعيل نصر الدين** وهو في نفس مكانة **نبيل نعيم** التنظيمية ولعب أدواراً مماثلة، بالإضافة إلى **عبد الرؤوف** أمير الجيش وهو من القادة القدامى بل يكاد يكون أقدم من معظم الذين ذكرناهم آنفاً فهو شارك في تنظيم الجهاد منذ عملية الكلية الفنية العسكرية ١٩٧٤م وتمت محاكمته إثرها مع الدكتور **صالح سرية** كما تمت محاكمته في جميع القضايا التي قدم لها قادة الجهاد أمثال قضية ١٩٧٧م و١٩٧٩م و١٩٨١م و١٩٨٦م و١٩٩٦م، وقد خرج بحكم البراءة في كل منها لعدم كفاية الأدلة عدا الأخيرة حيث تم الحكم عليه فيها بالسجن عشر سنوات، كذلك ممن أيد المراجعات يوسف الجندي وهو قيادي كان مسؤولاً عن مجموعات هامة للتنظيم في محافظة الجيزة في منتصف التسعينيات من القرن الماضي وصدر ضده حكم بالسجن المؤبد لدوره التنظيمي هذا في قضية عرفت إعلامياً بقضية كرداسة، وكذلك ممن أيد المراجعات **عصام عبد الجيد** وهو من القادة الذين تولوا إدارة عدد من معسكرات الجهاد في أفغانستان كما شارك في إدارة عدد من الدورات التدريبية العسكرية بها لعدة سنوات قبل أن يعتقل في بداية التسعينيات ويظل معتقلاً بلا محاكمة حتى عام ٢٠٠٧م.

كما أيد المراجعات عدد آخر من القادة والأعضاء يطول ذكرهم.

وبالتالي فالقول بأن الذين أطلقوا المراجعات غير أعضاء في تنظيم الجهاد أو أنهم عملاء لجهاز أمن الدولة المصري قول عاري من الصحة إذ لو أن كل هؤلاء القادة لا يمثلون تنظيم الجهاد بالسجن فمن يمثله؟؟؟ كما أن القول بأنهم كلهم عملاء قول فيه ظلم شديد، لأنهم ليسوا جميعاً عملاء لأمن الدولة وإن وجد فيهم عميل أو أكثر فهذا لا يمكن تعميمه على الجميع.

نعم القول باحتكارهم للصواب أو لإجماع التنظيم قول غير صحيح، لكنهم رغم ذلك يمثلون تياراً مهماً في تنظيم الجهاد.

كذلك التهم التي أطلقها **سيد إمام** وغيره واتهموا بها المعارضين للمراجعات من كونهم عملاء لأجهزة أمنية دولية أو إقليمية أو أنهم منافقون كلام ليس له علاقة بالحقيقة لا من قريب ولا بعيد، **فأيمن الظواهري** لو كان عميلاً لأجهزة استخبارات كما زعم **سيد إمام** فإن سيد إمام من المؤكد أنه شريك في هذه العمالة إن لم يكن هو زعيم أيمن في هذه العمالة وسابقه إليها لأن **سيد** كان هو أمير التنظيم في هذه الفترة ولم يكن أحد يعمل عملا إلا بأمر منه، وطبعاً لا يمكن أن نقول على رافضي المراجعات إنهم عملاء لمجرد رفضهم لهذه المراجعات.

صحيح أن أية مراجعة أو تصحيح موضوعي لمسار العمل الإسلامي هو خير للعمل الإسلامي نفسه لكن هذا التصحيح والمراجعة هو مجرد اجتهاد قد يصيب وقد يخطئ، فالمراجعات (ومنها مبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف) ليست نصاً قرآنياً قاطع الدلالة نزل من السماء كما أنها ليست سنة نبوية ثابتة وقاطعة الدلالة وليست إجماعاً لعلماء الأمة لا يجوز تقييمه أو نقده ولا يسع أحد خلافه بل بالعكس هو اجتهاد بشري قابل للأخذ والرد والتقويم والنقد والتأييد والمعارضة، وانطلاقاً من هذا كله فليس من الموضوعية في شيء أن نصف المعارضين لمراجعات الجهاد أو مبادرة الجماعة الإسلامية بأنهم منافقون أو أعداء للعمل الإسلامي أو عملاء لأجهزة مخابراتية أو أنهم جهلة.

فكل هذه الاتهامات مجرد مهاترات تورط فيها أطراف الجهاد ولا أدري من ورطهم فيها، لكن من المؤكد أن كثيراً منهم قد تورط فمنهم من تورط فيها بشكل خفيف ومنهم من تورط فيها بشكل كبير، ولا يمكن تصديق أحد

منهم في مهاتراته فلا دكتور **سيد إمام** منظر المراجعات عميلاً لأمن الدولة المصرية ولا الرافضون لها مثل دكتور **أيمن الظواهري** أو دكتور **هاني السباعي** عملاء لأية استخبارات دولية أو إقليمية، ولا قادة الجهاد في السجن الرافضون للمراجعات مثل **أحمد سلامة مبروك** أو **محمد الظواهري** أو **مجدي كمال** منافقون، ولا قادة الجهاد المؤيدون للمراجعات عملاء لمباحث أمن الدولة، فالكل مجتهد يحاول أن يكون اجتهاده صحيحاً.

وإذا أردنا أن نخلص من هذا الكلام بخلاصة دقيقة فيمكننا القول إن هناك اتجاهين في تنظيم الجهاد وكلا الاتجاهين مؤثرين ولهما وزنهما أحدهما أداه اجتهاده في فقه السياسة الشرعية إلى القول بفكرة المراجعات والآخر ذهب به اجتهاده في فقه السياسة الشرعية إلى رفض هذه المراجعات، لا أكثر ولا أقل في هذه المسألة، وهذا لا يمنعنا من القول إن هناك عملاء لجهاز مباحث أمن الدولة المصري من ضمن العناصر الذين شاركوا في عملية مراجعات الجهاد وبعض هؤلاء العملاء هم من القادة ولكنهم غيروا ولاءهم من تنظيم الجهاد إلى مباحث أمن الدولة.

الجانب الثاني: هل تمت مبادرة الجماعة الإسلامية ومراجعات الجهاد عندما عجزوا عن ممارسة العنف؟؟

أشاع بعض أدعياء التخصص في الحركة الإسلامية أن كل من الجماعة الإسلامية والجهاد لم يتوقفا عن العمل المسلح إلا عندما أصبحا عاجزين عن ممارسته، وهذا لا ينم عن ضعف علمي عند القائل به فقط، بل هو ينم عن ضعف في مستوى العقل ومستوى التفكير لدى مدعي هذه الدعوى، ذلك لأن العالم كله يعلم أن العمليات المسلحة للجماعة الإسلامية استمرت حتى بعد إعلان الجماعة الإسلامية مبادرة وقف العنف، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الجماعة الإسلامية أعلنت المبادرة في ٥ يوليو ١٩٩٧م (فضلاً عن أن بيان **خالد إبراهيم** الذي مثل إرهاصاً للمبادرة كان في أبريل ١٩٩٦م) بينما تمت عملية الأقصر الشهيرة في نوفمبر ١٩٩٧م أي بعد المبادرة بخمسة أشهر وهى من أعنف عمليات الجماعة الإسلامية وأكثرها دموية، فأين العجز المزعوم عن العمل المسلح؟؟ فضلاً عن أن

أية متابعة دقيقة وموضوعية لابد أنها سترصد الدور البارز لقادة الجماعة الإسلامية في السنوات التالية على المبادرة في تسوية أوضاع قادة الجناح العسكري للجماعة ودمجهم في العملية السلمية وقد سلم بعضهم نفسه للأمن بينما اشتبك بعضهم مع الأمن ولقي مصرعه في هذه الاشتباكات.

ونفس الشيء يقال عن الجهاد فقادة الجهاد المصري لا يزالون يلعبون دوراً بارزاً في عمليات القاعدة في أفغانستان والعراق، وقد لعبوا دوراً في تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا وكذلك في أحداث سبتمبر ٢٠٠١م وكانوا من قبل قد نسفوا سفارة مصر في باكستان فلو لم يصدروا قراراً بوقف العمليات المسلحة في مصر لكانوا وجهوا سلاحهم إلى رموز الحكومة المصرية بدلاً من توجيهه إلى أمريكا ولو في الخارج على الأقل.

الجانب الثالث: هل هناك اكراه من الأمن؟؟

طبعاً تعرضنا لهذه النقطة بشأن الجماعة الإسلامية في السطور السابقة لكننا بشأن الجهاد لم نتعرض لها بالقدر الكافي وجاء الآن دورها في الكلام، حيث أن الذي عايشناه في السجن من أحداث يؤكد لنا أن كل من وافق على مراجعات الجهاد كان يمكنه ألا يوافق دون عناء كبير فالعناء المترتب على الرفض أمر محتمل ويمكن تحمله والتعايش معه، كما أن المنافع التي ترتبت على الموافقة على المراجعات لمن وافق عليها كانت قليلة ويمكن الاستغناء عنها بسهولة، وبالفعل هناك من رفض المراجعات ولم يتمكن أحد من إرغامه على الموافقة أو لم يتعمد أحد إرغامه على الموافقة بشكل مباشر، صحيح كان جهاز مباحث أمن الدولة يود لو أيد جميع منتسبي الجهاد مراجعات الجهاد لكنني شاهدت أن جهاز مباحث أمن الدولة لم يمارس ضغوطه على الرافضين إلا بشكل محدد وأمكن تحمل هذه الضغوط، لا لأنها ضغوط ليست صعبة ولكن لأن المعتقلين تعودوا على ضغوط أكبر وأصعب منها من قبل، ويمكن القول إن هذه الضغوط انحصرت في منع زيارة أسر المعتقلين لهم أو التضييق عليها، وكذلك المنع من بعض الامتحانات الجامعية لعدة سنوات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فجهاز مباحث أمن الدولة في البداية لم يكن يود أن تكون

هناك ضغوط علنية من أجل موضوع المراجعات حتى يتمكنوا أن يظهروا ما في عملية المراجعات من قناعة داخلية حقيقية لدى بعض أصحابها، فمعظم الضغوط المرتبطة بالمراجعات كانت في البداية غير مباشرة وسرعان ما زالت أو تم تخفيفها مع وجود استثناءات محدودة في هذا الصدد، هذا عدا استمرار اعتقال عدد من أعضاء الجهاد ممن رفضوا المراجعات رغم أنه في نفس الوقت تم الإفراج عن أعداد كبيرة من أعضاء الجهاد الرافضين للمراجعات.

لكن ما دخل عاملي السجن وجهاز مباحث أمن الدولة في حدوث مبادرة الجماعة الإسلامية ومراجعات الجهاد؟؟

وبصيغة أخرى لماذا لم تولد مبادرة الجماعة الإسلامية ومراجعات الجهاد إلا في السجن؟؟

في الواقع فإن هذا سؤال منطقى ودقيق ومهم، والذي شاهدته في السجن هو أن المراجعة وقبلها المبادرة كانتا اختياراً.... كانتا اختياراً من قبل عدد من الأشخاص بعضهم مهمين وقادة وبعضهم أعضاء عاديين وكان لكل منهم أهدافه ودوافعه وحساباته ثم قاموا بعد ذلك باستقطاب أعداد متزايدة من المؤيدين والأنصار أيضاً بحوافز وإغراءات وبراهين أقنعت الذين انضموا إلى العملية.

وهنا لابد أن نتسائل عن هذه الدوافع والأهداف والحسابات والبراهين والحوافز.... ما هي؟ ولماذا؟؟

كانت الأعمال المسلحة وشبه المسلحة التي شنتها الجماعة الإسلامية منذ أحداث منطقة عين شمس في صيف وخريف عام ١٩٨٨م، ترمي إلى تحقيق هدف واحد هو إرغام الحكومة وأجهزتها الأمنية على السماح

للجماعة الإسلامية بممارسة عملها الدعوي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي بدون عوائق.

وبالتالي فالجماعة كانت ترحب في أي وقت بالحوار والتفاوض مع أجهزة الأمن أو أية جهات أخرى سياسية أو ممثل لأي من هذه الجهات أو بعض الوسطاء ومن ذلك ما جرى عبر بعض الوسطاء مثل الداعية الراحل الشيخ محمد متولي الشعراوي، ومثل المحامي منتصر الزيات ومثل عبود الزمر (قبل أن ينضم عبود إلى الجماعة الإسلامية) وقد جرى العديد من هذه الحوارات لكنها كانت تصطدم دائماً بتصلب كلا الطرفين (الجماعة الإسلامية والحكومة) وإصرار كل منهما على تحقيق كل مطالبه دون قيد أو شرط.

لكن عندما شعر **كرم زهدي** بالأضرار التي حاقت به خاصة وبالجماعة الإسلامية عامة بادر بمحاولات عديدة لفتح قناة اتصال مع مباحث أمن الدولة عن طريق مندوبها في السجن لكن محاولاته الأولى فشلت نتيجة أوامر سابقة بعدم التعاطي معه لكن مع مرور الوقت بدأ مندوب مباحث أمن الدولة بسجن ليمان طرة في التعاطي مع مبادرة كرم زهدي التي تبعه فيها بقية قادة الجماعة الإسلامية وإن عارضه بعضهم في البداية لكنهم مع الوقت وافقوا كلهم على هذه المبادرة بدرجات ومواقف تفصيلية اختلفت من قيادي إلى آخر، وإن ظل **عبود وطارق الزمر** (عضوي مجلس الشورى بالجماعة) متحفظين على الكثير من جوانب المبادرة ولذلك قام الأمن بعزلهما عن قادة الجماعة الإسلامية في السجن وظلا في السجن حتى كتابة هذه السطور فلم يفرج عنهما بعكس باقي أعضاء وقادة الجماعة الإسلامية، كما أن **طارق وعبود الزمر** لم يوافقا على كتب مبادرة الجماعة الإسلامية ولذا لم يحمل أي من هذه الكتب اسم طارق ولا عبود.

وقد تبلورت هذه المبادرة بمرور الوقت ووصلت إلى ما وصلت إليه، وسوف نبين بعض التفاصيل المتعلقة بذلك كله في هذا الكتاب.

وبذا تتبين دوافع كرم زهدي في القيام بهذه المبادرة.

أما قادة وأعضاء الجهاد في السجن فقد ثار بينهم جدل متعدد المستويات حول ماهية الأخطاء التي وقع فيها تنظيم الجهاد والتي أدت به إلى العديد من الإخفاقات والهزائم، ولقد بدأ هذا الجدل منذ وقوع عدد من مجموعات وأجنحة تنظيم الجهاد في قبضة مباحث أمن الدولة في بداية ١٩٩٣م، فيما عرف وقتها إعلامياً بقضية طلائع الفتح.

بدأ الجدل في السجن حول التكتيكات (الأساليب) ولم يتعرض إلى الاستراتيجية ولا إلى الفقه السياسي لتنظيم الجهاد، وظل هكذا إلى أن حدثت العملية التي عرفت إعلامياً باسم التوبة أو التائبين عن العنف في عام ١٩٩٤م، وشملت عناصر من الجماعة الإسلامية والجهاد والسلفية الحركية والسلفية العلمية، لكن لم يكن فيها أي من قادة الجهاد أو الجماعة الإسلامية فكل من فيها كانوا من الأعضاء وليس من القادة، وقد أدت هذه العملية إلى مزيد من الجدل بين الجهاديين في السجن لكن ظل هذا الجدل قاصراً على التكتيكات دون غيرها، وظل هذا هو الجدل الوحيد المطروح بين الجهاديين حول أفكارهم في السجن (وإن وقع جدل بينهم من جهة وبين أبناء تيارات إسلامية أخرى حول كل شيء سواء في الأساليب أو الاستراتيجية أو الفقه السياسي) ربما حتى عام ١٩٩٧م عندما بدأ يتطور نتيجة الأخطاء الكثيرة التي تراكمت بفعل نشاط تنظيم الجهاد داخل وخارج مصر وبفعل وصول مزيد من المعلومات عن انشقاق دكتور **أحمد حسين عجيزة** أحد كبار قادة تنظيم الجهاد ومعه عدد من القادة المتميزين وكونوا تنظيماً سموه "طلائع الفتح" على اسم القضية المشهورة التي عقدت لتنظيم الجهاد في مصر قبل هذا الانشقاق بشهور، وكذلك وصول معلومات إلى السجن عن انشقاق دكتور **سيد إمام الشريف** وأطروحاته الجديدة الخاصة بتأجيل العمل الجهادي والاقتصار فقط على طلب العلم في هذه المرحلة.

كل ذلك دفع العديد من ذوي الرأي في تنظيم الجهاد في السجن إلى طرح قضايا كل من الفقه السياسي لتنظيم الجهاد واستراتيجيته للجدل الداخلي بين قادة وأفراد التنظيم في السجن.

ومع بلورة الجماعة الإسلامية لمبادرتها حول وقف العنف عام ١٩٩٩م، مارس العديد من قادة الجهاد في السجن تأملات فردية ومناقشات جماعية

حول موقف الجهاد من هذه المبادرة وما عسى أن يكون عليه موقفهم في حالة ما إذا طلبت مباحث أمن الدولة منهم أن يحذوا حذو الجماعة الإسلامية.

والمحصلة النهائية تمخضت عن اختلاف الآراء ما بين رافض بالكلية وموافق بالكلية وموافق بقيود وتحفظات، وكانت دوافع الموافقة متعددة فمنهم من كان يريد أن يوافق التنظيم عليها كي تنتهي فترة السجن والاعتقال ويصدر عفو عام عن الجميع وكان هذا الفريق مستسلم تماماً لمباحث أمن الدولة فهو يريد أن يطيعهم في كل شيء دون قيد أو شرط أو مساومة على أمل أن ينعموا عليه بعد ذلك بذلك العفو وقتما شاءوا.

وكان هناك موافقون بلا قيد اللهم إلا قيداً واحداً وهو أن يكونوا أحراراً في آرائهم فلا يجبرهم أحد على قول شيء لا يريدونه في إطار إعلانهم عن هذه المراجعات وكان ميلهم إلى المراجعات باعتبار أنها هي الأصلح للحركة الإسلامية الجهادية لأن الصدام المستمر أضر بتيار الجهاد من وجهة نظرهم، ومن أشهر من تبنى هذا الرأي دكتور **سيد إمام** والشيخ **أسامة السيد قاسم** والمشايخ **أحمد يوسف حمد الله وصالح جاهين وعباس شنن**.

أما الرافضون بلا تفصيلات فقد كانوا يرون أن استراتيجية تنظيم الجهاد وفقهه السياسي هما من الثوابت الإسلامية التي لا يجوز المساس بها، وأن أية مراجعة أو تعديل لذلك يمثل تراجعاً عن فريضة الجهاد وهي فريضة إسلامية ثابتة مثلها مثل الصلاة والزكاة والحج.

أما الذين وافقوا بتحفظات فتعددت تحفظاتهم فمنهم من تحفظ على مسألة الإعلان عن وقف الجهاد للعمل المسلح، وهؤلاء عرضوا التعهد لمباحث أمن الدولة شفهياً بوقف العمل المسلح في مصر دون الإعلان، لاعتقادهم أن مثل هذا الإعلان سوف تستغله الحكومة لتشويه صورة التيار الجهادي بل وتشويه كل دعاة الحركة الإسلامية على حد تصورهم، وأشهر أصحاب هذا الرأي المهندس **أحمد سلامة مبروك**.

ومنهم من تحفظ على تقديم مثل هذا الإعلان دون مقابل إذ طلب أن تفرج مباحث أمن الدولة أولاً عن جميع الذين اندمجوا في عملية التوبة وكان عددهم وقتها نحو ٨٠٠ معتقل مكثوا في السجن أكثر من عشر سنوات، وكذلك كل الموافقين على وقف العمل المسلح من الجهاديين، وكل من اعتقل بتهمة الانتماء إلى تنظيم الجهاد ولكنه ليس عضواً في تنظيم الجهاد (وكان يطلق عليهم الرهائن) ثم بعد ذلك يجري التفاوض على عملية المراجعات مع من بقي في السجن من قادة الجهاد، كما اشترطوا ألا يطلب منهم تأييد النظام الحاكم وعللوا ذلك بأنه نظام فاسد أجمع الجميع على فشله وتخلفه وفساده، وكان من أشهر من تبنى هذا الرأي دكتور **أحمد حسين عجيزة**.

وعندما بدأت مباحث أمن الدولة تتناقش مع قادة الجهاد في السجن ابتداء من صيف عام ١٩٩٩م حول تصوراتهم بشأن وقف العمل المسلح طرحوا عليها كل التصورات السالفة، وفي البداية مالت مباحث أمن الدولة إلى الفريق الذي يوافق على كل أطروحات مباحث أمن الدولة دون قيد أو شرط وصدر عن هذا الفريق العديد من البيانات والتصريحات الصحافية وألصق بها أحياناً أسماء من ذوي الآراء الأخرى، لكن في نهاية الأمر عندما قررت مباحث أمن الدولة الحصول على وثيقة فكرية تعبر عن توقف تنظيم الجهاد عن العمل المسلح لتنشرها وتعلن عن مراجعات الجهاد حينئذ ترجحت كفة **سيد إمام** لقيادة هذه العملية، لأنه من ناحية كان يمثل تياراً محترماً من قبل جميع الأجنحة ولأنه في نفس الوقت أفيد لمباحث أمن الدولة من تيار **أحمد عجيزة** الذي يضع شروطاً على العملية، لكن **سيد إمام** اختار تسميتها بالمراجعات ورفض تعبير مبادرة وقف العنف، كما أصر على ألا يغير شيئاً من آرائه التي وضعها في وثيقة ترشيد العمل الجهادي كما أنه كان قد نص في الوثيقة على كفر حكام المسلمين الذين لايطبقون أحكام الشريعة الإسلامية لكن **نبيل نعيم** قال له إذا أردت ألا أعترض على الوثيقة احذف هذا الرأي لأن الوثيقة لا تعبر عن رأيك وحدك بل تعبر عنا جميعاً فلو كانت تعبر عنك وحدك فلا بأس لكننى لا أعتقد كفر هؤلاء الحكام، فاضطر **سيد إمام** إلى حذف هذه الجزئية حتى تظل الوثيقة تعبر عن كل الأجنحة التي اشتركت في عملية المراجعات،

بما في ذلك نبيل نعيم الذي أصر على عدم تكفير الحاكم الذي لا يحكم بالشريعة.

وكان من الممكن أن يدخل **سيد إمام** تعديلات أخرى لو طلب منه القادة الآخرون مثل أحمد سلامة ومحمد الظواهري ومجدي كمال تعديلات محددة لكنهم رفضوا التعامل مع العملية بالكلية.

ومن المثير جداً معرفة أن **سيد إمام** رفض كل اقتراحات مباحث أمن الدولة بتعديل أية جزئية في الوثيقة كما ذكرنا من قبل حتى كتابة هذه السطور والله أعلم بالمستقبل.

الجانب الرابع: لماذا تزداد أحياناً وتقل أحياناً الأخبار والتصريحات المتعلقة بالمبادرة أو المراجعات؟

سبب ذلك أن الأجهزة الأمنية نجحت في تكوين شبكة واسعة جداً ومتكاملة من صحافيين وإعلاميين وغيرهم مهمتها الترويج للأخبار والتصورات التي تخدم مخطط الجهاز الأمني والتي أسندت علناً إلى مصادر أمنية في حالات قليلة بينما تم إسنادها (بالصدق أو بالكذب) في حالات كثيرة إلى مصادر الحركات الإسلامية المختلفة من المعتقلين والمسجونين في سجون مصر.

وبالتالي فمعظم الذي يتسرب لوسائل الإعلام عن مبادرة الجماعة الإسلامية ومراجعات الجهاد يخرج وقد تم إعداده بعناية ليخلق التصور المطلوب أمنياً عن صورة هذه المبادرة وهذه المراجعات، هذا وإن بدى ظاهرياً أنه غير ذلك لانتشار الشبكة المذكورة في العديد من وسائل الإعلام المستقلة أو شبه المستقلة وكذا العديد من وسائل الإعلام الأجنبية.

الجانب الخامس: كيف تحكم الأمن في العملية إعلامياً؟

وبذلك الذي ذكرناه آنفاً تحكم الأمن المصري في الجانب الإعلامي المتعلق بكل من مبادرة الجماعة الإسلامية ومراجعات جماعة الجهاد، فلا يقال عنهما شيء إلا في الإطار المرسوم له.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يكشف المستور من أحداث هذه المراجعات ويفسح المجال لرأي مخالفي هذه المراجعات وتلك المبادرة بنفس القدر الذي يعطيه لمؤيدي مراجعات الجهاد ومبادرة الجماعة الإسلامية.

ورغم انحياز كاتب هذه السطور للرأي الذي يمنع العمليات المسلحة من قبل الحركات الإسلامية في البلدان غير المحتلة لأنها تضر بقضية أسلمة الواقع بنفس القدر الذي تضر به بالحركة الإسلامية ودعوتها، لكن الموضوعية العلمية اقتضت أن نفسح صفحات هذا الكتاب لآراء المعارضين لوقف العمليات المسلحة بنفس القدر الذي ذكرنا به رأي معارضي العمليات المسلحة، فكما ذكرنا آراء **ناجح إبراهيم** وقادة مبادرة وقف العنف من الجماعة الإسلامية ذكرنا آراء **رفاعي طه ومحمد الحكايمة** اللذين عارضا هذه المبادرة، وكما ذكرنا آراء **سيد إمام** ومراجعات الجهاد ذكرنا آراء **أيمن الظواهري وهاني السباعي**.

وهذا كله – كما قلنا سابقاً - لا يأتي انطلاقاً مما تناقلته الصحف عن هذه الأمور فقط، بل بالعكس فإنه يعتمد بشكل كبير جداً على معلوماتنا الشخصية سواء مما شاهدته بنفسي في أثناء فترة اعتقالي مع قادة الجماعة الإسلامية والجهاد في عدد من السجون المصرية في الفترة من فبراير ١٩٩٣م وحتى أغسطس ٢٠٠٧م، كذا ما استقيته من معلومات خلال مناقشات وحوارات طويلة دارت بيني وبين العديد من هؤلاء القادة حول هذه القضايا.

أما ما يتعلق بالأشخاص خارج السجن وخارج مصر مثل دكتور **أيمن الظواهري** أو دكتور **هاني السباعي** وغيرهما فاعتمدت على نسخ إلكترونية لكلامهم موثوقة وموثقة ومشهورة نسبتها إليهم كما سيرى القارئ في صفحات هذا الكتاب إن شاء الله.

المبحث الأول

مفهوم المراجعات وتطوراتها

مفهوم المراجعة أو النقد الذاتي ليس مفهوماً جديداً على الحركة الإسلامية المعاصرة بل هو أمر مارسه الكثيرون من قادة وأعضاء الحركات الإسلامية المختلفة بشكل أو بآخر إن سراً وإن علناً، وإذا كنا بصدد الكلام عن أحد موضوعات الساعة الآن وهو المراجعات التي تضمنت إيقاف أعمال العنف وهو ما يعني تنظيمين إسلاميين تحديداً هما الجماعة الإسلامية بمصر والجهاد المصري فإننا يمكننا قصر أمثلة النقد الذاتي على كل من التنظيمين المذكورين فقط.

وهنا نلاحظ أن تنظيم الجهاد قد مارس عبر تاريخه القصير نسبياً (من١٩٦٦م وحتى الآن) أنماطاً وألواناً مختلفة من النقد الذاتي وبعضها كان في صورة مناقشات أسفرت أحياناً عن انشقاقات ونشوء تنظيمات جديدة(١) ونلاحظ أيضاً أن هذه الأنماط من النقد الذاتي بالنسبة إلى الجهاد كانت جزئية ومحدودة وضعيفة الأثر كما أنها كانت تسعى إلى تغيرات تكتيكية وليست تغيرات استراتيجية.

أما الجماعة الإسلامية فقد مرت بتطورات فكرية عديدة منذ نشأتها عام ١٩٧٤م وحتى لقاءها مهندس **محمد عبد السلام فرج** عام ١٩٨٠م وصولاً إلى اعتناق فكر الجهاد على يديه حينئذ، كما تلى انضمام الجماعة الإسلامية إلى تنظيم **محمد عبد السلام** تطورات فكرية أخرى أوصلتها إلى إنشاء تنظيمها المتكامل نسبياً والمستقل بشكله الحالي وذلك منذ عام ١٩٨٦م، وكل هذه التطورات هي تغيرات فكرية نشأت عن نقد للأفكار السابقة لها ولذا يمكننا أن نسمي كل هذه التطورات مراجعات(٢).

والجماعة في هذا الصدد عكس الجهاد إذ مرت بتغيرات فكرية كبيرة وحادة طوال تاريخها القصير جداً، ورغم ذلك فإن النمط الأخير من النقد الذاتي لدى "الجماعة الإسلامية" والذي أطلق عليه إعلامياً "مبادرة وقف العنف" تضمن أبعاداً شرعية واتجاهاً سياسياً مبايناً لكل ما مضى بشكل أكبر من المرات الفائتة.

أما بالنسبة إلى الجهاد فمراجعاته تختلف عن الأنماط السابقة التي كانت مجرد نقد أو مراجعة لخيارات وتصورات يغلب عليها الطابع الإداري

والتنظيمي وأحياناً السياسي وليس الفقهي كما هو الآن في "مراجعات الجهاد" الأخيرة.

وإذا كان الأمر كذلك فما هو مضمون هذه المراجعات الأخيرة والمراحل التي مرت بها؟؟

الإجابة على هذا السؤال لابد أن نتناولها من خلال عملتين مختلفتين في هذا الصدد:

الأولى: مبادرة وقف العنف وهي التي أطلقتها الجماعة الإسلامية عام ١٩٩٧م:

سوف نعتمد في التعريف بهذه العملية بشكل أساسي على رواية **منتصر الزيات** وهو محامي اشترك بدرجة ما في صفوف جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية لفترة ما، كما تعاون معهم في الدفاع عنهم في معظم المحاكمات التي تعرضوا إليها، ولا تأتي أهمية رواية منتصر الزيات عن تطورات مبادرة الجماعة الإسلامية من هذا فقط بل أيضاً تأتي أهميتها من كونه قام بدور مهم في إجراء عملية المبادرة هذه.

ولقد اطمأننا لهذه الرواية لأننا وجدناها متوافقة مع أحداث مبادرة الجماعة الإسلامية التي تابعناها في السجن عن قرب.

وترجع جذور هذه المبادرة إلى نداء أطلقه المحامي **منتصر الزيات** في أثناء مرافعته أمام محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بالقاهرة في قضية خاصة بمجموعة أسوان التابعة للجماعة الإسلامية وقد تضمن هذا النداء مطالبة الجماعة الإسلامية بوقف العنف من طرف واحد لمدة سنة، وكان **خالد إبراهيم** أمير الجماعة الإسلامية بأسوان يحاكم في نفس القضية، وقد تبع خالد إبراهيم نداء منتصر بنداء مماثل تأييداً له، وكان ذلك كله في أبريل ١٩٩٦م(٣).

وفي ٥ يوليو ١٩٩٧م، أصدر مجلس شورى الجماعة الإسلامية بياناً يعلن فيه وقف جميع العمليات المسلحة داخل مصر وخارجها وكذا وقف

البيانات الإعلامية المحرضة عليها، وقد تم إعلان هذا البيان عبر أحد متهمي الجماعة الإسلامية الذي كان مقدماً للمحاكمة ضمن مجموعة من أعضاء الجماعة الإسلامية أمام المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة، وقد تلى البيان أمام وسائل الإعلام التي كانت تجمعت بقاعة المحكمة لحضور أولى جلسات المحاكمة.

وبعده تتابعت الإشارات من مجلس شورى الجماعة الإسلامية بالسجن لترسل إلى الحكومة ووسائل الإعلام رسائل فائقة الوضوح بشأن المسلك الجديد الذي باتت تسلكه الجماعة إزاء الأحداث وتمثلت أولى هذه الإشارات في بيان أصدره المجلس أيد فيه قانون إيجارات الأراضي الزراعية الذي كان قد أصدرته الحكومة حينئذ وعارضه عدد من القوى السياسية المعارضة خاصة اليسارية منها(٤)، وإذا كان هذا التأييد أول الإشارات فإنه لم يكن آخرها.

وبناء على جهود وضغوط مجلس شورى الجماعة الإسلامية بالسجن صدر بيان من مجلس شورى الجماعة الإسلامية خارج مصر في ٨ ديسمبر ١٩٩٧م يعلن وقف العمليات التي تستهدف السياح الأجانب(٥).

كما أرسل **كرم زهدي** رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية بالسجن إلى **رفاعي طه** رئيس مجلس شورى الجماعة بخارج مصر ما دعاه إلى إعلان انسحابه من "الجبهة العالمية لجهاد الصليبيين واليهود" بقيادة أسامة بن لادن في مارس ١٩٩٨م، ثم أعلن بعد ذلك مجلس شورى الجماعة الإسلامية بالخارج وقف جميع العمليات المسلحة داخل وخارج مصر، وجاء ذلك الإعلان في ٢٨ مارس ١٩٩٩م(٦).

ورغم أن هذا كله قد أدى إلى استقالة كل من **أسامة رشدي ورفاعي طه ومحمد شوقي الإسلامبولي** من مجلس شورى الجماعة الإسلامية بالخارج(٧) إلا أن مبادرة الجماعة الإسلامية قد انطلقت منذئذ، تسطع حيناً وتخبو حيناً حسب أولويات الجهاز الأمني وترتيباته إلى أن بلغت منتهاها.

كانت المرحلة الأولى في عملية مبادرة الجماعة الإسلامية هي البيانات التي أشرنا إليها آنفاً، لكن سرعان ما جاءت المرحلة الثانية وهي التي تم الإعلان عنها ابتداء من يناير عام ٢٠٠٢م بصدور أربعة كتب منسوبة إلى من أطلق عليهم القادة التاريخيون للجماعة، وقد تم تخصيص كل من الكتب الأربعة لقضية رئيسية لتغطي الكتب الأربعة أربع قضايا كبرى تتعلق بما راجعته الجماعة من أفكارها السابقة.

أحدها: فكرة مبادرة وقف العنف بصفة عامة، وذلك في كتاب "مبادرة وقف العنف رؤية واقعية ونظرة شرعية"، وقد تضمن بالإضافة إلى المقدمة تبريراً شرعياً وسياسياً للمبادرة عبر ثلاثة أبواب أساسية الأول عن المصالح والمفاسد وفقه الموازنات في الإسلام وقد تضمن نقلاً عن دكتور **يوسف القرضاوي** استغرق وحده أكثر من خمس صفحات كاملة(٨)، والباب الثاني تضمن التبرير السياسي للمبادرة بالكلام عن إسرائيل وأمريكا والعلمانيين واستفادة كل منهم مما سماه الكتاب "القتال الذي تشنه الجماعة ضد الحكومة المصرية"(٩) (حسب رأي وتعبير الجماعة الإسلامية)، أما الباب الثالث والأخير فقد تضمن ما أطلقوا عليه موانع القتال وهو كالتفصيل لرؤيتهم الشرعية الموجبة لمنع العمليات المسلحة(١٠).

الفكرة الثانية: التأصيل تفصيلاً لفكرة الرجوع عن تغيير المنكرات بالقوة وقد تضمنها كتاب بعنوان "النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين"(١١).

الفكرة الثالثة: التأصيل تفصيلاً لفكرة الرجوع عن القيام بأية عمليات مسلحة وقد تضمنها كتاب بعنوان "تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء"(١٢).

الفكرة الرابعة: الرد على فكر الغلو في الدين وعدم العذر بالجهل في العقائد وتكفير موظفي الدولة والتكفير بالمعصية وقد تضمن ذلك كله كتاب بعنوان "حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين" وقد لاحظنا تأثر الكتاب بكتابي الشيخ القرضاوي "ظاهرة الغلو في التكفير" و"الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف"، وإن لم يذكر مؤلفوه ذلك(١٣).

ثم جاءت المرحلة الثالثة وفيها بدأت الجماعة تصدر كتباً عديدة تعليقاً على أحداث جارية وأصدرت ثلاثة كتب هي: "تفجيرات الرياض الأحكام والآثار"(١٤) و"نهر الذكريات"(١٥) و"استراتيجية القاعدة"(١٦).

ثم جاءت مرحلة رابعة بدأ فيها عدد من قادة مجلس شورى الجماعة بتأليف كتب عديدة تتناول نفس قضايا العمل المسلح والخروج على الحكام ونحوها ولكن بشكل مفصل جداً، وقد صدر في بداية هذه المرحلة خمسة كتب تأليف **ناجح إبراهيم**(١٧) لكن نسب فيها إلى بقية أعضاء مجلس الشورى الموافقة عليها، ثم صدر له كتاب "الحاكمية"(١٨) الذي أثار لغطاً كثيراً داخل السجون(١٩)، كما ألف في هذا الوقت كل من عصام دربالة وعاصم عبد الماجد كل على حدة كتباً خاصة بهما تتناول قضايا مشابهة لكنها لم تطبع حينئذ، لكنها كان يتم تداولها مصورة بين أعضاء الجماعة الإسلامية بالسجن، وقد رأيت بعضها بنفسي حينئذ في سجن استقبال طرة عام ٢٠٠٦م، لكنها تم طبعها في السنوات التالية.

وبعد ذلك جاءت المرحلة الأخيرة وهي المستمرة حتى الآن وهي التي تعلن فيها الجماعة رأيها في الأفكار والأحداث عبر موقعها الرسمي على الإنترنت كما يصدر أغلب قادتها من أعضاء مجلس الشورى كتباً باسمهم تكرر آراءهم الجديدة والتي سبق وأعلنوها.

العملية الثانية: مراجعات جماعة الجهاد الإسلامي المصرية والتي أعلنتها "وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم" تأليف د.سيد إمام في صيف ٢٠٠٧م:

لم يتم الإعلان عن تفاصيل ما سمي إعلامياً بمراجعات الجهاد إلا عندما تم نشر "وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم" تأليف دكتور **سيد إمام الشريف** والمعروف بالاسم الحركي "الدكتور فضل" أو "**عبد القادر ابن عبد العزيز**" في جريدتي "الجريدة" اليومية الكويتية، و"المصري اليوم" اليومية المصرية، وقد تم النشر فيهما على ١٥ حلقة يومية ابتداء من١٨-١١-٢٠٠٧م(٢٠).

ويلاحظ أن الوثيقة اكتفت بالكلام عن الجانب الفقهي للقضايا التي تعرضت لها، بينما يمكن أن نلمح جانباً بسيطاً لكنه مهم من الأبعاد السياسية للمراجعات من خلال الحوار الصحافي المطول الذي أجرته جريدة الحياة اليومية التي تصدر في لندن مع د. **سيد إمام** على ست حلقات.

وهذا الحوار (٢١) يمكن تلخيص الجوانب الهامة التي تضمنها على النحو التالي:

- معظم الحوار كان نوع من الهجوم اللفظي ضد **أيمن الظواهري وأسامة بن لادن** وقادة الجهاد والقاعدة وأعضائهما ممن لا زال يرفض "وثيقة ترشيد العمل الجهادي".
- احتوى الحوار على ملامح سياسية هامة وهادفة وموضوعية لكنها قليلة مثل: قوله لقادة الجهاد الرافضين للمراجعات عندما قابلهم في السجن "لا تفشلوا في السلم كما فشلتم في الحرب"(٢٢)، وقوله "ليس كل ما يصب في خانة الأعداء ممنوعاً أو مذموماً شرعاً" يقصد ما دام نفعه الأكبر يعود على المسلمين(٢٣).
- وبصفة عامة احتوت الحلقات الست بين ثناياها تكراراً وعرضاً لأفكار وحجج "وثيقة ترشيد العمل الجهادي".

هوامش المبحث الأول

(١) عبد المنعم منيب، موجز تاريخ تيار الجهاد في مصر، على الرابط التالي http://moneep.katib.org/node/٤٥

(٢) عبد المنعم منيب، تيار الجهاد واغتيال السادات، على الرابط التالي http://moneep.katib.org/node/٧٤

(٣) منتصر الزيات، الجماعة الإسلامية رؤية من الداخل، ط دار مصر المحروسة، ثانية، القاهرة ٢٠٠٥م، ص٢٧٨.

(٤) منتصر الزيات، نفس المرجع، ص٢٨٧ وما بعدها. أسامة حافظ وعاصم عبد الماجد، مبادرة وقف العنف رؤية واقعية ونظرة شرعية، ط مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة ٢٠٠٢م، أولى، ص ٤ - ٥.

(٥) منتصر الزيات، نفس المرجع، ص٢٩٣-٢٩٤.

(٦) منتصر الزيات، نفس المرجع، ص٢٩٦. أسامة حافظ وعاصم عبد الماجد، مبادرة وقف العنف رؤية واقعية ونظرة شرعية، ط مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة ٢٠٠٢م،أولى، ص٥ – ٦.

(٧) منتصر الزيات، نفس المرجع، ص٣٠٧. وأيضاً يمكن الاطلاع على نص الاستقالات كما أرسلها مصطفى حمزة إلى منتصر في: منتصر الزيات، أيمن الظواهري كما عرفته، ط أولي النهى للإنتاج الإعلامي، القاهرة ٢٠٠٢م، ثانية، ص٢٠١-٢٠٦.

(٨) أسامة حافظ وعاصم عبد الماجد، مبادرة وقف العنف رؤية واقعية ونظرة شرعية، م.س.ذ، ص٩- ٣٦.

(٩) أسامة حافظ وعاصم عبد الماجد، مبادرة وقف العنف رؤية واقعية ونظرة شرعية، م.س.ذ، ص٣٧-٤٨.

(١٠) أسامة حافظ وعاصم عبد الماجد، مبادرة وقف العنف رؤية واقعية ونظرة شرعية، م.س.ذ، ص٤٩-٩٦.

(١١) ط مكتبة التراث، القاهرة٢٠٠٢م، أولى.

(١٢) ط مكتبة التراث، القاهرة٢٠٠٢م، أولى.

(١٣) ط مكتبة التراث، القاهرة٢٠٠٢م، أولى.

(١٤) ط مكتبة التراث، القاهرة٢٠٠٣م، أولى.

(١٥) ط مكتبة التراث، القاهرة ٢٠٠٣م، أولى.

(١٦) ط مكتبة التراث، القاهرة ٢٠٠٣م، أولى.

(١٧) هي:" تجديد الخطاب الديني"، "حتمية المواجهة وقفة مع النتائج"، "نظرات في حقيقة الاستعلاء بالإيمان"، "فتوى التتار لشيخ الإسلام ابن تيمية دراسة وتحليل"، "دعوة للتصالح مع المجتمع". وكلها طبع مكتبة العبيكان، الرياض٢٠٠٤م،أولى.

(١٨) ط مكتبة التراث، القاهرة.

(١٩) عبد المنعم منيب، "ونحن نرد على البيان: داخل الجماعة لا صوت يعلو فوق صوت القادة" جريدة الدستور المصرية ٢٧-٢-٢٠٠٨م، ص٤.

(٢٠) اعتمدنا على نص الوثيقة المشار إليه وكذلك على عرض سابق كتبناه عنها وهو على الرابط التالي: http://moneep.katib.org/node/٣٩

(٢١) جريدة الحياة يومية عربية تصدر في لندن والسعودية، أول حلقة ٧-١٢-٢٠٠٧م وحتى أخر حلقة ١٥-١٢-٢٠٠٧م.

(٢٢)الحلقة الثانية جريدة الحياة ٩-١٢-٢٠٠٧م.

(٢٣)الحلقة الرابعة جريدة الحياة ١٥-١٢-٢٠٠٧م.

المبحث الثاني

الجدل الجهادي حول المراجعات

ونقصد به الجدل من داخل التيار الجهادي نفسه سواء ممن هم داخل السجن أم من هم خارج السجن، أي جدل الجهاديين أنفسهم حول هذه المراجعات، ولذلك سوف نتناوله في قسمين:

الأول- الجدل الجهادي داخل السجن.

الثاني- الجدل الجهادي خارج السجن.

أولاً: الجدل الجهادي داخل السجن

١- موقف الجماعة الإسلامية والجهاد من مبادرة الجماعة الإسلامية:

لا شك أنه كان لأعضاء الجماعة الإسلامية والجهاد مواقف متعددة إزاء هذه المراجعات ولنبدأ بالجماعة الإسلامية بسبب سبقها الزمني في الدخول في عملية المراجعات:

في البداية كان فهم أعضاء الجماعة الإسلامية لمبادرة جماعتهم لوقف العنف (كما أطلق عليها إعلامياً وكما عرفت داخل وخارج السجون حينئذ) على أنها مجرد عملية سياسية بسيطة يتم من خلالها حل مشكلة الاعتقال المفتوح بلا نهاية والتعذيب في السجون بالإضافة إلى رجوع الجماعة الإسلامية إلى سابق نشاطها الدعوي دون مشاكلات مقابل أن تتوقف الجماعة عن ممارسة عملياتها المسلحة(١)، وحينئذ كان جميع أعضاء الجماعة الإسلامية سواء على مستوى القادة أو القواعد مرحبين بهذه المبادرة بشكل كبير ودون أية قيود ويرجع عدم تشكك قادة وقواعد الجماعة من البداية في أبعاد المبادرة إلى حالة الاحترام الشديد من قبلهم تجاه أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية بالسجن والذين أطلق عليهم إعلامياً منذ بداية المبادرة اسم القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية وكان هذا الاحترام شديداً حتى كاد يبلغ مبلغ التقديس وهذا الاحترام بجانب موقف هؤلاء القادة من المبادرة هو الذي لعب دوراً كبيراً في نجاح عملية التحول الفكري لدى الجماعة الإسلامية(٢).

لكن مع الوقت بدأت تظهر لعامة المعتقلين من الجماعة الإسلامية ومن غيرهم حقيقة وتفاصيل مبادرة وقف العنف، وهنا تعددت مواقف أعضاء الجماعة إزاءها على نحو يمكننا من تقسيم أصحاب هذه المواقف إلى أربع فرق(٣):

الفريق الأول- تماهى مع مواقف القادة التاريخيين تماماً والتصق بهم في كل مواقفهم وأعمالهم، وأيدهم وارتبط بهم شخصياً، لكن بعض أفراد هذا الفريق لم يكتف بالسير في ركاب هؤلاء القادة فقط بل أيضاً زايد على مواقفهم تجاه الأمن فصار ينافسهم في الإخلاص والتأييد للأجهزة الأمنية ولمواقف الحكومة المصرية.

الفريق الثاني- ساير هؤلاء القادة وصار مؤيداً لهم ولمواقفهم في الظاهر فقط لكنه أضمر في نفسه وصرح في مجالسه الخاصة أن هذا التأييد وهذه العلاقة ما هما إلا أمراً عابراً سيمر وينتهي بمجرد خروجهم من السجن، وحينئذ ستنتهي العلاقة بينهم وبين الجماعة الإسلامية وقادتها، وسبب خفاء أو غموض موقف هؤلاء هو أنهم كانوا يظنون أنهم لو جاهروا بمخالفة قادة الجماعة فإن هذا قد يضر بموقفهم أمام أجهزة الأمن مما قد يؤخر خروجهم من السجن.

الفريق الثالث- هم من جاهروا قادة الجماعة الإسلامية بالعداوة والانشقاقات وواظبوا على مشاغبتهم كلما لاحت فرصة، وهؤلاء لهم مواقف وتصرفات شتى، فبعضهم أعلن انشقاقه عن الجماعة رسمياً لدى أجهزة الأمن وطالب بنقله من السجون التي يقيم فيها أعضاء الجماعة الإسلامية إلى سجون أخرى، وبعضهم لم يعلن ذلك بنفس الأسلوب ولا بنفس الحدة لكنهم في نفس الوقت أعلنوا أنهم لا يدينون بأية طاعة لأي من قادة الجماعة الإسلامية، كما لم يخفوا أنهم لن يدينوا بأي ولاء للجماعة الإسلامية عندما يخرجون من السجن.

الفريق الرابع- لم يساير قادة الجماعة ولم يعلن انشقاقه عنهم بل إنه ظل صامتاً لا يعارض ولا يوافق بل فقط معتزل الأمور كلها قولاً وفعلاً، لكن هؤلاء أيضاً كان من السهل تبين مواقفهم المستقبلية التي تعني أنهم لن يكونوا في يوم من الأيام أعضاء منتظمين في الجماعة الإسلامية.

هذا كان عن موقف أعضاء الجماعة الإسلامية تجاه قادة الجماعة الإسلامية أعضاء مجلس الشورى المعروفين إعلامياً باسم القادة التاريخيين بعد اطلاع الأعضاء على مبادرة وقف العنف، فماذا عن موقف

أعضاء الجماعة الإسلامية من القضايا الفكرية التي أثارتها مبادرة وقف العنف؟؟

في الواقع إنه يمكن القول باطمئنان إن أغلب أعضاء الجماعة الإسلامية على اختلاف مواقفهم التي ذكرناها في السطور السابقة هم من المؤيدين للأطروحات السلمية التي تضمنتها مبادرة وقف العنف، لكن من رفض منهم شيئاً فإنما رفض أشخاص قيادة الجماعة الإسلامية بسبب أنهم هم الذين قادوا الجماعة إلى الأخطاء السابقة ثم يريدون الآن قيادتها مرة أخرى ويتنصلون من مسؤوليتهم عن وقوع الأخطاء السابقة، كما أن هؤلاء القادة صاروا أول المنتفعين بعلاقة الجماعة الإسلامية الجديدة بأجهزة الأمن، فضلاً عن أن الكثيرين بالطبع لم يوافقوا على تأييد الجماعة المطلق للحكومة.

لكن يلاحظ أن عدداً كبيراً من هؤلاء المؤيدين لمبادرة وقف العنف يميلون إلى أن تصبح مرجعيتهم الفكرية هي للتيارات الإسلامية العريقة في هذه الأطروحات مثل "الإخوان المسلمين" و"السلفيين" و"التبليغ والدعوة" وإن كانت أية خطوات عملية جماعية لم تتخذ في هذا الاتجاه لكن من المؤكد أن خطوات عملية جدية فردية قد اتخذت في هذا الاتجاه.

لكننا لاحظنا من خلال وجودنا في السجن بين أعضاء الجماعة الإسلامية وقادتها في هذه الفترة أن أحداً منهم لم يكتب ملاحظات أو تعليقات فكرية على ما صاغه قادة مجلس الشورى وطرحه في كتب المراجعات المشهورة، بل إنه عندما عارض الكثيرون منهم كتاب الحاكمية لناجح إبراهيم وبعض الكتب التي صدرت عن مجلس الشورى اقتصرت هذه المعارضات على الكلام الشفهي والتلاسن ولم يكتب أحد منهم نصاً علمياً أو حتى خطابياً مكتوباً ليرد به على ناجح، وحتى عندما انعزل (أو بتعبير أدق تم عزل) **عصام دربالة وعاصم عبد الماجد** في السجن عن بقية المعتقلين بسبب موقفهم من تكفير الحاكم المخالف لرأي ناجح وسائر قادة مجلس الشورى فإن **عصام وعاصم** لم يكتبا أي بحث يصوغا فيه موقفهما من مفهوم الحاكمية لدى **ناجح إبراهيم**، هذا رغم أنهما كتبا في هذه المرحلة العديد من الكتابات الخاصة بكل منهما لكنهما لم يتعرضا فيها لهذه المشكلة.

لكن ماذا كان موقف تنظيم الجهاد من مبادرة الجماعة الإسلامية؟؟

في البداية كان يسيطر على قادة وأعضاء الجهاد هاجس محدد عادة ما يعتريهم في هذه الحالات وهو أن أي حوار مع أجهزة الأمن أو حتى أية جهة حكومية أخرى هو من المحرمات الكبرى وأن كل من يدخل في هذا المجال من الحركات الإسلامية لن يخرج منه إلا خاسراً، وهذا التوجه هو من ثوابت التيار الجهادي وهو الذي صاغه تنظيم الجهاد سابقاً في بحث مشهور ومنشور تحت اسم "الحوار مع الطواغيت مقبرة الدعوة والدعاة".

لكن عندما تم تداول أفكار مبادرة الجماعة الإسلامية تفصيلياً فإنها فرضت نفسها على حلقات النقاش التي كانت عادة ما تدور في زنازين أعضاء وقادة الجهاد(٤)، كما أنه كان من الطبيعي أن تحوز بعض أفكار المبادرة هذه موافقة ورضا الجهاديين بسبب أنهم كانوا يدعون الجماعة إلى مثل هذه الأفكار من قبل(٥)، هذا فضلاً عن أن الكثير من هذه القضايا وغيرها مما له علاقة بطبيعة العمل الإسلامي الجهادي وأساليبه واستراتيجياته كلها كانت محل نقاش وبحث دائم بين قادة وأعضاء الجهاد والسلفيين المعتقلين، وكان هذا البحث عادة ما يتضمن نقداً ومراجعة بشكل أو بآخر(٦).

وهكذا فإن قضايا مثل تغيير المنكرات بالقوة والصدام المسلح مع الحكومة بسبب قضايا جزئية أو مهاجمة المسيحيين فإنها كلها كانت من القضايا التي تمت مراجعتها ضمن مبادرة الجماعة الإسلامية وهي نفسها كانت محل خلاف بين جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية قبل المبادرة، ومن المنطقي ألا يخالف أعضاء الجهاد مراجعة الجماعة الإسلامية لنفسها في هذه القضايا، لكن هناك انتقاد عام خاص بقضايا أخرى منها ما ذكرناه آنفاً وهو مبدأ الحوار مع الأمن أصلاً، لكن الانتقاد الأهم منه كان موجهاً إلى نمط التأييد الذي ساد علاقة ومواقف الجماعة الإسلامية تجاه الحكومة المصرية، وتضمن هذا النمط ليس فقط إلغاء استراتيجية المواجهة المسلحة مع الحكومة العلمانية (٧) بل أيضاً تأييدها بشكل كبير.

ثم كانت هناك ملاحظات متعددة من أعضاء الجهاد بشأن اجتزاء وبتر لكلام علماء السلف عند نقله في كتب مبادرة الجماعة الإسلامية بحيث يؤدي معاني مختلفة عن حقيقته الأصلية التي أرادها قائلها بينما في نفس

الوقت تعطي المعاني التي أرادها قادة الجماعة الإسلامية بما يقدح في الموضوعية العلمية لجوانب معينة في بعض هذه الأبحاث، ولكن مع هذا لم ينشر فيما أعلم أي من هذه الملاحظات، كما لم أعلم بأن أحداً قد سجلها كتابة وإنما كان يتم تناقلها شفاهة، وكثير من أعضاء وقادة الجهاد قد شافهوني بها عندما قابلتهم في فترة اعتقالي الطويلة.

٢- موقف الجماعة الإسلامية والجهاد من مراجعات الجهاد:

لا تبدو مواقف جماعة الجهاد قادة وأفراداً من مراجعات الجهاد قد أخذت حظها من التغطية الإعلامية لأسباب كثيرة منها أنها أحدث زمنياً من مبادرة الجماعة الإسلامية، ومنها أن هناك حصاراً إعلامياً ما زال مضروباً على كثير من هذه المواقف، لكن رغم ذلك كله فإنه يمكن لأي مراقب محايد أن يعتمد على القليل المنشور لتتبين له صورة واضحة عن مواقف أعضاء وقادة الجهاد من مراجعات الجهاد التي بدا إعلامياً أن الذي قادها هو دكتور **سيد إمام الشريف** المعروف بالاسم الحركي "دكتور فضل" أو "**عبد القادر بن عبد العزيز**"(٨) وذلك على النحو التالي:

هناك طائفة من قادة وأعضاء الجهاد قد وافقوا على المراجعات التي صاغها **سيد إمام** ولا تسمح التسريبات الإعلامية بتحديد حجم هؤلاء بدقة وإن كان يمكنني تحديد ذلك من خلال مصادري الخاصة عندما كنت معتقلاً حيث كان يسهل على متابعة الأحداث التي تجري في السجن من داخل السجن.

من السهل على أي مراقب خارجي أن يدرك أن عدداً من القادة الكبار قد وافقوا على المراجعات، مثل **أنور عكاشة وصالح جاهين وأسامة قاسم** وهم ممن سبق وصدرت ضدهم أحكام في قضية اغتيال رئيس مصر السابق **محمد أنور السادات**، وكذلك **حسن شنن** أحد القادة من قضية الجهاد الكبرى عام ١٩٨١م(٩)، والثلاثة الأخيرون قضوا في السجن ٢٦ عاماً قبل أن يتم الإفراج عنهم عام ٢٠٠٧م بعد الإعلان عن المراجعات، بينما **أنور عكاشة** ما زال يقضي حكماً آخر بالسجن ١٥ عاماً في قضية

تمت محاكمته فيها من داخل السجن تتعلق بالسطة لإحدى مجموعات الجهاد.

كما وافق على المراجعات كل من **نبيل نعيم** وهو من القادة القدامى في جماعة الجهاد ولعب دوراً هاماً في إعادة بناء جماعة الجهاد في الفترة من ١٩٨٩م وحتى ١٩٩١م تحت إمارة **أيمن الظواهري وسيد إمام**، كما وافق عليها **محمد سعيد العشري** عضو مجلس شورى الجهاد وعدد من أعضاء اللجان مثل **شريف هزاع** عضو اللجنة الشرعية وعدد من القادة من المستوى الأقل مما ذكرناه، هذا فضلاً عن **سيد إمام** نفسه وهو الأمير السابق لجماعة الجهاد، كما وافق عليها الرائد **عبد العزيز الجمل** قائد التنظيم العسكري لجماعة الجهاد وعضو مجلس الشورى حتى عام ١٩٩٩م (وقد شغل أيضاً وظيفة عسكرية قيادية في تنظيم القاعدة)، وهو كان رائد بسلاح المدرعات بالجيش المصري لكنه تم فصله من الجيش عام ١٩٨١م بسبب عضويته في تنظيم الجهاد(١٠).

وفي المقابل فإن قادة مرموقين آخرين قد رفضوا المراجعات مثل **أحمد سلامة مبروك** عضو مجلس شورى الجهاد ورئيس التنظيم المدني بجماعة الجهاد سابقاً ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بتنظيم الجهاد وممثل تنظيم الجهاد في الجبهة التي كان أنشأها **بن لادن** (تحت اسم الجبهة الإسلامية لمحاربة اليهود والصليبيين) حتى عام ١٩٩٨م عندما ألقي القبض عليه في أذربيجان وتم تسليمه لمصر، كما رفضها **محمد الظواهري** عضو مجلس الشورى ورئيس اللجنة العسكرية بجماعة الجهاد، وممن رفضها أيضاً كل من **مجدي كمال (أبى حذيفة)** عضو اللجنة الشرعية، **ومحمد حجازي** وهو من القادة الذين لعبوا دوراً بارزاً في إعادة بناء جماعة الجهاد في الفترة من ١٩٨٩م وحتى١٩٩٣م، كما يعتبر **محمد حجازي** أيضاً من كبار باحثي جماعة الجهاد في الدراسات الشرعية، كما رفض المراجعات عدد من القادة الأقل شأناً في الترتيب التنظيمي لجماعة الجهاد(١١).

وبذلك يتضح أن عدد ومكانة القادة الموافقين على المراجعات في السجن أكبر من الرافضين وفي نفس الوقت فإن عدد الرافضين من الأعضاء العاديين يفوق عدد الموافقين من الأعضاء العاديين(١٢).

ولكن إذا كان هذا من ناحية المواقف العملية المجملة تجاه المراجعات فما هي المواقف الفكرية تجاهها؟؟

لقد استند الموافقون على المراجعات على ما تضمنته وثيقة ترشيد العمل الجهادي **لسيد إمام**، بل إن وثيقة **سيد إمام** قد تضمنت مزيداً من الأدلة أكثر مما هو متداول شفهياً بين قادة المراجعين من الجهاد(١٣).

أما الرافضون من الجهاد للمراجعات فقد انحصرت حججهم المشهورة شفهياً في أنه لا يجوز أي تفاوض مع الحكومة كما أنه لا يجوز القول بوقف العمليات المسلحة لأن ذلك معناه وقف الجهاد، ولا يجوز شرعاً وقف فريضة من فرائض الإسلام الهامة كالجهاد تحت أي مسمى، كما اعتبروا أن الإعلان عن أي تصور لوقف العمليات في وسائل الإعلام من شأنه أن يفيد الحكومة ويضر الدعوة الإسلامية لأن ذلك سيبدي الحركة الإسلامية بصورة المتراجع بينما يظهر الحكومة بأنها على الحق وأن مواقفها لا تحتاج إلى أية مراجعة، كما أن أكثرهم كانوا يتخوفون مما آلت إليه عملية "مبادرة الجماعة الإسلامية" وعملية "التوبة" وقد سبب هذا الخوف جموداً فكرياً وفقهياً لدى معظم الرافضين لمراجعات الجهاد(١٣).

أما مواقف الجماعة الإسلامية تجاه مراجعات الجهاد فيمكن رصدها من وسائل الإعلام لأن قادة الجماعة الإسلامية كانوا قد خرجوا من السجن وكانت لديهم فرص للتعبير عن آرائهم عبر موقعهم على شبكة الإنترنت فضلاً عن الصحف التي عادة ما تتلقف تصريحاتهم بشأن الأمور الهامة، وبالجملة فإن موقف الجماعة الإسلامية الرسمي جاء مرحباً بمراجعات الجهاد ومؤيداً لها(١٤).

هوامش المبحث الثاني (أولاً)

(١)راجع: عبد المنعم منيب، من مشاهد أيام الاعتقال، الحلقة"١٣"،جريدة الدستور المصرية، عدد١٥٢، ١٣ ـ٢ ـ٢٠٠٨م، ص ١٦، ونفس الحلقة على النت على موقع moneep.blogspot.com، وتأتي أهمية هذه الحلقات من أن عبد المنعم منيب عاصر هذه الأحداث وعاش مع صانعيها عن قرب داخل السجن وراقبها بعين الصحافي والمحلل السياسي وليس فقط بعين المعتقل، وحول قصة اعتقال عبد المنعم منيب انظر: جيلان حلوي،" The inward eye"، في جريدة الأهرام ويكلي، القاهرة، عدد ٧ فبراير ٢٠٠٨م، ص ٤.

ويلاحظ أن العمليات المسلحة للجماعة الإسلامية شملت مهاجمة أشخاص ورموز مرتبطة بنظام الحكم بالإضافة إلى مهاجمة السياح وبعض الأماكن الاقتصادية والحكومية، وللحصول على صورة مصغرة عن عمليات الجماعة الإسلامية بمصر آنذاك راجع على سبيل المثال لا الحصر: تقرير الحالة الدينية في مصر عن عام ١٩٩٥م الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية في القاهرة عام ١٩٩٨م، ص ص ١٨٩-٢٠٧.

(٢)عبد المنعم منيب، من مشاهد أيام الاعتقال، حلقة"١٣"، جريدة الدستور، عدد ١٥٢، م.س.ذ، ١٣ ـ٢ ـ٢٠٠٨م. ونفسه: حلقة "١٤"، جريدة الدستور، عدد ١٥٣، ٢٠ ـ٢ـ ٢٠٠٨م. وكل الحلقات موجودة كاملة على الإنترنت على موقع moneep.blogspot.com.

(٣) نفس المصدر السابق، وأيضاً: أحمد إبراهيم، "مصادر: كتب ما بعد المراجعات لـ"الجماعة الإسلامية" و"الجهاد" تكشف اقتراب قادة الجماعتين من النظام الحاكم"، جريدة الدستور، ٢٧ - ١٠-٢٠٠٧م، ص٥.

(٤) يلاحظ أن أعضاء وقادة الجهاد والسلفيين والإخوان هم عادة من يسمحون بينهم بمناقشات فكرية سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية في الزنازين بينما ينعدم ذلك في زنازين الجماعة الإسلامية بأوامر مباشرة من قادتها، وقد أشرنا إلى ذلك في: عبد المنعم منيب،"من مشاهد أيام الاعتقال"، م.س.ذ، الحلقة ١١ ، عدد ١٥٠، ٣٠-١-٢٠٠٨م، كما سيجد القارئ في الحلقة المذكورة والحلقات رقم ١٢، عدد١٥١، ٦-٢-٢٠٠٨م، ورقم ١٣، م.س.ذ، عرضاً تفصيلياً للعديد من القضايا الهامة التي استأثرت بأوقات النقاش الذي جرى في السجن بين المعتقلين، ومنها طبعاً القضايا الفكرية الخاصة بالحركة الإسلامية وبصفة أخص القضايا التي أثارتها مبادرة الجماعة الإسلامية ومراجعات الجهاد.

(٥) حول جانب من الفروق الفكرية بين كل من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد راجع على سبيل المثال بشيء من الاختصار المخل مع قدر من السطحية، تقرير الحالة الدينية في مصر١٩٩٥م، م. س. ذ، ص١٨٣-١٨٦، وذكر فيها بعض الجوانب التي شملتها فيما بعد مبادرة الجماعة لوقف العنف، وحول مناقشة هامة بين أحد أعضاء الجهاد وأحد كبار أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية راجع: "مشاهد من أيام الاعتقال"، الحلقة ١٢، م.س.ذ.

(٦) راجع عرضاً لأهم هذه المناقشات في: "من مشاهد أيام الاعتقال" ، الحلقات١١-١٤، م.س.ذ.

(٧) راجع: عبد المنعم منيب، من مشاهد أيام الاعتقال، حلقة"١٣"، م.س.ذ.

(٨) تم نشر "وثيقة ترشيد العمل الجهادي" تأليف د.سيد إمام في عدد من وسائل الإعلام على شكل حلقات بلغت ١٥ حلقة بدءاً من ١٨-١١-٢٠٠٧م، وكان النشر حصرياً لجريدة الجريدة الكويتية وجريدة المصري اليوم المصرية لكن موقع إسلام أون لاين قد نشرها نقلاً عن الجريدة معها يوماً بيوم، ويمكن للقارئ الإطلاع على هذه الحلقات في المواقع الإلكترونية المذكورة، كما يمكنه الإطلاع على عرض ملخص لها في: عبد المنعم منيب، عرض وثيقة ترشيد العمل الجهادي، على الرابط التالي: http://moneep.katib.org/node/٣٩

(٩)(١٠) بشأن أسماء الموافقين على المراجعات و الرافضين لها اعتمدنا على اتصالنا الشخصي معهم من خلال وجودنا في السجن مع هؤلاء القادة، ويلاحظ أن الصحف نشرت حوارات وتصريحات مع كثير منهم لكن اتصالاتي الشخصية أوثق، وعلى كل حال فقد نشرت جريدتي الجريدة الكويتية والمصري اليوم المصرية طوال فترة نشر "وثيقة ترشيد العمل الجهادي" آراء عدد من المؤيدين وذلك ابتداء من ١٨-١١-٢٠٠٧م وعلى مدى ١٥ يوما متواصلا.

(١١) راجع بشأن الرافضين لمراجعات الجهاد البيان الصادر باسم أحمد سلامة وهو في عدد من الصحف منها الدستور ١-١-٢٠٠٨م وهو على الرابط التالي http://moneep.katib.org/node/٥٨ والبيان الصادر باسم معتقلي الجهاد في سجن الواحات وهو في عدد من الصحف ومنها الدستور ١٢-١-٢٠٠٨م، ص٤، وهو على الرابط التالي http://moneep.katib.org/node/٨٧ وكذلك بيان آخر هام من مجموعة الرافضين للمراجعات على الرابط التالي

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=٥٧٨٨٨&pg=٢

وهذه البيانات هي أكثر مصداقية من أشياء أخرى تم نشرها في بعض الصحف تفيد غير ما تضمنته هذه البيانات.

(١٢) (١٣) كان لابد من الاعتماد في هذه المعلومات على حصيلة مقابلات عديدة أجريتها بنفسي مع العشرات من قادة وأعضاء الجهاد ممن قابلتهم في السجن في أثناء اعتقالي، وكانوا ينتمون إلى الفريقين فريق المعارضين للمراجعات وفريق الموافقين للمراجعات وقارن أيضاً عبد المنعم منيب، من مشاهد أيام الاعتقال، حلقة ١٣، و حلقة ١٥، م.س.ذ.

(١٤) حول الموقف الرسمي للجماعة الإسلامية من مراجعات الجهاد راجع على سبيل المثال لا الحصر بيان الجماعة الإسلامية بتاريخ ٢٢-١١-٢٠٠٧م على الرابط التالي: http://www.egyig.com/Public/articles/announce/٦/٩٥٧٥٤٩٤٧.shtml

ثانياً: الجدل الجهادي حول المراجعات من خارج السجن

١- الجدل إزاء مبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف:

أهم من أثار هذا الجدل بشكل واضح **رفاعي طه** رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية بخارج مصر(١) عندما عارض المبادرة منذ بدايتها، وقد استمرت معارضته للمبادرة حتى بعد إعلان موافقته عليها حسب بعض الروايات، ويمكن تلخيص رأي **رفاعي طه** في المبادرة على النحو التالي:

-أنه كان يميل أصلاً إلى الاقتصار على العمل السلمي الكفاحي المعتمد على الصلابة والراديكالية والصراحة في مواقفه السياسية المعارضة للحكومة.

-أنه حتى لو كان لابد من الصدام المسلح مع الحكومة فإن رأيه الأصلي كان عدم الدخول في هذا الصدام في هذا الوقت تحديداً الذي بدأت فيه الجماعة الإسلامية بالصدام المسلح واستمرت فيه.

-أن الذي ورط الجماعة في هذا الصدام على غير رغبة رفاعي نفسه هم القادة التاريخيون خاصة **كرم زهدي** بتكليفات مباشرة منهم وبالتعدي على صلاحيات **رفاعي طه** التنظيمية باعتباره كان المسؤول الأول عن الجماعة خارج السجن في ذلك الوقت.

- أن **رفاعي** كان يخطط لوقف العمليات لكن بطريقة محددة وفي وقت محدد بحيث تكسب الجماعة أكبر مكاسب سياسية ممكنة من ذلك.

- أنه رأى في المبادرة بشكلها الذي جرت عليه انسحاباً غير منظم يضر الجماعة الإسلامية ولا ينفعها.

- أن مهادنة الجماعة الإسلامية للحكومة بهذه الطريقة ستفقدها شعبيتها بين أنصارها وبين الشباب الإسلامي من الأجيال الجديدة كما حدث مع الإخوان المسلمين من جهة قادة الجماعة الإسلامية نفسها عندما كانوا شباباً، كما أن مثل هذه المهادنة ستفقد الجماعة تعاطف الحركات الإسلامية الأخرى.

وقد دفعت هذه الآراء **رفاعي طه** إلى أن يتخذ مواقفه المعارضة للمبادرة من خلال رئاسته لمجلس شورى الجماعة في الخارج مما أخر صدور تأييد ذلك المجلس للمبادرة على النحو الذي بيناه في المبحث الأول، وفي النهاية ترك **رفاعي طه** المجلس بالكلية، بل ربما ترك الجماعة كلها احتجاجاً على المبادرة وذلك قبل القبض عليه بنحو العام.

وأيضاً رفض العديد من الإسلاميين من خارج الجماعة مبادرة الجماعة الإسلامية وكان أشهرهم طبعاً **أيمن الظواهري وياسر السري وأبا حمزة المصري وهاني السباعي**.

وبعيداً عن تتبع المصادر المتعددة رغبة في الاختصار فإننا ننقل هنا حصيلة رأي **أيمن الظواهري** في مبادرة الجماعة الإسلامية والذي ضمنها كتابه "فرسان تحت راية النبي" الذي نشرت جريدة "الحياة" وغيرها فصولاً منه(٢)، يقول الظواهري بعد كلام طويل حول توصيفه لمبادرة الجماعة الإسلامية: " فقد نقل **منتصر الزيات** في مؤتمر صحافي عن **كرم زهدي** قوله: (إذا كان القتال والعمليات المسلحة لم تحقق أهداف الجماعة طوال هذه السنوات في الماضي، فإنه يتعين علينا أن نبحث عن وسائل أخرى للعمل).

وهذا القول يعني أن الجماعة قد تركت القتال كوسيلة من وسائل العمل وليس القتال فقط بل أيضاً مجرد التحريض على القتال سواء داخل أو خارج مصر.

وفي مقابل ماذا؟ وما البديل؟ هل البديل هو ما قام به أصحاب المبادرة من الإلحاح المتكرر على الحكومة أن تتجاوب مع مبادرتهم وتوسيط زعماء الأحزاب في ذلك؟

هل هذا هو طريق الجماعة الإسلامية البديل عن الجهاد والتحريض عليه؟

هل أصبح عمل الجماعات الجهادية -المنضبط بالشرع وبفهم أئمة السلف وعلماء الأمة الأثبات- هو الإلحاح والتكرار في السؤال على الحكومات العلمانية حتى تأذن لنا بالعمل لإقامة الدولة الإسلامية؟" انتهى.

وعن تسميتها بمبادرة وقف العنف يقول الظواهري في معرض نقده لمنتصر الزيات المحامي:" ويتضح من القراءة المتأنية لتصريحات منتصر السابقة أنه: لا ينتمي إلى الحركة الجهادية بل لا يتفق معها في اتخاذها الجهاد طريقاً فهو:

- يسمى الجهاد في سبيل الله عنفاً، وهو توصيف الحكومة له.

- ويزعم أنه حاول أن يكون سبباً لوقف العنف وهو وصف الحكومة للجهاد في سبيل الله.

- إنه والقادة في ليمان طرة حاولوا ان يعبروا عن آمال إسلامية مشروعة، ولكن ملامحها ضاعت وسط دخان القذائف وأصوات الرصاص. أي أن محاولته لوقف ما كانت تعتبره الجماعات الجهادية جهاداً في سبيل الله ويسميه هو "عنفاً ضاع وسط العمليات الجهادية" انتهى.

أما الرجل الأشهر الآخر الذي انتقد مبادرة الجماعة الإسلامية فهو دكتور **عمر عبد الرحمن** أمير الجماعة المسجون في أمريكا عندما أصدر بياناً عقب المبادرة فأيدها تحت عنوان «وقفوا لله وأوقفوا لله».

ولكن **دكتور عمر** في أوائل يونيو ٢٠٠٠م صرح من سجنه عبر محاميته **لين ستيوارت** بأنه يسحب تأييده لمبادرة وقف العنف، لأنها لم تسفر عن أية نتائج إيجابية للإسلاميين، وأضافت ستيوارت على لسان **عمر عبد الرحمن**: «إنه لم يحدث أي تقدم، فآلاف المعتقلين لا يزالون معتقلين والمحاكمات العسكرية مستمرة، وعمليات الإعدام لا تزال تنفذ».

وبعد عدة أيام عقد **منتصر الزيات** مؤتمراً صحافياً في مكتبه شكك فيه فيما نسب إلى **الشيخ عمر** على لسان محاميته ورفض إطلاع الصحافيين على **رسالة دكتور عمر** لقادة الجماعة في سجن ليمان طرة، وذكر منتصر للصحافيين أن قادة الجماعة في السجن بعثوا برسالة للشيخ عمر تتضمن موقفهم من المبادرة، ووقع على هذه الرسالة: **ناجح إبراهيم وعلى الشريف وعصام دربالة وحمدي عبد الرحمن وفؤاد الدوالبي وكرم زهدي وعاصم عبد الماجد**، ولاحظت جريدة «الشرق الأوسط» أن **عبود الزمر** لم يوقع على الرسالة.

وبعد أقل من أسبوع نشرت الصحف رداً من **الشيخ عمر عبد الرحمن** على بيان قادة الجماعة المذكور، حيث ذكرت صحيفة «الشرق الأوسط» ما يلي: «جدد **عمر عبد الرحمن** الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية أكبر الجماعات الأصولية في مصر، تأكيد سحب دعمه لمبادرة وقف العنف التي أعلنها القادة التاريخيون للجماعة الذين يقضون عقوبة السجن... وقال إنه لم يلغ المبادرة ولكنه سحب تأييده لها».

وقال **عمر عبد الرحمن** في بيان موقع باسمه نشرته «الشرق الأوسط»، إنه طلب نشر تصريحاته عبر محاميته الأميركية **لين ستيوارت**، والتي كان بعض الأصوليين قد شككوا في صدورها عنه.

ونقلت **ستيوارت** عن **عمر عبد الرحمن** قوله: «إنني لم ألغ المبادرة ولكني سحبت تأييدي لها وبينت رأيي وتركت الأمر لإخواني للنظر فيها وفي جدواها».

وقال **عمر عبد الرحمن**: «إن كل التصريحات التي نسبت إلي على لسان محاميتي **لين ستيوارت** صحيحة وصادرة عني بالفعل»(٣).

أما كل من **ياسر السري** ودكتور **هاني السباعي** و**أبى حمزة المصري** و**عادل عبد المجيد** و**عمر بكري** وكلهم كانوا يقيمون في لندن وقتها فقد صرحوا بعدد من التصريحات الصحافية لوسائل الإعلام ينتقدون فيها مبادرة الجماعة الإسلامية ومن أمثلة هذه التصريحات ما نشرته صحيفتا "الحياة" و"الشرق الأوسط" الصادرتان في لندن(٤) وفحوى كلامهم لا يخرج عما ذكره **أيمن الظواهري** و**عمر عبد الرحمن**.

٢- الجدل إزاء مراجعات الجهاد:

أبرز من انتقد مراجعات الجهاد بشكل شامل هو **دكتور أيمن الظواهري** و**دكتور هاني السباعي**.

فأما **أيمن الظواهري** فقد ألف كتاباً ونشره مؤخرا بعنوان **"التبرئة"** رد فيه على كتاب "وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم" الذي ألفه **د.سيد إمام** وهو أول كتاب أعلن عن مراجعات الجهاد، وقد تتبع **الظواهري** أفكار **سيد إمام** بترتيب الحلقات التي نشرت وفقها ورد فقهياً وفكرياً على فكرة فكرة، ولأن الفقه حمال أوجه فإن **الظواهري** وجد من أقوال علماء السلف وأئمة المذاهب ما اعتبر أنه يؤيد مواقفه بنفس السهولة التي وجد بها **سيد إمام** ما اعتبره مؤيداً لمواقفه، ولكننا يمكننا تلخيص رأي الظواهري في هذه المراجعات إجمالاً من خلال الملحوظات العامة التي ساقها في بداية رده:

"- مخالفة عنوان الوثيقة لموضوعها، لكي يخفف من وقع العنوان على السامع، وكان عليه لكي يكون العنوان صادقاً ومعبراً عن موضوع الوثيقة أن يسميها إلغاء أو تعجيز أو إيقاف العمل الجهادي.

- الرسالة قفزت مباشرة لما تزعمه من أخطاء في العمل الجهادي، دون أن تشرح الواقع الذي انطلق العمل الجهادي لتغييره.

ولهذا فإن منهج الرسالة غير متكامل ومبتسر.

- إنها تجاهلت وصف العلاج، فلم تقدم بديلاً معقولاً فالخيارات الستة التي قدمتها (١- الهجرة. ٢- العزلة. ٣- العفو. ٤- الإعراض. ٥- الصبر. ٦- كتمان الإيمان) - لا تقدم حلاً عملياً، فالحل الذي يطرحه الكاتب حل عاجز عن تغيير الواقع بل ويعسر تطبيقه، ثم في النهاية يبشر الكاتب الجميع باليأس من نجاح أي حل!

- إنها لم تلتزم المنهج العلمي ولا الأمانة العلمية في عرض الآراء الفقهية، ففي مسألة الأمان لم تنقل مثلاً قول الشوكاني، وفي التترس نقلت قول **الغزالي** وتركت قول الجمهور، وطبعاً كانت الطامة في عدم إسقاطه لشرط إذن الوالدين والدائن في الجهاد العيني.

- الرسالة غير متوازنة، ففي الوقت الذي ترمي المجاهدين بأخطاء دون دليل، تتغاضى تماماً وتتعامى عن الجرائم البشعة التي ارتكبها الصليبيون وعملاؤهم من الحكومات الخارجة عن الشريعة ضد الإسلام والمسلمين.

- لم تلتزم الوثيقة بالأمانة في السرد التاريخي في سردها لعمليات جماعة الجهاد. وإنما قدمت الرواية الأمنية لما حدث.

- الرسالة متناقضة، صاحبها يقول أنا لست عالماً ولا مفتياً، ولكنه ملأها بقوله إن هذا جائز وهذا غير جائز وهذا واجب وهذا حرام، وتقرير أحكام شرعية في نوازل عظيمة، قل أن يستقل بها أحدٌ من العلماء!

- الرسالة امتلأت بالمسلمات غير المسلمة، التي انطلق منها الكاتب، ولم يكلف نفسه عبء إثباتها. مثل إن الصدام مع الحكومات أتى بضرر عظيم، ومثل إن حال الجماعات الإسلامية يدور بين العجز والاستضعاف.

- الكاتب تعمد إخفاء بعض الأحكام الشرعية والسكوت عنها، فعندما زعم عجز المسلمين والجماعات عن الجهاد لم يذكر من البدائل التي يطرحها الإعداد للجهاد، رغم إنه قد بينه في كتابه (العمدة)، وكذلك لم يذكر الصدع بالحق في وجه الظالم. مع أنها من واجبات الأنبياء وأتباعهم.

- يلاحظ من هذا الكتاب ومن كتاب (الجامع) من قبله أن الكاتب يعاني من تناقض شديد. وإن كان ذلك التناقض قد بدأ في كتاب الجامع، لكنه بلغ ذروته في هذه الوثيقة، فتجد الكاتب شديد الوطأة على المجاهدين بينما تجده متسامحاً جداً مع المجرمين يدعو إلى التعامل معهم بالحسنى والصبر والعفو والتقية. وتجد الكاتب يحمل المجاهدين كل الأوزار ويعتبرهم سبب المصائب، بينما لا ينطق بكلمة عن أكابر المجرمين الذين يحيطون به.

- انفصال الكاتب عن الواقع، عندما يتكلم الكاتب عن المعاملة بالمثل مع الغرب. قال: "واليوم يوجد في بلاد الكفار الأصليين ملايين المسلمين يقيمون ويعملون بأمان". هل تناسى الكاتب ما يفعله الغرب بنا من قرون من القوقاز حتى سبتة ومليلية؟.

أهذا عزلة عن الواقع؟ أم مكابرة في إثبات صحة الرأي؟ أم الأدهى محاولة إرضاء آسريه بأية حجة، حتى ولو بدت متهافتة؟".

ويبلغ **الظواهري** ذروة انتقاده **لسيد إمام** فيقول: "سلطك الجلادون على ضحاياهم المعتقلين من سنين، بعد أن نكلوا بهم وعذبوهم واعتدوا على حرماتهم، فجاءوا بك لتوبخهم وتقرعهم؛ أنتم أخطأتم، أنتم انحرفتم أنتم ضللتم... ثم تبتسم في وجوه الجلادين، فيكافئونك بشيء من فتات الدنيا، حسبنا الله ونعم الوكيل"(٥).

كما تضمنت إجابات دكتور **أيمن الظواهري** التي نشرت على أسئلة الجمهور التي وجهوها له عبر النت كمية مهمة من الإجابات لأسئلة حول **سيد إمام** ومراجعات الجهاد، وقد أثبتناها بنصها في المبحث الرابع.

أما دكتور **هاني السباعي** فقد انتقد المراجعات في مناسبات عديدة حيث توفرت له فرص الإطلال الإعلامي، وربما أبرز انتقاد وجهه إلى **سيد إمام** هو مقال كتبه **هاني** في جريدة الحياة رداً على حوارات **سيد** التي نشرتها الحياة في ست حلقات وجاء في هذا المقال(٦):

"لقد تمحور حوار الحياة مع **د.سيد إمام** حول المعترضين على وثيقة (ترشيد العمل الجهادي) التي كتبها مؤخراً!

ولاحظنا أن رده كان بمنتهى العنف والقسوة والتجريح والطعن على الرافضين لتراجعاته!

فلم نجد دليلاً شرعياً معتبراً استدل به!

لا يزال يكرر نفس الشبهات التي قالها في الوثيقة!"

ثم يركز **هاني** بعد ذلك ردوده على سيد في عدة نقاط لكن لم يركز في ردوده على الجانب الفكري والفقهي إلا في النقطة الأولى حيث قال:

"إنه تناقض مع نصوص كتابيه (العمدة) و(الجامع): إذ أكد **د.فضل** في الحلقة الثانية من حوار الحياة: "التنبيه الأول، على مؤلفاتي الإسلامية، وأنها مجرد نقل علم إلى الناس لا فتاوى، وما فيها من أحكام فهي مطلقة لا تنزل على المعيّنين إلا من عالم مؤهل ولست منهم وأن أي شيء من مؤلفاتي يخالف الدليل الشرعي الصحيح السالم من المعارض فأنا راجع عنه"أهـ.

فهذه عينة على سبيل المثال تبين أنه كان يتعامل كمفتي...."انتهى

ثم يذكر **هاني** هنا عدة أمثلة برقم الجزء والصفحة من كتاب "العمدة" وكتاب "الجامع" هي نصوص فتاوى معاصرة لسيد إمام في كتابيه.

وقد اختار هاني هذه الفتاوى في مسائل حيوية مثل كفر أعوان الحكام المرتدين، وعدم وجوب إذن الوالدين في الجهاد، والتحريض على عدم دفع الضرائب والجمارك، والقوة هي السلاح وليست التربية.

ثم بعد ذلك رد **د.هاني** على **د.سيد** في ثماني نقاط أخرى كلها تتعلق بالتاريخ والممارسات التنظيمية والسلوكية وهي قضايا أثارها **سيد إمام** في حواراته مع جريدة الحياة، لكن أهمها كان ما عبر عنه **د.هاني** بقوله "غمزه ولمزه للمعارضين على وثيقة العار في دينهم وأخلاقهم....." انتهى.

ثم عقب **د.هاني** عليه بشأن ما اتهم به القادة المعارضين للمراجعات، واعتبره يحرض عليهم الأمن.

هوامش المبحث الثاني (ثانياً)

(١) نشرت أربع وثائق غاية في الأهمية عبارة عن أربع رسائل طويلة من رفاعي طه واحدة إلى أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية في السجن والثانية إلى المحامي منتصر الزيات، والثالثة إلى المهندس صلاح هاشم أحد أهم مؤسسي الجماعة الإسلامية، ثم رسالة رابعة إلى منتصر الزيات أيضاً، ونظراً إلى أهمية هذه الرسائل في رسم صورة متكاملة عن الأحداث و نظراً أيضاً إلى أنها لم تأخذ حقها من النشر فإننا نعيد نشرها هنا على النحو التالي:

الرسالة الأولى (وهي مرسلة من رفاعي طه إلى أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية في السجن):

"شيوخنا الكرام:

فإني –والله الذي لا إله إلا هو- لأستحي أن أكتب إليكم وأنتم ما زلتم خلف الأسوار طوال هذه الحقبة من الزمان.

ومهما قدمت من أعذار فهي مردودة عند نفسي قبل أن تكون مردودة عندكم، ولكم كنت أتمنى أن أكون حراً غير مرتبط بجماعة أو عمل يقيدني ويضع إمامي العقبات تلو العقبات ويخالفني في ترتيب الأولويات، ووالله الذي لا إله إلا هو لو كان ذلك كذلك لنذرت نفسي لاستنقاذكم ولئن أغيب خلف الأسوار أو أعلق على أعواد المشانق بعد نجاح عمل مثل هذا لهو أحب إلي مما أنا فيه، ولو انضممت إلى صحبتكم لو قدر الله أن يفشل لأحب إلي أيضاً من صحبة من أصحب الآن، فوالله الذي لا إله إلا هو ما أبدلني الله خيراً منكم ولا قريباً منكم ولا من قلامة أظفاركم.

أيها الأحبة هذه مقدمة كان لابد لي من ذكرها لعلها تشفع لي بعض تقصيري عندكم.

ولقد أبلغني الأستاذ زرزور أنكم فرحون من التزامي رغم معارضتي أو بنص كلامه "والكلام كله كان عن التزامك رغم معارضتك" كما أبلغني عن رضاكم عن كل ما جاء في حوار الشرق الأوسط فقد علمت أنه سلم لكم النسخة الأصلية المرسلة مني مما أثلج صدري وجعلني أخطئ نفسي بعد أن ذهبت بي بعض الظنون بعيداً.

ولكني على الرغم من أنني سررت بسروركم من التزامي بالموقف المؤيد للنداء على الرغم من معارضتي له إلا أنني استغربت أن تتصوروا غير ذلك فهل عهدتموني مخالفاً؟؟

لا.. والله لن أخالفكم في شيء أحببتموه ما دام في مرضاة الله عز وجل وداخل دائرة الاجتهاد الشرعي الصحيح، ولقد كنت كذلك طوال الفترة الماضية، كذلك هل نسيتم موقفي من موضوع الأخ سيد العربي قبل ٨١ ، وهل نسيتم موقفي من

قضية الشيخ عبود حفظه الله، إنني أريد أن أقول بذلك إن اختلاف وجهات النظر ممكن، ولكن يجب ألا يتحول ذلك إلى فرقة يفرح بها أعداء الله تعالى.

إنني أعتقد أن وحدة الجماعة بعد حول الله وقوته من أهم الأسباب التي تعين على بلوغ الهدف إن شاء الله مهما اختلفت الرؤى وتباينت الاجتهادات، ولعل ذلك أحد الأسباب التي تجعلني أصر حتى الآن على كثير من الأمور التي لا أحبها وغير مقتنع بها.

نعم قد كان لي موقف في مسألة زكي بدر كنت مصراً فيه على ترك العمل، وكذلك بعد الأقصر، على الرغم أنني في الأولى كنت معترضاً عليها وعلى تبنيها، وفي الثانية كنت موافقاً عليها وعلى تبنيها، وفي كلتيهما كانت موافقتي أو معارضتي مجرد طنطنة لا تعد شيئاً، فلم أكن أنا صاحب الفعل ولا من أمر به لا في الأولى ولا في الثانية.

ولكن سيظل رغم الاختلاف في وجهات النظر مكانتكم عندي عالية ولا أقارن نفسي بكم في شيء، وما زلت أذكر الرؤيا التي رأيتها للشيخ ناجح والشيخ فؤاد وكأنهما كانا في الجنة، وكأن الشيخ فؤاد يسكن في الطابق الثاني فنظرت إليه وكأني كنت أقف على الأرض وسألته: أين الشيخ ناجح؟؟

فقال لي بروحه المداعبة: "إيه هو إنت عايز تشوف الشيخ ناجح كمان؟ الشيخ ناجح فوق فوق".

وقد ذكرتها الآن لأني أعرف أن الشيخ ناجح يحب أن يسمعها ويستبشر بها، رزقنا الله جميعاً حسن الخاتمة وجمعنا في الفردوس الأعلى برحمته وبكرمه وفضله ومنته.

ستظل مكانتكم عندي عالية، وستظل وحدة الجماعة وتحقيق ما نرجو من الله تعالى من تمكين لدينه على أيديكم بإذنه تعالى هي الهدف الذي تقف عنده كل الخلافات.

ولكن إن أذنتم لي أود أن أقف معكم عند بعض المحطات بشكل مختصر على النحو التالي:

أولاً- بعض الأمور التي اختلفت فيها معكم أو بالأحرى تباينت فيها وجهات النظر:

١-إنني اختلفت معكم في الماضي في بدء المواجهة وما كنت أود أن تبدأ في مثل الأوضاع التي كنا نحن فيها، وكنت وما زلت أرى أنه كان ينبغي أن يكون أول عمل يجب أن نقوم به هو فك أسركم وتتولون دراسة ما يمكن عمله بعد ذلك، فإنا على ثقة لو رأيتم ما رأيت ما كنتم ستوافقون على التصعيد على هذا النحو الذي تم، وكنت أتصور أن قيامنا بعمل مباشر لفك أسركم –أي أماكن إقامتكم وليس غيرها- سيجد تفهماً عند النظام أكثر من قتل فلان أو علان، أما محاولة قتل هذا أو ذاك فستجعل النظام يصعد ولا يتراجع ولكنكم غلبتموني على أمري، وقد بلغني أبو حازم نقلاً عن ياسين يرحمه الله أن رغبة الإخوة عدم

القيام بشيء يخصهم موجه إلى محال إقامتهم، وجادلت أن رغبتكم كانت غير ذلك وهذا ما أرسله لي الشيخ عصام بصوته، ولكنهم قالوا تغيرت الأمور.

٢-لما بدأ ما أردتموه سجلت اعتراضي بصوت مسموع، وحاولت قدر الجهد الإقناع بوقف العمليات قبل أن تستفحل ولكني فشلت في ذلك، فلما استمرت العمليات على النحو الذي كان، رأيت الاستمرار فيها كنوع اختبار لمدى قدرتنا على الاستمرار إلى أية درجة وأي وقت، وكنت أتمنى أن يحدث استثمار سياسي لهذه العمليات كالانفتاح على الأحزاب السياسية والحركات الإسلامية الأخرى ومحاولة تجبيهها معنا لصالح الاستمرار وحشد الطاقات والقيام بعمل تعبوي يشمل كل القطاعات، إلا أن أحداً من إخوانكم في الخارج لم يكن عنده استعداد نفسي أو وعي سياسي أو رؤية فقهية تعين على ذلك، وبشق الأنفس حجمت مواجهات أرادها بعض إخواننا مع تيارات إسلامية قائمة في الداخل والخارج، وكثيراً ما كنت أدخل في نقاشات مستعرضاً منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحالفاته مع اليهود في المدينة ومع الكفار ما عدا قريش مجبهاً كل القوى معه أو محايداً لها أو تاركاً القوى الكفرية التي لم تبدأه بالمعركة، ولم يكن صلى الله عليه وسلم يسعى إلى الدخول في معركة غير معركته الرئيسية مع كفار مكة، ولقد سجلت السيرة أن أول معركة قصد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قريش ابتداء كانت بعد صلح الحديبية وهي غزوة خيبر، وما كان يحدث مع اليهود قبل ذلك في المدينة كان رداً على نقض اليهود لعقودهم وعهودهم وبمثابة توحيد الجبهة الداخلية أو توحيد البيت من الداخل.

واستمرت المواجهات بدون أية محاولة لاستثمارها سياسياً، ومع هذا ما كنت أتصور أنه في حالة عجزنا عن الاستمرار سنلجأ إلى الإعلان عن ذلك على النحو الذي تم، ليس رغبة في الاستمرار، ولا لأني أغفل سياسة الكر والفر، ولا لأني لا أحب إشعار النظام أنا ضعفنا مادياً ومعنوياً وأننا أصبحنا نقبل اليوم ما كنا لا نقبله بالأمس، ولكن لاعتقادي أن كل ذلك لن يفيد مع النظام بأية درجة من الدرجات و لو أفاد لأفاد مع الإخوان، والحال هذا فإن كل خطوة من هذا القبيل سيستفيد منها النظام ونخسر منها نحن تشرذماً عن أبناء الحركة الإسلامية، وخفضاً للمعنويات وفضاً للناس من حولنا.

لقد كان أقصى ما كنت أتوقعه أننا سنوقف العمليات محاولين استثمار فترة المواجهة مساومين على عدم إعادتها مع التنويه أننا قادرون على ذلك من باب أن الحرب خدعة، وتجربتنا مع النظام في الكر والفر تدفعه أن يأخذ هذا على محمل الجد فوق أنه على الرغم من توافر كم ضخم من المعلومات عنده إلا إنه غير قادر على تكوين صورة حقيقية عن الجماعة وقدرتها وإرادتها.

وعندما نسكت ولا نطلب من النظام شيئاً ويستمر خطنا الإعلامي المعادي كما هو، فإن ذلك يجعل القضية عند النظام معلقة تدفعه هو إلى طلب التفاوض وليس العكس، وهو اجتهاد قد لا يصيب في مثل حالنا، ولكن بعد دخول المواجهة لم يعد أمامنا غيره في ظل حسابات النظام، وحساباتنا (لأن أي

تراجع سيعني عند النظام نجاح سياسته الأمنية التي يتعامل معنا على أساسها، وكسر إرادتنا) وهذا ما تم عملياً حتى الآن بعد إعلانكم الوقف من جانب واحد، ففارق كبير بين الانسحاب المنظم الذي يكون الغرض منه التحيز إلى فئة أو وقت آخر أو حتى تعديل المسار واستراتيجية العمل أوالمواجهة، وحرق الأوراق أو ما يبدو أنه استسلام لقدرات الخصم.

٣-لما جاءت مبادرة عبد الحليم موسى رحبت بها لأنها جاءت والظروف كانت أفضل نسبياً، وكان إخراجها أفضل، إذ جاءت بوساطة طرف ثالث هم بعض العلماء والمفكرين، ولكني كنت أود عدم الإعلان عنها حتى تؤتي أكلها ولا أعرف من المسؤول عن الإعلان أنتم أم النظام أم الوسطاء، أم كان الإعلام مقصوداً أكثر من التفاوض نفسه على اعتبار أنكم كنتم تتوقعون عدم الاستجابة لشيء فأردتم أن تسجلوا موقفاً سياسياً.

٤-أنا أعرف أن أية معركة الغرض منها في النهاية الجلوس والوصول إلى مطالب محددة، فإن لم تتحقق هذه المطالب بهذه الوسيلة فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، ولكني كنت أريد أن يتم ذلك بعمل فيه شيء من المناورة كما فعل خالد ابن الوليد رضي الله عنه، لأن الوسط الشعبي والإسلامي الذي نتحرك فيه ونبتغي وقوفه إلى جانبنا لابد أن يوضع في الإعتبار عند اتخذنا أية خطوة فما الفائدة أن نكسب حفنة من السياسيين أو الصحافيين ونخسر شباب المستقبل وتعاطف شعبنا دون أدنى درجة متوقعة من استجابة النظام.

ولعلكم تابعتم موقف الرئيس التونسي وما أصدره من عفو بعد إعادة انتخابه وما أصدره النظام في مصر من اعتقال لقادة بارزين في جماعة الإخوان المسلمين بعد إعادة انتخاب الرئيس المصري، ولعلكم تقارنون أيضاً بين موقفنا مع النظام الآن وما من مستجيب، ومواقف حركة الغنوشي الرافض للخطوة التي أقدم عليها الرئيس التونسي إلا إذا أقرنها بعمل سياسي.

٥-بالنسبة إلى ندائكم على النحو المعلن وبدون تنسيق فإن ما تم على النحو التالي:

أ- أن الإخوة بالخارج قبل هذا النداء بحوالي شهر قد فوضوني بإدارة العمل مع وقف العمليات إلا الاستمرار في محاولة الميراث والشيخ، كما أن هذين الأمرين أيضاً مشروطان بعدم تأثيرهما على محاولة إعادة البناء، مما يعني أن هناك قرار غير معلن بوقف العمليات وكان هذا مجمعاً عليه.

ب- كنا قد أصدرنا عدة بيانات تعطي إشارات قوية بوقف العمليات وتدعو النظام إلى الإفراج عن السجناء حتى لا تتكرر العمليات، وكان ذلك بمثابة قنابل دخانية لتغطية الانسحاب، لأن معنى حتى لا تتكرر العمليات أى أنها متوقفة وكان ذلك قبل صدور ندائكم بوقت قليل.

ج- بينما نحن نتحرك على الأرض صدر نداؤكم فأصبح أمرنا صعباً جداً، حيث رأى أحد الإخوة إعلان التأييد لمدة ستة أشهر، ورأى آخرون السكوت ورأى أخ

واحد أيضاً إعلان الرفض، ورأيت أنا صيغة التشكيك واقترحت عليهم مسك العصا من المنتصف حتى نعلم حقيقة الأمر، وتتاح لنا فرصة التأكيد على ثوابت الجماعة والثقة في القيادة التاريخية، وتم إرسال بيان يحمل هذا المعنى في اليوم الثاني أو الثالث للأخ ليقوم بإرساله إلى وسائل الإعلام إلا إنه لم يتمكن من إرساله إلا في يوم ١٢ يوليو ١٩٩٧م أي بعد ندائكم بأسبوع تقريباً.

د- على ما يبدو أن إخوة العمليات تصوروا أن شعوركم بضعف الجماعة هو الذي دفعكم إلى ذلك فبدأوا عملهم ليشعروكم بقوتهم ويدعونكم لتثقوا فيهم، وقاموا بعمليتهم الأولى بعد النداء لكننا لم نعلن تأييدنا لها ومع استمرارهم في العمليات كان علينا إما أن نعلن تأييدكم لفترة محدودة ولا يقبل إخوة العمليات ذلك بحجة أننا أيضاً لسنا على الأرض ولا نعرف شيئاً فيصبح أمرنا شذراً مذراً، نحن وأنتم نعلن أمراً لا يقبله إخوة العمليات، وإما أن نتبنى العمليات في محاولة منا لاحتواء الأمر واستثماره في آن واحد، وإما أن نتريث حتى نتدبر الأمر ونستوثق مما حدث وفي أثناء ذلك تم تحقيق الاتصالات بمنتصر وصلاح وحاولنا أن نصل إلى رؤية مشتركة، وكنت أرى أن تتركونا نتحرك على الأرض بما يمليه علينا الواقع بل أحياناً كان يراودني شعور أنكم لا تريدون منا إعلان التأييد خاصة عندما أبلغني منتصر أن الإخوة خاصة الشيخ عبود والشيخ ناجح حفظهما الله يتفهمون موقفنا الذي أعلن في بيان التشكيك.

هـ- قمت بكتابة رسالة إلى الإخوة في الخارج ذكرت فيها تقديري للأمر، وطلبت منهم إبداء وجهة نظرهم (مرفق رسالة وجهت إلى الإخوة في الخارج للمشاورة حول المبادرة بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٩٧م تقريباً اتفقوا من خلالها على طريقة تفكيري في هذه القضية، وللعلم كل من تم إرسال هذه الرسالة إليه كانت إجابته عدم إعلان الموافقة والتريث والاكتفاء بالبيان الصادر وهو مرفق أيضاً)، وقد تم إرسال الرسالة المشار إليها بعد أن تم إعلان البيان المشار إليه أيضاً أعلاه مباشرة، ثم كتبت عدة مقالات أحدها باسم أستاذ إبراهيم علام لخدمة هذه الرؤية لعلها تصلكم مع هذه الرسالة أيضاً.

٦- كنت أرى أن تكتفوا منا بقبول وقف الأمر بدون إعلان، وقد أخبرني الأستاذ بقبولكم هذا الاقتراح -بارك الله فيكم- إلا أن بعض الإخوة في الخارج تصوروا أنه كان مضغوطاً عليكم من قبلي، لأن منتصر نقل مداعبة الشيخ حمدي "هو رفاعي عايز يلوي ذراعنا ولا إيه؟" وكانوا يقولون لعل الإخوة يعلمون مصلحة لا نراها بإعلان موافقتنا وكان رأيهم ذلك مبنياً على إنكم لو مقتنعين بأننا لا نعلن لما استمر نداؤكم لطلب الموافقة، كذلك الشيخ حفظه الله وفك أسره أرسل إلي قائلاً: "رأيك معتبر لكن ربما الإخوة وُعدوا بشيء فلنعطهم الفرصة وليكن الخلاف هادئاً ولا بأس من معاودة النظر بعد ذلك إلا انه يجب الا يصدر أي ميثاق جديد قبل معرفتي"، فرأى الإخوة الإعلان على الرغم من أنني كنت وما زلت أرى أن الإعلان يضر باستراتيجية الجماعة التفاوضية والدعوية مستقبلاً على حد سواء.

كنت أرى أنكم كان ينبغي عليكم عدم إدراج بعض الأسماء في الموافقات كالشيخ حمدي والشيخ أسامة لأننا بإذن الله نتوقع خروجهم، وخروجهم بهذه الصورة ربما يهز صورتهم عند بعض المدعوين وأوساط الشباب، ولعلكم تلاحظون أن وزير الداخلية أشار في لقائه الأخير إلى أن القيادات التي ربما تخرج ستكون قد تابت وأقلعت عن فكرها، وأنا لا أرى أية مصلحة تجعلكم تدرجون اسم هذين الأخوين، ولعلكم تذكرون ما قاله حسن الهلاوي ولم يفده في عملية الخروج، فهل يمكن أن تفيد موافقة الشيخين حمدي وأسامة في ذلك؟؟ وإذا كانت الإجابة بلا فما الحكمة من إدراج اسميهما؟؟ إذا كان الغرض من ذلك إظهار وحدة القيادات في الليمان، فكان يمكن أن يصدر الإعلان موقعاً باسم الشيخ كرم حفظه الله نيابة عن جميع إخوانه مثلاً، ولعلكم تذكرون ما كنا نقوله عن الإخوان وإن بينهم وبين الحكومة اتفاقات .....إلخ القول، وتكرار نفس الحلقة فيه إهدار لطاقات الشباب.

وعندما يخرج الشيخان ويحاولان تعديل المسار بما يخدم نصرة هذا الدين فلابد أن يصاحب ذلك محاولات تهدئة المشاعر واستيعاب الظروف.

فسيتصور بعض المدعوين أن مقولات الحكمة والفطنة والعمل الدعوي ومصلحة الدعوة إنما هي نتاج ظروف ضاغطة وهزيمة نفسية ماحقة، وعندها لن يتبعونا وبالتالي سيلجأ البعض إلى تشكيل جماعات أخرى مما يفقدنا طاقات مستقبلية نحن في حاجة إليها وكما اهتزت ثقتنا نحن من قبل في الإخوان ورفضنا أن نكون منهم حتماً سيتكرر هذا معنا، نسأل الله العافية مع تغير في بعض السيناريوهات.

ثانياً: أنتم تعلمون حبي للعمل الشعبي والدعوي ولقد ركزت في الفترة التي قضيتها في مصر على ترسيخ هذه القناعات وحلت دون أي عمل متسرع في مرحلة مبكرة يفسد علينا انتشارنا، وقد قمت بحمد الله بتجربة ناجحة في القاهرة في العمل الدعوي والجماهيري، وإنشاء الروابط الإسلامية في مختلف الاتجاهات ولعل الأستاذ يخبركم برابطة المحامين الإسلاميين كيف نشأت ولعل دكتور سامي يبلغكم برابطة الأطباء الإسلاميين وقد بلغني أن الشيخ أسامة كان يعير اهتماماً خاصاً بنادي أعضاء هيئة التدريس في المنيا.

أنتم تعرفون أنني كنت أود أن نستمر في هذا الأمر أكبر فترة ممكنة، ولكن بخط ثوري يجاهر أهل الظلم والردة ويصبر على إيذائهم حتى يحقق الله لنا النصر وكنت وما زلت مقتنعا أنه لو أعيدت لنا الفرصة مرة أخرى للعمل فيجب أن ننتهج هذا النهج فلا نسلك مسلكاً سياسياً رخواً يفقدنا الأنصار من المخلصين ولا نسلك مسلكاً عدوانياً مستعجلاً يستعجل المواجهة مع أعداء الله يفقدنا قوتنا لذلك في تقديري إن معالجة أمر المبادرة وسلبياتها على الوسط الإسلامي الراغب في التغيير يجب أن يكون من خلال كلمة قوية أما تعميق المبادرة عند السياسيين والوطنيين وغيرهم يأتي عبر التركيز على إننا دفعنا دفعاً إلى هذا الأمر دفاعاً عن أنفسنا بعد أن أوصدت إمامنا كل الأبواب ومن ثم ايقافهم على الحقائق التي يعرفونها جميعاً من تزوير الانتخابات والاضطهاد السياسي وغيره وإبداء الاستعداد على ممارسة دور فاعل لصالح ديننا ووطننا ودعم كل الخطوات الإصلاحية التي تنادي بها الأحزاب القائمة بما لا يتعارض مع منطلقات الجماعة الإسلامية.

الكرام أريد أن أصارحكم أن المواجهة من قبل والنداء بعد ذلك أحدث خللاً كبيراً
عة، خاصة في إخوة الخارج والأمر يحتاج إلى مجهود ضخم لإعادة الأمور
سبح اليوم يحدث خلاف كبير حول كلمات كانت تعتبر يوماً من المسلمات وي
لك البيان الذي صدر لنصرة الشيخ في الأيام الأخيرة فقد كان بياناً متهافتاً است
سبوع لإقراره.

أقصر على الرغم من نجاحه العظيم الذي جعل النظام يفرج عن ٤ آلاف أخ و
ارته المتعددة في الخارج ليقابل من يوصله بنا بل أكثر من دولة أوروبية عر
ها التوسط بيننا وبين النظام وقد قابلنا نحن كل ذلك وبيننا نحن نحاور هذا ونت
رح وجهة نظرنا للغرب وإننا لا نستهدفهم مما جعل صحيفة مثل ص
OE تكتب تحقيقاً كاملاً تذكر فيه أن الجماعة لا تستهدف السياح بل تستهدف ال
ة مشروعة مع النظام في الحريات دعت إلى دعمها، بينما نقوم بذلك خرج أ
الإعلامية المضادة ليعلن ما يعلن دون الرجوع إلى أحد مستغلاً أنه يحرر الن
تعرفوا كل هذا دعمتموه مع أنه كان هو الوحيد في الخارج الذي عندما قرأ ال
قضه صراحة لكني لمته على ذلك وقلت له سنكتفي بالتشكيك إلى أن يتضح ا
مر الأقصر من عمل عظيم إلى انتكاسة ضخمة تفاقمت الأمور بعده على النحو
عتبرت تصرفه هذا تصرفاً مشيناً، إلا أن الإخوة ومع دعمكم رأوا أن يوقعوا
، وقد آثرت أن أجلس في بيتي ثم تركت بعد ذلك المسؤولية تماماً من خلال
رج، وخلافاتي مع بعض الإخوة لا تكاد تنقطع.

ك ترسلون "خلي رفاعي يريح" وأنتم لا تدركون أنني أجلس في المنزل وكا
محاولة مني لعدم انهيار صرح قام بدماء الشهداء إلا أنه نالت منه رصا
صاصات المبادرة.

قرر البدء في عمليات الرد، وكنتم أنتم أيضاً الذي أوقفها على هذا النحو،
ية كبرى لرأب الصدع وتحسين الأمور.

إعلامي ضخم أصاب الكثيرين من محبينا، وأنا أؤكد ليلاً نهاراً أن الأمر لا
مليات لمصلحة رآها الإخوة فهل هذا صحيح؟

خير أريد أن أقوله وأرجو ألا تغضبوا منه وألا يقول الشيخ حمدي "رفاعي يري
سيخرج إن شاء الله ونسأله تعالى أن يفرج عنكم جميعاً.... سيخرج الشيخ ح
ة وسيكونان هما من أكثر المعنيين بما سأقوله الآن ألا وهو:

لابد من قيادة حاسمة على الأرض وإن كانت أقل في إمكانياتها منكم، فيقع ع
لا إضعافها، ولتكونوا على يقين أن الجماعة لم تنجب حتى الآن مجموعة تم
ن فضله، هذا على ما يبدو صعب جداً فكما كان كل من جاء بعد الجيل الأول
منهم في كل شيء فهكذا الأمر بالنسبة إلى جماعتنا الجيل الأول صعب تعو
كان لابد من الإحلال.

حاولتم أن تقودوا الجماعة من خلف الأسوار في كل كبيرة وصغيرة، وأصدقكم القول نصحاً لله تعالي مجرداً لدينه، لقد أثبتت التجربة فشل ذلك تماماً، ولو منحتم إخوانكم فرصة للقيادة كان يمكن أن يكون عندكم الآن جيل قيادي قادر على اتخاذ القرار في الحرب والسلم والبناء، ولكن الإخوة تعودوا أن ينتظروا كل شيء منكم هذا ربما يريحكم نفسياً وربما يشعركم أنكم تحققون بذلك مصالح كبيرة للجماعة وللدين ولكني أصدقكم القول كانت ستكون المصالح أكبر بكثير لو تركتم الإخوة يفكرون ويقودون وتعينونهم على ذلك.

أنا عندي قناعة شرعية يعضدها الواقع بأن نقل الصور عبر طرف ثالث لا يمكن أن يعطي تقييماً صحيحاً للأمور بنفس درجة من هم على الأرض والمفروض أن الشيخ أسامة مر بهذه التجربة ويستطيع أن يقول هل كانت إدراكاته نفسها كما كان بالداخل أم تغيرت عنده الاجتهادات بعد أن خرج وتعامل مع أبناء الجماعة خاصة ومع الناس عامة.

أنا أقول هذا الكلام حتي يتفق معكم كل من الأخوين أسامة وحمدي على كل شيء قبل أن يخرجا حتى لا تتكرر الأمور السابقة، أنا أثق ثقة كاملة أن كلاً من الأخوين أسامة وحمدي لا يمكنهم العمل في ظل تعارض الآراء والاجتهادات وهناك من يقول للإخوة افعلوا كذا حتى لو لم يوافق حمدي أو أسامة، فهذا إهدار للطاقات قبل أن يكون إهدار للقيادات، لقد كان توزيع الشريط بدون علم الناس في الخارج أمراً هيناً ولكنه أثار حفيظة الناس على النحو الذي تم سابقاً عندما طلبتم من أحد الإخوة توزيع شريط قبل أن يسمعه الشيخ صلاح ولقد تساءلت في حينها معكم لو أن الشيخ حمدي أو الشيخ ناجح مكان الشيخ صلاح هل كان سيقبل هذا التصرف.

لقد جاء وقت كان فيه الأخ طلعت ياسين يرحمه الله يأخذ الإخوة من المنيا وسوهاج دون علم الشيخين صلاح وأسامة - مستنداً إلى توجيهكم له بألا يعرف أبوالعباس شيء - ولو اقتصر الأمر عند هذا الحد لكان حسناً ومطلوباً في ظل هذه الظروف حماية للشيخين نفسيهما.

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد بل تعداه إلى درجة أن طالب البعض بمحاكمة الشيخ أسامة والشيخ صلاح لأنهما يخذلان الإخوة عن الجهاد ويمنعونهما منه!!

ولما تساءل معكم مصطفى حمزة عن موقف رفاعي من قتل زكي بدر، قلتم له لو اعترض لا تسمع له، بل إن الشيخ عاصم حفظه الله وفك أسره قال لضياء: هو رفاعي هرب برة وعايز الناس تشاوره؟ فعاتبه ضياء وقال له يا مولانا رفاعي مرمي في السودان زي الكلب، هذا القول هو نص ما نقله ضياء، ووالله إنني لا أجهل قدر الشيخ عاصم وأعلم أنه خير مني عند الله تعالى بل هو خير من عشرات من أمثالي، ولكن قدري أنني كنت في موقع يجب أن تستر على عيوبي فيه، ليس من أجل نفسي ولكن من أجل هذا الدين إذ لابد من شخص يسمع له الناس و يكبرونه و إلا تحول الأمر إلى فوضى وهذا ما حدث أصبح الكل يتطلع إليكم وأنتم غير موجودين، لو فك الله أسركم فستكونون أجدر الناس في القيادة هذا ليس فيه أية درجة شك عند أي من الناس ولكن في مثل هذه الظروف فيمكنكم ممارسة دوركم بخلق الثقة في القيادات الميدانية ودفع الناس إلى احترامهم وليس إهدارها وكنت أتوقع بعد هذه التجربة العصيبة التي مررتم بها وثبت لكم بفضل الله تعالى سلامة ما كنت أقول به من عدم المواجهة المبكرة مع النظام ثم ثبت لكم بعد عامين من المبادرة سلامة اعتراضي على إعلان الوقف، أقول كنت أتصور أن يغير ذلك من تقييمكم للأمور ولكن هذا لم يحدث بل بمجرد أن اتيحت فرصة للاتصال بيونس قلتم له: خلي رفاعي يريح، وأنتم

لا تدركون أن هذه الأمور الإخوة يستنكرونها وتضعكم في حرج أمامهم ولكنها في نفس الوقت تزيد الأمور تعقيداً وتهدر الإخوة بعضهم عند بعض بحيث لم يصبح هناك الآن من يرجع إليه ليحسم أي خلاف وأنتم غير موجودين ليرجع إليكم في سياسة الأمور وما يستدعي اجتهاداً.

وإذا رأيتم الأخذ برأيي فإني أنصح ألا يتكرر هذا مع الأخوين حمدي وأسامة، ولعل الشيخ أسامة يذكر عندما كنت أقول له في عنبر التجربة بمناسبة شرح بحث التقليد والاجتهاد أن الكلام بهذه الكيفية سيسفه الإخوة ولا يجعل بينهم كبيراً.

إنه لن يكون تحنيطاً أبداً أن يسخركم الله من جديد لإعطاء فرصة للشيخين عند خروجهما بإذن الله، بل أرجو إذا طلبا هما منكم التدخل لا تفعلوا حتى يستطيع من يكون منهما في موقع المسؤولية أن يتخذ قراره بعد مدارسة إخوانه الذين معه على الأرض فيرفع من مستواهم مرة وينصحوا له مرة وهكذا نصنع القيادة وعندما يصدر أي قرار صغر أم كبر من قناعة الناس يكون خيراً لهم مما يفرض عليهم.

إنني أنصح بذلك وأنا على بعد آلاف الكيلو مترات لا ناقة لي ولا جمل إلا الحرص على هذا الدين الذي أرى إن هذه الجماعة على الرغم مما حدث ما زالت مؤهلة أن تدفع به إلى الإمام وتكون أحد أسباب تمكينه بإذن الله تعالى، وفي ظل وجود الإخوة الشيخ صلاح والشيخ حمدي والشيخ أسامة فإنني أسأل الله تعالى أن يأذن بالخير العميم على يد ثلاثتهم فك الله أسرهم جميعاً.

لقد قدر لي أن أجلس جلسات مطولة مع الشيخين الترابي والغنوشي، وتحدثت معهما في أمور كثيرة كان من بينها القيادة وتطرقت إلى فترة سجنهما فكان القول عند دخول السجن يعمل من هم خارجه بعيداً عن التأثير إلا من استشارة عابرة إن أمكن ذلك، وفي الحقيقة تجربة هذين الرجلين من أفضل تجارب الحركات الإسلامية وإن كانت أخفقت في تونس ونجحت في السودان في ظروف خارجة عن التخطيط التونسي، ذلك بغض النظر عن رؤيتهما الإسلامية في بعض القضايا.

ولقد سمعا مني أيضاً كثيراً وكان عندهما إعجاب كبير بالحركة عندنا ولهما مواقف ثورية على غير ما يعرف عنهما، وكم كنت أود أن تكون هذه الثنائية في المواقف وتقاسم الأدوار موجودة عندنا.

وأخرج من هذا السرد بالإضافة إلي ما سبق لكم أن قرأتموه في رسالتي للشيخ صلاح بخطوط عريضة لرؤية متواضعة تتلخص فيما يلي:

أولاً: أنصح لكم أن تنفضوا يدكم من هذه المبادرة لا بمعنى أن نعلن سحبها أو عودة العمليات أو ما شابه ذلك، ولكن بمعني ألا تكون عبئاً علينا في دعوتنا وإعادة ترتيب صفوفنا والعودة إلى كلمتنا القوية وصدعنا بالحق ولملمة أوضاع الجماعة وعدم الإفراط في انتظار شيء من هؤلاء وفي نفس الوقت استمرار فتح أي خط معهم ممكن فتحه وأنا أعتقد أن العودة إلى الكلمة القوية على الأقل منا في الخارج يمكن أن يفيد في تحريك الأمور بشكل أفضل مما هو عليه الآن.

ولكم أن تعلموا أن هذه المبادرة منعت البعض من مجرد إصدار بيان ينعي شهداءنا الأربعة ويترحم عليهم.

أ- هدف رئيسي إعادة بناء الجماعة على أسس جديدة تمهيداً لإقامة الدين.
ب- أهداف مرحلية:

قضية الشيخ عمر.

قضية الأسرى في الليمان وفي بقية السجون المصرية وأسرهم وأسر الشهداء.

قضية الدعوة وعودة المساجد.

التواصل مع مختلف فصائل العمل السياسي والإسلامي في مصر.

مفتاح هذه الأهداف في تقديري أن يتم العمل بقول الله عزو جل "ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ولله ميراث السموات والأرض والله بما تعملون خبير" على أن يتم ذلك من جهات أخرى ومساعدتها وما يتناسب مع المبادرة، أما قبل ذلك وبعده فيجب القيام بما يلي حسب الاستطاعة:

١- الاستمساك بالخط الدعوي القوي في طرح ما نراه من حق أو صواب، والتمسك بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع توسيعه ليشمل المناحي السياسية والمقاومة بالكلمة وذلك على المستوى النظري وعدم الوقوع فيما وقع فيه غيرنا من استعمال مصطلحات مثل مصلحة الدعوة على أن يتم ذلك بشكل تدريجي وحسب القدرة كما قدمت.

٢- التمسك بالخط المعادي للنظام في الطرح الإعلامي.

٣- إحياء نشاط الروابط الإسلامية التي تم إنشاؤها من قبل في الجماعة، والتوسع قدر الإمكان في تكوين جمعيات أهلية تمكن الإخوة من ممارسة بعض نشاطات خيرية تجمع الناس حولهم.

٤- إعادة التواصل مع أبناء الجماعة السابقين بشكل تدريجي ودفع بعضهم إلى الالتحاق بمشروعات الأحزاب التي يحاول البعض الإعلان عنها اليوم.

٥- إيجاد تواصل مع أصحاب هذه المشروعات واستثمارها في إحراج النظام وما يترتب على هذه الإطروحات من إيجابيات مع التمسك بخط الجماعة المعلن من رفض العمل الحزبي خاصة في هذه الظروف حتى لا يقرن ذلك كما يقول البعض اليوم ببداية العد التنازلي في التغيير المنهجي للجماعة.

٦- تحسين العلاقات مع القوى الحزبية والسياسية والإسلامية الموجودة مما يساعد على توضيح رؤية الجماعة عند هؤلاء ودفعهم إلى تبني بعض مطالب الجماعة خاصة ما يخص الأسرى وقضية التواجد.

٧- المساهمة ببيانات أو تصريحات صحافية وإعلامية في التعبير عن وجهة نظر الجماعة في مختلف القضايا المحلية والعالمية مع التأكيد على أن تكون هذه التصريحات قوية مما يؤكد لدى الإسلاميين وشرائح الشباب المستقبلية تمسك الجماعة برؤيتها الدعوية والسياسية المستقلة.

٨- التمسك بمبدأ وحدة القيادة على أن تعطي القيادة الحقيقية في عمليات التطوير والبناء والسلم والحرب للقيادات الميدانية دون تدخل إلا برأي أو نصيحة.

٩- تمسك القيادات الميدانية بمبدأ الصدق في الدعوة والطرح وإعادة البناء مع الصبر على الأذي في نفس الوقت ولا تسمح لنفسها بالانجرار وراء أي استفزاز كان ذلك من السلطة أو من بعض أبنائها أو قيادتها، ويؤخذ عهد الله وميثاقه على القيادات المكلفة بذلك بعدم الانحراف عنه وإن تخطفها الطير إلى أن ترى أغلبية القيادة الميدانية مع أهل الخبرة والدراية أن الثمرة قد نضجت.

١٠- استبعاد العمل المسلح في أية مرحلة من مراحل الدعوة المستقبلية والاعتماد بالكامل بعد الله عز وجل على العمل الجماهيري والدعوي والسياسي الفاعل والثوري وأن يقوم الأمر على مرحلة دفع الجماهير إلى القيام بدورها في نصرة الدين على أن يكون العمل العسكري جزء من الحل الإستراتيجي النهائي وليس المرحلي لثبوت فشل نظرية العمل المسلح المرحلي ولو تذكرون ما كتبته مع الأخ ضياء وقرأه الأخ عاصم لتأكدتم من ذلك لقد كتبت في حينه ما معناه إننا قد نستطيع أن نقوم بهذا العمل ولكنهم حتماً سيردون وحتماً سنحاول الرد على ما قاموا به وعندها ستتسع الدائرة ولن نستطيع إيقافها وهذا ما تم فعلاً على الرغم من أن الشيخ عاصم قال لضياء في حينه: كلها سنة والأمور ترجع كما كانت.

١١- إحياء مشروع الجبهة الإسلامية الذي سبق وطرحه الأخ عبود الزمر حفظه الله وفك أسره، وأن نمد يدنا إلى كل من هو موجود ويرغب في العمل لنصرة دين الله عز وجل.

١٢- تبني سياسة الترقب والانتظار وعدم تضييع الفرص المناسبة لمحاولة إعادة التواجد دون أن نخسر ما حققناه من صمود وقدرة على التحدى مما يولد ثقة المواطنين والشباب في الجماعة عندما يمتن الله علينا بالعمل مرة أخرى.

١٣- التمسك بالطرح الإعلامى القوى بالنسبة إلى قضية فضيلة الشيخ عمر عبد الرحمن والعمل على استنقاذه بكل الصور الممكنة.

هذا وأرجو أن أكون قد وفقت فى إعطاء تصور ولو محدود عما أريد فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان.

مشايخنا الكرام..

ما زال هناك الكثير الذي ينبغي قوله، ولكن لا أريد إزعاجكم أكثر من ذلك وأعتذر كثيراً عن تطاولي وسوء أدبي.

أسأل الله أن يجمعني بكم على خير ما يحب ويرضي، إنه نعم المولي ونعم المجيب.

ملحوظة هامة:

أرجو أن يصل سلامي إلى كل الإخوة عندكم فرداً فرداً من الشيخ أبي بكر عثمان إلى الشيخ بسام إلى الشيخ أبى حديد إلى الشيخ عباس شنن إلى الجميع الجميع بدون استثناء.

حفظكم الله ورعاكم وفك أسركم وفرج كربكم إنه على ذلك لقدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته" أ.هـ

انظر منتصر الزيات، الجماعة الإسلامية رؤية من الداخل، م.س،ذ، ص ٣٠٨-٣٣٢.

أما الرسالة الثانية فكان نصها هو التالي:

"الأخ الفاضل الأستاذ منتصر الزيات:

لعلكم تكونوا قد قضيتم إجازة ممتعة تمتعتم فيها بالرمل أو الخضرة والماء دون الوجه الحسن إلا وجهاً اصطحبتموه معكم أحله الله لكم فقد علمنا أنكم كنتم في إجازة عدتم منها على التو حتى إنكم لم تتمكنوا من متابعة بعض القضايا في حين نجحتم أن تعلقوا بعض التعليقات على الحكم الأخير وإن كنت أرى أن الإغراق في التصريحات المتفائلة تضر بقضية المعتقلين أكثر مما تفيدهم فأنتم تركزون على حكم البراءة ولا تركزون على أن هؤلاء الذين حصلوا على البراءة ما زالوا قابعين خلف الأسوار مما يساعد في تجميل وجه النظام ويعتم على قضية المغيبين خلف الأسوار وقد أعجبني ما نقل عنكم أنكم لا تستطيعون أن تشيدوا بحكم صادر من محكمة عسكرية ولم يعجبني أن صرح البعض بأن أحكام المحكمة هذه كانت مخففة لمجرد أنها لم تشمل حكماً بالإعدام فوقائع القضية ذاتها لا تحتمل حكم الإعدام وكان يجب أن يبرز أن الأحكام الصادرة على الرغم من خلوها من أحكام الإعدام هي قاسية قياساً بوقائع القضية هذا كله أولاً..

أما ثانياً فما زلت انتظر ردكم الذي تأخر لانشغالكم بـ«الفسحة»..

أما ثالثاً فمرفق لكم رسالة للشيخ صلاح أرجو أن تصله دون أن يصل منها شيء إلى الإعلام.. وجزاكما الله خيراً.

أخوكم

صلاح الأسمر." أ.هـ

انظر منتصر الزيات، الجماعة الإسلامية رؤية من الداخل، م.س،ذ، ص ٣٣٢-٣٣٣.

أما الرسالة الثالثة فكانت موجهة من رفاعي طه إلى صلاح هاشم وأورد منتصر الزيات نصها كما يلي:

"لا يا شيخنا لسنا سواء

شيخنا الكريم وأخانا الفاضل مهندس صلاح

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد

لابد أن أقدم بين يدي رسالتي هذه تقديري لشخصكم الكريم ومعرفتي لفضلكم وسبقكم وحقكم علينا، وإن كان ثمة ملاحظات نبديها أو اعتراضات نذكرها فهي من باب النصح لكتاب الله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم وأدب ربيتمونا عليه وكلمة حق ينبغي علينا أن نقولها إن تحتم علينا ذلك عودتمونا على قولها

وبعد

شيخنا الكريم قرأت مقالكم المعنون "الصراع بين الحركة الإسلامية والسلطة الأسباب والعلاج"، وبقدر ما أعجبني فيها تحليلكم للأحداث وصدقكم في ذكر الحقائق من وجهة نظركم بقدر ما ساءني أن هذه الأمور طرحت على المستوى الإعلامي كما أنكم سويتم بين النظام والجماعة في كثير من الأمور، إضافة إلى أنكم وضعتم كثيراً من وسائل الدعوة وأساليبها في دائرة استفزاز النظام فلعمري إن ما قلتم به فاق ما يطلبه النظام نفسه فقد جاء وقت كان يعقد النظام معنا اتفاقيات حتى نخبره عن أماكن المنكرات من زنا وشرب خمور حتى يقوم ضباط الآداب بمهاجمة أوقارها فإذا بكم اليوم تعتبرون أن توزيع بعض المواد الغذائية لفقراء المسلمين أمراً استفزازياً.

شيخنا الكريم لقد كنتم خامس خمسة أسسوا لهذا النهج واتخذوا قرار الإعداد لمواجهة النظام المصري بالقوة، بل أول هؤلاء الخمسة لعلك تذكر الاجتماع الذي جمع الأخ كرم زهدي وعصام دربالة وطلعت فؤاد وصلاح هاشم ورفاعي طه في منزل طلعت فؤاد بنجع حماد في أواخر عام ١٩٧٨ م ولعلك تذكر أن هذا الاجتماع هو الذي اتخذ قرار إنشاء التنظيم وتطوير عمل الجماعة وتحويلها من جماعة طلابية همها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإغلاق الحفلات في الجامعة إلى جماعة تعمل من أجل تمكين دين الله في مصر ولقد كان لوجودكم ودعمكم أكبر الأثر في إنجاح مثل هذا العمل ولولا دعمكم للشيخ كرم وموافقتكم على منحه التفويض الذي طلبه للإعداد لمرحلة ما بعد الاجتماع التي اتفقنا عليها في حينه أقول لولا دعمكم هذا ما كان قد نجح في مسعاه بل أنا شخصياً تولدت ثقتي في فضيلته لثقتكم أنتم فيه ولتزكيتكم له فلم أكن قد عرفت فضيلته في حينه بالقدر الكافي لعلكم تذكرون ذلك جيداً.

شيخنا الكريم لا تلومني وأنا أذكركم بهذه الأمور عبر الأثير، فما دفعني لذلك إلا مكانتكم المتميزة عندي، والرغبة في لفت نظركم أن هناك فارقاً بين أن ننتقد تسرعاً تم، وحسابات قد أخطأت واجتهادات لم تصب وأن تختلط عندنا الأمور فنعتبر أموراً هي من أساسيات منهجنا ودعوتنا نعتبرها تسرعاً أو إحراجاً للنظام مما قد يفتح أبواباً للاجتهادات والخلافات بل والعياذ بالله للشكوك والمخاوف، اعلم أخي أن كل ما نأسف عليه هو أن قادة الليمان دفعوا بالجماعة إلى المواجهة دون اعداد كافي أو حتى نصدق بدون إعداد بالمرة وهذا هو الخطأ الذي يجب أن تكون

فيه المحاسبة وأضم صوتي فيه إلى صوتكم بضرورة إيجاد قيادة علنية تحاسب من تسببوا في وصول الأحداث إلى ما وصلت إليه ولكن لا يمكن أن يتم ذلك إمام المركز الاستراتيجي للدراسات بالأهرام أو على صفحات الصحف والمجلات فهي مسألة داخلية، أعرف أن بعض إخواننا لا يريدون الكلام فيها على نطاق واسع داخل الجماعة نفسها فوق أن تطرح في الصحف، ناهيك عن أن طرحها في الصحف يفهم منه تخطئة عملية الدفاع نفسها وليس تخطئة أوانها فقط، فلو أضيف إلى ذلك انتقاداتكم لأمور دعوية محضة كقوة الخطب أو تدريس الطائفة على نطاق واسع أو توزيع مواد تموينية أقول لو ضمت هذه الأجزاء بعضها إلى بعض لفهم ذلك على أنه تراجع خطير في أمور الدعوة إلى الله عز وجل، وهو الذي نتميز به على غيرنا، ولا يمكن أن نحقق له رأي غالب في الجماعة فوق أن يكون مقبولاً مما يدعو في النهاية إلى التفرق والتشرذم، وهو ما عصمنا الله منه حتى الآن.

ففي الدعوة إلى الله أوجب الله علينا أن نوضح الحق للناس بما فيه كفر الحاكم الذي لا يحكم بغير ما أنزل الله.

وأوجب علينا أن نعلم الناس كل أمور الخير وإن اعتبر النظام أن هذا استفزازاً له، وأوجب علينا أن نساعد الفقراء والمساكين ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً وإن اعتبر النظام ذلك استفزازاً له.

ثم مطلوب منا بعد ذلك أن نصبر على أذى الحكام ما وسعنا في ذلك من صبر حتى يحكم الله بيننا وبينهم، وهذا الذي قصر فيه فريق من قيادة الجماعة وحمل الجماعة بالتقصير فيه حملاً لا طاقة لها به واستعجلوا قطف الثمرة، ولم يصبروا حتى يكتمل بناؤها ويصلب عودها.

وأحسب شيخنا الكريم أن الهزيمة قد جاءت من الانحراف عن هذا المنهج "عدم الصبر"- واصبر على ما أصابك فإن ذلك من عزم الأمور-" ولأن الرسول كان عندما يستحثه المسلمون ليدافعوا عن أنفسهم في وقت لم يبلغوا فيه القدرة على ذلك كان يقول لهم صلى الله عليه وسلم "إنكم قوم تستعجلون"

ولكنه صلي الله عليه وسلم - لما كانت بيده الأمور والصحابة يسمعون ويطيعون بلغ بهم الطريق إلى نهايته حتى أتم الله عليه نعمته، وفي جماعتنا كان ينبغي على الجميع أو على الأقل من في يدهم القرار أن يصبروا على بطش النظام أطول فترة ممكنة حتى يلتزموا أمر الله بالصبر والإعداد فتكتمل دعوتهم وعدتهم.

أعلم شيخنا أن أموراً كثيرة ينبغي أن تقال حتى نصحح مسيرتنا ولكن بشرطين أرى أنه قد جانبك الصواب فيهما.

أولهما: أن يكون ذلك داخل الجماعة وبين أبنائها وبعيداً عن الإعلام الذي يتلقط لنا وبمعرفة من جميع الذين شاركوا في بنائها الذي أحسبه إن شاء الله مهما عصفت به العواصف سيظل شامخاً قادراً على التصدي لها بإذن الله.

وثانيهما: التمسك بثوابت هذه الجماعة التي لا أحسب أن أحداً يختلف عليها، فإن كان ثمة أحد يختلف عليها وجب علينا أن نعيد النظر فيها وننظر أى الأمور من الثوابت وأيها من المتغير، قبل أن نستعجل ويعتبر بعضنا أن شيئاً ما كان من المتغيرات أو الثوابت.

شيخنا الكريم إن الصدق في هذه المرحلة يقتضي منا فعلاً الوقوف عند هذه الأمور، واعلم أنني أحبك كثيراً وأقدرك كثيراً ولك في قلبي مكانة تليق بسبقكم وعطائكم لهذا الدين –نسأل الله أن يجعله في ميزان حسناتكم- فأنتم أحد بل أول الذين قيدهم الله لإخراج هذا المنهج إلى الوجود، وأنت أول من قاد مسيرة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جامعة أسيوط، ولعلك تذكر أن الطالب صلاح هاشم بكلية الهندسة، والذي كان يسكن في مبنى "و" أحد مباني المدينة الجامعية، هو أول من ألغى حفلاً غنائياً عام ١٩٧٦م "بالجمنيزيوم"، وهو أول من أخرجني أنا شخصياً في عملية لضرب مجموعة من نصارى أسيوط كانوا يؤذون المسلمين "من أحد المعسكرات بمسجد عمر مكرم"، وهو أول من كبر يوم أن كان عميد كلية التجارة يريد أن يلغي الفصل بين الطلبة والطالبات ولعله لولا أن يسر الله وجودكم في هذا اليوم وقد كنت في حينه مجنداً في الجيش وجئت إلينا في زيارة- أقول لعل أن يسر الله وجودك وقدتنا بشجاعتك ما كان هذا الأمر لينجح، وربما أمرك لي بألا أنزل من على المنصة ساعة أن صعد إليها العميد وتشجيعك لي بالرد عليه، ربما كان لذلك أكبر الأثر في نجاح هذا الأمر، وصار بفضل الله تقليداً مستمراً في كلية التجارة بل في الجامعة كلها....

لا يا شيخنا فإن لك علينا وعلى الدعوة إلى الله تعالى وعلى هذه الجماعة أياد بيضاء.

لا يا شيخنا لسنا سواء فهم مجرمون أرادوا اجتثاث هذا الدين وإخوانك أقصى ما يقال فيهم إنهم أرادوا الحق فأخطأوه، وإن كان سيكون هناك حساب فهو في هذه الدائرة.. نعم نحن اليوم في حال ضعف شديد، قد يدفعنا ذلك إلى البحث عن أخطاء اقترفناها، قد يدفعنا ذلك إلى البحث عن الأصوب، قد يدفعنا ذلك إلى الأخذ على أيدي من أخطأ عندما تحين الفرصة لذلك، ولكن لا يمكن أن يجعلنا نتخلى عن شيء من ديننا، وإن كان قولنا للظالم يا ظالم وإن كان إعانة لفقير أو أمر بالمعروف أو نهي عن منكر كل ذلك بقواعده وضوابطه، قد يكون حدث إخلال في التزام الناس بهذه القواعد، وهذا هو مجال المراجعة والحساب لا أكثر..

وهنا أحب أن استعرض مع فضيلتكم النقاط التي اعتبرتموها كانت من أسباب المواجهة من قبل الجماعة:

فقل لي بالله عليك:

١- كيف ندعوا الناس إلى الدين وتغيير حكامهم الذين لا يحكّمون الدين، ما لم نعلن العداء للسلطة منذ اللحظة الأولي لا أقول بعد خروج أبناء الجماعة الإسلامية من السجن عام ١٩٨٤ بعد مقتل السادات وأحداث أسيوط، بل قد تم ذلك قبل ١٩٨١م، وأنتم تعلمون ذلك وعليه علمتمونا وربيتمونا، ومن قبل علمنا له رسول الله صلى الله عليه وسلم في إعلان عدائه لقومه وأعمامه ولكنه لم يقاتلهم حتى أذن الله له بذلك بعد أخذ عدته.

كيف نعلم الناس كل الناس الدين وعداء الكافرين ومقاتلتهم وموالاة المؤمنين ونصرتهم ما لم يكن ذلك بتدريس أبحاث الجماعة مثل «الطائفة الممتنعة» و«أصناف الحكام»..لجميع أفراد الجماعة بل لجميع الأمة إن استطعنا، نعم سيترتب على ذلك تضييق وابتلاء من قبل السلطة متمثلاً في السجون والاعتقالات والتصفية الجسدية والاعتداء على الأعراض، كان ينبغي أن يكون ذلك متوقعاً، وفي مقابل ذلك كان ينبغي أن يكون هناك صبر واحتمال وتعايش مع هذه السياسة حتى يفتح الله علينا بلادنا، وهذا ما يفهم من توجيه لقمان لابنه "يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانهى عن المنكر واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور" فجعل الصبر من عزم الأمور كما جعل صلى الله عليه وسلم الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب وليس الذي يستطيع أن يصرع عدوه في لحظة غضب فيكون هو الذي يصرع لا من صرع "كما روى مسلم في صحيحه بسنده عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ليس الشديد بالصرعة ولكن الشديد من يملك نفسه عند الغضب".

٢ـ وكيف نعلم الناس الدين ونعلمهم أن ما عليه حكامنا باطل شرعاً ما لم نركز في الخُطب واللقاءات الأسبوعية والندوات على وجوب الخروج على الحاكم الذي لا يحكم بشرع الله وكذلك من يقومون بحمايته، وإن دفع ذلك الحاكم وأفراد الشرطة إلى التضييق على الخطب ومنع اللقاءات واقتحام المساجد وتحويل بعض الخطباء للنيابة واعتقال البعض الآخر، فهذا واجب هؤلاء لحماية حكمهم وعرشهم وذلك واجبنا في توضيح الحق للناس وبيانه ودعوتهم إليه.

٣ـ وأقول ما قلته أعلاه أيضاً فيما سميتموه هتافات عدائية وأناشيد تدعو إلى قتال الحاكم وحمل السلاح في وجهه والتوعد بلقاء نفس مصير الحاكم السابق، وإنه لن يهدأ لنا بال حتى نجتث هذا النظام من جذوره، وقد اعتبرتم هذا استفزازاً ومبرراً لرصد حركة الجماعة والعمل على إضعافها ووقف انتشارها.

٤ـ أما إهانة بعض الضباط والمخبرين، وأحياناً الاعتداء عليهم داخل السجون وأقسام الشرطة فهذا لم يكن كما تعلم سياسة الجماعة لا خارج السجون ولا داخلها، وإنما كانت تصرفات أفراد يعابون عليها من قيادتهم وأحياناً توقع عليهم تعزيرات وعلى ما أذكر قد شهدت بنفسي تعزيرات من هذا النوع لبعض الإخوة، وكان ينبغي التفريق بين التصرفات الخاطئة من أفراد أو حتى بعض القيادات وسلوك الجماعة وتوجيهاتها وأوامرها، خاصة إذا كان النقد إمام الإعلام، لأنه سيقال بعد ذلك شهد شاهد من أهلها بل رأس أهلها، ثم سيقولون هم يعترفون الآن بالأخطاء، ولكن عندما تتاح لهم القدرة مرة أخرى فإنهم سيعودون إلى ما كانوا عليه- أي أنه لن يتحقق نفعا من قول ذلك على الملأ وإن كان صحيحاً!!، فما بالك وهو ليس صحيحاً، وأنا أذكر لكم ما ذكرتموه من قبل من قواعد (لا تخاطبوا الناس بما لا يطيقون)، (أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟!)، و(ليس كل ما يعرف من الحق يقال)..

٥ـ ما ذكرتموه عن منع بعض ضباط الشرطة من ممارسة عملهم في منع المشاجرات وتنظيم الأسواق: وضربتم لذلك مثلاً ما حدث في سوق عين شمس بأن قام أحد أفراد الجماعة بمنع أحد الضباط من دخول السوق ولما احتدم الخلاف بينهما قام الشاب بقتل الضابط وبعدها تم قتل هذا الشاب ومعه اثنان من أفراد الجماعة، هذه الواقعة شيخنا على حسب الوقائع التاريخية لم تكن على هذا النحو إنما كان هناك حظر تجول في منطقة عين شمس وعدوان على السوق بعد اقتحام الشرطة لمسجد آدم ومنع الإخوة من الصلاة فيه وتقديم الخدمات لأهل الحي وتحديداً في هذه

السوق وهذا ما ذكرته جريدة الأهرام نفسها وهذا الضابط كان يقود حملة لاقتحام السوق بغرض القبض على أحد إخواننا ومنهم هذا الذي قتله الأخ شريف يرحمه الله تعالى، والتثبت شيخنا الكريم من مثل هذه الروايات مهم قبل روايتها حتى لا نظلم إخواننا الشهداء وقد قدموا ما عليهم ونسأل الله أن يلحقنا بهم وهو عنا راضى ويجعلنا من الذين قال فيهم "فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً».

٦ـ أما ما ذكرتموه من إحراج السلطة وإظهارها بصورة الضعيف الذي لا يقوى على توفير احتياجات الشعب من مواد غذائية وتموينية وذلك عندما قام أبناء الجماعة بمنطقة عين شمس بتوفير ما يقرب من ٧٠٠ بطاقة تموينية وتوزيع المواد التموينية عليهم من زيت ودقيق وسكر وأرز مجاناً على الرغم من عدم توفرها في الجمعيات الحكومية، هذا كان من أسباب القضاء على الجماعة في منطقة عين شمس بجانب السبب السابق وقد تحدثت عنه في مقدمة رسالتي ولكني أضيف هنا ربما ذكركم له على هذا النحو يكون في صالح الجماعة حيث يظهر إلى أى مدى يحنق النظام على هؤلاء الذين يقدمون الخدمات للمواطنين ومن يحتاج إليها.

٧ـ قولكم شيخنا إن الجماعة هاجمت جميع الأحزاب السياسية ووصفتهم بالعمالة للسلطة أفقد الجماعة تعاطف هذه الأحزاب بل أصبح عداء مع البعض الذي ساعد بعد ذلك على إثارة الفتنة واستفزاز السلطة ضد الجماعة والدعوة إلى القضاء عليها والوقوف بالمرصاد لكل بادرة أمل تسعى إلى التقارب والحل، لا أدري شيخنا من أين جئتم بهذا الذي تقول وتعطي به مبرراً لأحزاب العلمانية لتشدد وطأتها على الجماعة ولا أحسبك تتصور أن مثل هذا القول سيدفع الأحزاب إلى التعاطف معنا بل العكس هو الصحيح إذ سيتصورون أن الجماعة تفعل ذلك بالفعل في حين أن الواقع غير ذلك وحتى إخوة الليمان قبل خروجي من عندهم عندما وضعنا كتاب الحركة الإسلامية والعمل الحزبي كانوا يفرقون بين موقفنا الشرعي من هذه القضية وموقف الجماعة من الأحزاب القائمة وكانت هناك سياستهم التي وضعوها وأرسلوها إلينا التي تحث على عدم معاداة الأحزاب وفتح أبواب التعاون معهم، وهذا كان قائماً بالفعل، ولقد حضرت مقابلات مع وفود لأحزاب قائمة حضرت إلى الشيخ عمر فك الله أسره في عام ١٩٨٧م تطلب منه دعمها في الحملة الانتخابية وقد ردهم الشيخ في وجودي رداً حسناً جميلاً وأحسن لقاءهم ووعدهم خيراً وشهود هذه الوقائع أحياء في الفيوم ولقد كنت أنا أكلف الأخ علاء محيي الدين يرحمه الله بمقابلات مع قياديين في حزبي الوفد والعمل منهم الأستاذ مصطفى شردي والدكتور حلمي مراد وآخرون وقد تركت هذه المقابلات انطباعاً حسناً لدى هؤلاء جميعاً تُرجمت إلى مقالات في جريدتي الوفد والشعب تدافع عن الجماعة وتشرح وجهة نظرها وإن الشيخ محمد شوقي والشيخ عبد الآخر وفضيلتكم لم يكن لكم أي سلوك عدائي مع الأحزاب وهذه هي قيادة الجماعة في جميع المراحل فأية قيادة هذه التي عادت الأحزاب.

٨ـ أما تبني الجماعة لأحداث ديروط عام ١٩٩٢م: التي كانت بين بعض المسلمين وبعض الأقباط والإستمرار في تنفيذ أحداث أخرى شملت معظم محافظات ومدن الجمهورية فهذه النقطة كانت بعد أن كانت المواجهة أخذت أبعاداً مختلفة ومتصاعدة أكثر من هذه الأحداث نفسها فلا شك أن محاولة قتل زكي بدر وقتل عبد الحليم موسى وقتل رفعت المحجوب لا شك أن هذه الأعمال عند النظام أكبر وأخطر من قتل بعض النصارى لأنهم قتلوا مسلماً ولكن النظام استفاد من الموضوع ليجمع على الجماعة أكثر من عدو وهذه النقطة تدخل في إطار معرفة من المسؤول عن ذلك في الجماعة ومحاسبته وهذه النقطة محل الاعتبار كما ذكرت من قبل.

٩ـ أما ارتكاب بعض الأفراد لأخطاء شرعية وحركية فى أثناء تغيير المنكر في الجماعة وغيرها، فهذه النقطة بهذا التوصيف صحيحة ـ لا شك من أن بعض التجاوزات حدثت في هذا المقام ولكن كان ينبغي أن يذكر إحقاقاً للحق أن الجماعة كقيادة كانت لا ترضى بهذه التجاوزات بل كانت تذهب إلى بعض الأهالي أو الأفراد الذين أضيروا وتعتذر لهم وهذا كان يتم قبل ١٩٨١م وبعده.

١٠ـ أما ذكركم من أن تعجل الجماعة في محاولة تحقيق أهدافها وهي إقامة شرع الله والعمل على تكوين مجتمع ملتزم بالشرع الحنيف جعلها تهتم بالجوانب الحركية والتنظيمية على الجوانب الشرعية فهي نقطة صحيحة أيضاً ولكن في جنب احتدام المواجهة والصراعات التي تولدت من ذلك وليس في إطار الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

١١ـ أما كون قتل السائحين والنصارى وضرب القطارات والتمثيل ببعض الجثث من المسلمين وغير المسلمين أثار جميع طبقات الشعب ضد الجماعة، وأفقد السلطة صوابها، مما دفع بها لاعتقال كل من ينتمي إلى الجماعة الإسلامية.

فهذه النقطة لابد من الوقوف عندها بشيء من التفصيل فقتل السياح جاء في إطار المواجهة التي استعرت بين النظام والجماعة وتحمل العبء الأكبر فيه من أعطى الأوامر بذلك ومن دعمه بدرجة أقل أما قتل النصارى فلم توجد قيادة واحدة بمن فيهم إخوة الليمان أمروا بهذه المواجهة أقول لم توجد قيادة أمرت بذلك ولكن وجود المواجهة مع تجاوزات بعض النصارى ساعد على وجودها أما ضرب القطارات فقد جاء أيضاً في إطار المواجهة وما قيل في النقطتين قبله يقال هنا، إلا أن التشديد فيه يكون أكثر لأن القطارات يكون فيها المسلمون وغيرهم بدرجة أكبر وإن كنت أعلم أنه في الغالب كانت هذه الطلقات تحذيرية ولا شك أن ضررها الإعلامي على أبناء الجماعة أكثر من نفعها أما التمثيل بالجثث فلا أدري هل عندكم بينة عليه أم أنكم استقيتموه من الإعلام وكلام الحكومة، وأغلب ظني أنكم استقيتموه من الإعلام وكلام الحكومة فأنا أستبعد أنكم ذهبتم وعاينتم الجثث وإن كان كذلك فكلام الحكومة والإعلام ليس عندي بشيء ولا سيما أنه ثبت في عمليات أخرى في بلاد أخرى أن النظام يقوم بفبركة هذه الأمور، وكان من الواجب عليكم في لقاء مثل هذا أن تذكر أن الجماعة لا تقر التمثيل بالجثث وتستبعد أن يكون أبناؤها قد قاموا به أما شرعية قتل السائحين من حيث كونهم كفاراً لا أمان لهم فرأيي فيه قد وضحته في الكتاب المرسل إليكم من قبل "إماطة اللثام" وإخوة الليمان لم يخرجوا حتى الآن ما يثبت أنهم اعترفوا بخطأ اجتهادهم في هذه المسألة أو تراجعوا عنها وكل الذي نقل عنهم كان في دائرة وقف العمليات إلا إذا كان قد صرحوا لفضيلتكم بشيء في هذه المسألة فنرجوا أن تخبرنا به وهي على كلٍ مسألة اجتهادية لكن مما يوضح أن رأيهم لم يتغير في المسألة فإن كل ما أثير عنهم في مسألة السياحة هو أنهم أعطوا السائحين أماناً أي أنهم اعتبروهم لا أمان لهم ابتداء وأن أمان الحكومة لهم لا يؤمنهم.

١٢ـ ما قيل عن المواجهة من قبل يقال هنا في محاولة اغتيال جميع رموز السلطة من رئيس الدولة ووزير الداخلية ووزير الإعلام... أخمد بعض الأصوات التي كانت تنادي أحياناً بتحكيم العقل ومحاولة الحل السلمي وأنا أسلم معكم أنه كانت له أضراره السياسية من جهة ولكن من جهة أخرى كان واضحاً أنه حصر لنطاق المواجهة في رموز النظام الذين يتولون كبرها فكل الذين استهدفتهم الجماعة من النظام كانوا من أشد عناصره عداء للحركة الإسلامية عامة والجماعة الإسلامية خاصة، وأما محاولة قتل رئيس الوزراء فلم تقم بها الجماعة وكانت من العمليات غير الموفقة لإخوة الجهاد وكان عليكم أن تشيروا إلى ذلك في اللقاء مع إدانة العمليات

كقولكم مثلاً: ومع أن هذا شوه صورة الجماعة على حد قولكم- إلا أنه يتضح أن الجماعة استهدفت أكثر عناصر النظام تشدداً في مواجهة الجماعة أما محاولة قتل رئيس الوزراء فلم تقم بها الجماعة.

١٣- أما دفع الجماعة ببعض الأفراد صغيري السن وقليلي الخبرة في بعض المواقع القيادية: وأن ذلك كان سبباً في انتشار الأحداث، لعدم حسم وتقدير المواقف وكذلك ضعف السيطرة على المتسرعين من أفراد الجماعة فهذه النقطة محصلة المواجهة نفسها ومن تبنى هذا الخيار من قيادات الجماعة ويأتي في إطار المحاسبة لأن القيادة التي تبنت المواجهة كلفت بها العناصر التي تثق في أنها ستقوم بما تكلفها به بعيداً عن القيادات الميدانية الأخرى وهنا ينبغي أن أذكر أن سلبية الشيخ أسامة هي التي أدت إلى ذلك فقد ذكر لي الشيخ أسامة نفسه فك الله أسره أنه قال لإخوة الليمان إنه غير مسؤول عن الدماء ولا أدري هل حاول معهم في إيقاف هذا التصعيد أم لا لكن ما أعرفه أنهم طلبوا من الشهيد طلعت ياسين رحمه الله ألا يخبر الشيخ أسامة ببعض الأعمال الجهادية كما إني لا أعفي إخوة الليمان من خطأ تجاوزهم لإخوانهم الآخرين كما حدث من قبل في طلبهم من أحد الإخوة توزيع شريط كاسيت في سوهاج قبل عرضه عليكم، أو طلبهم من أحد الإخوة ألا يلتفت إلى اعتراض أبي ياسر في عملية زكي بدر إن حدث، وعموماً هذا الانتقاد ينطبق عليه ما ينطبق على الذى قبله، هو من الأمور الداخلية التي ما كان ينبغي إثارتها بهذه الكيفية الإعلامية، لأن ضرر ذكرها على هذا النحو أكبر بكثير من نفعها والله أعلم.

١٤- وعن ضعف محاسبة الجماعة لأفرادها الذين ارتكبوا بعض الأخطاء، وكانت سبباً في الصدام بين الجماعة والأمن وفقدان بعض الأفراد، نقطة صحيحة، ولكنها محصلة للوضع الأمني نفسه وليس العكس.

١٥-.أما قولكم «خروج الجماعة عن بعض مبادئها ووقوعها في الأخطاء الشرعية»: بحجة الحصول علي المال والسلاح لاستمرار الأحداث، كما حدث في قتل بعض الأفراد لأخذ السلاح، أو مهاجمة محال الذهب والمصارف للحصول على المال، فلي معه وقفة.

فالتجاوزات الشرعية مرفوضة من أي عنصر كان، ولكن علينا أن نتفق عن ماهية التجاوزات الشرعية، فالتجاوزات الشرعية هي الوقوع في محظور شرعي كقتل نفس محرمة أو إتلاف مال مقوم أو الحصول عليه من غير وجهه المباح شرعاً فإن كنتم تتصورون أن قتل بعض الأفراد من الشرطة فى أثناء أدائهم الخدمة وأخذ سلاحهم أو مهاجمة محال الذهب الخاصة بالنصارى أو المصارف الخاصة بالدول للحصول على المال، إن كنتم تظنون أن ذلك مخالف لمبادئ الجماعة فإنه يجب ذكر الآتي ولفت نظر فضيلتكم إليه:

١- إن قتل ضباط وجنود القوات الحكومية فى أثناء أدائهم الخدمة العسكرية وحال المواجهة المعلنة أو الحرب المعلنة أمر تقره الجماعة منذ عام ١٩٨١م، وقد جاء بحث الطائفة ليؤكده، وقد أجاز الشيخ عمر فك الله أسره ذلك، وعلى ما أذكر أن الأخ حسني محمود سأل الشيخ سؤالاً محدداً في ذلك والشيخ أجابه إذا كان القتل داخل المديرية فقط أو جنود الأمن المركزي فلا شيء إن شاء الله ولكن كل من يتوقع أنه قتل مدنيين فليصوم احتياطا، وربما يكون الأخ حسني يذكر صيغة سؤاله وإجابة الشيخ أكثر فيمكنكم سؤاله.

٢ـ إن مهاجمة بعض محلات الذهب الخاصة للنصارى أمر جوزته الجماعة وعليه فتوى الشيخ عمر فك الله أسره قبل عام ١٩٨١م وعملية نجع حمادي وشبرا قبل ١٩٨١م جاءت بناء على هذه الفتوى ولكن الشيخ احتياطاً كان يطلب من الإخوة البحث عن النصارى الأكثر عدواناً واعتداء على المسلمين أو رؤوسهم الذين يدفعون أموالاً للكنيسة بغرض تقويتها أو شراء سلاح أو ما شابه ذلك من الأعمال العدوانية أكرر كان يفعل ذلك فك الله أسره احتياطاً ودون أن ينصرف ذلك إلى حرمة دماء وأموال غير الذين يمارسون عملاً عدوانياً.

٣ـ المصارف الحكومية لم أسمع فيها فتوى من الشيخ، ولكن المواجهة مع النظام تقتضيه ومن يجوز قتل بعض القوات الحكومية يجوز أخذ أموالها ليتقوى بها المجاهدون على الجهاد، ومن المعلوم عند العلماء أنه يجوز أخذ أموال طوائف البغي التي يحاربون بها، وطائفة الحكم في مصر تأخذ حكماً هو أشد من حكم طوائف البغي، وقد فصلت في هذه المسألة في "إماطة اللثام" ويمكنكم قراءة ذلك، وعموماً هي نقطة محل خلاف بين أبناء الجماعة وإن كان عندكم وجهة نظر شرعية فأنتم شيخنا ولكم أن تذكروا ما اعتمدتم عليه من أدلة شرعية في هذا المقام، ومع هذا فهذه الأمور أوجدتها المواجهة وهي أيضاً تدخل في إطار المحاسبة عنها من الناحية العملية وليست الشرعية من وجهة نظري، فربما تجدني أتفق مع فضيلتكم أنه ما كان ينبغي لنا في هذه المرحلة المبكرة أن نوسع المواجهة بهذا الحجم ونستعدي العالم أجمع بالإضافة إلى النصارى والضباط والسياسيين وغيرهم ولكن من جهة المصلحة والمفسدة عملاً بالقاعدة الأصولية "دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح" وليس بالنظر إلى أصل المسألة وجواز قتل هؤلاء أو حل مال بعضهم.

١٦ـ أما قولكم «تنزل الأحكام الشرعية علي الواقع الذي نحياه من أفراد غير مؤهلين لذلك» فهذه النقطة ما كان ينبغي لكم أن تطلقوها هكذا على عمومها حتى لا تقدحوا في فهم إخوانكم وعملهم على ملأ وبدون بينة وعلى حد علمي إن الذين أمروا بهذه المواجهة إخوة أصحاب علم ولهم رؤيتهم الشرعية وخلافنا معهم في التوقيت وعدم اختيار الوقت المناسب وإن مواجهة النظام لن تؤدي إلى الإفراج عن المعتقلين أو ترفع التضييق عن الجماعة بل ستضاعفه ولم يكن أبداً خلافاً حول شرعية مواجهة النظام أو تنزيل بعض الأحكام وإخواننا من خارج الجماعة والذين ينتمون إلى المدرسة السلفية فقط هم الذين كانوا يختلفون معنا في مسألة تنزيل الأحكام هذه.

١٧ـ أما قولكم: «عدم استيعاب ما سبقنا من تجارب بل عدم الاستفادة من تجاربنا نحن ضد السلطة: وذلك بالنظر إلى ما أحدثته الأحداث في الدعوة وأحوال المعتقلين والأسر»، فهذه نقطة أتفق معكم عليها وهي تدخل أيضاً في إطار المحاسبة على من كان وراء هذه المواجهة.

١٨ـ أما قولكم «وقوع الظلم وفقدان العدل في تعامل أبناء الجماعة مع بعض المخالفين، في الفكر أو غير المسلمين»، فهو تعميم غير صحيح وما قلناه قبل ذلك في مسألة الضباط والنصارى يقال هنا، فأنا ما أشهد به أن كل قيادات الجماعة ترفض أية تجاوزات مع المخالفين وما كان يحدث من تجاوزات بعض الأفراد كانت القيادات لا تقبل به، وكان ينبغي على فضيلتكم عدم ذكر ذلك أو ذكر القول بصيغة وأن ما كان يحدث من تجاوزات من بعض أبناء الجماعة مع أنه كان لا يتم بموافقة القيادات إلا أنه ترك من الآثار كذا وكذا.

١٩ـ أما قولكم إن «الخلط بين الجناح العسكري للجماعة وجناح الدعوة، هو الذي جعل السلطة لا تفرق في تعاملها مع الجماعة عقب كل حدث، بل إنها كانت تعتقل من جناح الدعوة أكثر مما تعتقل من الجناح العسكري، حيث إنهم كانوا يتخفون عقب الأحداث» فلي عليه تعقيبان:

أولهما: كان من الخطأ الشرعي والحركي إدارة الصراع على هذا النحو وبدء المواجهة أصلاً كما قلت سابقاً، بدون إعداد أو حتى استعداد نفسي لها عند معظم أبناء الجماعة.

وثانيهما: أن النظام كان قد بدأ اقتحام المساجد، حملة اعتقالات منظمة وحملة تصفية جسدية للقطاع الدعوي من أبناء الجماعة قبل أن تكون هناك أية عمليات عسكرية منها ومعنى هذا أن النظام يتحرك لتقليم أظافر الجماعة أولاً بأول حتى ولو لم تبدأه بشيء وأنه كان سيأتي حتماً على كل الجناح الدعوي حتى ولو لم يتورط في الأحداث ولكن كان سيكون ذلك على فترات أطول ومتباعدة نسبياً وستكون أحكام من لم يمارسوا العمل المسلح أخف وأن الأمر كان يمكن التعايش معه فتقليم الأظافر خير من قطع الرقاب ويجب أن يكون هذا واضحاً للأذهان بين الذين بدأوا فالخلاف في إطار ضيق وهو مناسبة الوقت والاستعداد ليس إلا وفائدة هذا الفهم يجعل الجميع يدور حول المصلحة والمفسدة من البدء أو التوقيف دون أن يمتد ذلك إلى شرعية العمل أو الموقف من النظام وأنه لو أتيحت ظروف أفضل ستتوقف الجماعة عن حض الشعب على معارضة هذا النظام أو تغييره أنا أرسلت إليكم من قبل لو تذكرون بضرورة دعم إخوة العمليات بعد أن بلغني أنكم تحذرون إخوة الدعوة من مشاركة إخوة العمليات عملهم المسلح ولكنكم لم تستجيبوا ولم تبلغوني أيضاً وجهة نظركم في رفضها ربما لو تم نوع من التواصل في تلك المرحلة لحققنا نتائج أفضل فإخوة الخارج جميعاً كانوا غير راضين عن بدء المواجهة على النحو الذي تمت به ولكنهم لما رأوها فرضت على الجماعة رأوا من المروءة والدين والالتزام دعم إخوانهم.

وبعد شيخنا الكريم، لقد طرحتم في هذا اللقاء الكثير والكثير وكما وقع إخوانكم في الليمان من قبل في خطأ فرض المواجهة وفرض المبادرة دون توافر أية معطيات لديهم ودون أدنى درجة من التشاور مع إخوانهم وقعتم أنتم في خطأ فرض حوار بهذه الدرجة من الانتشار في هذه المساحة الإعلامية بدون تشاور أيضاً وإن كنا نلتمس بعض العذر للسجناء لأن كثيراً من أدوات الاتصال قد حرموا منها فما هو العذر الذي نلتمسه لغيرهم إنني لا أتحدث هنا عن المشورة من الناحية التنظيمية أو الشرعية فحسب فأنتم مشايخنا وقدركم لا ينكر ولكن أليس لإخوانكم حق على الأقل وأنا هنا أريد أن أتحدث فقط عن مشورة إخوانكم من جهة المصلحة والاستفادة من وجهة نظرهم والحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها التقطها ألا يوجد احتمال ولو ضعيفاً إنكم بالتشاور مع إخوانكم ربما تتحصلون على رأي أكبر وبقي أن أعرج على نقاط أدركتموها تحت عنوان يجب على أبناء الحركة الإسلامية وما سأعرج عليه مما أدرج تحت هذا العنوان هو محل تحفظي وما لم أعرج عليه فإني اعتبره نقاطاً إيجابية:

أما النقاط التي أتحفظ عليها فهي:

قولكم في البند «٥» إن الفرد يعلم أن ما لا يدرك اليوم يدرك غداً إن شاء الله، ولا يتعجل قطف ثمرة قبل أن تنضج، ويتمثل في ذلك حديث النبي «صلي الله عليه وسلم»: «إن المنبت لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى».

ومثل قولكم في البند «٩» ألا يكون لدوداً في الخصومة، ويضع قول علي رضي الله عنه إمام عينيه: «أحبب حبيبك هوناً ما عسى أن يكون بغيضك يوماً ما، وأبغض بغيضك هوناً ما عسى أن يكون حبيبك يوماً ما»، وهذا ما يفتح الطريق للحوار والصلح بعد الخصومة.

ومثل قولكم في البند «١٣» ألا يرفض كل شيء بحجة أنه من الدولة الظالمة، بل يأخذ ما هو مفيد، ويترك ما هو ضار.

ومثل قولكم في البند «١٥» ترك إحداث العنف ضد النظام والنصارى والسائحين، واللجوء إلى الحوار في كل ما يختلف عليه.

ومثل قولكم في البند «١٧» التعايش مع المجتمع بفقه الواقع، وليس فقه التصادم، ومحاولة التأثير في المجتمع..

ومثل قولكم في البند «١٩» ألا نفاجئ المجتمع بقضايا لا يستوعبها، بل نتدرج في ذلك، ونتبع القواعد الفقهية مثل: «لا تخاطبوا الناس بما لا يطيقون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟!»، و«ليس كل ما يعرف من الحق يقال»، وبذلك نستطيع أن نوصل دعوتنا إلى الجميع.

وكل هذه النقاط موضع تحفظي ليس للاعتراض عليها في ذاتها بل أنا من المطالبين بها الداعين إليها، ولكن لما يفهم من إثارتها بهذا الحجم الإعلامي في هذه المناسبة إن الجماعة خالفت قواعد أساسية في الدعوة لهذا الدين مما حدا بالشيخ صلاح هاشم وهو أحد قياداتها التاريخية والمؤسسة أن ينتقدها بشكل علني وذلك عملاً بقاعدة سد الذرائع وبالقاعدة التي ذكرتموها ليس كل ما يعرف من الحق يقال إضافة إلى أن الجماعة في الأعم الأغلب بفضل الله تعالى كانت تلتزم هذه القواعد وكان ينبغي أن تشيروا إلى ذلك في مقالكم هذا كأن تقولوا مثلاً والجماعة في معظم الأحيان لم تغفل هذه القواعد و لكني أذكرها هنا للتأكيد على أهميتها في هذه المناسبة ومع هذا فموقفكم هذا لو أدخل عليه بعض التعديلات وأخذ في حسبانه بعض الضوابط يمكن أن يحقق قاعدة سليمة لبداية جديدة.

فقولكم «فلنبدأ الحوار مع (الجماعة الإسلامية)، ومن الممكن تشكيل لجنة من الأفراد المقبولين للطرفين ليقوموا بدور الوسيط للتنسيق مع قادة الجماعة بالداخل والخارج ويعرضوا النتائج على لجنة تقرها السلطة من رجال الأمن والسياسيين والمفكرين والدعاة المخلصين والمقبولين لدى الطرفين وكذلك لابد من الإستعداد من الطرفين لأن يتنازل عن بعض مطالبه وألا يقدم مطالبه المرفوضة أولاً بل يبدأ كل طرف بما هو مقبول حتى تحدث الاستجابة ويبدو حسن النيات، أقول إن قولكم هذا في ظل ضوابط موضوعة يمكن أن يصبح بداية مع السلطة.

وقولكم لابد من تشكيل هيكل تنظيمي للجماعة يكون معروفاً لجميع أفرادها ليقوم بدراسة المرحلة السابقة ومحاسبة من دفعوا الأحداث حتى وصلت إلى ما آلت إليه ووضع الأسس والضوابط التي تحكم عدم تكرار ذلك مستقبلاً بالإضافة إلى معظم ما ذكرتموه تحت عنوان "واجب أبناء الحركة الإسلامية" أقول إن ذلك يمكن أن يشكل من وجهة نظري بداية حقيقية داخل الجماعة.

وعموماً ملخص ما جاء في رسالتي هذه يكمن فيما يلي:

١ـ أنني أعتبر أن فضيلتكم قد أخطأ خطأ كبيراً في تناول الأمور التي جاءت في هذا المقال سواء التي وافقتكم فيها أو عارضتكم فيها من الناحية الموضوعية، فكل ما جاء في هذا المقال وكان متعلقاً بنقد الجماعة كان ينبغي أن يكون مسألة داخلية لا علاقة للإعلام بها بل إن بعض الإخوة لا يرى تناول هذه الأمور مع أبناء الحركة الإسلامية من خارج الجماعة والبعض الآخر يصل إلى تضييقها إلى حد عدم تناولها على نطاق واسع داخل الجماعة نفسها.

٢ـ إن الأمور التي أختلف فيها مع فضيلتكم بعضها يقع في دائرة الخلاف في وجهات النظر ويحتمل فيه أن يترك أحدنا فيه وجهة نظره إلى الطرف الآخر، وبعضها ما كان لفضيلتكم أن يختلف فيها مع أي من أبناء الجماعة.

٣ـ أرجو أن تصل رسالتي هذه للإخوة في الداخل مؤكداً فيها علي وجهة نظري أنهم أخطأوا عندما بدأوا المواجهة بدون إعداد أو تشاور ولا سيما أنني كنت أحيطهم علماً بشكل واضح عن عدم مناسبة الدخول في مواجهة مع النظام، خاصة عند طلبهم قتل ذكي بدر وأنا أعتبر أن محاولة قتله هي أول تصعيد حقيقي من الجماعة استدعى أن يعتمد النظام سياسة التصفية الجسدية لقيادات الجماعة وجاء على أثره قتل الأخ أحمد كمال والأخ علاء محيي الدين ومن ثم ردت الجماعة بمحاولة قتل موسى التي قتل فيها المحجوب، ثم تصاعدت المواجهة التى أوقفتها مرحلياً حرب الخليج ثم عاد النظام إلى إستئنافها بشكل شرس بعد أن وضعت حرب الخليج أوزارها وخرج النظام المصري منها مدعوماً سياسياً من الغرب ومن الدول العربية وليس هناك علاقة كبيرة لأحداث ديروط في التصعيد ولكنها جاءت كحلقة من حلقاته.

وأخطأوا ثانياً عندما انسحبوا انسحاباً غير منظم عرض الجماعة للقيل والقال إضافة إلى كثرة الخسائر السياسية والمادية، وأيضاً بدون ترتيب وبدون تشاور، ولو تم شيء ولو قليلا من ذلك لعلموا أننا ندعم قرار توقيف العمليات وأننا نعد له بشكل هادئ وبعيداً عن الإعلان حتى نحافظ على بعض المكاسب التي حققتها هذه المواجهة والتي أحسب أن التوقيف بالكيفية التي تم بها أفقدنا الاستفادة من ذلك كما ضيق إمامنا فرص المناورة مع النظام للحصول على مكاسب كان يمكن أن تتحقق ولو وقفتم وقفة تحليل أمام حادث الأقصر لأمكنكم معرفة ذلك.

٤ـ إن الجماعة لا يمكنها أن تستمر على هذه الحال تلعق جراحاتها كل فترة فإذا ما اندملت الجراحات وجدنا من يحدث فيها جرحاً آخر أشد.

٥ـ لابد أن نلتزم جميعاً بالقضايا الشرعية التزاماً حقيقياً وأن نضع نصب أعيننا قول رسول الله «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

أسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً لحسن طاعته وأن يرزقنا حسن الخاتمة وأن يتوفانا وهو عنا راض.

أخوكم أبو ياسر

الأحد الموافق ٢١ من شهر ربيع الأول ١٤٢٠ هـ

٤ من شهر يوليو ١٩٩٩م." أ.هـ

انظر منتصر الزيات، الجماعة الإسلامية رؤية من الداخل، م.س،ذ، ص٣٣٣-٣٦٠.

أما الرسالة الرابعة فهي ما أرسله رفاعي طه إلى منتصر الزيات معاتباً لدور منتصر المشكك في موقف دكتور عمر عبد الرحمن الجديد والرافض لمبادرة وقف العنف فقال رفاعي وفقاً لما أورده منتصر الزيات في كتابه:

"إنني أعتقد جازماً أنك لعبت دوراً غير جيد في الأزمة خاصة بعد سحب الشيخ لدعمه للمبادرة فأنت تعلم قبل غيرك أن الأخ أحمد عبد الستار هو أمين في نقله عن الشيخ عمر وتعلم أيضاً أن الشيخ ليس هو الذي يتأثر بآراء الآخرين سواء أنا أو غيري وتعلم ثالثاً أنه ينزلك منزلة جيدة لدرجة أنه كتب للإخوة عندما أراد أن يذكرهم بقدر أبي ياسر ويطلب منهم إنزاله منزلته قال لهم ولا سيما أنه صديق الأستاذ منتصر ومع علمك يقيناً بهذا قلت في الصحف إن أبا ياسر أراد أن يقلب المائدة أو كلاماً بهذا المعنى وأنت تعرف رأيى من أول يوم في هذه المبادرة بل وظننت أن الأيام قد زادتك قناعة بوجهة نظري كما كنت تصرح لي أحياناً ومع هذا ذكرت ما ذكرت في الصحف واتهمتني أنني أزايد، وهذه كبيرة لن أغفرها لك لو صحت نسبتها إليك، فأنا لست ممن يزايدون وإن نسبت الجماعة إلى أحد هي وفكرها وما تعتقد فلا أبالغ أن أقول إنه سيكون بفضل الله تعالي أبا ياسر، وما ذكرت من إقصائي في رسالتك الأخيرة وعلى صفحات الصحف أيضاً فقد استغربته كثيراً فلست أنا الذي يتأثر بهذا الإجراء من عدمه وقد قدمت استقالتي من رئاسة مجلس الخارج وعضويته قبل علمي عن إجراء الإخوة بالسجن ربما بأكثر من عام، أما عدم مسؤوليتي عن الجماعة فهذا شيء آخر"أ.هـ

انظر منتصر الزيات، الجماعة الإسلامية رؤية من الداخل، م.س،ذ، ص ٣٦٦-٣٦٧.

وواضح من بداية ونهاية الرسالة كما أوردها منتصر أنه لم يوردها كاملة بل أورد الجزء الذي أراد أن يستشهد به في كتابه.

(٢) وهو موجود على هذا الرابط :

http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/٢٨-١٢-٢٠٠١/Zawahri.htm

(٣) كل مواقف د.عمر عبد الرحمن جمعها بهذا التفصيل والتوثيق أيمن الظواهري في : فرسان تحت راية النبي، م.س.ذ.

(٤) وبلغت هذه التصريحات أوجها في صيف ١٩٩٨م، كما ظلت هذه المجموعة تعارض وتنتقد مبادرة الجماعة الإسلامية كلما سنحت الفرصة انظر على سبيل المثال لا الحصر حوار أجرته صحيفة الحياة مع د.هاني السباعي في ٥-٩-٢٠٠٣م.

(٥) المصدر نسخة إلكترونية لكتاب أيمن الظواهري "التبرئة"، وقارن: عبد المنعم منيب، كتاب التبرئة لأيمن الظواهري قراءة نقدية، على الرابط التالي:

http://moneep.katib.org/node/٣٠٠

(٦) جريدة الحياة، م.س.ذ، ١٦-١٢-٢٠٠٧م.

المبحث الثالث

الجدل العام حول المراجعات

ونقصد بالجدل العام حول المراجعات ذلك الجدل الذي أثاره من يتنتمون إلى مدارس فكرية غير المدرسة الفكرية الجهادية سواء كانوا من مدارس فكرية إسلامية أم علمانية.

ويمكن تلخيص الجدل العام حول المراجعات على النحو التالي:

أولاً- جدل الإسلاميين:

دكتور منير جمعة عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين علق على المراجعات التي قام بها **سيد إمام** في وثيقته "وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم" قائلاً إنها قد تضمنت سقطات فقهية شنيعة، مشيراً إلى أن تلك المراجعات تحتاج إلى دراسة فقهية تأصيلية من جانب الفقهاء.

وطالب جمعة علماء الأزهر أن يكون لهم دور في دراسة تلك المراجعات؛ لأنها مراجعات فقهية شرعية لا سياسية ولا عسكرية، مؤكداً على عدم وجود دراسة شرعية مفصلة تناقش أفكار وثيقة **دكتور فضل** حتى الآن.

ومن تلك الأخطاء التي وصفها جمعة بأنها "شنيعة" ما عابه على صاحب الوثيقة من معاملته أهل الكتاب على أساس فكرة المواطنة ذات المفهوم العلماني، وعدم معاملتهم على أساس عقد الذمة الذي يضمن لهم أفضل من المساواة.

وأشار إلى أن ذلك "تخيل فاسد بأن نقول إن المواطنة مقابل سقوط الشريعة، وهذا أقصى ما يهلل له العلمانيون، بأن نقرن المواطنة بالعلمانية، في حين أن المواطنة في أعظم أنواعها هي التي تستند إلى الشريعة، حيث يجعل معاملة أهل الكتاب بالبر والقسط".

وأشار **جمعة** إلى أن الوثيقة تقول عن جهاد المنفرد أنه لا يجوز، وإن جاز فله شروط معينة، وبالتالي لم نجد تفصيلاً لجهاد الطلب وجهاد الدفع وكل نوع منهما له حكمه الخاص؛ فيجب أن يستأذن ولي الأمر ويشترك الجميع في اتخاذ القرار في جهاد الطلب.

ويتابع: "أما جهاد الدفع فهل أستأذن إذا هجم العدو على عرضي ومالي وأهلي؟ وشريعة الأمم المتحدة نفسها تقر بمقاومة العدوان ومقاومة المحتل، ويقول ابن تيمية: "جهاد الدفع.. يكون بحسب الإمكان.. وإنه آكد شيء بعد الإيمان".

وعبر **جمعة** عن خشيته من إسقاط هذا الحديث على الواقع في العراق وأفغانستان وفلسطين، خصوصاً أن الوثيقة قالت إن قضية فلسطين قضية أصحاب الشعارات!.. وهي في الحقيقة قضية الأمة بأسرها، وكل المسلمين مطالبون بتحرير الأقصى والأرض المحتلة.

واختتم **جمعة** تعليقه بسؤال استنكاري: ما الذي يريده سيد إمام من تلك الوثيقة..؟ أهو عدم حمل السلاح ضد الحاكم فقط، أم يريد منا أن نكف عن المطالبة بالحرية والديمقراطية وتطبيق الشريعة...؟

وأكد أنه" كان ينبغي عليه أن يدعونا إلى النضال السلمي والدعوي بدءاً من النصيحة ونهاية بالعصيان المدني، أما أن يقول لنا بأن ندعو بالحسنى ونصبر على الظالمين فهذا موقف غير واقعي؛ لأن الشعب هم الأكثرية ويجب أن يناضل من أجل حقوقه وقول الحق والصدع به".

أما عن تأثير هذه المراجعات على تنظيم القاعدة فقد نفى جمال سلطان مدير تحرير مجلة المنار الجديدة أن يكون لتلك المراجعات تأثير على تنظيم القاعدة، رافضاً أن يكون هذا هو المعيار الوحيد للحكم عليها؛ لأن حسابات الخارج تختلف عن حسابات الداخل، على الرغم من وجود تصورات فقهية وفكرية مشتركة، فلا تشابه بين من يواجه الاحتلال في العراق وأفغانستان مثلاً ومن يواجه الحكومات وتؤدي أعماله إلى إهدار الدماء والأموال والمصالح.

وأشار إلى أهمية المراجعات لما يترتب عليها من آثار خطيرة داخل وخارج مصر، على اعتبار أن الشخصية الرئيسية التي تقودها هي **دكتور فضل**، العقل الفكري والفقهي في تيار الجهاد وصاحب كتابي (العمدة في إعداد العدة) و(الجامع في طلب العلم الشريف).

وأضاف: "إذا كنا نؤمن بأن العنف المسلح بين الشباب الإسلامي والأنظمة السياسية في بلادنا كان سلبياً وغير مبرر، فإن كل جهد فكري يصب في مصلحة تفكيك خطاب العنف وممارساته يستدعي الدعم وإفساح الطريق من أجل إنجاحه".

ورفض سلطان القول "بأنها تخدم أطرافاً معينة خارجية كالولايات المتحدة أو داخلية كالأجهزة الأمنية"، معتبراً أن هذا لن يوصلنا إلى شيء، بل قد يشوش على الجهد الدائر، ضارباً المثل بما حدث في الجهاد ضد الاحتلال السوفيتي في أفغانستان والجهاد في البوسنة؛ حيث كان مصلحة إستراتيجية أمريكية وغربية، لكن هذا لا يعنى أن الأعمال الجهادية كانت باطلة.

واختتم بقوله: "إن المراجعات عمل إيجابي ومثمر يجب أن ندعمه ونحسن الظن بأطرافه، وسيكون له تأثير إيجابي على الصعيد السياسي والدعوي والاجتماعي".

ورأى **دكتور كامل عبد الفتاح** أن إشكالية جماعات العنف التي ظهرت منذ السبعينيات تكمن في أنها ركزت على تطوير فكر الشهيد **سيد قطب** بطريقة مبسطة أو عنيفة.

ووجه **عبد الفتاح** نداء إلى العلماء بضرورة تأسيس فقه سياسي إسلامي جديد يمزج بين الأصول المنزلة وفقه الواقع، على اعتبار أن هذه الجماعات تعتمد على كتب الفقه والسياسة القديمة، مما أدى إلى وقوعها في أخطاء كثيرة.

وشدد على قضية المواطنة بين المسلمين وغير المسلمين بالقول: "يجب أن نقف مع المسيحي الذي يطالب بحرية بناء الكنائس، وممارسة شعائره، ويجب أن نقف بنفس القوة مع المسلم لأنه يمنع من حرياته في وطنه!".

واختتم بالقول: "إن الإخوان المسلمين لم يعرف عنهم استعمال العنف منذ توجيه آخر اتهام لهم سنة ١٩٦٦، وعلى الرغم من توالي المراجعات فإن

العنف لن ينتهي، على اعتبار أن أسبابه ما زالت قائمة، وأهمها عنف الدولة وقمع الحريات وإقصاء الناس عن المشاركة".[1]

وقد علق أيضاً على مراجعات الجهاد **د. كمال حبيب** قائلاً إن التحول في الوثيقة واضح سواء كان في المنهج أو في القضايا التي تثيرها، فمثلاً داخل المنهج نفسه الرجل يتبنى تأسيساً يعتمد على أصول الفقه، وأورد من ٣٠ إلى ٤٠ قاعدة أصولية تمثل معياراً فكرياً لهذه الوثيقة، ومنهج أصول الفقه في الواقع لم يكن مطروحاً على العقل السلفي الجهادي من قبل، ما كان مطروحاً عليه هو مسألة العقيدة والخوض فيها أو ما نسميه نحن بـــ «الايديولوجيا»، كان هناك كلام في العقيدة يستند على معرفة علل الأحكام وأنواعها وتخريج الأحكام، أي يبدأ من النص وينتهي إليه من دون خضوع للواقع.

لذا أقول نحن الآن أمام منهج جديد هو استخدام أصول الفقه في فهم الأحكام الشرعية وتخريجها ومعرفة أوضاعها، والنقطة الثانية هي الاستراتيجية التي كان يتبناها العقل السلفي الجهادي –ولا يزال– وهي استراتيجية «وراء الممكن» وليست في حدود الممكن، باعتبارها ايديولوجيا ثورية حتى نرى أن الكلام عن الممكن وحدود القوة أو حدود القدرة لم يكن مطروحاً على هذا العقل ودائماً ما يستند إلى رؤية عاطفية، ولا تدخل مسألة الممكن في حسبانهم.

أن يأتي **سيد إمام** ويتحدث عن «القدرة» فهذا تحول مهم في المنهج والفتوى لأن ما كان يتداوله التيار الجهادي في فترة ما قبل الثمانينيات وطوال الثمانينيات كان نقلاً أميناً لما قاله ابن تيمية في الجزء الـــ ٢٨ والجزء الـــ ٣٥ من مجموعة الفتاوى، أي أنها كانت نصوصاً لأجوبة حيال واقع قديم نقلها مباشرة إلى واقعنا الآن، فهو استدعاء نصوص قديمة على واقع مختلف وهو ما نسميه «الفروق الاجتماعية»، والفكر

---

[1] **جاء ذلك كله في ندوة عقدت بمركز سواسية لحقوق الإنسان تحت عنوان: "مراجعات الجهاد.. هل تغير الواقع السياسي والاجتماعي؟" يوم الأحد ٢٠٠٧/١٢/٩، وأدارها ممدوح إسماعيل المحامي.**

الجهادي كان يعمم القواعد ولا ينظر إلى مسألة الفروق، وكان الإخوة يتحدثون عن أن الثورة الإسلامية نجحت في إيران وقد تنجح في مصر من دون إدراك لهذه الفروق الاجتماعية، لكن الرجل أكد أن هذا الاستدعاء خاطئ وليس صحيحاً من ناحية المنهج، لأننا أمام منهج مختلف وكل شغله كان على العقيدة، والآن ينتقل إلى الفقه، وينتقل من فقه الضرورة، وأن الإنسان يحيا مجاهداً طوال حياته إلى الفقه العادي أو فقه الواقع.

وأشار **د.كمال حبيب** إلى أن **سيد إمام** من قبل كان بالفعل يقول لابد من القدرة، ولكن إذا لم تكن لديك، فلابد أن ُتحصل أسبابها، وبالتالي فأنت دائماً في حالة سعي إلى استكمال هذه القدرة، أما الآن فهو يقول إن القدرة شرط لو لم تمتلكها يسقط عنك الفرض، لأنه لا تكليف مع العجز.

وأضاف **د.كمال حبيب** قائلاً: أوافق الذين قالوا إننا أمام مدرسة واحدة فنحن أمام فكر يتراكم داخل ذاته وليس خارجه، ومدرسة تبدأ من النص وتنتهي إليه منفصلة تماماً عن الواقع، وعند سيد إمام إحاطة كبيرة جدا بنصوص السلف، لكن عندما قدم كتابه «الجامع» بدا كأن لديه فقرا شديدا في فهم الواقع الحالي وطريقة التعامل مع هذا التراث.

وأشار **حبيب** إلى أن التيار السلفي رغم أنه يبدو أحياناً مستسهلا ارتكاب جرائم القتل لكنه أيضاً –وهذا تناقض يعرفه كل من اندمج بهذه التنظيمات– يقدس حرمة الدم وهذا أساس في التكوين الفكري وعندما حدث القتل حدث تناقض داخل العقل الجهادي وهذا حدث حين تم قتل **دكتور رفعت المحجوب** رئيس مجلس الشعب، وكنا وقتها داخل السجون ومن ثم فهنا مسؤولية أخلاقية.

ورأى **د. كمال حبيب** أن **سيد إمام** لم يقل كل ما لديه وأنه لا يزال يتحسس طريقه، وربما كان غامضاً في مسألة التكفير، وأن القواعد القديمة للتكفير عند **سيد إمام** خالفت القواعد العامة لإجماع أهل السنة. والإحالة على قواعده القديمة في كتاب «الجامع» تحتاج إلى إعادة نظر،

فالبنية السياسية الآن مختلفة عن البنية القديمة ذات المرجعية الدينية الإسلامية، وبالتالي نحن أمام أحكام جديدة فالأحكام القديمة مرتبطة بواقع تغير، ولابد أن تتغير الأحكام معه.

ورد **د.كمال حبيب** على القول بأن تنظيم الجهاد جاء تعبيراً عن شرائح اجتماعية دنيا، وقال إنه يعتبر تحليلاً اقتصادياً ذا طابع مادي، لكن التحليلات الثقافية هى الاكثر قدرة على التفسير والتي تركز على الأفكار والقيم والمكانة والهيبة، وأحياناً يطلق عليها «الحركات الاجتماعية الجديدة» ويقع في قلبها الموضوع الثقافي وليس الاقتصادي أو غيره، ومن ثم التنظيم كان فيه تمثيل لشرائح مختلفة ليست محصورة في فئات معينة، ولم يكن الموضوع الطبقي عامل حاسم في أي وقت لانتماءات أفراده وإنما كانت مسألة الفكرة بشكل أساسي هي الموضوع الحاسم، الإسلاميون لديهم الجانب الثقافي والأخلاقي هو الجانب الرئيسي، ومن ثم تأخر وعيهم كثيراً بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، حتى عند «الإخوان المسلمين» نجد الأمر نفسه.

نحن الآن لدينا نقلة ضخمة جداً حيث الحركات الإسلامية التي نراها سواء في العالم العربي أو غيره، في تركيا مثلاً لم تعد تهتم بالأسئلة الكبرى، وإنما أصبحت تهتم بالقضايا التفصيلية التي لها علاقة بحياة الناس مثل قضية العدالة والتنمية وبدأ الإسلاميون في مناطق مختلفة يهتمون بهذه القضايا وبفكرة وجود حزب سياسي والعمل في الفضاء العام وحتى القضايا التي تخص الطبقات والشرائح الدنيا من الفقراء والفلاحين بدأت تطرح حديثاً على أفكار الإسلاميين.

هذا الجانب من المبكر ومن الظلم **لسيد إمام** أن نطالبه به الآن، وأتفق مع أن الرجل ما زال داخل مجموعته واعتقد أنه سيظل مشتبكاً لفترة داخل الحالة الجهادية السلفية لمحاولة إعادة التأثير، وأطلق عليها أنا شخصياً محاولة إعادة «بناء تيار محلي» وهذا معناه في المستقبل وجود جانب اقتصادي اجتماعي يتصل بالحالة المصرية والاهتمام بأحوال

الناس المعيشية لذا أرجو أن يكون عنده برنامج سياسي وهو أمر يحتاج إلى شوط طويل قادم ووقت كاف.

واستطرد **كمال حبيب**: إن **سيد إمام** يحتاج إلى إعادة النظر في موضوع التكفير مرة ثانية لأنه موضوع يحتاج إلى ضوابط كثيرة كحكم شرعي لذا تحدث **سيد إمام** عنه كبند دفاعي ناتج عن توتر نفسي كذلك موضوعات «المواطنة» و«أهل الذمة» و«الموقف من الآخر الداخلي»، وكلها موضوعات بحاجة إلى تفصيل أكثر وضوحاً.

كذلك لم يتحدث عن موضوع اشتغلنا عليه كتيار إسلامي فترة كأداة تحليلية للتمييز بين الجزء المتصل بالواقع والجزء المتصل بالعقيدة، وهو «الثابت والمتغير»، مثلاً... موضوع الانتخابات النيابية: هل هو متصل بالثابت أم المتغير؟ أيضاً المجالات التي يمكن أن نطبق فيها أصول الفقه طبقها في ناحية واحدة مثل ضوابط الجهاد، وتحتاج إلى أن تطبق في قضايا أخرى كثيرة ينتظرها المجتمع.

وأقول إن الرجل لا يزال يعمل داخل تنظيمه وهذا هو المستوى الأول ولا يزال أمامه مستويات أخرى عن المجتمع الذي يمثله، ولم يجب على أسئلة كثيرة بشأن تصوره له، هل ينظر إليه باعتبارات العزلة أم المشاركة التنظيمية؟ وما مجالاتها؟ وما الموقف السياسي من الدولة والعالم ككل؟.. هو الآن ينظر إلى الغرب على أنه ليس «دار حرب» وتلك نقطة تحول هائلة يجب أخذها في الاعتبار.

وأشار **د.كمال حبيب** إلى ما يرى أنه غائب في وثيقة سيد إمام فقال: يبقى الجانب السياسي والموقف من المرأة والعالم بحاجة إلى توضيح، وهو الآن في معركته الداخلية، وهي معركة ليست سهلة ويجب علينا تركه حتى ينتهي ثم نطرح عليه أسئلتنا بعد ذلك.

وختم **كمال حبيب** كلامه بقوله: إن اكتساب هذا التيار الجهادي شرعية أمر يجعلنا أمام إضافة حقيقية إلى المجتمع المصري عامة بشكل قد يؤدي إلى أن يعطي السياسة المصرية معنى، ولا يزال مبكراً أن نطلب

من الرجل الإجابة على كل شيء، فلنصبر عليه حتى ينتهي من معركته الأساسية. [٢]

ثانياً- جدل العلمانيين:

كان من أبرز القضايا التي أثارت نقاش غير الإسلاميين بشأن المراجعات هل هي مناورة تكتيكية أم أنها تغيير حقيقي؟؟ وكذلك ما هو مستقبل هذه الجماعات بعد المراجعات؟؟ بالإضافة إلى تخوفات الأقباط المعتادة والتي لم تزلها المراجعات؟؟

فقد طرح **دكتور عمرو حمزاوي**، كبير الباحثين بمؤسسة كارنيجي للسلام العالمي، ثلاثة تساؤلات رئيسية عن مراجعات الحركات الإسلامية وهي: ما السياق الذي تتراجع فيه عن استخدام العنف لكي تصبح حركات سلمية؟ ومدى جدية هذه المراجعات وهل هي حقيقية أم أنها رجوع تكتيكي عن العنف؟ وأخيراً ماذا عما بعد التراجع؟

وأشار **حمزاوي** إلى أن جماعات العنف تهدف إلى تغيير ثوري، وقال: إنها تعيد التفكير في استخدام العنف إذا شعرت بأن النظام السياسي معقد ومستقر، ولا يمكن إحداث تغيير جذري في توجهاته السياسية، وهو ما حدث على سبيل المثال في مصر وتمثل في تعامل جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية مع النظام.

ورفض **حمزاوي** طرح التساؤل المتمثل حول هل المراجعات تمثل تراجعاً تكتيكياً أم جوهرياً؟ وقال إن الإشكالية الأولى تكمن في عدم منهجية الطرح، وقال: التساؤل غير منهجي لأن اختبار النوايا لنظرة الجماعة إلى الحياة السياسية ودورها في المجتمع به مساحة من الخلل المنهجي، لافتاً إلى أنه من الصعب على أي باحث أن يحكم على هذا الأمر.

---

[٢] جاءت هذه الآراء لدكتور كمال حبيب في صحيفة "الجريدة" الكويتية بتاريخ ٥-١٢-٢٠٠٧

وطالب **حمزاوي** بضرورة البحث عن مغزى المراجعات في هذا التوقيت، وقال: علينا ألا نضيع الوقت حول ما إذا كانت المراجعات حقيقية أم أنها تكتيكية؟ وإن الأهم هو مغزاها.

وتابع: أخشى من تأثير حالة التشكيك على الفضاء العام، والتي لا تسمح لتلك الجماعات بالعودة إلى العمل السياسي.

وبشأن طرحه حول ماذا بعد التراجع، قال **حمزاوي** إنه بالعودة إلى التجارب التاريخية العالمية السابقة، متمثلة في حركة اليسار التي مارست العنف ضد نظم سياسية حاكمة، فإن تلك الحركات اختفت ولم يعد لها وجود عملياً، وإن بقت أفكارها، وضرب مثالاً بـ«الألوية الحمراء الإيطالية».

ولفت **حمزاوي** إلى أن هناك قضايا تحدد سياق ما بعد التراجع من خلال مساحات الدور المحتمل، وهي:

- أن تضغط القوى الفاعلة على الجماعة لعودتها إلى العمل الدعوي.
- والقدرات البشرية لهذه التنظيمات بعد تفككها.
- ومدى قدرتها على لعب أدوار في إطار التطور العام في السياق الإقليمي.

أما **دكتور ضياء رشوان**، الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: فقد رأى أن المراجعات هي عملية ما زالت مستمرة وليست مجرد خطوة.

وأكد أن التوقف عند الخطوات ليس دور الباحث، فدور الباحث يرقب كيف تتطور الظواهر، مشيراً إلى أن ما شهدته الحركات الإسلامية في كل

من السعودية والجزائر يعتبر تراجعاً وليس مراجعة كما في الحالة المصرية، لأنه لا يرتبط بالماضي أو المستقبل.[٣]

لكن **د.ضياء رشوان** في سياق آخر أراد أن يوضح المفاهيم الخاصة بموضوع المناقشة فقال: بداية لابد أن نقوم بتوصيف جماعة الجهاد، لأن هناك خلطاً في المفاهيم عند استخدام مصطلحات من خارج الظاهرة مثل تعبير جماعات معتدلة وأخرى متشددة، وأظن أن التقسيم الأفضل هو الذي يفرق بين جماعات عقائدية تبدأ في البحث عن صحة إسلام المجتمع والدولة، وأخرى لا تبدأ من العقيدة بل من الشريعة لتطلب تطبيق الإسلام الصحيح من وجهة نظرها، **ودكتور فضل** الآن ينتقل من معسكر إلى آخر.

ولا نتلمس لدى **دكتور فضل** شيئاً يتعلق بالشك في عقيدة آخر، لا فرد ولا مؤسسات، لذلك هو الآن في معسكر الإسلام المعتدل الذي يبدأ بالعدالة والتنمية في تركيا وينتهي بالإخوان في مصر.

والتاريخ الإسلامي على مدى ١٤ قرناً أثبت أن الغالب فيه هو التيار الذي اهتم بالشريعة، أما الذي اهتم بالعقيدة وبدأ بظهور فرقة الخوارج لا يعيش كثيراً، فالخوارج لم تستمر لهم دولة أكثر من فترة تتراوح من ٥٠ إلى ٦٠ عاماً فقط في شمال إفريقيا.

الأفكار تتطور وتتحول والاعتدال في الإسلام هو الذي أدى إلى انتشاره، وما حدث من مراجعات كان سببه النضج، والمقارنة بين ما جاء في كتبهم قبل المراجعة وما جاء بعدها يؤكد أن هناك تغييراً حدث، أولى مراحله ما يسمي بدائرة «الإحالات المغلقة» فلان يحيل إلى فلان، وكلهم من نفس المدرسة، لكن الانفتاح والخروج من دائرة الإحالات المغلقة يستلزم نضجاً ووقتاً للقراءة، والسجن أعطى فرصة مهمة للتدارس ورؤية ما حدث من قتل، والقتل عند الإسلاميين بقدر ما هو مسألة سهلة بقدر ما هو معضلة،

---

[٣] جاء ذلك في الندوة التي عقدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان حول مراجعات الجهاد بعنوان «مراجعات الجهاد.. هل هي مناورة أم قطيعة حقيقية مع الإرهاب؟» في ١٠-١٢-٢٠٠٧م "المصري اليوم ١٢-١٢-٢٠٠٧م" وحضرها عدد من الباحثين المهتمين بشأن الحركات الإسلامية ودار بينهم النقاش حول مراجعات الجهاد

إذ بعد الفتوى تبدأ الأسئلة، والفارق بين مراجعات الجماعة الإسلامية و«الجهاد» في تقديري أن الجماعة الإسلامية كانت في حال هزيمة لكن «الجهاد» لم يكن في هذه الحال... الجماعة الإسلامية بدأت بفقدان قياداتها نتيجة القتل أو دخول السجون، ودخلت في دوامة عنف شديدة لكن «الجهاد» رغم أن بعضهم قبض عليه، لكنهم لو ظلوا داخل السجون لفاخروا الناس بإخوانهم في الخارج الذين دوّخوا العالم كله.

نحن أمام وثيقة مكونة من ١٠٧ صفحات، هل يتصور عاقل أن ينجز مفكر تحوله الكامل في ١٠٧ صفحات بدلاً من ١٥٠٠ صفحة هي مجموع كتابي «العمدة» و«الجامع»؟، خصوصاً أن الجماعة الإسلامية بدأت بسطرين وانتهت بـ ٢٥ كتاباً... في تقديري إن **دكتور فضل** الآن يتعامل مع الواقع ويتناول القضايا المطروحة من منظور واقعي.

ملاحظة أخيرة، الحركة الجهادية في العصر الحديث كله تراجعت لكنها لم تقدم على مراجعات ما عدا في مصر، أما في الجزائر والسعودية فيمكن القول بأن هناك تراجعاً عن العنف، لكنهم لم يراجعوا أفكارهم، «الجهاد» المصري فقط هو الذي قدم مراجعة مكتملة الأركان.

ورأى **د.ضياء رشوان**: أنه لا يجب أن ينزعج المجتمع من استخدام مصطلحات تبدو ملتبسة لأن عين الرجل الآن على الداخل وليس على المجتمع، نعم أحياناً يستخدم نفس الكلمات الملتبسة، لذا يخيل إلى البعض من غير الإسلاميين أنه ما زال داخل نفس منظومة المفاهيم، لكنه يستخدم وسائل غير التي استخدمها من قبل ويصل إلى نتائج مختلفة أيضاً.

الوثيقة هي خطاب مركز لفئة معينة موجهة إليها، ومن ثم فإن أولوياته الآن في هذه المنطقة، وستظل كذلك فترة، لكن مع الوقت لن يبقى الخطاب كما هو.[٤]

---

[٤] صحيفة "الجريدة" الكويتية في ٥-١٢-٢٠٠٧

وأما **سامح فوزي** (باحث قبطي) فقد أشار إلى أنه ليس هناك عمل متكامل في المراجعات، مشيراً إلى أن ما يحدث هو تحولات في مرحلة مخاض حتى بعد نشر هذه المراجعات.

وأضاف **فوزي** إلى أن جميع المدارس الفكرية الكبرى في العالم تشهد مراجعات لأسباب عديدة، منها الاشتباك مع الواقع ذاته، لافتاً إلى أن المراجعات تنطوي على رؤية لتغيير الواقع.

وقال: عندما يتم الاعتراف بمبدأ المواطنة باعتبارها انقطاعاً عن مرحلة تاريخية، فهذا نكوص في هذا الموضوع، مشيراً إلى أن تلك الجماعات تكفر الحاكم والأمة، ودخل الأقباط في ذلك الصراع فأصبحوا مستهدفين من تلك الجماعات.

وانتقد **فوزي** ما تناولته المراجعات بشأن الجزية، وقال إن الحديث عن الذمية بعد مرور قرن ونصف القرن على حسمها يعتبر إهانة، مشيراً إلى أن هذا الطرح يهدد مكاسب دولة وطنية حديثة، وجهود كتاب مستنيرين مسلمين أمثال **الدكتور محمد سليم العوا، والمستشار طارق البشري والدكتور أحمد كمال أبو المجد**.

واختلف **رشوان** مع ما طرحه سامح فوزي حول تخوفات الأقباط، وقال: أشاركك تخوفاتك، ولكن هل تطورت أفكار **سيد إمام الشريف** فيما تم الإعلان عنه، وتم نشرها مؤخراً؟؟

وأضاف رشوان قائلاً: إنه في الوقت الذي ينتاب فيه بعض الأقباط الشك يري بعض المسيحيين أن المسلمين مجرد أغراب والعكس. [٥]

أما الدكتور **عمرو الشوبكي** خبير الحركات الإسلامية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية فقد رأى أن المراجعات صادقة وتمثل تحولاً حقيقياً وأنها تكمل ما بدأته الجماعة الإسلامية.

---

[٥] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ندوة حول مراجعات الجهاد بعنوان «مراجعات الجهاد.. هل هي مناورة أم قطيعة حقيقية مع الإرهاب؟» في ١٠-١٢-٢٠٠٧م (المصري اليوم ١٢-١٢-٢٠٠٧م) وقد حضرها عدد من الباحثين المهتمين بشأن الحركات الإسلامية ودار بينهم النقاش حول مراجعات الجهاد

وأوضح أن القول بأنها نتيجة للتدخل الأمني غير صحيح؛ لأنه يجب أن نضعها في إطار الخبرة الإنسانية ومراجعة الفكر والممارسة في أعقاب الهزيمة التي منيت بها جماعة الجهاد، ومن هنا تكون دلالة المراجعات في أن خيار العنف مهما كانت أسبابه لابد أن يكون مرفوضًا، وخطأ أحمر لا يجب الاقتراب منه.

وأشار إلى أن الفكر والإطار الذي يحكم المراجعة هو نفس الإطار الفقهي الذي حكم الجماعات في سلوكها العنيف، حيث قدمت تفسيرات متشددة في السبعينيات والثمانينيات في الاستحلال والخروج على الحاكم، ثم عادت واستعملت تفسيرات أخرى لرفض فكرة الخروج!.

وأشار الشوبكي إلى أن الواقع السياسي والاجتماعي غائب تماماً عن تلك المراجعات، وتساءل: "هل تعتبر المراجعات أن التنافس الحزبي والاحتجاجات والعصيان المدني الذي يأتي في سياق الأمر بالمعروف مفسدة؟! مؤكداً على وجوب تفهم أن "من قام بالمراجعات لم يغادر السجن حتى الآن".

وأوضح أن المراجعات لن يكون لها تأثير واضح على خلايا القاعدة، بينما سينصب التأثير على الجماعات المشابهة كالجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، والسلفية الجهادية في المغرب، وتنظيم القاعدة في السعودية، أما الجيل الثاني من التنظيمات العنيفة التي قامت بتفجيرات إندونيسيا ومدريد ولندن فهي نمط مختلف تماماً، حيث تتسم بالعنقودية والرغبة في الانتقام والإيذاء الدائم، وهي سمات تيارات العنف بعد أحداث ١١ سبتمبر.

ونوه إلى أن خروج الجهاد وانضمامهم إلى التيار السلمي الواسع يمثل عملاً إيجابياً وتاريخياً، غير أنه لن يحل المشكلة السياسية للحركات الإسلامية، على اعتبار أن ملفها أمني، ولا ينتظر حتى عقب تلك المراجعات أن يكون ملفاً سياسياً.[٦]

---

[٦] الندوة التي عقدت بمركز سواسية لحقوق الإنسان تحت عنوان: "مراجعات الجهاد.. هل تغير الواقع السياسي والاجتماعي؟" والتي أشرنا إليها سابقاً

وعلى عكس **عمرو الشوبكي** فقد أبدى **د.عبد المنعم سعيد** تخوفه من مراجعات الجهاد لأن عنده تخوف من كل من يأتي من منظومة أو أيديولوجيا دينية خصوصاً عندما يتم تحول الأمر السياسي من بشري إلى عقدي، لكنه أضاف: "إنني كباحث مهتم بالتحليل الاجتماعي يهمني ما دار حول مراجعات الجهاد، وهناك أسئلة لابد منها أهمها: كيف يتحول الناس من موقف إلى موقف؟ وكيف تحدث المراجعة؟

في اعتقادي أن هذا شيء ليس بجديد على العالم فمعظم العقائد التي تتحكم في البشر وتحركهم حتى إلى التضحية بالنفس، حدثت بها مراجعات، وهذا يحدث في عقائد كثيرة دينية أو دنيوية، فمثلاً في العقيدة الشيوعية نجد ستالين غير لينين غير ماو وهؤلاء بنوا دولاً، ولدينا «الألوية الحمراء» الذين يقومون بعمليات انتحارية في سبيل أفكارهم.

وإذا اتفقنا أن ظاهرة المراجعة موجودة تاريخياً، فينبغي السؤال متى تحدث هذه المراجعة وما تأثيرها على الحياة السياسية بشكل عام؟

وأتصور أن المراجعة تبدأ عادة عندما يحدث إدراك للظروف المتغيرة، وقد رأينا الحزب الشيوعي الإيطالي في الستينيات كيف قلب الحركة الشيوعية في العالم وأحدث فيها انقلاباً فكرياً، لأنه اكتشف أن ما قاله ماركس أصبح غير صالح، مع التطور الذي حدث.

أيضاً تحدث المراجعة بسبب تغير الظروف في الإطار الاقتصادي والاجتماعي، والهزيمة السياسية من الأشياء التي تدفع الناس إلى القيام بمراجعات، وتعمل على فرز المجموعات الأكثر تشدداً أو الأكثر تفريطاً.

الآن يمكنني القول بأن هناك قطبين كبيرين في المراجعات الإسلامية **الدكتور فضل** والأتراك، والاثنان خرجا من ينبوع الشريعة والتجربة الإسلامية... الأتراك يقاتلون دبلوماسياً من أجل الالتحاق بالاتحاد الأوروبي وبالمعنى الإسلامي العادي لا نجد تفريطاً أكثر من هذا، وفي المقابل لدينا «القاعدة» التي تريد تدمير العالم".

وأثار **د.عبد المنعم سعيد** عدة قضايا اعتبر أن لها صلة بمراجعات الجهاد قائلاً: "لا أختلف في أن الإسلام السياسي أيديولوجيا شائعة وتملأ الفضاء العربي كما ذكرت، لكن هناك أسئلة تفرض نفسها هنا، ومنها: ما الذي جعل نظام «طالبان» ينهار مع أنه أسس دولة؟ وما الذي حدث في السودان وجعله اليوم مهدداً بالتقسيم؟ وأيضاً لدينا نصر يحسب لحركة حماس سياسياً ولسنا متأكدين من أنه نصر، فـ«حماس» التي وصلت إلى السلطة بالانتخابات نتيجة انتشار الأيديولوجيا، تسيطر على غزة المحاصرة الآن بقوة السلاح.

لذا أقول نحن لدينا مراجعة لم تحدث بسبب القبض على أناس لأنهم يتميزون بالصلابة، وتاريخياً كل من دخل السجن من أجل فكرة لم ينكسر، لكن الفكرة تنكسر عادة عندما نشك أنها قد لا تكون صحيحة، ورغم أن كلام **سيد إمام** مغلق، ويمكن وصفه بأنه قابل للتطبيق على كل الحالات ولا يوجد أية درجة من التمييز، ولديه عمى ألوان، لكن المراجعة تطور إيجابي لو أخذناها بمفهوم سلامة مجتمعاتنا، ولابد أن ندرك التمايزات في المعسكرات المختلفة خصوصاً مع استبعاد العنف ونقل الموضوع من الحرب والصدام إلى الحوار.

لا ينبغي التقليل من أية جماعة تريد التراجع عن القتل وهذا جزء إنساني لأنه لا يتحدث فقط عن قتل المسلم ولكن عن الجميع وهذا إدراك لقيمة الإنسان بغض النظر عن دينه وجنسه".

ووصف **د.عبد المنعم سعيد** الإطار العام الذي جرت فيه المراجعات فقال: "في مصر اجتهاد متعدد الأشكال ويبدو لي أن ما يجري من حوارات لا يغير في النهاية له أية نتيجة، أما الحوار مع أهل الاعتداء الذين يبحثون عن كلمة سواء بالنسبة إلى الذي يحدث في مصر فله نتيجة.

والمصريون لديهم مشكلة مع إراقة الدم، فعندما يقع هذا، يحدث للناس نوع من الارتجاج النفسي، والحركات الوطنية في مصر لم تكن دموية، سواء ثورة ١٩، أو ثورة يوليو ٥٢ برغم أنها كانت تغيرات عنيفة، حتى في طريقة مقاومة النظام... الكل يفضل وحدة الأمة واستقرارها، بما في ذلك

وهناك مساحة كبيرة للحوار في مصر، خصوصاً مع الحراك السياسي وتطور فكرة العولمة، وهذا معناه أن وجود أحكام جديدة يعني أنه جزئياً ليس هناك شيء صالح لكل زمان ومكان".

وخلص **عبد المنعم سعيد** إلى أنه "بالنسبة إلى **سيد إمام** وبالنسبة إلينا فهناك اجتهادات أخرى وما حدث من مراجعات ليست بشارة خير للجماعة فقط، ولكن للمجتمع ككل".

كما توقع **د. عبد المنعم سعيد** اتجاه المنحنى التاريخي لمنظمة القاعدة فقال: هناك نظرتان، أولاهما أن هذه الظواهر تتكرر كثيراً لأن حالة الغلو جزء أصيل من النزول.

ثم أضاف: "الفكر العقدي يقوم على تصور محكم لتفسير العالم والتاريخ، كما أنه مرتبط بأوقات الأزمة، والسؤال الذي يراودني الآن يتعلق باتجاه المنحنى الآن، وفي تقديري أنه يهبط لأسباب كثيرة، وجزء منه يأخذ شكل التقدم إلى الأمام ولذلك أسباب كثيرة، فـ«القاعدة» منذ فقدت قاعدتها في أفغانستان وبعد ما حدث في العراق خلال ٢٠٠٧ والتحالف مع السنة واجهوا الهزيمة ليس بسبب ضرب الأميركان لهم ولكن لأن المجتمع العراقي نفسه تغير رأيه فيهم، وبالتالي نضب الإمداد لهم بالبشر والمجندين وزادت عزلتهم".

ومن هنا انطلق **عبد المنعم سعيد** بالكلام عن مستقبل الجهاد فقال: "السؤال الآخر ماذا سيفعل التيار الجهادي الآن هل سينتقل إلى مواقع الجماعة الإسلامية أم إلى مواقع «الإخوان»؟، حكاية الاستجابة متوقفة على عوامل كثيرة متعلقة بالنظام في المرحلة المقبلة، وأعتقد أنهم في مرحلة اضمحلال، بعدما ثبتت قدرة نظام الدولة، والحركات الإسلامية الأخرى تأخذ مساحات منهم، هذا على الأقل في المدى القريب، المنحنى لن ينتهي تماماً ولكنه ينتقل تدريجياً إلى الهامش المجتمعي (هامش الجماعات الصغيرة) ومن يرد الدخول في العمل السياسي فعليه مخاطبة المجتمع كله وأن تكون لديه صيغة لحل مشكلاته اليومية وبالتالي أعتقد أن كل هذه

الجماعات مثل «القاعدة» ستدخل في الهامش وستترك المكان أمام جماعات مدنية أو إسلامية أخرى تؤدي إلى صيغ للتوافق مع التطور الحادث أكثر من الصيغة الجهادية".[٧]

---

[٧] صحيفة "الجريدة" الكويتية في ٥-١٢-٢٠٠٧

المبحث الرابع

اهم ادبيات المراجعات

الأخرى الهامة التي علقت على المراجعات بصفة عامة بما فيها مبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف أو شرحت جوانب هامة سواء ما تعلق منها بمبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف أم بمراجعات الجهاد، كما أننا أضفنا في أخر المبحث مقالاً كتبناه مؤخراً تعليقاً على كتاب جديد للدكتور فضل تم نشره مؤخراً تحت عنوان "التعرية" وذلك بعد إتمام كتابنا هذا وإعداده للنشر.

أولا- وثيقة ترشيد الجهاد:

نبدأ بعرض كتاب وثيقة ترشيد العمل الجهادى **لدكتور سيد إمام الشريف** لا سيما وأن مؤلفه الدكتور سيد إمام الشريف هو الشخصية الجهادية الأولى المتصدرة لهذه المبادرة في السجون المصرية، كما أن سيد إمام هو المنظر الأول للتيار الجهادى العالمى، كما أن معظم منظرى هذا التيار الحاليين كأمثال **أبى محمد المقدسى وأبى قتادة الفلسطينى** وغيرهما هم تلامذة له وحتى من لم يتتلمذ عليه شخصياً فإنه تتلمذ على كتبه خاصة كتابه "العمدة في إعداد العدة للجهاد في سبيل الله".

وفيما يلي نسوق عرضاً لهذه الوثيقة الفكرية الهامة:

في البداية يبدأ الكتاب بهذه العبارة: "نظراً إلى إتجاه كثير من الشباب هذه الأيام إلى الجهاد في سبيل الله وملاحظتنا لوقوعهم في بعض الأخطاء الشرعية فإننا كتبنا هذه النصيحة ترشيداً للعمل الجهادى وتنقية له من هذه الأخطاء".

ثم يستمر الكتاب الذى اختار عنوان "وثيقة ترشيد العمل الجهادى" اسماً له في سرد هذه الملاحظات على النحو التالى:

(١) دين الإسلام ملزم لجميع المكلفين وهو الاستسلام والانقياد لشرع الله والذى منه الجهاد في سبيل الله وذلك كله منوط بالاستطاعة.

(٢) أ- التكليف منوط بالعقل والعلم والقدرة.

ب- هناك فرق بين نقل العلم وإنزال العلم على الواقع (فتوى العالم).

ج- الورع واجب مع ذلك ورغم ذلك كله فالنبي صلى الله عليه وسلم قد تورع في تمرة، فالتورع في الدماء والأموال أولى قال تعالى "يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا"، فإذا دخلت الشبهة فالكف واجب قال صلى الله عليه وسلم "فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه".

د- لا تقبل فتوى من أحد إلا بحجة (الدليل الشرعى) من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس صحيح.

وفي مقام الجهاد فهو كغيره من أمور الدين القدرة عليه من شروط وجوبه إلا أن القدرة في الجهاد لا تنحصر في ذات المسلم كالقدرة البدنية والمالية وإنما تتعداه إلى واقع الظروف المحيطة به من الموافقين والمخالفين.

ولهذا فقد أثنى الله تعالى على المجاهدين في سبيل الله كما أثنى على أصحاب الكهف لما اعتزلوا قومهم، وكذلك أثنى الله على مؤمن آل فرعون الذى كتم إيمانه، هذا كله بالرغم من أن هؤلاء الثلاثة قد واجهوا نفس الواقع (وهو حشد من المخالفين في الدين) إلا أن ردود أفعالهم التى واجهوا بها هذا الواقع قد اختلفت، فهذا جاهد، وهذا اعتزل، وهذا تخفى بدينه، ومع ذلك فالكل محمود لأن كلاً منهم قد عمل بما وجب عليه شرعاً في وقته ومكانه وحدود استطاعته.

وهكذا يجب على المسلم أن يتفقه في دينه كى يختار الواجب الشرعى المناسب لواقعه وقدرته.

والمستضعف والعاجز لا يجب عليهما الجهاد وهو حكم باق إلى آخر الزمان فقد عذر الله تعالى أهل مكة المستضعفين وكذلك نهى الله تعالى المسيح بعد نزوله من السماء عن قتال يأجوج ومأجوج بسبب العجز عن القدرة برغم أن المسيح سيكون معه في ذلك الوقت خيرة المؤمنين في الدنيا وقد انتصروا على الدجال من قبل، ورد هذا في صحيح مسلم عن

النواس ابن سمعان مرفوعاً وفيه قال النبى صلى الله عليه وسلم "....
فبينما هو كذلك أوحى الله إلى عيسى عليه السلام إنى قد أخرجت عباداً لى
لا يدان (أى لا طاقة) لأحد بقتالهم فحرز عبادى إلى الطور، ويبعث الله
يأجوج وهم من كل حدب ينسلون فيمر أوائلهم.....إلخ" الحديث.

(٣) فاقد النفقة لا يجب عليه الجهاد، وإن كان فرض عين "ليس على
الضعفاء ولا المرضى..... " الآية عذرت أصحاب الأعذار في تبوك برغم
تعين القتال بقوله انفروا خفافاً وثقالاً"، ويلزم المجاهد نفقة أهله قال صلى
الله عليه وسلم "كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول" الحديث.

(٤) ومن شروط وجوب الجهاد إذن الوالدين وإذن الدائن بذلك.

فقد اتفق الفقهاء على شرط إذن الوالدين في الجهاد الكفائي وبعضهم قال به
في فرض العين أيضاً حتى لا يضيع الوالدين أو أحدهما، وقد أذن النبى
صلى الله عليه وسلم لعثمان في التخلف عن بدر ليمرض زوجته، فالوالد
أولى.

وذكر الشافعي في الأم:" أنه لا يجوز أن يخرج الرجل إلى الجهاد وهو
يخاف على أهله من العدو إذا خرج وتركهم".

(٥) المحافظة على ذات المسلمين وقوتهم من مقاصد الشريعة:

فالمقصود من الجهاد إظهار الدين والتمكين، فالمحافظة على المسلمين
وعدم الدفع بهم إلى خوض ما لا يعود على الدين بنفع أو بنصر
كالمواجهات المهلكة واجب شرعى.

(٦) النهى عن الخروج على الحكام في بلاد المسلمين:

قال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية: "إن الخروج على أئمة الجور كان
مذهباً قديماً لأهل السنة ثم استقر الإجماع على المنع منه".

ومن النهى الخاص الوارد في المنع من الخروج على السلطان حديث "من
رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر فإن من خرج على السلطان شبراً مات
ميتة جاهلية" متفق عليه، ولم يرخص النبى صلى الله عليه وسلم في

الخروج إلا إذا كفر السلطان لحديث عبادة وفيه "وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان" متفق عليه، قال ابن حجر هنا "إنما تجب مجاهدته على من قدر، ومن تحقق العجز لم يجب عليه القيام في ذلك"انتهى.

فهناك فرق بين العلم بكفر السلطان ووجوب الخروج عليه فلا يجب عند العجز أو إذا غلبت المفسدة في الخروج، والفقيه يجب عليه أن يختار أهون الشرين وأخف الضررين.

(٧) النهى عن التعرض بالأذى للأجانب والسياح في بلاد المسلمين:

وذلك لأنهم مستأمنون وقد اتفق العلماء على أن الأمان يشمل كل قول أو إشارة فهم منها الأجنبى أنها أمان وبذلك فهو آمن حتى لو لم تكن هذه الكلمة أو الإشارة تعني في حقيقتها الأمان وهذا هو هدى الخلفاء الراشدين والصحابة رضى الله عنهم.

(٨) نهى من دخل البلاد الأجنبية بإذن حكومتها من الغدر بهم:

وهذه هى مسألة العمليات الجهادية في دار الحرب وهى لا تجوز لسببين:

أ- انتشار المسلمين في معظم بلاد العالم، ولا يجوز قتل المسلمين المختلطين بالكفار بدعوى التترس لأن قتل الترس المسلم ليس في إجازته نص وإنما هو اجتهاد ولا يجوز إلا للضرورة.

ب- أن من دخل بلاد الكفار بأمانهم لا يحل له أن يخونهم في شيء لحديث "إنا لا يصلح في ديننا الغدر".

(٩) النهى عن قتل المدنيين في بلاد المسلمين:

فالناس فيهم مستور الحال، ومن هو ظاهره الإسلام أو لم يظهر منه ما ينقض إسلامه، فهذا معصوم الدم والمال طبعاً، و"مجهول الحال" وهو لم من لم يظهر منه ما يدل على إسلامه أو كفره وهذا من مواضع التبين الواجب ويجب الكف عنه.

فالناس فيهم المسلم وغير المسلم ومستور الحال ومجهول الحال، وإذا اختلط الحلال بالحرام يحرم الكل لحديث: "لا يزال المسلم في فسحة من

دينه ما لم يصب دماً حراماً" رواه البخارى، قال ابن تيمية:"لم يقل أحد من علماء السلف بتكفير الشيعة في الجملة..." انتهى من منهاج السنة.

(١٠) من ضوابط التكفير في الشريعة:

التكفير حكم شرعى يستلزم النظر في فعل المكلف والنظر في النص القاضى بكفر من فعل هذا الفعل....هل هو نص صريح في الكفر الأكبر أم محتمل؟؟

ومن هذا نصوص نفى الإيمان، فهى ليست قطعية في الكفر، من قبيل عبارة "لا يؤمن أحدكم حتى...." ونحو ذلك من الأحاديث.

ومن ذلك أيضاً، النظر في حال المكلف من حيث خطئه أو نسيانه أو وقوع إكراه عليه، أو انطباق حالة الجهل المعذور صاحبه عليه.

ومن ذلك أيضاً، النظر في مسألة استتابته، لأن له الحق في التوبة.

وكذا النظر في مدى القدرة على معاقبته، وهذه لا تكون إلا مع التمكين.

وأيضاً النظر في المصلحة والمفسدة المترتبة على معاقبته.

(١١) معاملة أهل الكتاب المقيمين في بلاد المسلمين:

فلا خلاف بين العلماء على وجوب معاملتهم بالحسنى وعدم إيذائهم.

(١٢) مسألة جهاد المنفرد:

لا يوجد دليل في قوله تعالى "فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك" على وجوب الجهاد على المسلم لو كان وحده.

(١٣)نصيحة لأتباع الجماعات الإسلامية ولعموم المسلمين:

تعلم دينك ثم اعمل به.

(١٤) نصيحة لولاة الأمور ببلاد المسلمين:

بأن يُحَكمّوا الشريعة، ويحدوا من الفساد، وتشجيع دعاة الإسلام، وتقويم مناهج التربية والتعليم.

كما ينصح ولاة الأمور بإسناد الأمور إلى أهلها.

(١٥) لابد أن يستبشر المسلمون أجمعون بانتشار الإسلام، وبقائه هو وأهله إلى آخر الزمان.

وبهذه النقاط ينهى دكتور **سيد إمام** كتابه الذى يمثل وثيقة هامة سيكون لها نتائج كبيرة على مجمل الساحة الإسلامية عامة وعلى التيارات الجهادية على مستوى العالم خاصة.

ثانياً- عرض كتاب التبرئة للظواهري:

أصدر **الدكتور أيمن الظواهري** كتاباً بعنوان "تبرئة أمة القلم والسيف من منقصة تهمة الخور والضعف" يرد فيه على كتاب "وثيقة ترشيد العمل الجهادي" **للدكتور سيد إمام**، ذلك الكتاب الذي يعتبر المرجع الأول لمراجعات تنظيم الجهاد المصري الفكرية.

يبدأ **أيمن الظواهري** كتابه بطرح رؤيته السياسية بشأن دوافع وأهداف وثيقة **سيد إمام** وعلاقة ذلك بالأوضاع السياسية الدولية والإقليمية والمحلية الراهنة كل ذلك في ضوء رؤيته السياسية لهذا الواقع والتي تمثل رؤية منظمة القاعدة بقيادة بن لادن.

وفي البداية ينقض الوثيقة نقضاً عاماً حول عدم تضمنها أية آلية لمقاومة الحكام الجائرين ولو عبر المقاومة السلمية فيقول الوثيقة تدعو إلى عدم الاعتراض على الظلم، وعدم الانشغال بالهم العام ولا بأمور المسلمين. الوثيقة تحل مشكلة أسير اكتفى بما قدم، أو ندم عليه، ويريد أن ينصرف إلى النظر في شأنه الخاص، وهذا هو موقف كاتبها من قرابة أربعة عشر عاماً، ولكنها لا تحل مشكلة مجتمع ولا شعب ولا أمة.

وحول دوافع وأهداف الوثيقة يرى أنها "خرجت في محاولة يائسة للتصدي للموجة العاتية من الصحوة الجهادية التي تهز كيان العالم

الإسلامي هزاً بفضل الله، وتنذر أعداءه الصليبيين واليهود بما يكرهون وما يحذرون.

وواضح أن الهدف من الرسالة هو كف جهاد المسلمين ومقاومتهم للصليبيين واليهود وأجهزة الحكم العميلة في بلادنا، سواء باليد أو اللسان أو حتى الاحتجاج السلمي كالتظاهر والإضراب والاعتصام والمؤتمرات والاجتماعات.

وذلك في وقت قررت أمريكا فيه أن تنصرف عن خطها السابق بالسماح الجزئي ببعض من الحرية لتيار المعارضة عبر الانتخابات، فواجهته بالمنع والتقييد كما حدث في انتخابات مجلس الشورى في مصر والمغرب والأردن، وكما حدث مع حكومة حماس من حصار، ومن اعتبارهم إياها حكومة غير شرعية، في هذا الوقت تظهر هذه المراجعات لتشجع بها أمريكا تياراً أكثر تماوتاً وانهزاماً من تيار المعارضة عبر الانتخابات".

ثم عن علاقة ذلك بالأوضاع المحلية والإقليمية والدولية يقول **الظواهري**: "المجاهدون هم الذين أفشلوا المخطط الأمريكي في المنطقة، وهم أيضاً من تنتقدهم تلك التراجعات.

وأمريكا تعرف خطورة التيار الجهادي والقاعدة عليها وعلى مستقبلها ومكانتها في العالم، فالقاعدة لا تطالب فقط بطرد المحتلين الصليبيين واليهود من بلاد المسلمين، بل تطالب أيضاً بأن يباع البترول بسعره الحقيقي، بكل ما تمثله هذه الدعوة من آثار مدمرة على السيطرة الأمريكية على العالم، التي انبنت بدرجة كبيرة على سرقتها لثروات المسلمين".

ويحصر **أيمن الظواهري** المستفيدين من هذه الوثيقة في "أمريكا"، ويدعو القارئ إلى البحث عما سماه "بالعامل الأمريكي في التراجعات".

ثم يحاول أن يقنع القارئ بأن الوثيقة هي لصالح حكام العالم الإسلامي وليس لصالح شعوب الأمة الإسلامية ضارباً المثل بمصر فيقول "أسأل الذين رحبوا بها واعتبروها في صالح مصر والعالم الإسلامي:

لو أخذنا مصر كنموذج لدول العالم العربي والإسلامي، فهل هناك أمل في التغيير السلمي في مصر؟ بل هل هناك أمل في مجرد التظاهر السلمي في مصر؟ والحكومة تعد قانوناً لتمريره في مجلس الشعب بمنع التظاهر في دور العبادة، وتقصد به منع التظاهر في الأزهر، وهو المكان الذي كان المصريون يحتجون فيه على الظلم لمئات السنين.

هل الوضع في مصر يتحسن أم يتدهور؟ فلنتأمل السياسة الخارجية، والفساد والاقتصاد والزراعة، وموقع ليس الشريعة والدين بل الأخلاق المتعارف عليها في الإعلام والسلوك العام، وحقوق الإنسان والفقر والمرض والتعليم. إلى أين تسير مصر؟ إلى قيادة وريادة العالم العربي والإسلامي أم إلى التبعية والدونية، وهل يدافع حاكمها عن حقوقها؟ أم أن جل ما يقدمه هو القيام بدور السمسار لأمريكا، أو النمام الذي يرفع لها التقارير عن غيره من الحكام".

ولا ينسى **الظواهري** أن يقدح في المواقف الشخصية لسيد إمام فيقول "أما كاتب هذه الوثيقة فقد أعلن عن تراجعه في كتابه (الجامع) منذ عام ١٩٩٤، وانصرف لحياته الخاصة باسمه الحقيقي في اليمن في تعايش غريب مع أجهزة أمنها، ثم بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ اعتقلته السلطات اليمنية بأوامر أمريكية، ورحل إلى مصر، وتصور الأمريكان أنه قد يكون مفيداً في حملتهم الصليبية الجديدة".

كما لا ينسى أن يقدح في مواقفه الفقهية الشخصية بقوله "ومثلاً يعتبر الكاتب أن كل من دخل البرلمان أو أدلى بصوته في الانتخابات كافر، ولا يشفع له حسن نيته في أنه أراد بذلك نصرة الإسلام، فهل لا زال على هذا الرأي؟"

ويشير إلى تناقضات سيد إمام مع مواقفه الفقهية السابقة التي ذكرها في كتابه "الجامع في طلب العلم الشريف" مثل اعتباره "أن حكام بلاد المسلمين معظمهم مرتدون خارجون عن الشريعة، وأن أعوانهم كالشرطة والجيش والأمن والقضاة والصحافيين الرسميين والعلماء الرسميين كفار على التعيين، بل يعتبر أن من لم يكفرهم فرداً فرداً كافر، لأنه خالف

إجماع الصحابة القطعي في زعمه. فكفر حتى إخوانه المجاهدين المقاتلين لتلك الحكومات، إذا لم يلتزموا برأيه فيها.

ثم يتساءل **الظواهري**: "هل لا زال الكاتب على هذا الرأي؟"

ويحاول إحراج **سيد إمام** بشأن موقفه السابق من الجماعة الإسلامية والمتلخص في اعتبارهم "من غلاة المرجئة".

ثم يتساءل: "فهل لا زال الكاتب على هذا الرأي؟"

وقبل أن ينتقل إلى الرد التفصيلي على مفردات الوثيقة يخصص باباً لملاحظات عامة على مجمل الوثيقة ومنهجها فيوردها على النحو التالي:

- الملاحظة الأولى: مخالفة عنوان الوثيقة لموضوعها، لكي يخفف من وقع العنوان على السامع، وكان عليه لكي يكون العنوان صادقاً ومعبراً عن موضوع الوثيقة أن يسميه إلغاء أو تعجيز أو إيقاف العمل الجهادي.

-الملاحظة الثانية: الرسالة قفزت مباشرة إلى ما تزعمه من أخطاء في العمل الجهادي، دون أن تشرح الواقع الذي انطلق العمل الجهادي لتغييره.

ولهذا فإن منهج الرسالة غير متكامل ومبتسر.

- الملاحظة الثالثة: أن الرسالة تركت الأهم، فتركت جرائم الصليبيين وعملاءهم، وتركت تحريض الأمة على قتالهم والتصدي لهم، وانشغلت بما تزعمه أخطاء المجاهدين.

- الملاحظة الرابعة: أنها تجاهلت وصف العلاج، فلم تقدم بديلاً معقولاً فالخيارات الستة التي قدمتها (١- الهجرة. ٢- العزلة. ٣- العفو. ٤- الإعراض. ٥- الصبر. ٦- كتمان الإيمان) - لا تقدم حلاً عملياً، فالحل الذي يطرحه الكاتب حل عاجز عن تغيير الواقع بل ويعسر تطبيقه، ثم في النهاية يبشر الكاتب الجميع باليأس من نجاح أي حل!

- الملاحظة الخامسة: أنها ألقت باتهامات على المجاهدين دون دليل ولا برهان، ولم تذكر ما هي مصادرها فيما نسبته إلى المجاهدين، بل تجاهلت شهادات المجاهدين.

- الملاحظة السادسة: أنها لم تلتزم المنهج العلمي ولا الأمانة العلمية في عرض الآراء الفقهية، ففي مسألة الأمان لم تنقل مثلاً قول الشوكاني، وفي التترس نقلت قول الغزالي وتركت قول الجمهور، وطبعاً كانت الطامة في عدم إسقاطه لشرط إذن الوالدين والدائن في الجهاد العيني.

- الملاحظة السابعة: الرسالة غير متوازنة، ففي الوقت الذي ترمي المجاهدين بأخطاء دون دليل، تتغاضى تماماً وتتعامى عن الجرائم البشعة التي ارتكبها الصليبيون وعملاؤهم من الحكومات الخارجة عن الشريعة ضد الإسلام والمسلمين.

- الملاحظة الثامنة: لم تلتزم الوثيقة بالأمانة في السرد التاريخي في سردها لعمليات جماعة الجهاد. وإنما قدمت الرواية الأمنية لما حدث.

- الملاحظة التاسعة: الرسالة متناقضة، صاحبها يقول أنا لست عالماً ولا مفتياً، ولكنه ملأها بقوله إن هذا جائز وهذا غير جائز وهذا واجب وهذا حرام، وتقرير أحكام شرعية في نوازل عظيمة، قل أن يستقل بها أحدٌ من العلماء!

- الملاحظة العاشرة: الرسالة امتلأت بالمسلمات غير المسلمة، التي انطلق منها الكاتب، ولم يكلف نفسه عبء إثباتها. مثل إن الصدام مع الحكومات أتى بضرر عظيم، ومثل إن حال الجماعات الإسلامية يدور بين العجز والاستضعاف.

- الملاحظة الحادية عشرة: الكاتب تعمد إخفاء بعض الأحكام الشرعية والسكوت عنها، فعندما زعم عجز المسلمين والجماعات عن الجهاد. لم يذكر من البدائل التي يطرحها الإعداد للجهاد، رغم إنه قد بينه في كتابه (العمدة)، وكذلك لم يذكر الصدع بالحق في وجه الظالم. مع أنها من واجبات الأنبياء وأتباعهم.

- الملاحظة الثانية عشرة: أنه لا ينصف المستوى العلمي للمجاهدين فيصورهم كأنهم جهال.

- الملاحظة الثالثة عشرة: أن الكاتب نزل في أسلوب كتابته إلى مستوى السب والشتم والتجريح الشخصي بالزور والافتراء.

- الملاحظة الرابعة عشرة: يلاحظ من هذا الكتاب ومن كتاب (الجامع) من قبله أن الكاتب يعاني من تناقض شديد. وإن كان ذلك التناقض قد بدأ في كتاب الجامع، لكنه بلغ ذروته في هذه الوثيقة، فتجد الكاتب شديد الوطأة على المجاهدين بينما تجده متسامحاً جداً مع المجرمين يدعو إلى التعامل معهم بالحسنى والصبر والعفو والتقية. وتجد الكاتب يحمل المجاهدين كل الأوزار ويعتبرهم سبب المصائب، بينما لا ينطق بكلمة عن أكابر المجرمين الذين يحيطون به.

- الملاحظة الخامسة عشرة: وهي انفصال الكاتب عن الواقع، عندما يتكلم الكاتب عن المعاملة بالمثل مع الغرب. قال: "واليوم يوجد في بلاد الكفار الأصليين ملايين المسلمين يقيمون ويعملون بأمان". هل تناسى الكاتب ما يفعله الغرب بنا من قرون من القوقاز حتى سبتة ومليلية؟

أهذا عزلة عن الواقع؟ أم مكابرة في إثبات صحة الرأي؟ أم الأدهى محاولة إرضاء آسريه بأية حجة، حتى ولو بدت متهافتة؟

وفي الفصل التالي يعارض أيمن الظواهري آراء **سيد إمام** من خلال طرح آراء ورؤى التيار الجهادي في صورة أسئلة عن كل القضايا المثارة من قبل هذا التيار يواجه بها **سيد إمام** وذلك حسب رأيه "لأن الكاتب أو الكاتبين لو كانوا حقاً مرشدين للمجاهدين، فلابد أن نناقش معهم واقع العالم الإسلامي بتفصيل، حتى نصل إلى نتيجة؛ أهو واقع واجب التغيير أم لا؟ وهل التغيير لابد أن يتم بالجهاد أم بطرق أخرى؟ وبالتالي نصل إلى ترشيد حقيقي للعمل الجهادي، وليس فقط ما ذكره الكاتب أو الكاتبون من رمي المجاهدين بالنقائص، والسكوت عن الجرائم العظمى التاريخية التي يمارسها الصليبيون وعملاؤهم ضد المسلمين.

ولذلك فإن لدي أسئلة في غاية الأهمية أطرحها على الكاتب، وأرى أن لزاماً عليه أن يجيب عنها إن كان يريد أن يرشد العمل الجهادي، فإن لم يجب الكاتب أو الكاتبون على تلك الأسئلة، فهم إما عاجزون بسبب الخوف

والإكراه عن الإجابة، فكان أولى بهم ألا يتعرضوا للمجاهدين إذا كانوا غير قادرين على الحديث عن جرائم أكابر المجرمين، وإما أنهم يكتمون الحقائق، فأولئك نسأل الله أن يهديهم، وندعو الأمة إلى الحذر منهم" حسب تعبير **أيمن الظواهري**، وبعد ذلك يسترسل **أيمن الظواهري** في الأسئلة حول الحكم الشرعي لحكام المسلمين خاصة رئيس مصر وابنه ونيته توريثه الحكم وأجهزة حكام المسلمين الأمنية وأمريكا وإسرائيل وسفاراتهما ومكاتب مخابراتهما وقواعدهما وتسهيلاتهما العسكرية في العالم الإسلامي وصواريخ حزب الله والقسام على إسرائيل والعمليات الاستشهادية هناك والجهاد في الشيشان وأفغانستان وكشمير والعراق إلى غير ذلك من القضايا المثارة على الساحة خاصة من قبل التيار الجهادي العالمي.

وفي الفصل التالي يرد **الظواهري** على رمي **سيد إمام** الجهاديين بالجهل فيورد أسماء عدداً كبيراً من العلماء المعاصرين الذين أيدوا بفتواهم المعاصرة آراء التيار الجهادي أو جوانب منه أمثال **أحمد شاكر ومحمد بن ابراهيم آل الشيخ وسيد قطب ومحمد خليل** هراس **وعبد الرزاق عفيفي وصلاح أبا إسماعيل وعبد الله عزام وأبا يوسف الموريتاني وحمود العقلا الشعيبي وعبد الله الرشود ويوسف العبيري وأبا عمر محمد بن عبد الله السيف** بالإضافة إلى عدد من كبار علماء أفغانستان وباكستان مثل **يونس خالص وجلال الدين حقاني** وغيرهما كما ذكر **سيد إمام** نفسه خاصة في كتابه العمدة وقال هذا دليل على أننا نتمسك بالحق وليس بالرجال كما ذكر **الدكتور عمر عبد الرحمن** المحبوس في أمريكا و**أبو محمد المقدسي** الأردنى وينقل عنه قوله " السجن بلاء إما أن يُثمر أو يَكسر أو يُعكر" **وأبو قتادة** الفلسطيني المحبوس في بريطانيا **وناصر بن حمد الفهد** المحبوس في السعودية والعديد غيرهم الذين حرص **أيمن الظواهري** على ذكر نبذة عن حياة كل منهم ونقل مقتطفات طويلة من كلامهم في تأييد مواقف القاعدة من الناحية الشرعية.

ويختم هذا الفصل بالقول بأن الأسير لا تؤخذ شهادته إذا كان فيها نفع لآسريه لأنه في حالة إكراه، وأما عن استدلال **سيد إمام** بأن **ابن تيمية والسرخسي** وغيرهما كتبا في السجن ولم يقل أحد برد كلامهما فإن **أيمن**

الظواهري يرد عليه بأن أحداً من هؤلاء لم يكتب شيئاً لصالح آسريه أصلاً.

وأما في الفصل التالي (وهوالرابع) فيرد على قول **سيد إمام** بسقوط الجهاد لعدم القدرة:

يقول **أيمن الظواهري** إن الذي يحدد القدرة من عدمها المجاهدون ذوو الخبرة وليس **سيد إمام** الذي اعترف بتركه الجهاد منذ أكثر من ١٥ عاماً.

ثم يطيل **أيمن الظواهري** في الرد على رأي **سيد إمام** في منع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بسبب الضعف وخوف المفسدة ويذكر أقوال ومواقف كثيرة لعلماء السلف تؤيد الرأي القائل بوجوب ذلك خاصة تجاه الحكام الظالمين، ويلوم **سيد إمام** على إهمال هذه الفريضة إزاء حاكم مصر وأعوانه، ويكرر كثيراً الإشارة إلى علاقة الحكومة المصرية بنظيرتها الأمريكية وما يصفه من تعاون عسكري وأمني بينهما ضد مصالح الأمة الإسلامية حسب تعبيره.

وفي هذا الفصل يؤكد **أيمن الظواهري** على التفريق بين جهاد الدفع وحضور الصف في عدم اشتراط عدم العذر وإذن الدائن والوالدين.. إلخ وبين جهاد الطلب والاستنفار الذي يشترط فيه ذلك، كما يؤكد أن سيد خلط بين ذلك كله كي يجد لآرائه الخاطئة حجة.

كما ينتقد **الظواهري** إغفال **سيد إمام** لفريضة الإعداد للجهاد في حالة عدم القدرة الحقيقية ويورد من الآيات وأقوال العلماء ما يؤيد رأيه.

وفى أثناء ذلك كله يدندن **أيمن الظواهري** من حين إلى آخر حول فكرة المؤامرة بشأن الوثيقة ومن ذلك قوله "سلطك الجلادون على ضحاياهم المعتقلين من سنين، بعد أن نكلوا بهم وعذبوهم واعتدوا على حرماتهم، فجاءوا بك لتوبخهم وتقرعهم؛ أنتم أخطأتم، أنتم انحرفتم أنتم ضللتم... ثم تبتسم في وجوه الجلادين، فيكافئونك بشيء من فتات الدنيا، حسبنا الله ونعم الوكيل".

ويأتي الفصل الخامس الذي يفرده **أيمن الظواهري** للتوسع في ذكر آراء علماء المذاهب الأربعة وأدلتهم في أن موانع الجهاد التي ساقها سيد إمام إنما تعتبر فقط عندما يكون الجهاد فرض كفاية أما عندما يكون فرض عين فلا اعتبار لهذه الموانع.

وفي الفصل السادس يرد **أيمن الظواهري** على شروط الجهاد والتغيير (خاصة في مصر) التي اشترطها **سيد إمام** في وثيقة الترشيد وبعد أن يسرد النقول الشرعية التي يرد بها على هذه الآراء يقول "ولو اتبع المجاهدون في فلسطين مذهبه الفقهي المرضي عنه من قبل المباحث ومراكز مقاومة الإرهاب الأمريكية، لألقوا سلاحهم من عقود، فهم محاصرون من الداخل والخارج، والطائرات والدبابات الأمريكية اليهودية تتصيدهم كل يوم.

وكذلك لو اتبع **صلاح الدين ومحمد علي وعبد الناصر** -الذين ذكرهم- شروطه ما انتصروا، ولكن كان لدى كل منهم حركة شعبية رافضة للوضع القائم بالإضافة إلى قوة أساسية في يده، لا تبلغ أبداً التكافؤ في العدد والعدة مع عدوه.

إن شروط الكاتب -بمنتهى الصراحة- ليست شروطاً للنصر، ولكنها شروط للنظر في خروجه من السجن. (على حد تعبير **الظواهري**)

ثم في كل هذه الأحوال -التي ذكرتها- كان هناك عنصر المغامرة واحتمال الخطر.

وهذا يذكرني بقول المتنبي في رثاء صديقه أبي شجاع فاتك:

لولا المَشَقَّةُ سادَ الناسُ كُلُّهُمُ   الجودُ يُفقِرُ وَالإِقدامُ قَتّالُ

والتعاطف الشعبي (والكلام ما زال **للظواهري**) يحتاج إلى ثقة من الجماهير في الطليعة المجاهدة بأنها المخلصة لها من أعدائها، وذلك لن يتأتى إلا بأن تقدم الطليعة المجاهدة التضحيات بالإضافة إلى الانتصارات ضد أعداء الأمة، فحينئذ تثق الأمة بها، وأعداء الأمة اليوم هم أمريكا وإسرائيل، أما الحكام فلا تقتنع الأمة بعدائهم إلا إذا رأتهم يقتلون أبناءها

دفاعاً عن أمريكا أو إسرائيل بالإضافة إلى فرنسا في المغرب العربي، وصاروا هم والعدوّ الخارجيّ شيئاً واحداً".أ.هـ

ثم يخصص **أيمن الظواهري** الفصل السابع للرد على صاحب الوثيقة بشأن تأشيرة الدخول ويؤكد **الظواهري** على رأيه بأنها ليست أماناً لا بالمفهوم الشرعي الإسلامي ولا بمفهوم القوانين والأعراف الغربية، ثم يقول إنها حتى لو كانت أماناً بالمفهوم الشرعي "فإن الأمان ليس بعاصم لمن حرض على قتال المسلمين واعتدى عليهم وحارب الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم- وسب النبي صلى الله عليه وسلم"، ويورد أحاديثا وأقوال علماء كثيرة ليدلل بها على ذلك.

وبعد ذلك ينتقل إلى الرد على مسألة حكم قتل الكفار الذين اختلط بهم من لا يحل قتله في الفصل الثامن.

وبعده الفصل التاسع ويتعرض فيه لأحكام القتال بما يعم تلفه والمسألتان متقاربتان وهي المسألة المشهورة بالتترس وهي التي يبرر بها الجهاديون مقتل مدنيين فى أثناء هجماتهم على أهداف معادية، وقد رد **أيمن الظواهري** على **سيد إمام** هنا بأن **سيد** ذكر رأياً واحداً للعلماء بينما في المسألة ثلاثة آراء والرأيان اللذان تجاهلهما **سيد** هما رأي الأغلب حسب تعبير **أيمن الظواهري**.

ثم يأتي الفصل العاشر من كتاب **أيمن الظواهري** وهو يؤصل فيه للمعاملة بالمثل مع الكفار وغيرهم وهو بذلك يوظف هذه الفصول الثلاثة ليقول:

"وبعد ما استعرضناه بإيجاز من أدلة أفلا يجوز بطريق الأولى المماثلة في المعاملة واضطرار المسلمين إلى هذه الأساليب، لأنهم ليس لهم من وسائل أخرى يدفعون بها جرائم عدوهم. فلا يستطيع المسلمون في حالتهم الراهنة أن يواجهوا أمريكا وإسرائيل بحرب تقليدية بجيوش بها أساطيل وطائرات ومدرعات ومدفعيات، ولكنهم يستطيعون أن يكفوا شر كل تلك الأسلحة التي تسلط عليهم، بالعمليات الجهادية التي تستخدم الأساليب التي أباحتها الشريعة، وشرحناها في الفصلين الثامن والتاسع. وإذا كان الفقهاء قد قاسوا

المدافع على المنجنيق الذي نصبه النبي -صلى الله عليه وسلم- على الطائف، وأجازوا استخدامه بلا مماثلة، أفلا يكون من الأولى أن نستخدمه من باب المماثلة، فنقصفهم كما يقصفوننا، ونفجر فيهم كما يفجرون فينا، وإن مات منهم بالتبع من لا يجوز قتله بالابتداء".

ثم يأتي للفصل الحادي عشر والذي لخص فيه أيمن الظواهري مقصده بقوله: "قبل أن أناقش الموانع الستة للتعرض للسياح أود أن أذكر القارئ بما ذكره الكاتب من قبل من **المقومات** الستة:

١- دار الهجرة والنصرة أو القاعدة الآمنة.

٢- التكافؤ في العدد والعدة.

٣- تأمين النساء والعيال.

٤-توفير النفقة.

٥- الفئة التي يمكن التحيز لها.

٦- تميز الصفوف.

و**المحظورات** الستة:

١-قتل معصومين بدعوى التترس.

٢-استحلال أموال بالسطو والخطف.

٣-الغدر ونقض العهد.

٤- العجز عن تأمين الذراري.

٥-العمالة والارتزاق من الخارج.

٦-الاضطرار إلى اللجوء السياسي.

ثم هناك **الخيارات** الستة

١- الهجرة.

٢- العزلة.

٣- العفو.

٤- الإعراض.

٥- الصبر.

٦- كتمان الإيمان.

ثم دروس التاريخ "فالحركات الشعبية ومنها الإسلامية لم تغير النظام في مصر على مدى التاريخ". فإذا خرجت من المقومات وقعت في المحظورات، وإذا نجوت من المحظورات تلقفتك الخيارات، وإذا أفلت من الخيارات منعتك الموانع، وإذا تخطيت الموانع فإلى هوة اليأس فلا أمل في التغيير، ثم لا تحدثني أيها القارئ الكريم بعد ذلك ليس عن الجهاد، بل عن أي عمل إسلامي أو شعبي. انتهى الأمر.

ضربت عليك العنكبوت بنسجها　　وقضى عليك به الكتاب المنزل

إذن ما المطلوب؟

دع المكـارم لا ترحـل لبغـيتها　　واقعد فإنك أنت الطاعـم الكاسي

حبكة مباحثية لا تترك لمن يريد الجهاد متنفساً. وكاتب الوثيقة بهذه الحبكة ليس مرشداً للعمل الجهادي بل هو خانق له، في خدمته عدد من حفاري القبور". أ.هـ

ثم في الفصل الثاني عشر يفصل **أيمن الظواهري** رده بشأن قتل وخطف أنواع من السياح الأجانب والذي قام به تنظيم القاعدة في عدد من الأماكن.

أما في الفصل الثالث عشر فيرد **أيمن الظواهري** على مسألة العمليات في البلاد الغربية التي يقوم بها مسلموها فيقول: "هل من المروءة أن يرى

المسلم إخوانه المسلمين يقتلون ويشردون ويعذبون وتسرق ثرواتهم، ويسلط على بلادهم الحكام الفاسدون، وهو يتودد إلى المجرمين المعتدين لأنهم اشتروا رضاه بفتات من الدنيا".

أما في الفصل الرابع عشر فيتعرض **أيمن الظواهري** لمسألتين وهما:

الأولى- الرد على **سيد** بشأن عدم جواز تطبيق الشريعة والحدود من قبل آحاد الرعية فيقول **أيمن الظواهري** إن هذا في ظل وجود إمام للمسلمين أما في انعدام خليفة للمسلمين فإنه يجب على المسلمين هذا التطبيق كما قال العلماء حسب تعبير **أيمن الظواهري**.

الثانية- تعرض فيها لمسألة علاقة الحركة الجهادية بالمسيحيين في مصر فقال **أيمن الظواهري**: "نحن -عندما كنا في جماعة الجهاد- لم نقم بأعمال ضد النصارى، وقد كان اجتهادنا أن مواجهة النصارى أمر غير عملي لسببين:

الأول: أنهم -على عداء قيادتهم للمسلمين- قوة هينة بالمقارنة بالصليبيين الغربيين وعملائهم المحليين، الذين يعدون العدو الأخطر، وأما النصارى فيكتفى بمراقبتهم، وعدم استفزازهم أو التورط معهم في معارك جانبية تصرفنا عن المجهود الرئيسي، وهي رسالة ما أدري هل فهمها النصارى أم تعمدوا عدم فهمها؟

الأمر الثاني: أن النصارى هم جيران الوطن، وأن الاحتلال الصليبي اليهودي زائل لا محالة بإذن الله، وهم باقون في ديارنا، وقد أمرنا الله أن نحسن لمن أحسن منهم.

والمتتبع للسياق العام لتاريخ المسلمين مع أهل الكتاب عامة والنصارى خاصة، لا يجد النظرة العنصرية الغربية، فنحن لم ننشىء محاكم التفتيش لنصارى مصر، كما أنشأها نصارى الأندلس للمسلمين، وكان ذلك بإمكاننا"

ثم يسوق **أيمن الظواهري** جانباً تاريخياً ليدلل به على رأيه فيقول: "يقول فيكتور سحاب في كتابه (من يحمي المسيحيين العرب) ص٢٦ فصاعداً:

(لا شك أن المسيحيين المخضرمين الذي عاصروا الفتح الإسلامي هم أكثر من لمس الأمر بوضوح، إذ انتقلوا فجأة من سلطان دولة كانت تضطهدهم اضطهاداً وصفه بعض المؤرخين العصريين في أوروبا بأنه لا يشبه حتى أعمال البهائم، إلى سلطان دولة حافظت لهم على أديارهم وبيعهم، كما خيرتهم بين اعتناق الإسلام، والبقاء على دينهم بشرط الدخول في ذمة المسلمين، أي بشرط الانضمام إلى دولة الإسلام ورفض القتال مع أعدائها، وكان (ألكيروس الكنيسة المصرية) متخفياً في الصحارى هرباً من المذابح البيزنطية. فلما جاء الفتح الإسلامي عادت الكنيسة المصرية إلى حرّيّتها الكاملة علناً، ولقد كان في الإسلام متسع للنصارى لم يكن متاحاً لهم شيء منه في دولة بيزنطية.

وتمتعت المذاهب المسيحية العربية على اختلافها بعد ظهور الإسلام؛ بالحرية التي كانت تقاتل من أجلها تحت حكم بيزنطة، ووقت كانت جميع الدول لا ترضى بدين آخر داخل تخومها أهـ."

ثم وجه **الظواهري** عدة رسائل بهذا الصدد فقال: "وأنصح النصارى في مصر بثلاثة أمور:

الأول: هو الحذر كل الحذر من الوقوف في صف الصليبيين -على رأسهم أمريكا- وعملائها ضد المسلمين، إن المعركة على أشدها بيننا وبينهم، فلا تحشروا أنفسكم فيها، فنحن لا نريد معركة معكم.

وفي هذا الصدد فإن تأييد الكنيسة لحسني مبارك في الانتخابات الأخيرة، يعد عملاً عدائياً ضد المسلمين، بل ضد كل الشرفاء والمظلومين في مصر، كانت الكنيسة في غنى عنه.

الأمر الثاني: أن تقرأوا التاريخ جيداً، وتستشرفوا المستقبل على أساسه، فأمريكا قد انكسرت في العراق وأفغانستان، وهي تجمع متاعها وتلملم ما تبقى من عتادها لترحل، والأمة المسلمة وطليعتها المجاهدة في المقابل يزداد تمكنهما وقوتهما فترة بعد فترة. هذا هو الخط التاريخي العام، الذي يقرأه بوضوح أي عاقل متبصر بالأمور.

ولذلك فلا تستفزوا المسلمين وطليعتهم المجاهدة، وهم لا يودون أن يبدأوا معركة معكم، وفي هذا السياق فإن المسلمين لا يمكن أن ينسوا ما حدث لوفاء قسطنطين وأخواتها، وكيف تم بيعهن بالضغط الأمريكي للكنيسة المصرية ليقبعن في سجونها، لا يدري عنهن أحد شيئاً، في صمت مريب متآمر من هيئات الدفاع عن حقوق الإنسان، بل ومن أمريكا التي تحاسب مصر على عدم توفيرها للحرية الدينية. لقد تم تسليم وفاء قسطنطين وأخواتها لمعتقلات الكنيسة المصرية بضغط أمريكي مباشر وبخيانة من مشيخة الأزهر، التي تنازلت عن كل عقيدتها بل وعن البقية الباقية في قلوب الرجال من الحمية والغيرة والكرامة.

الأمر الثالث: الذي أنصح النصارى به، هو ألا يتوقعوا من الأمريكان أن يعاملوهم أفضل مما يعامل به الأمريكان نصارى أمريكا اللاتينية أو نصارى الزنوج في أمريكا."

ثم يوجه أيمن الظواهري رسالة إلى المسلمين المصريين فيقول: "ونصيحتي أيضاً للمسلمين في مصر خاصة والشرق عامة، بأن يفرقوا بين النصارى كما علمهم القرآن الكريم، حيث يقول الحق سبحانه وتعالى:

(لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ {٨} إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)

فهناك من النصارى من يحرص كل الحرص على تحسين علاقته مع المسلمين، وهناك من النصارى من لا يقبلون بالاحتلال الصليبي اليهودي لبلاد العرب والمسلمين، وهناك من النصارى من يقاومون هذا الاحتلال أيا كانت بواعثهم، وهناك من النصارى عرب أقحاح تأبى عليهم حميتهم العربية أن يتقبلوا احتلال اليهود لفلسطين والوجود الأمريكي في بلاد العرب والمسلمين، وهناك من النصارى من يفخرون بأصلهم العربي، ويفخرون بنبي الإسلام صلى الله عليه وسلم، كأحد عظماء العرب والبشرية.

كما قال الشاعر النصراني المهاجر الذي لا يحضرني اسمه:

وحـــد الله فالمـــؤذن وحـــد   وبذكرى النبي في العيد أنشد

وكفى العرب فخرهم بانتساب   لنــبي هـــو النــبي محمـــد

كل هؤلاء لا يمكن أن نسوي بينهم -بناءً على أمر القرآن الكريم- وبين من يقدمون أنفسهم كعملاء للأمريكان واليهود." انتهى كلام أيمن الظواهري.

أما الفصل الخامس عشر والذي يكاد يكون أطول الفصول ففيه يرد أيمن الظواهري على زعم الوثيقة أن **أسامة بن لادن** نكث ببيعته للملا محمد عمر، ويأتي رده هذا في صورة تفصيلات كثيرة جداً عن النشاط الأمريكي المعادي **لبن لادن** شخصياً وكذا للإمارة الإسلامية في أفغانستان (طالبان) ليس قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١م فقط بل قبل إنشاء الجبهة الدولية لجهاد اليهود والصليبيين، كما يورد في ثنايا هذا تصريحات كثيرة من قادة طالبان بشأن حبهم وتمسكهم بمقاتلي القاعدة.

وفي الفصل التالي (وهو السادس عشر) يذكر مقولة **سيد إمام** في الوثيقة إنه من التزم وتعهد بعدم الصدام مع السلطات الحاكمة وقواتها في بلده وجب عليه الوفاء بذلك، ولا ينبغي أن يعتبر تعهده من باب "الحرب خدعة"، ثم يرد عليها قائلاً: "هذا الكلام لا يلزم، لأن الأسير مكره، ولأن جهادهم فرض عين، أرأيت إن عاهدوه على ترك فرض عيني كالصلاة أو الصيام؟"

وبينما اهتم الفصل التالي (السابع عشر) بأمر ثانوي فإن الفصل الذي يليه وهو (الثامن عشر) مهم جداً لأنه يتكلم تفصيلاً عن عمليات جماعة الجهاد المصرية وأبعادها المختلفة وما شابها من خطأ أو صواب وإنجازات وإخفاقات حسب رأي **الظواهري**.

وينهي **الظواهري** كتابه بالفصل التاسع عشر حيث يفجر مفاجأة غريبة بقوله: "ذكر كاتب الوثيقة قصة **سيدنا عبد الله بن حذافة السهمي** -رضي الله عنه- مع ملك الروم وأنه قبل رأسه، فأطلقه الملك بهذه القبلة مع ثمانين

من أسرى المسلمين. فهل يريد كاتب الوثيقة من إيراده لهذه القصة أن يرسل رسالة ما؟ هل يريد أن يقول إني لا أعبر عن حقيقة ما في قلبي؟ وإن كل همي هو تخليص أكبر عدد من الأسرى؟ حتى وإن ظهر مني تعظيم لأكابر المجرمين واحترام لهم، وإرضاؤهم ببعض ما يريدون. وبالتالي فلا تأخذوا كل ما في وثيقتي على محمل الجد!

هل يمكن أن يكون هذا التفسير صحيحاً أم هو ضرب من الخيال المحض؟"

لكن **الظواهري** مع هذا يستمر في جدل إلى آخر الفصل ليثبت أن ما فعله السهمي مختلف عما فعله **سيد إمام**.

وفي الخاتمة يوجه الظواهري أربع رسائل، واحدة للأمة الإسلامية يقول فيها إن ما تقدمه (وثيقة الترشيد) هو الإسلام الذي تريده أمريكا والغرب، والأمة المسلمة التي تصورها تلك الوثيقة هي الأمة التي تريدها أمريكا والغرب ويرضون عنها؛ أمة عاجزة مستكينة خائفة هاربة منزوية منسحبة منشغلة بتحصيل الرزق ورعاية العيال، ولذلك أعتبر الوثيقة إهانة للأمة التي أنجبت **حسن البنا وسيد قطب وخالد الإسلامبولي وأحمد ياسين والرنتيسي وشامل باساييف** (وذكر الظواهري هنا أسماء كثيرة لمن يعتبرهم أبطال)

ورسالة لمباحث أمن الدولة يقول لهم إن هذه التمثيلية التي تسمونها وثيقة الترشيد إخراجها ضعيف.

والثالثة للمعتقلين الرافضين للوثيقة وسماهم الصامدين على الحق ويصبرهم ويبشرهم.

وأما الرسالة الرابعة فهي للمعتقلين الذين وافقوا على الوثيقة يحذرهم فيها من أنهم سيُدفعون دفعاً إلى مزيد من التنازلات.

ثالثاً- ردود هاني السباعي (حواره مع جريدة الدستور):

يعتبر نص حوار **الدكتور هاني السباعي** الذي أجرته معه جريدة الدستور أحد الأدبيات الهامة التي شاركت في الجدل الذي صاحب مراجعات الجهاد

علماً بأن **هاني السباعي** هو مدير مركز المقريزي للدراسات بلندن وهو قيادي جهادي سابق كما أنه لاجئ سياسي في لندن بسبب حكم بالسجن صدر ضده في مصر من إحدى المحاكم العسكرية في إحدى قضايا تنظيم الجهاد الكبرى في التسعينيات من القرن الماضي ونص الحوار نقلناه من موقع مركز المقريزي على النت لأنه أكمل مما جاء في الدستور بسبب أن المساحة التي خصصتها الدستور له (وهي صفحة كاملة) لم تكف لنشره كاملاً كما ذكر موقع المقريزي.

وقد نشر أصل هذا الحوار بجريدة الدستور المصرية يوم الأربعاء العدد ١٤٢ الإصدار الثاني بتاريخ ٢٥ ذوالقعدة ١٤٢٨هـ الموافق ٥ ديسمبر ٢٠٠٧م.

وفيما يلي نص الحوار كاملاً:

س١: ما مدى تدخل الأمن في المراجعات التي تجرى حالياً؟

ج١: أعتقد أن كل ما يجري في مصر الآن مرتبط بمشروعات مؤسسة (راند) الأمريكية حيث إنها توصي الإدارة الأمريكية ووصايا (راند) في العرف الأمريكي أوامر! فمؤسسة راند تهتم بالتيار الإسلامي الجهادي أو ما يسمى بالسلفية الجهادية فهي تريد تقزيم وشرذمة هذا التيار الرافض للهيمنة الأمريكية في العالم الإسلامي عن طريق شق الوحدة الفكرية للتيار الإسلامي الجهادي من خلال تشجيع السلطات الحاكمة في الدول العربية بتبني هذه التراجعات وتسليط الأضواء عليها وتضخيمها ظناً منهم أن ذلك سيصرف الشباب المتعاطف مع هذا التيار الجهادي عن هذا الفكر ذي الجذور الشرعية الصلبة! لأنهم يعتقدون أنه لزام على أمريكا ومن يسير في فلكها أن تحارب في اتجاهين:

الأول: حرب الأباتشي والقنابل العملاقة التي تدك القرى والمدائن بلا رحمة.

الثاني: حرب الأفكار المتمثلة في هذه التراجعات!

وحرب الأفكار أخطر لدى هذه المؤسسات المقربة من صانعي القرار في الغرب لأنها تجعل المسلمين منشغلين بمثل هذه الردود مع تأصيل العداوة بين أبناء التيار الإسلامي بصفة عامة والتيار الجهادي بصفة خاصة! بالإضافة إلى احتواء قادة هذا التيار المتراجعين كما هو واضح في قيادة الجماعة الإسلامية و**الدكتور سيد إمام** صاحب الوثيقة حالياً!

ورأينا ماذا حدث في العراق الآن ببركات مؤسسة راند فعلى سبيل المثال احتواء الحزب الإسلامي وهو تابع للإخوان المسلمين ودخل مع الدبابات الأمريكية وشارك في صياغة الدستور الذي سنه المندوب السامي للعراق سابقاً بول بريمر!

على أساس أنها حركات إسلامية معتدلة!! وهذه الحركات الممولة أمريكياً في مناطق أهل السنة صحوة الأنبار وصحوة محافظة صلاح الدين! شغلهم الشاغل هو تمزيق المشروع الجهادي المقاوم للمحتل الأمريكي من أجل حفنة دولارات!

بالإضافة إلى تقسيم الحركات الإسلامية إلى معتدل يعني منبطح منسحق مسبح بحمد الأمريكان! ومتشدد أو إرهابي يعني مجاهد مقاوم رافض لهيمنة قوى الاستكبار في العالم على بلاد المسلمين!

أما عن تدخل الأمن في المراجعات: فهذه الوثيقة التي أطلق عليها وصف (منشور)! فقد طبخت على نار هادئة في أقبية مباحث أمن الدولة! ولا يجادل في ذلك إلا معاند! فوثيقة التراجعات أشبه بمناشير أمن الدولة التي تحرض على شيطنة التيار الإسلامي الجهادي عن طريق شبهات كان **الدكتور سيد إمام** قد أوردها من قبل في كتابيه العمدة والجامع لطلب العلم الشريف وكان يرد عليها عندما كان حراً في باكستان والسودان واليمن! فإذا به وهو بين جدران السجن وصار مقدوراً عليه يتبنى هذه الشبهات ويسوقها كأدلة دامغة! رغم أنه يعلم يقيناً أنه يجافي الحقيقة ويعلم هشاشتها! وأنه أقرب إلى حالة غيبوبة فكرية بسبب الجو المحيط به، فالمستشارون هم ضباط أمن الدولة والمتعاملون مع وسائل الإعلام هم أيضاً من مباحث أمن الدولة! والسجن في حد ذاته إكراه سواء كان متنعماً داخله أو مضيقاً

عليه بتعذيب أو بتخويف من حرمانه من الامتيازات التي حصل عليها حالياً كل ذلك لا يغير من الأمر شيئاً أنه في مناخ غير صحي!

وكما هو معلوم أن هناك ضابطاً كبيراً برتبة لواء أمن دولة (م .ر) يلقبونه بالحاج هو المسؤول عن ملف التراجعات ومعه مجموعة من الضباط يشرفون على التراجعات في السجون مثل (ع. ن) وآخر مسؤول التسويق الإعلامي اسمه (ط) وهذا الضابط هو الذي رشح جريدتي (المصري اليوم)، وجريدة "الجريدة" الكويتية بزعم أنهما جريدتان مستقلتان!

ولم تنشر في الأهرام أو الأخبار بغية أن تضفي على التراجعات طابع المصداقية! لأن الشعب لديه حساسية خاصة من الصحف التي يطلق عليها قومية! بمعنى أنها صحف ضرار! لا يثق بها شخص يحترم عقله! وهو نوع من خداع الجماهير لأن الصحيفتين اللتين احتكرتا حق نشر منشور (وثيقة ترشيد العمل الجهادي)! ليستا مستقلتين تماماً! بل إنهما تمثلان مع الصحف القومية التابعة للحكومة وجهين لعملة واحدة!

س٢: هل صحيح كما يعتقد البعض أن النظام الحاكم يريد استخدام الجماعات الإسلامية بعد تخليها عن العنف فى مواجهة الإخوان المسلمين؟

ج٢: أعتقد أن النظام الحاكم يريد تحقيق عدة أهداف من خلال هذه التراجعات: فعلى سبيل المثال:

الأول: احتواء هؤلاء المتراجعين واستخدامهم كفزاعة لتخويف الإخوان المسلمين باعتبار أن هؤلاء المتراجعين سيرضون بالفتات الذي منحه لهم النظام الحاكم في مقابل أن يصدر هؤلاء المتراجعون بين فينة وأخرى بيانات تشيد بحكمة الحاكم والثناء على ورعه وتقواه وتدينه وأن النظام الحاكم لا يرد لله حكماً بل ربما يصل هؤلاء المتراجعون إلى اكتشاف حقيقة أن النظام الحاكم يسير على خطى الدولة العمرية الراشدة!

الثاني: إرسال رسالة للمنظمات التي تنادي بوقف التعذيب في السجون المصرية أن النظام الحاكم قد أفلح عن طريق التعذيب وقهر هذه الحركات الإسلامية الخارجة على النظام بإصلاحهم وتهذيبهم! فكما شهروا السلاح باسم الإسلام وبالأدلة الشرعية! فها هم أولاء ينبذون (الجهاد) ويصمونه

بالعنف! ويعلنون وقف العمل المسلح باسم الإسلام أيضاً وبنفس الأدلة الشرعية التي سوغوا بموجبها الخروج على النظام!

الثالث: إثبات حسن سير وسلوك لأمريكان بأن النظام ينفذ أجندة اجتثاث هذه الحركات الرافضة للهيمنة الأمريكية! وأن قادة هذا التيار منقسمون على أنفسهم! فلا داعي من إحراج النظام بملفات حقوق الإنسان وحرية الرأي والفكر وهذا الصداع المزمن الذي يقلق أهل الحكم الأوفياء!!

س٣: ماذا تتوقع أن يكون موقف **أيمن الظواهرى** من هذه المراجعات؟

ج٣: أنا لست عضواً في أي تنظيم ولا أمثل أية جماعة أنا مجرد مسلم يحب دينه متابع لكل ما يدور في العالم حول الحركات الإسلامية.

أما عن موقف **الدكتور أيمن الظواهري** من هذه التراجعات فقد رد فعلاً في آخر شريط له منذ نشر خبر تراجعات **الدكتور سيد إمام** في شهر يوليو الماضي لكن لم تسلط وسائل الإعلام الأضواء على هذه الفقرة لأن مدة الشريط كانت خمسين دقيقة تقريباً وكان يتكلم في قضايا متعددة! وأعتقد أنه من البديهي أن اللجنة الشرعية لتنظيم القاعدة سترد على هذه الوثيقة بالكامل بعد أن يتم الانتهاء من نشر هذه الحلقات.

س٤: ماذا عن تيار الجماعة الإسلامية الذي تصالح مع السلطات الأمنية وبدأ يمارس نشاطه سياسياً وإعلامياً (لاحظ مثلاً موقع الجماعة **للدكتور ناجح إبراهيم**)؟

ج٤: أعتقد أن هذا سؤال طرح على سبيل التفكه والمزاح! أين هذا النشاط السياسي؟ لعلك تقصد سماح النظام الحاكم لهم بموقع الجماعة الإسلامية على النت!!

وماذا يقدم هذا الموقع؟!

هذا موقع في اتجاه واحد! تحسين صورة النظام! واستقطاب بعض الشباب للدخول في حلف المتراجعين! فهذا الموقع بتمويل وإشراف مباحث أمن الدولة!

هذا الموقع أشبه بمسجد ضرار الذي ذكره القرآن الكريم (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَاداً لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) (التوبة: ١٠٧)..

الخلاصة أن موقع الجماعة الإسلامية هو موقع ضرار لتفريق الإسلاميين ولتجنيد الشباب للدخول في حلف المنهزمين عقدياً وفكرياً! ولا أستبعد أن يستخدمهم الحزب الوطني للترويج لأفكاره باعتبار أنها لا تخالف الشريعة الإسلامية التي فصلها ترزية أمن الدولة!

س٥: أصدرت بياناً انتقدت فيه نبيل نعيم ثم اعتذرت عنه ما هو الموقف الآن وهل لا زالت على وجهة نظرك؟

ج٥:من قال لك أني اعتذرت! البيان لا يزال موجوداً في موقع المقريزي! بل إنني أطالب نبيل نعيم أن يعتذر لي علانية وأن يطلب العفو والصفح من الله تعالى على افترائه وبهتانه!

أنا فقط حذفت فقرة السجل الجنائي لنبيل نعيم! بعد وساطة أحد الإخوة! وهذا يدل على إفلاس جلاوزة أمن الدولة الذين تفتقت أدمغتهم الفارغة! بأن استغلوا سجيناً لديهم أن يفتري زوراً هذا البيان الأثيم الذي رددت عليه وقلت لهم بصراحة: وهل الثلاثون المسجونون الرافضون لمنشوركم (وثيقة ترشيد العمل الجهادي)! عملاء لاسكوتلانديارد!! رغم أن منهم من هو محكوم عليه بالإعدام والمؤبد وأحكام مختلفة لكنهم رفضوا أن يعطوا الدنية في دينهم! وأن يلطخوا أيديهم بوثيقتكم التي ولدت سفاحاً في دهاليز أمن الدولة! وأخذوا بالعزيمة ولم ينبطحوا لمجرد تحسين زيارة! والوعد بتخفيف عقوبة أو بالإفراج عن التائبين منهم عن الحق!!

ونحن نعلم أن عدد الرافضين ثبتهم الله أكثر من ذلك لكن إخوانك في أمن الدولة يحجبون المعلومات عن الإعلام ويرهبون من يحاول أن يثبت عكس هذه الأضاليل التي تبثونها وتنشرونها!!

س٦: هل تسعى الحكومة المصرية إلى استلامك؟

ج٦: وهل الحكومة المصرية تغفل أو تنام عن هذا المطلب؟ لقد حاولوا قديماً عن طريق مدير مباحث أمن الدولة السابق (أحمد العادلي) الذي أرسل في عام ١٩٩٥م مجموعة من الضباط والمخبرين إلى مطار (هيثرو) لخطف بعض الشخصيات الإسلامية المتواجدين في لندن! على طريقة عصابات المافيا! فإذا بجريدة (الإندبندنت) البريطانية تنشر في صفحاتها الأولى العنوان التالي (القاهرة تنشر غسيلها القذر في شوارع لندن)!

وهنا انبرت وسائل الإعلام البريطانية في التنديد بهذه الجريمة واحتجت وزارة الخارجية البريطانية! واعتذر علانية وزير الخارجية في ذلك الوقت عمرو موسى!

ثم تبين فيما بعد أن جهاز (......) المتواجد في السفارة المصرية لم يكن على علم وفوجئ بهذه الحركات الصبيانية فما كان من رئاسة الجمهورية بعد هذه الفضيحة إلا أن أقالت (أحمد العادلي)! الذي اتضح أنه كان يريد أن يتقرب لرئيس الدولة برؤوس هؤلاء الإسلاميين بغية تعيينه وزيراً للداخلية!! مما اضطر النظام المصري إلى أن يغير من سياسة البلطجة المباشرة لأنها انكشفت وفضحت! فصار بين فينة وأخرى يقدم طلبات مستمرة باستلامي شخصياً خاصة عقب اعتقالي عام ١٩٩٨م مما دفعهم إلى الزج باسمي في قضية (العائدين من ألبانيا) التي لم أزرها ولا أعرفها في حياتي! بغية تسريع استلامي وكان الحكم بتاريخ ١٨ إبريل ١٩٩٩م! ولأن هذه الدول لا تزال فيها بقية من احترام القضاء فلم يقبل القضاء أن أرحل إلى بلد يمارس التعذيب ليس حباً في ولكن احتراماً لمبادئهم!

رغم أن توني بلير أمر بخط يده بترحيلي وقال لمستشاريه سلموه إلى مصر ولا تطلبوا منهم ضمانات! وقد فضحته صحيفة الجارديان ونشرت الوثيقة التي كتبها بخط يده! لكن حكومة حزب العمال لم تيأس نظراً إلى علاقاتها الحميمة مع أمريكا التي تدلل النظام المصري! فقامت بحرماني من حق الإقامة الدائمة! وأعطتني إقامة استثنائية! ولم يحصل أولادي على الإقامة الدائمة ولا الجنسية البريطانية حتى وقتنا الحاضر!

لماذا تحشرون الشريعة الإسلامية في إثارة هذه القضايا والنظام بأسره قائم على قوانين وضعية مخالفة للشريعة الإسلامية!

س٧: بالنظر إلى العلاقات الرسمية بين القاهرة ولندن لماذا تعجز السلطات هنا عن إسكاتك أو اعتقالك مثلاً؟

ج٧:هم لم يسكتوا أنا متابع من عدة أجهزة أمنية تراقب حركاتي وسكناتي وكما تعلم فإن بريطانيا غابة إلكترونية! كما لا تنسى أن للكون رباً يحمي عباده المستضعفين المظلومين! فانظر ماذا فعلوا معي:

قد اعتقلت شخصياً في لندن عاصمة الحريات وبلد الضباب لمدة عشرة أشهر في عام ١٩٩٨م.

لقد نجح النظام المصري باستصدار قرار من مجلس الأمن بتجميد أموالي غير الموجودة والحمد لله ومنعي من السفر الذي لا أحمل أية وثيقة سفر على الإطلاق! ومنعي من العمل!

ثم أصدر الاتحاد الأوروبي نفس قرار مجلس الأمن ثم تبنت وزارة الخزانة الأمريكية ذلك القرار!! وصدق على ذلك وطبقه البنك المركزي البريطاني الذي لم يجد لي أموالاً في البنوك فجمد الإعانة المقررة لمثل حالتنا من طالبي اللجوء حسب قوانين الأمم المتحدة التي لم تسن من أجل أعين المسلمين!!

س٨: كيف ترى سيناريو التوريث فى مصر؟

ج٨: أعتقد أن هذا التوريث سلخ لقيط! ولو تم فمع خالص احترامي لشعبنا المصري المغلوب على أمره! أن نكبر عليها أربعاً! وهي تكبيرات صلاة الجنازة! فبطن الأرض خير لهذا الشعب المقهور من أن يبارك ويمرر هذا التوريث لهذه العصابة الفاسدة التي اختطفت مصر بثمن بخس! كما أن هذا التوريث إذا حدث لا قدر الله! قد يفتح شهية الجيش في الحنين إلى ذكريات الانقلابات المريحة!

س٩: هل الإسلاميون الآن قوة مقارنة بما كانوا عليه في السبعينيات؟ وما السبب؟

ج٩: إذا كنت تقصد العمليات المسلحة فالواقع شاهد على وقف هذه العلميات منذ عقد من الزمان اللهم إلا حالات استثنائية! أما إن كنت تقصد

قوة الحركة الإسلامية بروافدها المتعددة! نعم فإنها قوة لا يستهان بها وانظر إلى الشارع المصري وانتشار الحجاب رغم شيوع الفساد وانتشار عبادة الشيطان وحماية الدولة لهذه الحركات الشاذة الدخيلة على بلادنا! فالقوة الإسلامية متواجدة وكامنة وممكن أن تنفجر في أي وقت جراء هذه الضغوط الهائلة عليها! فهي قوة صامتة مثل بقية أبناء الشعب المصري الصامت الصبور لدرجة لا تطاق! لكن اتق شر الحليم إذا غضب! أعتقد أن المستقبل لهذه القوة الإسلامية الكامنة الصامتة وليس هناك مستقبل لوثيقة التراجعات التي ولدت في رحم أمن الدولة!

س١٠: هل لديك تعليق على برنامج الإخوان المسلمين؟

ج١٠: للأسف الشديد فإن الإخوان المسلمين يحرثون في الماء منذ زمن بعيد! ولا يستفيدون من تجاربهم السابقة! فالإخوان المسلمون بكل صراحة يريدون علمنة الإسلام! وقد ثبت فشلهم في كل ساحة نزلوا بها؛ في أفغانستان تحالفوا مع الأمريكان لإزالة طالبان! وفي العراق كانت الفضيحة الكبرى الحزب الإسلامي الإخواني كان أحد أعمدة التحالف الأمريكي في العراق! ومن قبل في الجزائر وقفوا مع العسكر ضد إخوانهم في جبهة الإنقاذ! والحبل على الجرار.. وهناك غزل غير عفيف مع أعداء الإسلام!

س١١: وهل تناصرون موقفهم من رفض تولى النساء والأقباط الرئاسة مثلاً؟

ج١١: هل مصر صارت دولة إسلامية لكي نتناقش في هذا الموضوع؟ لابد من عودة مصر أولاً إلى الحكم بالإسلام في كل المناحي ثم نتكلم عن هذه القضية التي استفاض البيان الشرعي فيها أنه لا يجوز تولية المرأة أو النصراني في الولاية العظمى! أو الولايات العامة كرئيس دولة أو قاضي أو محافظ وغير ذلك وهذا موضوع يحتاج إلى مبحث خاص! الخلاصة لماذا تحشرون الشريعة الإسلامية في إثارة هذه القضايا والنظام بأسره قائم على قوانين وضعية مخالفة للشريعة الإسلامية!

هذا نوع من العبث في طرح قضايا لن تطبق عملياً! كما أنني أتساءل إذا كانت أمريكا زعيمة العالم الغربي لم يدخل بيتها الأبيض منذ تأسيسها امرأة تحكم أمريكا!

وهل الرجال في ظل دولة القوانين الوضعية والاستثنائية يستطيعون أن يصلوا إلى سدة الحكم لكي تتحدثوا عن افتراض على سبيل الترف والتندر عن الموقف من تولي النساء والأقباط الرئاسة!

س١٢: ما زلت تشيد **بالدكتور سيد إمام** باحترام شديد وتقر بأنه أعلم علماء التيار الجهادي فكيف تخالف آراءه؟

ج١٢: نعم أنا أقول إنه عالم رغم أنه قال في صدر المنشور المسمى (وثيقة ترشيد العمل الجهادي) أنه ليس عالماً ولا مفتياً ولا مجتهداً وأنه مجرد (ناقل علم)! وأعتقد أن الدكتور سيد إمام قد كتب وثيقته تحت الإكراه وأنها عديمة المصداقية للأسباب التالية:

(١) لأنها وليدة القضبان الحديدية! فمهما حاول **الدكتور سيد إمام** أن يبين لنا أنه كتب وثيقته بدون إكراه فإن الواقع لا يصدقه! فإذا كان صادقاً فلم لم يكتب هذا الترشيد عندما كان حراً طليقاً خارج مصر؟! أو على الأقل لقد سجن قرابة عامين ونيف في اليمن فلم لم يشر إلى هذا الترشيد وهذا التراجع والنكوص من قبل؟!

(٢) الدعاية القوية التي صاحبت هذه التراجعات واهتمام وسائل الإعلام المحلية والعالمية بها وإشراف جهاز أمن الدولة ورعايته لها وتخصيصه مجموعة من المحللين وتصديهم لوسائل الإعلام في اتجاه واحد! يعضد شكوكنا ونتساءل ماذا وراء الأكمة؟!

(٣) يصر **الدكتور سيد إمام** على تأكيد أن وثيقته وليدة الشفقة والرحمة بالأمة وبشباب المسلمين وليس نتيجة إكراه لأنه في السجن! فإصراره هذا لا يغير من الأمر شيئاً! فعلماء السلف يقولون السجن إكراه والقيد إكراه وكان المسجون إذا عرض مقيداً على القاضي **ابن شبرمة** يأمر بفك قيده ويقول (القيد إكراه) ولا يأخذ بإقرار المسجون!

وكان القاضي شريح يسير على هذا النهج ومن جاء بعده!

(٤) يظن بعض الناس أن الإكراه في السجن والضرب أو التهديد بالقتل فقط!

فقد يكون الإكراه ترغيباً أيضاً بأن يعده الضابط بتخفيف العقوبة أو بتحسين وضعه في السجن والسماح له بزيارة ذويه أو بالإفراج عنه! إذن الإكراه قد يكون ترهيباً وقد يكون ترغيباً!

(٥) كان **الدكتور سيد إمام** قد صرح لجريدة "المصريون" أنه يطالب الدولة بألا تضيق على الذين رفضوا هذه الوثيقة في السجن!

وهذا مما يؤكد على أن هذه الوثيقة سلخ غير طبيعي وأنها ابنة وربيبة الإكراه بعينه!

(٥) كان الدكتور **سيد إمام** قد استشهد بأن علماء كباراً **كالسرخسي وابن تيمية** قد كتبوا كتباً ورسائل وهم في السجن واستفادت الأمة بعلمهم.

نعم هذا حق.

لكن ماذا قال **السرخسي** صاحب كتاب المبسوط؟ هل غير وبدل وقال شيئاً غير الذي كان يعتقده؟!

لقد سجن في جب وكان تلامذته يأتون يجلسون حول الجب وهو في الأسفل يملي عليهم من أم رأسه كتابه المبسوط الذي يعد من أفضل الموسوعات الفقهية في الفقه الحنفي في القرن الخامس الهجري.

وأما ابن تيمية فماذا قال؟ هل غير وبدل وخالف آراءه التي كانت قبل السجن؟

فقد ألف **ابن تيمية** كتابه نقض أساس التقديس أو بيان تلبيس الجهمية وكتاب الاستقامة وهو محبوس في مصر وقد حيل بينه وبين كتبه!

فابن تيمية لم يغير ولم يبدل بل إن مشكلة **ابن تيمية** في سجنه أنه كان يرد على أسئلة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وكان مصراً على

آرائه لدرجة أنهم لما ضاقوا به ذرعاً استولت السلطة على كتبه وعلى محبرته وأقلامه وأوراقه وجردته من كل ذلك!

وظل وحيداً مع أخيه يختم القرآن في خلال بضعة أشهر أكثر من ثمانين ختمة من حفظه حتى فاضت روحه إلى ربها شاكية له ظلم العباد!

وهل نحدثكم ماذا حدث لتلامذته كابن القيم الذي طيف به على حمار في وضع مقلوب في شوارع دمشق لأنه رفض أن يتراجع عن رأيه في مسألة شد الرحال!

هل نحدثكم عن **الإمام أحمد بن حنبل** الذي ضرب بالسياط وعذب ولم يتراجع عن رأيه في مسألة خلق القرآن.

وليس الإمام **أحمد** وحده، بل إن العلامة **البويطي** صاحب الإمام **الشافعي** عذب وقتل في السجن نتيجة فتنة خلق القرآن، وكذلك الحافظ نعيم الخزاعي قتل مظلوماً بسبب هذه الفتنة!

وليس فتنة الحكم بغير القرآن في زماننا هذا! لذلك نكرر مرة أخرى لماذا يا فضيلة **الدكتور سيد إمام** لم تقل رأيك هذا بمحض إرادتك عندما كنت حراً طليقاً؟ أو عندما كنت في سجن اليمن؟!

فأنا أتكلم عن **الدكتور سيد إمام** الذي كان حراً طليقاً وقد قمت بقراءة ما نشر من هذا المنشور (الوثيقة) حتى الحلقة الثالثة عشر الصادرة اليوم فتبين لي أن الدكتور سيد إمام استحضر الشبهات التي كان يرد بها على الخصوم ثم تبناها في وثيقته المذكورة!

وهذا يعني أن **الدكتور سيد إمام** إما أنه كتبها نتيجة التعذيب والخوف من قضاء بقية عمره في السجن! أو أنه انهار فعلاً مما دفعه إلى أن يستسلم لأمن الدولة أن تملي عليه أن يفعل ما يريدون! وفي كلتا الحالتين! فالوثيقة باطلة نتيجة الإكراه! هذا من الناحية الشكلية.

ومن الناحية الموضوعية فقد قمت فعلاً بتفنيد هذه الوثيقة حلقة حلقة بالأدلة الشرعية ولي محاضرة أسبوعية في البالتوك لمدة ساعتين ونصف للتعليق

على هذه الوثيقة التي يهلل لها المحللون (الملاكي) الذين اختارتهم مباحث أمن الدولة على حدة!

وأود أن أكرر طلبي بأنني على استعداد لمناظرة **الشيخ الدكتور سيد إمام** على أية قناة فضائية بشرط أن تكون مباشرة لنعلم أي الفريقين أتبع للدليل الشرعي! فإذا حصلتم على الموافقة فرجاء الاتصال بي فأنا والحمد لله على استعداد لمناظرة **الدكتور سيد إمام** في كل حلقة من حلقات وثيقته (ترشيد العمل الجهادي)!

س١٣: **الدكتور سيد** ساق أدلة شرعية تؤيد ما طرحه فما هى أدلتك أنت؟

ج١٣: للإجابة على هذا السؤال أود أن تفردوا لي كل أسبوع حلقة كاملة للرد على أدلة **الدكتور سيد إمام** وقد ذكرت سابقاً أن لي برنامجاً في البالتوك ممكن أن تنزلوا المحاضرتين السابقتين لأنني أخصص لكل محاضرة حلقة أو حلقتين للتعليق على هذه الوثيقة! اسمح لي أعطيك على سبيل المثال بعض ردودي على **الدكتور إمام** فك الله أسره:

لقد كتب الدكتور إمام في منشوره (الوثيقة) عن أخطاء الجماعات الجهادية القتل بسبب الجنس أو لون البشرة أو الشعر أو المذهب:

فرددت عليه بالآتي:

شدد **الدكتور سيد إمام** على أن الجماعات الجهادية قد ارتكبت أخطاء في القتل بسبب الجنسية أو لون البشرة! سبحان الله أية جماعات هذه التي تقاتل على أساس الجنس أو اللون؟؟

فهذه الجماعات التي نعرفها لم يثبت أنها قاتلت أو قتلت بسبب جنسية الشخص أو لونه وكل هذه الجماعات تعلم قول الله وتحفظه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات:١٣)..

وهذه الجماعات تحفظ قول رسولنا الأعظم صلى [illegible]

مسند أحمد بسند صحيح: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى أَبَلَّغْتُ».

وعلى افتراض أن هناك خطأ فردياً حدث في ساحة من ساحات القتال! فلم التعميم! ولم المجازفة بهذا الاتهام الذي لن يستفيد منه إلا أعداء الإسلام! فهذه الجماعات الجهادية الموجه إليها هذه الوثيقة كانت قد تبرأت علانية من الجماعة المسلحة الجزائرية لما تيقنت من إسرافها في الدماء وكان على رأس المتبرئين **الدكتور أيمن الظواهري** في نشرة (المجاهدون) ونشرة (كلمة حق).

وكذلك الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة وجماعات وشخصيات إسلامية جهادية جزائرية وشخصيات ومشايخ كالشيخ أبي قتادة الفلسطيني والشيخ أبي مصعب السوري وعدد كبير من أبناء الحركات الإسلامية سواء الأعضاء أو المتعاطفين معها.. كلهم نددوا ونقلت ذلك في حينه وسائل الإعلام العالمية! فلم تقبيب الحباب (جعل من الحبة قبة)! يا فضيلة **الدكتور سيد إمام؟!**

أما الإسراف في مسألة التترس لتوسيع دائرة القتل فهذه من الاتهامات التي تروجها الأنظمة وأبواقها لأن الواقع يكذب ذلك فالذي يتترس بالشعب هي أجهزة الأمن والاحتلال عندما تنشىء مكاناً استخباراتياً للتجسس على المسلمين وسط مكان شعبي مكتظ بالسكان، فهذه الأنظمة هي التي تترس وتتسبب في سقوط ضحايا أبرياء.

كما أن هذه الجماعات الجهادية أصدرت وتصدر مراراً وتكراراً بيانات تحذر الناس من عدم الاقتراب من هذه الأماكن التي يستخدمها جهاز أمن النظام وجيشه، كما أن هذه الجماعات تعتقد أن الجهاد فرض عين على القادرين من أبناء هذه الأمة في حالة الاحتلال المباشر لأي أرض من أراضي المسلمين أو احتلال غير مباشر لهذه الأنظمة التي نصبها

المحتلون قديماً وحديثاً ويعتقدون ردة الحاكم وأنصاره وخروجهم عن الإسلام، لذلك لزام على القادرين من أبناء الشعب أن يجاهدوا هذه الأنظمة أيضاً كما أن خطاب القرآن وصحيح السنة النبوية ليسا موجهين إلى الجماعات الجهادية فقط وإنما إلى المكلفين القادرين على حمل السلاح من أبناء الأمة.

وانظر إلى ما يفعله المحتلون لبلاد المسلمين في أفغانستان والعراق وفلسطين، يدكون بالقنابل العملاقة والصواريخ الفتاكة مدينة أو قرية كاملة بأطفالها ونسائها وشيوخها وعجائزها بلا رحمة بزعم أن بها مقاتلين يحتمون بالسكان أي يتترسون بهم ويتخذونهم دروعاً بشرية، ثم بعد ذلك يصرح الغزاة المحتلون مخرجين ألسنتهم للعالم هذا هو قانون الحرب!

أحرام على بلابله الدوح *** حلال للطير من كل جنس

وفي ردنا المطول على هذه الوثيقة بعد الحصول على أعداد الحلقات كاملة سنذكر أقوال العلماء بالتفصيل في هذه القضية التي هي في الأصل قضية اجتهاد يراعى فيها مصلحة المسلمين وديمومة الجهاد وللحيلولة دون غلبة الأعداء على أهل الإسلام.

أما عن القتل بسبب المذهب فلا نعلم أن الجماعات الجهادية المنتسبة إلى أهل السنة قامت بالقتل بسبب المذهب، فالتنظيمات الجهادية وتنظيم قاعدة الجهاد يعيشون في أفغانستان وخاضوا حروباً كثيرة لم يقتلوا فيها شيعياً واحداً وكانوا أسهل لهم من صيد الأرنب البري.

أما في العراق فالقتل على أساس المذهب كان على أيدي الأمريكان وعملاء الأمريكان، فالشيخ الشهيد نحسبه كذلك **أبو مصعب الزرقاوي** رحمه الله تعالى المتهم زوراً بقتل الشيعة، كان قد أعلن في شريط له بثته وسائل الإعلام في حينه أنه لم يتقصد قتل الشيعة لأنهم شيعة وإنما يتقصد قتل عملاء وأعوان الأمريكان المحتلين لأرض العراق أياً كان مذهبهم ودلل على ذلك بقوله فهؤلاء النصارى الآشوريون والكلدانيون وغيرهم من طوائف لم نتقصدهم ولم نقتلهم رغم أنه من السهل علينا قتلهم، وبرهن

على ذلك بأنه لم يقتل الشيعة الصدريين وجيش المهدي في ذلك الوقت لأنهم لم يكونوا مع الاحتلال حينئذ.

فهكذا الذي بدأ القتل بسبب المذهب هم عملاء الاحتلال الأمريكي الذين استأصلوا أهل السنة من أراضيهم ودورهم وكانوا يذبحون الشخص لمجرد أن اسمه **أبو بكر أو عمر أو عثمان** وكانوا يخصصون مئة دولار لمن يقتل من اسمه **عمر**، فهل كان أهل السنة في العراق وغيرها من ساحات القتال يفعلون ذلك؟ سبحانك هذا بهتان عظيم.

س١٤: وأيضاً **الدكتور سيد** أيد آراءه بأقوال علماء السلف وهم مرجعية مهمة لدى التيار الجهادي فمن من علماء السلف توافق أراءه أراءك؟

ج١٤: هم نفس علماء السلف الذي يستشهد بهم **كسفيان بن عيينة والثوري وأبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل والخرقي والسرخسي والخلال وسحنون والقاضي عياض وابن تيمية وابن حجر وابن القيم وابن عبد الهادي وابن كثير وابن رجب وابن فرحون وابن مفلح** فالقائمة طويلة.

المشكلة أن **الدكتور سيد إمام** يستشهد بأقوال العلماء في غير محلها ويأتي بآراء شاذة غير معتبرة -وهو يعلم ذلك- لتعضيد وجهة نظره وليدة السجن.

وقد رددت عليه في استشهاده في مسألة تميز الطائفة حيث استدل بآية سورة الفتح (وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً) (الفتح:٢٥)، **فالدكتور سيد إمام** يعلم أن كلامه غير صحيح وأن القرطبي ومعظم المفسرين أجابوا على هذه الشبهة، وأن هذا المنع قدري وليس منعاً شرعياً، وسورة الفتح بكاملها نزلت بعد منصرف الرسول صلى الله عليه وسلم من الحديبية.

وعندما ينزل أحاديث الصبر على جور أولياء الأمور وهو يعلم أن هذه الأحاديث تتكلم عن الخروج على الحكام المسلمين إذا جاروا، فالصبر هنا

أولى طالما أنهم يحافظون على حرمات المسلمين ويجاهدون الأعداء، أما أن ينزل هذه الأحاديث على الحكام المرتدين المبدلين للشرع وهو يحكم عليهم بأنهم مرتدون، فهذه أدلة في غير موضعها.

وأمثلة أحاديث الصبر: كأحاديث ابن عباس «من رأى من السلطان شيئاً يكرهه فليصبر» وحديث عوف بن مالك «لا ما أقاموا فيكم الصلاة» ونحوها.

فهو يدعو إلى تخدير الشباب عن طريق الصبر الذي هو أشبه بالذل، وهو يعلم أن أحاديث الكف والصبر على الحكام مقيدة بحديث عبادة ابن الصامت كما في صحيح البخاري **(فَقَالَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا، وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلاَّ أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ)** فأحاديث الصبر على الحاكم مقيدة بحديث عبادة بن الصامت.

لقد قال **الدكتور فضل** في وثيقته إنه يجب إذن الوالدين في الجهاد، وهذا مخالف لرأي جمهور العلماء الذين قالوا إن اشتراط إذن الوالدين في الجهاد الكفائي وليس في جهاد الدفع، يعني هل يجب أن تستأذن والديك إذا أردت الصلاة؟ بالطبع لا، حتى لو رفض أبوك ذلك لأن الصلاة فرض عين، وهكذا الجهاد إذا تعين، أي صار فرض عين، لكن الدكتور فضل يصر على وجوب اشتراط إذن الوالدين في جهاد الدفع (فرض عين) رغم أن الأئمة الكبار كأبي حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل وغيرهم يرون غير هذا الشرط العجيب في قتال الدفع.

يقول الكاساني في بدائع الصنائع: (فمن الأحناف قال علاء الدين الكاساني: [فأما إذا عم النفير بأن هجم العدو على البلد، فهو فرض عين، يفترض على كل واحد من آحاد المسلمين ممن هو قادر عليه لقوله سبحانه وتعالى (انفروا خفافاً وثقالاً) فيخرج العبد بغير إذن مولاه، والمرأة بغير إذن زوجها، وكذا يباح للولد أن يخرج بغير إذن والديه)! فماذا عساه أن يجيب **الدكتور سيد إمام** الذي يخالف جمهور العلماء من أجل إرضاء أمن الدولة.

لقد جعل **الدكتور إمام** شروطاً لوجوب الجهاد ما ليست بشروط، كشرط إذن الوالدين في جهاد الدفع.

ولعل سائلاً يسأل **الدكتور سيد إمام** عندما كنت أميراً لجماعة الجهاد هل كان الشباب الذين يذهبون إلى أفغانستان يستأذنون آباءهم وأمهاتهم أم لا؟.

الحقيقة المرة أن معظم هؤلاء الشباب المصري إن لم يكن كلهم لم يستأذنوا ذويهم لأنهم يعلمون أن أهليهم سيرفضون ذهاب أولادهم إلى أفغانستان، وبعض هؤلاء الشباب استشهد في معارك جلال آباد وخوست وقندهار، فهل هؤلاء الشباب قد أخطأوا وخالفوا الشرع لأنهم لم يستأذنوا آباءهم؟ أم هم شهداء أتقياء بررة؟

ولأن **الدكتور فضل** اشترط إذن الوالدين في جهاد الدفع، فإذا قال **الدكتور فضل** إن الجهاد في أفغانستان كان جهاداً كفائياً فجمهور العلماء متفقون على اشتراط إذن الوالدين، وفي هذه الحالة يعتبر **الدكتور سيد إمام** قد غرر بالشباب عندما كان أميراً وحرضهم على الذهاب إلى أفغانستان بدون إذن ذويهم، وأما إذا قال إن الجهاد في أفغانستان عندما كان أميراً لجماعة الجهاد كان جهاداً عينياً أي فرض عين، فقد وقع أيضاً في خطأ جسيم لأنه الآن اشترط إذن الوالدين وهو ما لم يقل به جمهور العلماء؟! إذن فدماء هؤلاء الشباب مرهون في عنقه لأنه قد غرر بهم ومن حق ذويهم أن يحاكموه على تغريره بأبنائهم.

لقد جعل **الدكتور إمام** شروطاً لوجوب الجهاد ما ليست بشروط، كشرط إذن الوالدين في جهاد الدفع.

ثم نراه يحتج بالتاريخ وبالقدر وأنه يجب عدم العناد مع القدر!!

وهذا الذي قاله في الوثيقة لم يقله أحد من العلماء من قبل لأول مرة نسمع أن التاريخ صار من مصادر التشريع الإسلامي، نحن نعلم أن القرآن والسنة والإجماع والقياس أصل مصادر التشريع الإسلامي فكيف يلزمنا الدكتور بالالتزام بحوادث التاريخ والخروج على الحكام وهو يعلم أن التاريخ الإسلامي يحتاج إلى إعادة كتابته على منهج الجرح والتعديل المعمول به في الأحاديث النبوية.

أما الاحتجاج بالقدر فها هو ذا شيخ الإسلام ابن تيمية الذي يثق به الدكتور إمام يقول في مجموع الفتاوى مبطلاً الاحتجاج بالقدر: "وليس في القدر حجة لابن آدم ولا عذر، بل القدر يُؤْمن به ولا يُحْتَج به، والمحتج بالقدر فاسد العقل والدين، متناقض، فإن القدر إن كان حجة وعذراً، لزم ألا يُلام أحد، ولا يعاقب ولا يُقتص منه، وحينئذ فهذا المحتج بالقدر يلزمه ـ إذا ظُلِم في نفسه وماله وعرضه وحرمته ـ ألا ينتصر من الظالم، ولا يغضب عليه، ويذمّه، وهذا أمر ممتنع في الطبيعة، لا يمكن أحد أن يفعله، فهو ممتنع طبعاً محرم شرعا.

ولو كان القدر حجة وعذراً: لم يكن إبليس ملوماً ولا معاقباً، ولا فرعون وقوم نوح وعاد وثمود وغيرهم من الكفار، ولا كان جهاد الكفار جائزاً، ولا إقامة الحدود جائزة، ولا قطع السارق، ولا جلد الزاني ولا رجمه، ولا قتل القاتل ولا عقوبة مُعْتَدٍ بوجه من الوجوه. ـ إلى أن قال رحمه الله ـ فمن احتج بالقدر على ترك المأمور، وجزع من حصول ما يكرهه من المقدور فقد عكس الإيمان، وصار من حزب الملحدين المنافقين، وهذه حال المحتجين بالقدر".

وإذا أردتم المزيد نوافيكم لأني قد رددت على معظم ما أثاره من حجج خاصة قضية العجز وعدم القدرة واحتجاجه بحديث يأجوج ومأجوج، ورددت عليه في مسائل شرعية دقيقة سأنشره كاملاً بإذن الله تعالى بعد أن تنتهي هذه الحلقات ليستبين للقارئ أن العلم ليس حكراً على **الدكتور سيد إمام** فك الله أسره ولا حكراً على غيره لأن منهج أهل السنة لا يؤمن بعصمة العلماء أياً كانت منزلتهم.

س١٥: لماذا أيده كثير من قادة الجهاد البارزين من ذوى التاريخ الهام فى حركة الجهاد المصرية مثل **أنور عكاشة** الذي شارك في اغتيال **السادات ونبيل نعيم وأحمد يوسف وصالح جاهين** وغيرهم؟

ج١٥: هؤلاء إما في السجن وإما مفرج عنهم تحت شرط الإقامة الجبرية وهم في قبضة السلطان وإن خرجوا من السجن فبمقدور الحاكم أن يعيدهم إلى السجن، فشبهة الإكراه قائمة، ورغم ذلك فأنا أرد عليهم في صلب الموضوع.

س١٦: هل لبعدك عن الواقع العملي للحركة الجهادية في أرض الواقع بمصر تأثير على رأيك بشأن المراجعات؟

ج١٦: الحمد لله الذي عافاني أن أكون في أي سجن بمصر الآن، فإن كنت بعيداً بجسدي عن الواقع المصري فروحي متعلقة بكل شبر في ربوعها، وعقلي متابع لكل أخبارها ولله الحمد والمنة، تخيلوا لو أنني كنت في مصر ونشرت تعليقي الأولي على الوثيقة ماذا كانوا سيفعلون بي غير السحل والتعذيب والقتل في سويداء القلب، وهذا يؤكد على حقيقة أن هذه الوثيقة سلخ غير شرعي ولد في أجواء رعب وتخويف وإكراه.

س١٧: ما الطرح الذي تطرحه لحل مشكلة المعتقلين من حركة الجهاد فى مصر كبديل عن المراجعات؟

ج١٧: هذا اختيار جائر فهؤلاء شباب مظلومون يجب على الدولة أن تفرج عنهم بدون أية شروط، أما إذا كان المقابل التخلي عن اعتقاد المسلم في مقابل إطلاق سراحه فلا يوجد لدي إلا قول الرسول صلى الله عليه وسلم كما في صحيح البخاري عن خباب بن الأرت رضي الله عنه:(**أَتَيْتُ النَّبِىَّ - صلى الله عليه وسلم - وَهْوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً، وَهْوَ فِى ظِلِّ الْكَعْبَةِ، وَقَدْ لَقِينَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ شِدَّةً فَقُلْتُ أَلاَ تَدْعُو اللَّهَ فَقَعَدَ وَهْوَ مُحْمَرٌّ وَجْهُهُ فَقَالَ «لَقَدْ كَانَ مَنْ قَبْلَكُمْ لَيُمْشَطُ بِمِشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ عِظَامِهِ مِنْ لَحْمٍ أَوْ عَصَبٍ مَا يَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَيُوضَعُ الْمِنْشَارُ عَلَى مَفْرِقِ رَأْسِهِ، فَيُشَقُّ بِاثْنَيْنِ، مَا يَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَلَيُتِمَّنَّ اللَّهُ هَذَا الأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ مَا يَخَافُ إِلاَّ اللَّهَ**).

س١٨: ما رؤيتك عن مستقبل تيار الجهاد في مصر؟ وما تأثير هذه المراجعات على هذا المستقبل؟

ج١٨: أعتقد أن أثر هذه الوثيقة سيكون ضعيفاً جداً في مصر وبقية دول العالم نظراً إلى طبيعة المخاطبين الموجه إليهم هذه الوثيقة فهؤلاء الجهاديون عقائديون، ولا يعتقدون بعصمة العلماء مهما علت منزلتهم في العلم الشرعي، كما أنهم يستخفون بهذه المبادرات والتراجعات لأنها في منظورهم وليدة إكراه، ولا تخدم إلا أجهزة الأمن الراعية لهذه الوثيقة،

فهذا الجيل العقدي لا يثق إلا في المشايخ المرابطين في الثغور وساحات القتال لا يثقون في مشايخ العرب ولا مشايخ أوروبا والغرب ويتهمونهم بممالأة السلطات الحاكمة شرقاً وغرباً، لذلك فإن دعوة **الدكتور سيد إمام** بوقف العمل المسلح محلياً وعالمياً لن تلقى آذاناً صاغية من الجيل العقدي الجديد المنتمي إلى التنظيمات الجهادية على مستوى العالم وسيتلاشى أثر هذه الوثيقة مع خفوت الزفة الإعلامية وربما تحاول أجهزة الأمن أن تسوق لشيخ مسجون جديد ولوثيقة جديدة سيكون مصيرها مثل سابقتها.

س١٩: وما تأثير **الدكتور سيد إمام** الآن على الجهاديين فى العالم لا سيما وكما تعلم أنه هو الأب الروحى لعلمائهم جميعاً؟

ج١٩: مصطلح الأب الروحي مصطلح كنسي غربي، لا يوجد لدينا أهل الإسلام هذا الأب الروحي، لا يزال الشباب ينظرون إلى **الدكتور سيد إمام** على أنه عالم كتب وثيقته التراجعية تحت الإكراه، فهم لا يتأثرون بمثل هذه التراجعات وقد تجاوزوها بمراحل فلديهم أدبياتهم ومشايخهم ولا يعترفون بوصايا السجون التي تخالف الحق الذي يعتقدونه".

إلى هنا انتهى هذا الحوار كما ورد عل الرابط التالي:

http://www.almaqreze.net/articles/artcl٠٦٠.html

رابعاً- أطروحات سيد إمام في حواره مع جريدة الحياة:

أجرى مراسل جريدة "الحياة" بالقاهرة حواراً مطولاً مع **الدكتور سيد إمام عبد العزيز الشريف** وفيما يلى نص الحوار بطوله نظراً إلى أهميته وقد نقلناه بالنص من الموقع التالي:

/http://zakiamin.maktoobblog.com

- حين نشرت وثيقتك «ترشيد الجهاد في مصر والعالم»، تضاربت معلومات حول حقيقة علاقتك بجماعة الجهاد، وما إذا كان التنظيم أسس في مصر أولاً أم في باكستان بعد وصولك إلى هناك العام ١٩٨٣، حتى أن بعض المعلومات الشخصية عنك نشرت في شكل متضارب.

ـ الأخطاء كانت واردة من جانب بعض وسائل الإعلام التي كنا بعيدين عنها ولا نتعامل معها وإن كانت تتابعنا، وعموماً فإن اسمي هو **السيد إمام ابن عبد العزيز الشريف**، ويمتد نسبي من جهة الوالدين إلى آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بحسب المثبت لدينا في شجرة العائلة. ولدت في الثامن من آب (أغسطس) ١٩٥٠م (الموافق ٢٢شوال ١٣٦٩هـ) في مدينة بني سويف جنوب القاهرة.. نشأت في أسرة محافظة وتعلمت من الوالد رحمه الله الالتزام بالدين والاجتهاد في الدراسة فتمسكت بهما مدى حياتي.

بعد إتمامي دراستي الابتدائية والإعدادية في بني سويف التحقت بمدرسة المتفوقين الثانوية النموذجية في عين شمس في القاهرة (داخلية) في ١٩٦٥، وكنت من أوائل الجمهورية (١٣) في الثانوية العامة ١٩٦٨ فالتحقت بكلية الطب جامعة القاهرة، وتخرجت فيها عام ١٩٧٤ من الأوائل، وعُينت في قسم الجراحة في الكلية نفسها (قصر العيني) وتعلمت مهنة الجراحة على يد جهابذة الجراحة في مصر.

اتهمت في قضية تنظيم الجهاد الكبرى في ١٩٨١ (اغتيال الرئيس أنور السادات) فاضطررت إلى السفر عام ١٩٨٢ وعملت فترة قصيرة في الإمارات، ثم سافرت للخدمة الطبية في الجهاد الأفغاني عام ١٩٨٣ حتى ١٩٩٣ (عشرة سنوات) حين أبعدت باكستان المجاهدين العرب فانتقلت إلى السودان عدة أشهر، ثم إلى اليمن عام ١٩٩٤، وعملت جراحاً فيها حتى اعتقلت هناك في ٢٠٠١/١٠/٢٨ في أعقاب أحداث ١١-٩-٢٠٠١ ثم سلمتني اليمن إلى مصر في ٢٠-٢-٢٠٠٤، ومن وقتها وأنا مسجون في مصر.

■ماذا عن التزامك الديني وصلتك بالجماعات الإسلامية؟

ـ أنا ملتزم بديني منذ الصغر بفضل الله وبحكم النشأة في الأسرة، هذا على المستوى الشخصي، أما اهتمامي بالإسلام كنظام عام فبدأ بقضية الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥، حين ازدادت مطالعاتي الإسلامية ومنها أدركت أن الإسلام نظام عام لكل شيء في الحياة وليس مجرد شعائر تعبد شخصية، ولم ألتق بأحد من الإخوان إذ كانوا مسجونين، ولم أطالع أياً من كتبهم لمدة

سنين إذ كانت ممنوعة، وبدأت الكتب تقودني من كتاب إلى كتاب ومن مكتبة إلى مكتبة حتى صارت الحصيلة ضخمة.

مدرسة المتفوقين كان لا يلتحق بها إلا أوائل الشهادة الإعدادية من جميع محافظات مصر، وفي هذه المدرسة تعلمت أسلوب البحث العلمي من أكثر من مرجع في المكتبة، ونفعني هذا المنهج في دراستي الشرعية، إذ كنت أدرس الموضوع الواحد في مصادر عدة لجمع أطرافه وكشف غوامضه، وكنت ألجأ إلى بعض المشايخ كل حين للتثبت من فهمي لما قرأت أو للاستفسار أحياناً.

■ألم تلتحق بأية جماعة أو تنظيم خلال تلك الفترة؟

- أدركت من دراستي الشرعية أن تطبيق الشريعة الإسلامية هو سبيل إصلاح البلاد، وتاريخ المسلمين يشهد بذلك. ولم ألتحق بأية جماعة أو جمعية إسلامية قائمة إذ كنت أرى في مناهجها إما نقصاً وقصوراً وإما خطأ وفساداً. وعشت في مصر حتى خرجت منها في ١٩٨٢ مراقباً للأحداث.

■كيف إذاً نشأت علاقتك **بأيمن الظواهري**؟

- تعرفت على **أيمن الظواهري** في ١٩٦٨ إذ كان زميل دراسة في كلية الطب، وكنا نتناقش مع زملاء آخرين في موضوعات إسلامية مختلفة، وكنت أعلم من زميل آخر أن أيمن مشترك في جماعة إسلامية حدثت بها انشقاقات، لكنه لم يفاتحني في الانضمام إلى جماعة إلا عام ١٩٧٧، وقدم نفسه لي على أنه مندوب من هذه الجماعة لدعوتي، فسألته هل في جماعتهم علماء شريعة؟ فقال نعم، فطلبت مقابلتهم لبحث بعض الأمور المتعلقة بذلك معهم، فظل يماطلني ويقابلني على فترات خاصة مع اختلاف أماكن العمل والسكن، وظل أمر انضمامي إلى جماعتهم معلقاً على مقابلتي لمن معهم من المشايخ، ولم أكتشف إلا بعد قضية الجهاد ١٩٨١ أن أيمن كان مراوغاً ويتعلل بالسرية، واكتشفت أنه كان هو أمير هذه المجموعة وأنه لم يكن معهم أحد من المشايخ، وأنه هو الذي تسبب في اعتقال أصحابه وشهد ضدهم.

■إذا كان هذا هو رأيك في **الظواهري** فكيف عملت معه؟

- كانت تربطني صداقة قديمة من أيام المدينة الجامعية بالأخ الدكتور (الصيدلاني) **أمين الدميري**، وفوجئت العام ١٩٧٩ بأيمن الظواهري يتردد عليه في صيدليته، فقلت للدميري إذا كان **أيمن** يدعوك إلى جماعة إسلامية فلا تعتبر زمالتي **لأيمن** تزكية لهذا الأمر لأنني لا أعرف من جماعته هذه إلا هو فقط، وأنت تدبر أمرك.

الأجهزة الأمنية اعتبرتني في تنظيم مع **أيمن** بسبب بعض الخدمات التي ساعدته فيها، وأنا ساعدته باعتبار الزمالة والصداقة وليس لاعتبارات تنظيمية، وقد ساعدت غيره لاعتبارات إسلامية، فمثلاً قمت بنقل **الشيخ عمر عبد الرحمن** من الفيوم إذ كان مطلوباً اعتقاله بعد ١٩٨١/٩/١٥ بسيارتي الخاصة إلى مكان يختفي فيه في الجيزة، ثم انتقل منه إلى منزل أخته في العمرانية فاعتقل هناك.

حين اتهمت في قضية اغتيال **السادات** التي عرفت باسم «قضية الجهاد الكبرى» كنت فاراً وحوكمت غيابياً وغادرت إلى باكستان.

■لماذا أسست جماعة «الجهاد» هناك على رغم موقفك من **الظواهري**؟

وصلت باكستان في ١٩٨٣، وحُكِمَ عليّ غيابياً بالبراءة عام ١٩٨٤ في قضيه الجهاد الكبرى ولم يصل الظواهري إلى باكستان إلا عام ١٩٨٦. وقد كلمني في تكوين جماعة للجهاد في مصر من أجل تطبيق الشريعة، فرفضت وقلت له: الأمر في حاجة إلى دراسة شرعية مستفيضة وليس بالبساطة التي تتصورها، وكنت في هذه الفترة توسعت في دراستي الشرعية مستعيناً ببعض المشايخ الأفغان من أهل الحديث، فأصر الظواهري على أهمية استغلال الجهاد الأفغاني وأهمية إحضار شباب من مصر للمشاركة فيه، فقلت له: هذا شيء لا بأس به، ولكن لا دخل لي بهم لا إدارياً ولا في المعيشة، فطلب مني القيام بدور شرعي معهم فوافقت إذ كنت أقوم به مع غيرهم من الشباب العرب.

وشيئاً فشيئاً كثر عددهم ومشاكلاتهم، وبصفتي معلمهم الشرعي صارت المشاكلات تأتيني بعدما يهرب **الظواهري** من حلها على رغم اشتراطي عليه منذ البداية - التي لم يحضرها أحد إلا أنا وهو - ألا دخل لي بالإخوة ومشاكلاتهم، فطلبت عقد اجتماع لهم في ١٩٩١ وقلت لهم: لا تشغلوني بمشاكلاتكم وإلا فسأقطع صلتي بكم. فقال الظواهري: إن وجودك معنا رفع عنا الحرج لأن الجماعة الإسلامية تقول إن معها عالماً هو **الشيخ عمر عبد الرحمن** وأنت كل الناس تشهد بعلمك، وفى الاجتماع نفسه قال الأخ مجدي كمال: تأكد يا دكتور أنك إذا قطعت صلتك بالإخوة فسينقسمون إلى جماعات.

ثم بعد عام في ١٩٩٢ طلب الإخوة الاجتماع بي وعرضوا مسألة قيامهم بعمليات قتالية في مصر كما تفعل الجماعة الإسلامية لأن الناس يعيرونهم بذلك فقلت لهم: إننا قد جاهدنا في أفغانستان ودربنا الكثيرين ممن نعرف وممن لا نعرف وعلمناهم علوماً شرعية نافعة، بما لم يفعل أحد مثلنا، أما القتال في مصر فلن يأتي بمصلحة وفيه مفاسد جسيمة، وأما الجماعة الإسلامية فلن تصل إلا إلى طريق مسدود، ونصحت الإخوة ببذل مزيد من الجهد في شؤون الدعوة، فقال لي الأخ **مجدي كمال**: انتهى وقت الكلام وجاء وقت العمل، وهددتهم إن هم تكلموا في ذلك ثانية، وعقدت العزم على قطع صلتي بهم بعد تصفية أوضاعهم في باكستان، وكان ذلك في مطلع عام ١٩٩٣.

■ **لكن الجميع يعرف أنك كنت أول أمير لجماعة «الجهاد» وربما ظلاً للظواهري؟**

- السلطات الأمنية اعتبرت صلتي بالإخوة صلة إمارة تنظيمية والحقيقة أنها كانت صلة توجيه شرعي. وكنت أرى الاشتغال بالعلوم الشرعية والتأليف فيها أكبر من التنظيمات، فإن التنظيمات - بل الدول - تفنى وتبقى العلوم الشرعية تنفع المسلمين.

في أثناء صلتي بإخوة الجهاد جعلتهم يدربون كل من يريد ويساعدون كل محتاج منهم أو ممن لا صلة له بهم تنظيمياً، وكانوا يعطون معاشات لمن ليس منهم، وعندما اشتكى إخوة الجماعة الإسلامية مما وقع لإخوانهم في

حي عين شمس في القاهرة طلبت من أيمن أن يساعدهم فأعطى الأخ رفاعي طه مبلغاً كبيراً، ولمدة سنوات بعد إنشاء «القاعدة» كانوا لا يفعلون شيئاً إلا بمشورتي، فهل كنت أميرهم أو معهم في تنظيم وأنا دائماً أقول إن إخوة الإسلام واجبة بالشرع وهي أكبر من التنظيمات.

▪**كيف تطور خلافك مع جماعة «الجهاد»، خصوصاً مع أيمن الظواهري؟**

- يوجد سببان لذلك:

الأول: إصرارهم على القيام بعمليات قتالية في مصر منذ عام ١٩٩٢ - كما ذكرت من قبل - مع رفضي لذلك، ثم كررت استنكاري ورفضي لما قاموا به عندما ذهبت إلى السودان أواخر ١٩٩٣. وللأسف الشديد فقد توصلوا إلى هذه القناعة وأعلنت «جماعة الجهاد» وقف العمليات في مصر عام ١٩٩٥، ولكن، بعد صدامات فاشلة دامية كانت للرياء والسمعة لمجرد تقليد الجماعة الإسلامية، فتوقفوا بعدما ساقوا إخوانهم أفواجاً إلى المشانق والسجون.

والثاني: هو تحريفهم كتابي «الجامع في طلب العلم الشريف»، والذي فعل ذلك هو **أيمن الظواهري** وحده، لكن جماعته كلهم سكتوا على ما فعل فهم شركاؤه في الإثم. وكانت صلتي **بالظواهري** عادية إلى حين غادرت السودان منتصف ١٩٩٤، وهو الذي استقبلني في مطار الخرطوم لما سافرت إلى السودان أواخر عام ١٩٩٣، وهو الذي ودعني في المطار نفسه لما غادرته منتصف ١٩٩٤، ولم أكتب كتابي «الجامع» إلا بعدما قطعت صلتي بهم عام ١٩٩٣، وأكملته قبل مغادرتي السودان في ١٩٩٤، وتركت لهم نسخة منه عند سفري إلى اليمن ليتعلموا منه ويدرسوه وليبيعوه ويكتسبوا منه إذا أرادوا لمساعدة الأسر.

- وقال لي **الظواهري**: «إن هذا الكتاب فتح من الله تعالى»، وأعلنوا عن قرب إصداره في مجلة لهم كانوا يصدرونها من لندن باسم «كتاب العلم» ووصفوني مرة بأنني «مفتي المجاهدين في العالم»، ومرة بأنني «العالم المرابط والمفتي المجاهد **الشيخ عبد القادر بن عبد العزيز**»، وبعدما

وصلت اليمن ومارست عملي الطبي علمت من أحد الإخوة أن جماعة الجهاد بدلت كتابي «الجامع» فحذفوا منه أشياء وغيروا اسم الكتاب إلى «الهادي إلى سبيل الرشاد»، وقالوا أقرته لجنتهم الشرعية، فسألت الأخ الذي كان يكتب الكتاب على الكومبيوتر، وكان وصل إلى اليمن للعمل، فأخبرني أن **الظواهري** هو الذي فعل كل هذه التحريفات وحده لما وجد في الكتاب نقداً للحركات الإسلامية كتبته من واقع معايشتي لهم. ولم أعرف في تاريخ الإسلام أن أحداً فعل هذا الكذب والغش والتزوير وخيانة الأمانة بالعدوان على كتاب غيره وتحريفه قبل **أيمن الظواهري**. كان السلف إذا رأى احدهم ما يراه خطأ في كتاب غيره كتب رداً عليه.

فعل هذا الليث بن سعد والشافعي كلاهما مع مالك رحمهم الله وهذا موجود في كتاب «الأم» للشافعي. وكتب ابن تيمية «الرد على الاخنائي» وكتب أيضاً كتاب «الرد على الرافضي» المشهور باسم (منهاج السنة النبوية).

▪بدا وقتها أنك اتخذت موقفاً شخصياً من الظواهري وليس موقفاً موضوعياً؟

- العدوان على كتاب الغير وتحريفه كما فعل الظواهري لا يفعله إلا اللصوص ومن لا أخلاق ولا خلق لهم. كتبت بيان استنكار لما فعلوه، وليست لدى الظواهري ولا لدى لجنته الشرعية أهلية النظر أو التصحيح للكتب الشرعية، هذا إذا أذن لهم صاحبها، وليس فيهم من يستطيع أن يكتب صفحة واحدة من دون خطأ فقهي، ورئيس لجنتهم الشرعية حكم على صبي تجسس عليهم في السودان عام ١٩٩٥ بالقتل وقتلوه، والقاعدة الشرعية تنص على «ادرأوا الحدود بالشبهات»، وكون الصبي بدأ يتجسس عليهم وهو دون البلوغ شبهة تدرأ الحد، كما أن القاضي الذي حكم بالقتل هو خصم للصبي (لأن القاضي كان عضو مجلس شورى الجماعة وهي كلها خصم للصبي)، والقاضي إذا كان خصماً فحكمه باطل وكذلك شهادته، لكنهم قتلوه وهو ابن أحد أعضاء مجلس شورتهم، وقتلوه من وراء ظهر أبيه، (ذلك مبلغهم من العلم)، الذين حرفوا كتابي ووضعوا اسم لجنتهم عليه ليواري به **الظواهري** سوأة جريمته. وكان الأخ ياسر السري «عمل لجوءاً سياسياً» في لندن قبل ذلك، وعلم بما فعلوه في كتابي، فطلب

مني نسخة ليطبعه في لندن، وعلمت جماعة الجهاد فأرسلوا تهديداً إن هو طبعه (بلطجة)، لكنه طبعه ووزعه في لندن ومنها انتشر.

▪لم ترد على سؤالي عن موقفك من الظواهري: شخصي أم موضوعي؟

- الخلاف موضوعي، كان **أيمن الظواهري** عالة علي، في المستوى التعليمي والمهني والشرعي وأحياناً الشخصي، تعاقد على العمل كجراح مع مستشفى الهلال الكويتي في بيشاور عام ١٩٨٦، وهو لم يتدرب على الجراحة من قبل ولا قضى نيابة جراحة في أي مستشفى وحصل على ماجستير الجراحة نظرياً من المذاكرة في كتبي، واشتغل قليلاً في السعودية كطبيب عام وفي تجنيده عمل في التخدير، ولما تسلم العمل في مستشفى الهلال الكويتي طلب مني أن أقف معه أعلمه العمليات، فظللت أعلمه حتى بدأ يقف على قدميه، ولولا ذلك لكان افتضح لأنه تعاقد على مهنة لم يمارسها، وكان مولعاً بالإعلام والظهور فكتبت كتباً شرعية ونشرات ووضع اسمه عليها لأدفعه دفعة شرعية وإعلامية.

تنكر الظواهري لهذا كله وجحد النعمة ولم يشكرها، وعض يدي التي امتدت إليه بالإحسان. غش وتدليس وخيانة أمانة وكذب وبلطجة. وما زالت فيه هذه الطباع حتى عض هو وأصحابه في «القاعدة» يد **الملا محمد عمر** الذي استضافهم وحماهم في أفغانستان وأمرهم ألا يصطدموا بأميركا لأنه هو (**محمد عمر**) ودولته لا طاقة لهم بهذا الصراع، وكانوا بايعوه كأمير للمؤمنين على السمع والطاعة، فخانوه ونكثوا بيعته ونفذوا أحداث ٢٠٠١/٩/١١ من وراء ظهره وأطاحوا إمارة أفغانستان الإسلامية وحولوا **الملا محمد عمر** من سلطان دولة إلى رجل حرب عصابات، وتسببوا في سقوط آلاف القتلى من العرب والأفغان مع الهجوم الأميركي على أفغانستان في ٢٠٠١/١٠/٧ وكل هذا في رقابهم.

هذا جزء من حقيقة أيمن الظواهري وأميره بن لادن - من دون التزييف والدجل الإعلامي الذي يسبغه عليهما أتباعهما - لا أخلاقية متناهية، وذكرت هذا ليحذر منهم الشباب الناشىء المفتون بهم والذي لا يعرفهم.

■نحن نعلم أن الظواهري اعتذر لك عما جرى من تحريف لكتابك «الجامع» فلماذا استمر الخلاف بعدها؟

- من أقبح ما اعتذر به **أيمن الظواهري** وجماعته عن تحريفهم كتابي «الجامع» قولهم إنهم كانوا ينفقون عليّ في أثناء كتابتي له، فكان عذرهم أقبح من ذنبهم، فهل كان أحد منهم ينفق علي من ماله أو من مال أبيه، إنها أموال المسلمين (تبرعات)، وعاش أكابر العلماء على ذلك (على أموال الأوقاف) كابن الصلاح والنووي وابن تيمية وابن القيم وابن كثير وغيرهم، فهل جاء ناظر الوقوف ليبدل ما لا يعجبه في كتبهم، وأنا ما أخذت من أموال التبرعات نفقة معيشة إلا فترة قصيرة للتفرغ لإتمام الكتاب. وقال الشاطبي في «الموافقات» إن «من قام بحاجة المسلمين وجب على المسلمين القيام بحاجته وإنما يكون ذلك من بيت المال»، وهذه القاعدة دليلها إجماع الصحابة رضي الله عنهم فإنهم منعوا أبا بكر الصديق من الاشتغال بالتجارة ليتفرغ لشؤون المسلمين، ثم من بعده عمر وسائر الخلفاء، فهل جاء أحد من الرعية ليبدل فتوى أحد الخلفاء بدعوى أنهم يأكلون من مال المسلمين؟

قال البخاري رحمه الله في كتاب الأحكام من صحيحه «باب رزق الحاكم... وأكل أبو بكر وعمر»، وروى البخاري خبر أبي بكر في كتاب البيوع (حديث ٢٠٧٠) وشرحهما ابن حجر رحمهم الله. وكان سيد قطب رحمه الله مستشاراً في وزارة التربية والتعليم فهل بدل جمال عبد الناصر كتبه؟

فعل **الظواهري** وجماعته ما لم يفعل أحد قبلهم من خيانة الأمانة وتحريف كتب العلم الشرعي، واعتذروا بعذر هو أقبح من ذنب، وهل كانت مهنتي لا تغنيني، وكانوا كلهم يعيشون على التبرعات وما قدموا شيئاً نافعاً للإسلام؟ وبقيت كلمة أخيرة هنا ما كنت أحب أن أقولها، وهي إن أموال التبرعات التي يقولون إنهم يعطونني منها نفقة أنا الذي أرسلتها إليهم، فقد اتصل بي الأخ خالد الفقي مطلع ١٩٩٣ وقال لي إن معه نصف مليون ريال سعودي (١٣٣ ألف دولار) تبرعات سيرسلها إلى في بيشاور، فقلت

له أعطها للإخوة لإعاشة الأسر والإخوة المنقطعين فعاشوا منها وتزوجوا. ثم دعوت عليهم أن يمزقهم الله كما مزقوا كتابي فمزقهم سبحانه أشتاتاً.

▪طالما وصل الحديث إلى **بن لادن** كيف نشأت العلاقة بين جماعتي «الجهاد» و«القاعدة»؟

- عندما وصلت بيشاور في ١٩٨٣ لم يكن بها من العرب إلا نحو عدد أصابع اليدين، ثم ظهر الشيخ عبد الله عزام وأسس «مكتب خدمات المجاهدين» أواخر ١٩٨٤ وكثرت الدعاية للمشاركة العربية في الجهاد الأفغاني فتزايد الوجود العربي تدريجياً ونشأت جماعة الجهاد قبل القاعدة، ومرت القاعدة بأربع مراحل:

- المرحلة الأولى (مرحلة المعسكر والجبهة) أواخر عام ١٩٨٧، كان بن لادن يجمع الأموال من السعودية ويسلمها للقادة الأفغان وللشيخ عزام، فاشتكى بعض الشباب **لبن لادن** من تجاوزات في «مكتب الخدمات» فقرر بن لادن إنشاء عمل مستقل عن **الشيخ عزام**، بدأ بمعسكر التدريب وجبهة قتال في منطقة جاجي في أفغانستان قرب الحدود مع باكستان، وساعدته في ذلك كوادر من جماعة الجهاد الذين بفضل مهاراتهم العسكرية العالية توافد عليهم الشباب بكثرة، وزاد عدد معسكرات التدريب بالتبعية.

- المرحلة الثانية (مرحلة التنظيم) في عام ١٩٨٩، لما كثر الشباب من جنسيات مختلفة، وإن كانت غالبيتهم من السعودية واليمن، بدأ بن لادن يطلب منهم البيعة لنفسه كأمير للجهاد، فتحولت «القاعدة» من معسكر وجبهة إلى تنظيم.

- المرحلة الثالثة (مرحلة غربلة التنظيم) عام ١٩٩٠ لاحظ بعض من بايع بن لادن من ذوي الخبرة في العمل الإسلامي أن بن لادن يغير أهدافه وخططه سريعاً من الجهاد الأفغاني إلى الرمي بثقله في الجهاد في اليمن الجنوبي قبل انتهاء الجهاد الأفغاني، إلى محاولة اغتيال **محمد ظاهر شاه** (ملك أفغانستان السابق) في إيطاليا، إلى تجهيزه للاشتراك في حرب الخليج الثانية ضد العراق لما احتل الكويت، فطالبه بعض أتباعه بأن يكون للقاعدة منهج (دستور) يحدد أسس قيامها وأهدافها والتي بناء عليها يأخذ

بن لادن البيعة من الشباب، فرفض **بن لادن** أن يتقيد بأي منهج ليعطي لنفسه حرية التصرف في أتباعه كما يشاء وطرد من طالبه بمنهج، ومن وقتها - وللأسف - أصبح لا يتبع بن لادن إلا أحد رجلين: رجل جاهل بدينه أو رجل منتفع بدنياه، وأصبح على الكل السمع والطاعة العمياء وإلا فالمصير معروف (من اعترض طرد) وأصبح أكثر أتباعه من صغار الشباب من السعودية واليمن الذين تحركهم العاطفة الإسلامية أكثر من الضوابط الشرعية وكذلك من الأعاجم (من آسيا وأوروبا) الذين فهمهم للدين محدود وتحركهم العاطفة، خاصة من أسلم منهم حديثاً ولم يتعلم دينه.

- المرحلة الرابعة (مرحلة المواجهة العالمية) عام ١٩٩٣، وذلك في السودان، عندما كشف بن لادن عن رغبته في الصدام مع القوى الدولية، خصوصاً أميركا، فتركه بعض أتباعه وحتى من أقاربه وأصهاره، وكان إعلانه عن «الجبهة العالمية لمحاربة اليهود والصليبيين» عام ١٩٩٨ مجرد تحصيل حاصل لما كان يجري الإعداد له من ١٩٩٣ من رصد الأهداف الأميركية والأوروبية التي يمكن ضربها في أنحاء مختلفة من العالم.

■ هل معنى ذلك أن للمصريين الفضل في تأسيس «القاعدة»؟

- أفراد جماعة الجهاد هم الذين أسسوا القاعدة وأداروها وحاولوا أن يحسنوا توجيه **بن لادن** وأن يقللوا من تفلتاته الشرعية، ثم قطعت صلتي بالجميع عام ١٩٩٣ لما رأيت الأغلب متبعاً لهوى نفسه، وقال الله تعالى «ومن أضلُّ ممن اتَّبع هواه بغير هدى من الله إن الله لا يهدي القوم الظالمين» (القصص ٥٠).

ولهذا فإنني أقول إنه ليس لـ «القاعدة» منهج ولا فكر ولا منظّر ولا مفت إلا ما يراه **بن لادن** برأيه الشخصي و(من اعترض تم طرده). هذا المسلك هو الذي أدى إلى وقوع أحداث ٢٠٠١/٩/١١، ومن بقي مع بن لادن كان عملهم تبرير أخطائه وآرائه بشبهات من الشريعة يلبسون بها على الجهال. وانضم الظواهري إلى «الجبهة العالمية» في ١٩٩٨ ومعه نفر قليل فصلتهم «جماعة الجهاد» وأعلنت عن ذلك.

■كيف تقوّم أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١؟

- أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ هي من جهة تنظيم «القاعدة» خيانة للصديق وغدر بالعدو وكارثة على المسلمين، وهذه كلها من خصال النفاق وكبائر الذنوب التي يفسق فاعلها وكل من رضي بفعله عليه الإثم نفسه.

أما خيانة الصديق: فقد بايع **بن لادن الملا محمد عمر** زعيم طالبان كأمير للمؤمنين في إمارة أفغانستان الإسلامية وعاش في حمايته ورفض **محمد عمر** تسليم **بن لادن** لأية جهة، وأمر **محمد عمر** أكثر من مرة ألا يصطدموا بأميركا وأنه لا طاقة له بذلك، خصوصاً أن أفغانستان وشعبها هم الذين دفعوا ثمن تفجيرات **بن لادن** في نيروبي ودار السلام في ١٩٩٨، ثم إن **بن لادن** وأتباعه كذبوا على أميرهم **محمد عمر** وخانوه ونكثوا بيعته ونفذوا أحداث ٢٠٠١/٩/١١ من وراء ظهره بعدما ظلوا يخططون لها أكثر من سنتين على أرضه (أفغانستان) منذ أن طرح **خالد** شيخ الفكرة على **بن لادن**، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (من خلع يداً من طاعة لقي الله ولا حجة له) رواه مسلم.

وأما الغدر بالعدو: فقد دخلوا أميركا بتأشيرة وهذه عقد أمان لا خلاف فيه بين العلماء حتى لو كانت مزورة كما ذكره محمد بن الحسن الشيباني المتوفي في ١٨٩ هـ في كتابه «السير الكبير» حيث ذكر أن من زور خط أهل الحرب فصدقوه ودخل بلادهم لا يحل له أن يخونهم في شيء لا في دمائهم ولا أعراضهم ولا أموالهم ولا فارق في ذلك بين المقاتل (العسكري) وغير المقاتل (المدني) من أهل الحرب ما دام في بلادهم، وعلى هذا سائر أهل العلم، بل إن **الشافعي** قد ذكر في كتابه (الأم) ج ٤ صـ ١٦٤ ـ ١٦٥، أن المسلم إذا دخل دار الحرب بأمان أهلها ثم أسر أهل الحرب بعض المسلمين لا يجوز لهذا المسلم أن يقاتلهم لاستنقاذ هؤلاء الأسرى أو السبي، هذا حاصل كلامه، ولابن قدامة قريب منه في (المغنى) ج ٨ .

أما أتباع **بن لادن** فدخلوا أميركا بعلمه وبأمره وغدروا بأهلها فقتلوا ودمروا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «ينصب لكل غادر لواء عند إسته يوم القيامة بقدر غدرته» رواه مسلم، أي ترفع له راية عند دبره

ليفتضح أمام الخلق يوم القيامة، ثم إنهم يسمون خيانتهم وغدرهم غزواً تشبيهاً لأفعالهم بغزوات النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا انتقاص واستهزاء بالنبي (صلى الله عليه وسلم) إذ ينسبون إليه غدرهم وخيانتهم، والنقص من قدر النبي صلى الله عليه وسلم حكمه معروف للمسلمين كما ذكره القاضي عياض في «الشفا» وابن تيمية في «الصارم المسلول».

▪إلى أي مدى أثرت تلك الأحداث في أوضاع المسلمين في العالم؟

- كانت الكارثة على المسلمين: فقد أشعلوا فتنة دخلت كل بيت، وتسببوا في سجن آلاف المسلمين في سجون الدول المختلفة، وتسببوا في سقوط عشرات آلاف من القتلى المسلمين من العرب والأفغان والباكستانيين وغيرهم، ودُمرت إمارة طالبان الإسلامية ودمرت «القاعدة» وتسببوا مباشرة في الاحتلال الأميركي لأفغانستان وغير ذلك من الخسائر الفادحة التي لا يتسع المجال لذكرها هنا وكلها في رقابهم.

▪كيف ترى الطريقة التي أدار بها **بن لادن والظواهري** المعركة مع الأميركيين؟

- هرب **بن لادن والظواهري** وغيرهما مع بداية القصف الأميركي حتى أنهم تركوا نساءهم وعيالهم يقتلون مع غيرهم من الأبرياء وأنا أرى أن تعقد محكمة شرعية من العلماء الثقاة - ولو غيابياً - لمحاسبة هؤلاء على هذه الجرائم حتى لا يجرؤ جاهل بدينه على تكرار هذا العبث.

كانت طالبان تعاقب المرأة التي تخرج من بيتها كاشفة وجهها فكيف لا يحاسبون قادة «القاعدة» الذين تسببوا في تدمير دولتهم وسفك دمائهم وخراب بيوتهم ويتم أطفالهم وأيم نسائهم، وكل هذا بالمعصية لأميرهم؟

أين سيذهبون من هذه الذنوب؟، قال تعالى «ويقولون يا ويلتنا ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ووجدوا ما عملوا حاضراً ولا يظلم ربك أحداً» (الكهف٤٩) وكل هذا من غير طائل فلا هم هزموا أميركا ولا أبقوا على إمارة طالبان ولا على إخوانهم.

■لكن بعض الإسلاميين لا يزالون يشيدون بما جرى على رغم التبعات؟

- إنما أعجب بأعمال «القاعدة» كثير من الجهال لقلة علمهم بالشريعة وبمناطات الأعمال وحقيقة توصيفها الشرعي، والشعوب تحكمها العواطف وتفكر بآذانها لا بعقولها أي أنها تعجب بما تسمعه من دون أن تتدبر حقيقته بعقولها، وإنما حمل الناس على ذلك كراهيتهم لأميركا فإنهم لم يروا منها خيراً والقاعدة تلعب على هذا الوتر كما لعب عليه صدام حسين وأحمدي نجاد وغيرهما، فأميركا تدعم إسرائيل دائماً، وحتى المساعدات الأميركية لا يشعر عامة الناس بها لأنها إما أسلحة قديمة تتخلص منها لتشغيل مصانعها وإما قمح قديم مخزون تريد أن تتخلص منه أو حبوب منع الحمل، هذه هي المساعدات الأميركية أي أن أميركا تساعد نفسها، فالناس يكرهون أميركا والحركات الإسلامية تشعر بالقهر والعجز، فكل من يتنطح لأميركا يصفقون له سواء كان بن لادن أو نجاد أو صدام، وأصبح أقصر طريق إلى الشهرة والزعامة عند العرب والمسلمين هو مناطحة أميركا، لكن ما فائدة أن تهدم لعدوك عمارة فيهدم لك دولة، وما فائدة أن تقتل له رجلاً فيقتل لك ألف رجل، (ما هكذا يا سعد تورد الإبل) كما تقول العرب في أمثالها هذا باختصار تقويمي لأحداث ٢٠٠١/٩/١١.

■هل كانت «وثيقة ترشيد العمل الجهادي» كفيلة بتصحيح المفاهيم لدى المنتسبين إلى الجماعات الجهادية؟

- أنا تكلمت في أخطاء «القاعدة» كمسائل فقهية كتحريم الغدر لمن دخل دار الحرب بأمانهم، وتكلمت عن عدم جواز قتل السياح في بلادنا، وتكلمت في وجوب استئذان الأمير في الجهاد، وتكلمت عن خطر رئاسة الجهال وأنها طريق الضلال، أما قادة «القاعدة» فلم أذكرهم بالاسم، لأن الوثيقة مطروحة لمنسوبي الجهاد بمصر وكثير منهم لم يخرجوا من مصر ولم يعرفوا **بن لادن** أو **الظواهري** أو غيرهما كما عرفتهم، وقد لا يكون لديهم من العلم ما يمكنهم من تقويم أفعال هؤلاء والتفطن لأخطائهم الفاحشة، خصوصاً أن هناك من الجهال من يصور قادة «القاعدة» أبطالاً وهم في الحقيقة كذبة خونة غدرة مفسدون في الأرض، فلم أشأ أن أفرض

ما أعرفه على الآخرين في الوثيقة واكتفيت فيها بذكر الأخطاء كمسائل فقهية بأدلتها الشرعية.

■كم استغرقت كتابتك لهذه الوثيقة، وما أهم المراجع التي رجعت إليها؟

- أما المراجع فلم أرجع إلى شيء منها لعدم توافرها بالسجن وقت كتابتي للوثيقة، ولم أطلب توفيرها لعدم حاجتي إليها، فقد كتبت الوثيقة من ذاكرتي، ولهذا فإن بعض الأحاديث والنقول عن العلماء فيها هي بالمعنى لا باللفظ، والنقل عن العلماء ليس حجة في ذاته وإنما الحجة في الكتاب والسنة أما كلام العلماء فهو للاستئناس.

وأما كم استغرقت الكتابة؟ فقد كتبتها في شهر (ديسمبر) ٢٠٠٦ كمسودة، ثم طلبت مقابلة منسوبي الجهاد في السجون للاطلاع على آرائهم، فقد كنت ما زلت معزولاً حتى ذلك الوقت منذ تسليمي إلى مصر في ٢٠٠٤/٢، فسمحت لي السلطات بمقابلتهم في (فبراير) ٢٠٠٧، وعرفت آراء المؤيدين وكذلك المعارضين لمحتوى الوثيقة، وقمت بعد ذلك بإضافة إيضاحات وردّ على شبهات إلى المسودة حتى خرجت الوثيقة في صورتها النهائية، وكان هذا في (مارس) ٢٠٠٧، ثم عقد مؤتمر في سجن الفيوم عرضت فيه الوثيقة على المئات من إخوة الجهاد وذلك في (أبريل) ٢٠٠٧، ولقيت الوثيقة التأييد العام، وتواكب هذا مع عرض الوثيقة على «مجمع البحوث الإسلامية» بالأزهر وهو أعلى هيئه علميه إسلامية في مصر، وقد أقرّها.

■من بين ردود الفعل تجاه الوثيقة من قال إنها وليدة مرحلة السجن ومن قال إنها أفكار قديمة؟

- لا يمكن لإنسان أن يكتب شيئاً، خصوصاً إذا كان بحثاً طويلاً كالوثيقة، من الذاكرة من دون الرجوع إلى أي كتاب إلا إذا كان من أفكاره وعلمه القديم المستقر لديه. وقد ذكرت من قبل إنني نهيت الإخوة عن الصدام مع الحكومة عام ١٩٩٢ ونحن في باكستان، حتى قال لي الأخ مجدي كمال «انتهى وقت الكلام وجاء وقت العمل» وكان إصرارهم على الصدام من أسباب قطع صلتي بهم، ثم كررت إنكاري عليهم ما خاضوه من العمليات

وذلك في السودان آخر عام ١٩٩٣، وكل هذا الكلام عليه شهود وهم أحياء، فأنا ما زدت في «الوثيقة» على أن كتبت ما قلته لهم منذ ١٩٩٢ ورفضوه، وقد خاضوا الصدام وما وصلوا إلى أية مصلحة بل إلى خسائر بالجملة.

■ إضافة إلى ردود الفعل بعد الوثيقة ذكرت أنك واجهت عند كتابتك لها بعض المعترضين، فما أسباب اعتراضهم؟.

- الأسباب متنوعة منها المنطقي ومنها ما ليس كذلك، فمنهم من قال لا جدوى من كتابة شيء من ذلك لأن كل ما يخرج من السجن غير مقبول لدى الشباب، وقد رددت على هذه الشبهة في التنبيه الرابع في آخر الوثيقة. ومنهم من قال إن أية كتابة عن الأخطاء التي وقعت في الجهاد ستؤدي إلى التخذيل والصد عن الجهاد، وقد رددت على هذه الشبهة في التنبيه الثالث آخر الوثيقة. ومنهم من قال نحن أعلنا مبادرات ووقفاً لأية عمليات منذ عام ١٩٩٥ ولم تستجب السلطات إلى ذلك وما زلنا في السجن من وقتها، فلا فائدة من التكرار، والرد على ذلك إنهم إن لم يستفيدوا من (الوثيقة) شخصياً فلتستفد منها الأجيال الناشيءة من الشباب. ومنهم كالأخ أحمد سلامة مبروك الذي قال نحن مستعدون للموافقة على كل ما في الوثيقة ونتعهد للسلطات بالالتزام بها ولكن في السر من دون إعلان ذلك في وسائل الإعلام، حتى لا يؤدي ذلك إلى تخذيل الشباب عن الجهاد.. وقال أحد الإخوة القدامى إنهم يريدون أن يتم ذلك سراً حتى لا تزول وجاهتهم عند الناس. ومنهم من قال إنه يماطل ويرفض ليكسب وقتاً حتى ينفذ أيمن الظواهري عمليتين أو ثلاثة بمصر تحسّن موقفه أمام السلطات في التفاوض في حين أن الظواهري أعلن وقف العمليات في مصر منذ العام ١٩٩٥ لعدم القدرة.

ومنهم من لا يريد أن يخرج من السجن لأنه لا عمل له ولا وظيفة خارج السجن، في حين أن السجن يضمن له السكن والطعام كما تأتيه بعض التبرعات من المحسنين. ومنهم كالأخ محمد الظواهري قال إنه مستعد للتعهد للسلطات عدم الصدام في السر ومن دون كتب. ومنهم كالأخ مجدي كمال تعهد كتابة أمام الشهود أنه سيلتزم الوثيقة إذا وافقت الشرع. ومنهم من قال: حتى لو لم تكن في الوثيقة مخالفات شرعية سنرفضها لمجرد

معاندة السلطات والذي يرفض الشرع عناداً لا يكون أخاً بل قد لا يكون مسلماً.

▪كيف ردَدْت على تلك المواقف؟

- كل هؤلاء المعترضين منهم من سجن في قضية جنائية لا سياسية، ومنهم من تسبب في سجن المئات بسبب سرقته سيارة وقتله سائقها، ومنهم من تسبب في سجن المئات بسبب مكالماته الهاتفية لهم من خارج مصر، ومع كل مكالمة تسقط مجموعة كبيرة من الإخوة على رغم تأكيدهم عليه ألا يتصل بهم لأن الهواتف مراقبة من السلطات. وأنا قلت لكل هؤلاء أنتم فشلتم في الحرب وخضتم صراعاً لا يجب عليكم شرعاً وتسببتم في سجن المئات بل الآلاف ويجب عليكم شرعاً السعي في إخراجهم من السجون لقول النبي (صلى الله عليه وسلم) «فكوا العاني» رواه البخاري، و«العاني» هو الأسير أي اسعوا في فكاك الأسير، وقلت لهم لا تفشلوا في السلم كما فشلتم في الحرب فتجمعوا بين فشلين، ولكنهم أصروا على الفشل بغير حجة شرعية، والفاشل لا يكون قائداً بل يجب أن يعتزل وعند بعض الناس القائد إذا فشل في الحرب انتحر، ولكنهم مصرون على أن يكونوا قيادات داخل السجون على رغم فشلهم المزدوج ولا يبالون بأتباعهم الذين تسببوا في سجنهم وهم مسؤولون عنهم أمام الله يوم القيامة للحديث «وكلكم مسؤول عن رعيته» متفق عليه.

▪نعرف أن **محمد الظواهري** اعترض أيضاً على الوثيقة؟

- الأخ **محمد الظواهري** الذي كان قائداً للجناح العسكري في جماعة «الجهاد» كان يريد أن يدير المعركة في مصر من مكتب مكيَّف في دولة الإمارات، على رغم أنه يرى أن الحاكم مسلم، والحاكم المسلم يحرّم الخروج عليه بإجماع أهل السنة والجماعة، ولما سقط محمد الظواهري وسُلّم لمصر أوقع بمجموعة من إخوانه، عموماً هذه مجرد نماذج لبعض قيادات الجهاد التي يفتتن بها الشباب الناشىء الذي لا يعلم بواطن الأمور، ولولا أن الله قد أمر بالستر لذكرت أسماءهم فرداً فرداً.

وهذه هي كل بضاعة المعترضين الفاشلين الذين ساقوا إخوانهم إلى المشانق والسجون بالآلاف ورغم ذلك يصفهم البعض بأنهم «الثابتون على العهد»، والله ما وجدت لدى أحد منهم حجة شرعيه وما منعهم إلا الكِبْر كما قال النبي (صلى الله عليه وسلم) عن الذي رفض أن يأكل بيمينه.

■ هل تتوقع رداً على الوثيقة من تنظيم «القاعدة»؟

- أما الردود الشرعية، فلا يوجد لدى القاعدة من هو مؤهل شرعياً للرد، لأنهم، من بن لادن إلى الظواهري إلى غيرهما، ليسوا من أهل العلم الذين يعتد بقولهم في أمور الدين، وإنما هم من العوام، والعامي لا يعتد بقوله لا في الاتفاق ولا في الاختلاف وإن تكلم. ومن رد على شيء في الوثيقة بدليل شرعي معتبر، إن كان صواباً قبلناه بإذن الله تعالى، وإن كان خطأ فلدينا الرد على كل جاهل وعنيد إن شاء الله تعالى.

■من المستهدف من وثيقتك؟ وإلى من وجهتها؟

- لم أكتب شيئاً من كتبي ولا «الوثيقة» لمحاباة أحد بعينه أو لنقده، وإنما أكتب لأمة الدعوة، المسلم وغير المسلم، الموجود والمولود، فالعلم الشرعي أكبر من أن يُحصَر في جماعة.

■قبل أيام أعلن الظواهري عن انضمام الجماعة الإسلامية الليبية المسلحة إلى «القاعدة». لماذا في رأيك جاء هذا الإعلان؟ وهل فقد «القاعدة» التعاطف فرض على الظواهري الكشف عن تحالفات جديدة معها؟

- أعرف الظواهري منذ العام ١٩٦٨، وهو ظاهرة صوتية، وسبق أن قلت إنه لا يتبع «القاعدة» إلا أحد رجلين: جاهل بدينه أو منتفع بدنياه، وأنا أعتبر أن تعيين **الشيخ سعيد** المحاسب (**مصطفى أبو اليزيد**) قائداً للقاعدة في أفغانستان بمثابة (إعلان وفاة تنظيم القاعدة)، لأنه يعني انتهاء كل كوادر التنظيم بين قتيل وأسير، ويتحمل بن لادن وزر هذا شخصياً.

أما الجماعة الليبية فأقول لهم اعتبروا بمن سبقكم، ولا تتبعوا إلا الأمناء من أهل العلم، أما قادة القاعدة فليسوا من أهل العلم بل هم أهل جهل وغدر

وخيانة، وهذه كلها من كبائر الذنوب التي يفسق فاعلها. وأقول للجماعة الليبية اعتبروا بمأساة إخوانكم الليبيين العام ١٩٩٥ والتي كانت سبباً في طرد السودان **لبن لادن** بضغط وتهديد من **القذافي** (الرئيس الليبي) **على البشير** (الرئيس السوداني).

- بعض قادة الجهاد في الخارج تساءلوا لماذا لم تكتب هذه «الوثيقة» وأنت حر طليق في بيشاور (باكستان) أو في اليمن على الأقل وأنت مسجون فيها لأكثر من عامين؟

- هذا كلام إنسان يجهل الشرع والواقع. بداية، لا يوجد شيء اسمه قيادات بالخارج، لأن القائد لا يترك أتباعه بل يتقدمهم، والذي يترك الميدان ويهرب إلى الخارج من أجل العيش الرغيد لا يكون قيادة، كما أن الذي أدمن الفشل لا يكون قيادة أيضاً. والسفينة إذا تعرضت للغرق فإن القبطان هو آخر من يغادرها فإن بقي فيها أحد من الركاب غرق القبطان معه. أما الذين هربوا لعمل لجوء سياسي في بلاد الكفار لتأمين المم (وهو الطعام بلغة الأطفال في مصر) لأولادهم من دون وجود أي خطر عليهم أو عند بوادر الخطر، لا يكون مثل هؤلاء قيادة، وإنما هم منتفعون بالدنيا يعيشون على أوجاع إخوانهم ومعاناتهم هم وأهاليهم، فيصدرون البيانات والتصريحات ويظهرون في الفضائيات، فإذا خرج إخوانهم من السجون كسدت بضاعتهم وأغلقوا دكاكينهم بالخارج، فهم يريدون أن تستمر المعاناة والسجون ليستمر سوقهم وعملهم.

والذين لجأوا إلى بلاد الكفر ورضوا بجريان قوانين الكفار عليهم طواعية لا يكونون قادة.

هؤلاء الذين يطلق عليهم قيادات الخارج قتلوا النصارى والسياح في مصر وهربوا ليعيشوا في أكنافهم في أوروبا، ولم يستطع أحد منهم أن يرفع راية الإسلام فوق قريته ويريد أن يرفعها فوق قصر باكنغهام.

أما لماذا لم أقل ما في الوثيقة وأنا في الحرية، فهذا جهل وكذب، فأنا كما ذكرته من قبل - نهيت «جماعة الجهاد» عن الصدام في مصر عام ١٩٩٢، قبل أن تخوض أي صدام وقبل أن أكتب كتابي «الجامع» في

١٩٩٣، وذكرت فيه كما ذكرت في «العمدة» قبله آفات العمل الإسلامي، وفى «الجامع» النهي عن عمليات الغدر بدار الحرب. وهددت «جماعة الجهاد» بقطع صلتي بهم حتى قال أيمن الظواهري: صلتك بنا رفعت عنا الحرج، وقال مجدي كمال: إذا قطعت صلتك سيصير الإخوة عدة جماعات، وهذا حدث بمشهد من قياداتهم، فالذي يقول إنني لم أقل ما في الوثيقة وأنا حر هو جاهل بالواقع... بل قلته منذ عام ١٩٩٢.

■بعدما قطعت صلتك **بالظواهري** والتنظيم في السودان... كيف كانت طبيعة العلاقة بينكم جميعاً هناك؟

-علمت بقيامهم بعمليات في مصر وذلك أواخر ١٩٩٣ فقلت لأيمن **الظواهري**: اتق الله في الإخوة ولا تعرضهم لمخاطر لا تجب عليهم، فقال لي الظواهري: «إنه ملتزم أمام السودانيين بتنفيذ عشر عمليات في مصر وإنه تسلم من السودانيين مئة ألف دولار تحت حساب هذه العمليات»، وكان مسئول الاستخبارات السوداني الذي يتعامل مع **الظواهري** اسمه **الدكتور نافع علي نافع**، وهناك وسيط سوداني بينهما اسمه **محمد عبد العزيز**، والمشرف العام على هذا كله كان نائب الرئيس السوداني وهو الرجل الثاني في جبهة **حسن الترابي** واسمه **علي عثمان محمد طه**. والمرة الأولى التي التقى فيها **الظواهري بعلي عثمان طه** قال له **الظواهري**: «إن معه تنظيماً من عشرة آلاف مقاتل في مصر بمستوى تدريب قوات الصاعقة، وإنه ومن معه لن يخرجوا من السودان إلا إلى مصر فاتحين». وكان هذا هو عين الكذب فإنهم لا يتعدون بضع عشرات وما زال بعض الإخوة في السجون يصدقون هذه الكذبة إلى الآن. وباختصار حوّل **الظواهري** «جماعة الجهاد» إلى مرتزقة وعملاء وباعهم للاستخبارات السودانية التي وجدت فيهم صيداً سهلاً رخيصاً لإزعاج السلطات بمصر. ثم أخذ **الظواهري** في إرسال الإخوة لمصر وكان الأمن المصري قد اخترقهم بعد حادث **عاطف صدقي**، فلم يصل أحد من الإخوة إلى هدفه في مصر وسقطوا بين قتيل وجريح. وبعدما أخبرني **الظواهري** بعمالته للسودانيين دعاني **الأخ رفعت** (واسمه **زكي عزت زكي**) لعقيقة ابنته، وحضر عدد من الإخوة منهم **أبو طلحة وهشام أباظة** وغيرهما، فقلت لهم أكثر مما ذكرت بالوثيقة وأن الجهاد لا يجب عليهم في مصر

وأن التكافؤ معدوم والإثم مرفوع عنهم، وقلت لهم أنتم درستم قواعد حرب العصابات والحرب النظامية، وما تفعلونه في مصر من صدام لا يندرج تحت هذا ولا هذا، فهو نوع من العبث الذي لن يأتي بفائدة. وذكرت لهم خطأ ما يفعلونه بالأدلة الشرعية والواقعية، وهو المذكور بالتنبيه الثاني بآخر «الوثيقة». وأبدى الإخوة اقتناعهم بكلامي وذلك آخر ١٩٩٣ أو أول ١٩٩٤، فانزعج الظواهري عندما علم، وجمعهم وقال لهم: «**الدكتور فضل** يريد أن يجعلنا جماعة سلفية ونحن جهاد وسنظل نقاتل في مصر إلى آخر دولار معنا وآخر رجل فينا»، وقد كذب فإنه كان أول من ترك السودان لما طردهم السودانيون العام ١٩٩٥ لما اكتشفوا أن **الظواهري** كان يكذب عليهم ولم يقاتل لآخر رجل كما زعم، بل كان أول من هرب كعادته ولما طرده السودانيون أعلن عن وقف العمليات في مصر العام ١٩٩٥ بعدما علق إخوانه على المشانق وحشرهم في السجون في مصر.

■ **لكن الظواهري** خرج من السودان مع **أسامة بن لادن**؟

- الذي فعله السودانيون مع **الظواهري** فعلوه مع **بن لادن** أيضاً، فكان إذا تأخر وصول سفينة النفط إليهم من السعودية حرضوا **بن لادن** على إصدار بيانات تهاجم السعودية، وأتباع **بن لادن** يسهرون الليل على أجهزة الفاكس لإرسال البيانات للسعودية، ثم طردوا بن لادن كما الظواهري. إن من يزعم أنني تراجعت وبدلت آرائي في السجن، عليه أن يعرف أن كلام الوثيقة قلته للإخوة منذ ١٩٩٢، وهذا من الواقع الذي يجهله، وعندي المزيد.

■ هات المزيد؟

- التقيت **بمجدي كمال** بالسجن في مصر في (فبراير) ٢٠٠٧، وقلت له: أنت قلت لي في ١٩٩٢ إنه قد انتهى وقت الكلام وجاء وقت العمل فأخبرني بما عملته في هذه الخمس عشرة سنة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧؟ فسكت الأخ لأنه لم يفعل شيئاً إلا السجن، فقلت له: الاستخبارات السودانية أغرتكم بالمال للصدام مع مصر وقد نهيتكم عن ذلك من قبل، فقال لي **مجدي كمال**: يعنى نحن كنا مرتزقة؟، فقلت له: نعم، **الظواهري** حولكم إلى

مرتزقه لاستخبارات **حسن الترابي**، قال لي [illegible]
الكلام لأحد.

وأزيد فأقول: وأنا في الحرية في اليمن العام ٢٠٠٠ تقريباً اتصل بي الأخ **أسامة صديق** من ألمانيا واستشارني في إطلاق مبادرة للتهدئة في مصر، فشجعته على ذلك، وعندك **أسامة صديق** في أوروبا يمكن أن تسأله.

- اعلم بمبادرة **أسامة صديق** لأنه تحدث معي عنها العام ٢٠٠٠ بالفعل، ولكن، ماذا عن فترة إقامتك في اليمن ولماذا لم تكتب الوثيقة هناك؟

- في أثناء سجني في اليمن من ٢٠٠١/١٠ إلى ٢٠٠٤/٢ لم يسمحوا لنا بأية ورقة ولا قلم، على رغم أنهم قالوا لي من أول يوم إنه لا تهمة ضدي عندهم في اليمن، ثم ظهرت «مبادرة الجماعة الإسلامية بمصر» ونحن في السجن باليمن، فسألني عنها الإخوة المصريون معي في السجن فقلت لهم (وإن كنت لم أطلع على ما كتبوه بعد إلا أنني أوافق على مبدأ وقف العنف)، وعندكم الإخوة: أحمد عزت أنور، وعلي عبد الرحيم الشريف، وعثمان السمان، وخليفة بديوي اسألوهم. وكان لا يسمح لنا بالزيارة في سجن الأمن السياسي بصنعاء في غالب الأحوال إلا دقيقة واحدة هي مدة الزيارة ومن خلف الأسلاك.

فليس صحيحاً أنني لم أتكلم وأنا في الحرية بل تكلمت وتكلمت في النهي عن الصدام منذ ١٩٩٢، وما زدت في الوثيقة على أن كتبت ما قلته من قبل، ولهذا لم أحتج إلى أي مرجع أو كتاب لأكتبها بل كتبتها من الذاكرة، ولم أكتب مثلها في الحرية لأنني ومنذ أن سرق الظواهري كتابي «الجامع» وحرّفه خشيت أن أكتب شيئاً آخر يسرقونه ويحرفونه، ولو كانت هذه «الوثيقة» قد وقعت في أيديهم قبل نشرها لفعلوا بها ما فعلوا مع «الجامع»، كاليهود الذين (يَكْتُمُونَ مَا أنزَلَ اللهُ)، وقد قال النبي (صلى الله عليه وسلم): «لتتبعن سنن من كان قبلكم... اليهود والنصارى»، الحديث متفق عليه يخشون من ظهور الحق.

وهذا الكلام (لماذا لم أكتب ما في الوثيقة في الحرية؟) لا يمكن أن يصدر أصلاً عن أحد من أهل العلم، ولهذا قلت من البداية إن هذا كلام جاهل

بالشرع، لأن أهل العلم لا ينظرون إلى مكان الكتابة بل إلى دليلها الشرعي. وأنا أعرف الذين يروجون هذه الشبهات وأعرف أنهم ليسوا من أهل العلم وإنما من العوام الذين لا يعتدّ بقولهم لا في الخلاف ولا في الاتفاق، وإنما رددت على أباطيلهم حتى لا يخدع بهم من لا يعرفهم من الناشىءة من شباب الإسلام.

▪لكن، من بين ردود الفعل على الوثيقة قول بعض قيادات الخارج إن الوثيقة وليدة السجون والسجن إكراه؟

- ذكرت لك أن من في الخارج لا يكون قيادة، وأنهم من العوام ودليل جهلهم هو في كلامهم هذا الذي يخدعون به السذج قليلي العلم.

أما قولهم إن الوثيقة وليدة السجن، فجوابه أن قول يوسف عليه السلام «يَا صَاحِبَي السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللهُ الوَاحِدُ القَهَّارُ» سورة يوسف ٤٠، هذا القول هو أيضاً وليد السجن، فهل يرفضه مسلم لهذا السبب؟ وأنا دائماً أكرر أن (العبرة بدليل الكلام لا بمكانه).

وأما قولهم إن السجن إكراه، فأنا أعلم ذلك ولا أحتاج إلى من يخبرني به بل كنت أعلم الإخوة أحكام الإكراه والتقية والمداراة والمداهنة ومعناها وما يجوز منها عندما كنت أشرح لهم كتاب (الأدب) من صحيح البخاري في بيشاور، والآن وأنا في سجني أعلم أن لي رخصة في أن أقول ما أشاء لأرضي السلطات أو لأدفع عني أذاها، ولكنني لم أستعمل هذه الرخصة وإنما يعرف الإكراه إذا قال الشخص إنه كان مكرهاً أو إذا قال في سجنه خلاف ما قاله في الحرية، وأنا أقر بأنه لم يقع عليّ إكراه لأكتب هذه الوثيقة، كما أكرر بأن ما قلته في السجن في (الوثيقة) هو ما قلته للإخوة منذ العام ١٩٩٢ كما ذكرت من قبل، وبعض مسائل الوثيقة موجود في كتابي «الجامع» الذي سرقه الظواهري وحرفه.

ثم هل يقول المكره كل هذا الكلام الذي في الوثيقة؟ المكره يقول كلمتين ليخلص نفسه، ولا يذكر ما في الوثيقة من شرح واستدلال، أين ذهبت عقولكم؟ كالذين قالوا إن الذي علم النبي (صلى الله عليه وسلم) القرآن هو

بحيرى الراهب، مع أنه لا يتكلم العربية ولم يره إلا مرة واحدة وهو صبي، فهل علمه كل هذا القرآن والحديث في مرة؟

ثم إنني أقول: إن لا من العلم ولا من العقل أن يهاجم أحد شيئاً لم يطلع عليه، وهم هاجموها قبل اكتمال نشرها، وهم بذلك يضعون بأنفسهم في عداد الحمقى والجاهلين الذي يحكمون على الشيء قبل معرفته، والله يقول: «وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا» (يوسف ٨١).

ثم إنني أقول: لماذا يخافون من كلامي؟ وأنا لم أطلب من أحد أن يوافق على «الوثيقة»، ولست أمير تنظيم لألزم أتباعي الموافقة عليها، ولست شيخ الإسلام، ولا مفتي الديار، أم أنهم يعلمون أنهم لن يتمكنوا من سرقتها وتحريفها كما فعلوا بكتابي «الجامع» فيريدون أن يشوهوها قبل صدورها؟ هذه هي الحقيقة، إنهم يريدون أن تستمر معاناة الإخوة ومآسيهم في مختلف سجون العالم كي تستمر دكاكين قيادات الخارج مفتوحة وخزائنهم عامرة وصورهم في الفضائيات كل حين، ولهذا فإنهم ينفخون في النيران من بعيد لبعيد ليحترق بها غيرهم كما يفعل **بن لادن** وتابعه الظواهري اللذان يهربان من الميدان عند أول خطر.

- هناك من قال إن الذين كتبوا في السجن كابن **تيمية** و**سيد قطب** لم يتراجعوا أو يبدّلوا رأيهم بخلاف ما فعلت أنت؟

- هذا أيضاً من الجهل المزدوج: أولاً: لأن التراجع أو تبديل الرأي لا يذم إلا إذا خالف الدليل الشرعي، أما إذا كان من أجل النزول على الدليل الشرعي بعد وضوحه فهذا من الرجوع المحمود، والمؤمن أوّاب.

فقد قال عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري لما ولاه القضاء: «ولا يمنعنك قضاء قضيته بالأمس ثم هديت فيه إلى الرشد أن ترجع فيه إلى الحق، فإن الحق قديم»، هذا حاصل كلامه، وقد شرحه ابن القيّم في أول كتابه «إعلام الموقعين» رضي الله عنه. ونشأ أبو الحسن الأشعري على مذهب ضال ثم اعتزل الناس أربعين يوماً يدرس مذهب أهل السنّة ثم خرج فصعد المنبر وخلع ثوبه وقال للناس: «إنه قد انخلع من مذهبه

السابق كما خلع ثوبه ويقول بمذهب أهل السنّة». وكتب في هذا كتابه «الإبانة عن أصول الديانة».

والشافعي كتب مذهبه في العراق ثم غير فيه أشياء في مصر، وابن تيمية كان يمدح محيي الدين بن عربي لما قرأ كتابه «الفتوحات المكية»، فلما قرأ كتابه «فصوص الحكم» أدرك أنه زنديق، ونقل رأي **عز الدين ابن عبد السلام** في زندقة ابن عربي، بالمجلد الثاني من (مجموع فتاوى ابن تيمية رحمه الله)، فتبديل الرأي ليس عيباً إذا كان عن دليل شرعي أو بسبب حصول مزيد علم أو تغير الواقع فيختار له ما يناسب من الشرع، وقد فعل هذا أكابر العلماء وبه نصح **عمر أبا موسى الأشعري** رضي الله عنهما.

وأقول لهؤلاء الجهال: هل كان الله سبحانه متراجعاً عندما قال: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ» الأنفال ٣٩، ثم قال بعدها: «وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ» الأنفال ٦١؟ مع أن القتال ضد السلم. وأقول لهؤلاء: هل كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) متراجعاً عندما قاتل كفار قريش في بدر وأحد والخندق ثم صالحهم في الحديبية؟ والصلح ضد القتال.

وأفتى **عز الدين بن عبد السلام** رحمه الله رجلاً ثم تبين له خطأ ما أفتى به، فأرسل منادياً ينادي في المدينة ليعود إليه المستفتي ليخبره بالصواب، وهذا من آداب المفتي كما ذكر ابن القيم في إعلام «الموقعين» جـ ٤.

حقيقة الأمر هي كما قال بعض السلف: «لو سكت الجاهل سقط الخلاف».

ثانياً: أين التراجع في (الوثيقة) وقد نهيت **الظواهري** وجماعته عن الصدام في مصر منذ ١٩٩٢ حتى قال لي **مجدي كمال** «انتهى وقت الكلام وجاء وقت العمل»، وليسألوا الظواهري الذي تحول هو وأتباعه إلى عملاء للاستخبارات السودانية، ثم لما انهار التنظيم وسقطوا بين قتيل وأسير وطريد أعلن عن وقف العنف العام ١٩٩٥، ثم أرسلوا إليّ يطلبون أن أعيد صلتي بهم، فقلت لهم: هيهات، فما زدت في (الوثيقة) على أن كتبت ما

قلت لهم وكررته منذ العام ١٩٩٢، فأين التراجع والتبديل؟ بل إن بعض ما في «الوثيقة» موجود في كتابي «الجامع» الذي سرقه الظواهري وحرفه حتى لا يعرف الناس عيوب الحركات الإسلامية ومخازيها، فأين التبديل، والفقيه هو من يختار من الشرع ما يناسب الواقع من حرب أو سلم أو صلح أو غير ذلك، لا من يقف في قالب جامد يورد أصحابه المهالك بجهله بالشريعة.

الظواهري طلب من أميركا أن تتفاوض معهم (صحيفة «الحياة» عدد ٢٠٠٦/١٢/٢١ صـ٤) في نهاية ٢٠٠٦، فأين (الصامدون) وأين (الثابتون على العهد) ومن المتراجع والمبدل؟، وسبقه إلى ذلك شيخه **بن لادن** الذي طلب الهدنة من أميركا أول ٢٠٠٦ (صحيفة «الحياة» عدد ٢٠٠٦/١/٢٠) فها هم يطلبون الهدنة والتفاوض بعدما وصلوا إلى طريق مسدود، وبعدما خانوا الصديق وغدروا بالعدو وجلبوا الكوارث على المسلمين ودمروا «طالبان» والعراق وهربوا عن نسائهم وأطفالهم وإخوانهم الذين تركوهم بين أسير وقتيل وشريد، فمن الذي تراجع؟ إنهم شيوخك قادة «القاعدة» تراجعوا بعدما كذبوا وخانوا وغدروا.

- بعض الإسلاميين في الخارج تساءلوا: لماذا تكتب عن ترشيد الجهاد وقد أعلن تنظيم الجهاد عن وقف عملياته بمصر منذ العام ١٩٩٥؟

- لا أكتب لجماعة أو ضد جماعة بعينها، العلم يكتب لكل الناس، أما التنظيم المذكور فقد قطعت صلتي به من أول ١٩٩٣، وقد نفذ في ١٩٩٥ ما نصحته به العام ١٩٩٢ من عدم الصدام في مصر، ولكن وصل إلى هذه القناعة بعد انهياره وإفلاسه وتشتت أتباعه بين قتيل وأسير وطريد... وأما المخالفات الجسيمة التي ترتكب باسم الجهاد في أماكن مختلفة من العالم فما زالت تحدث خصوصاً من المتأثرين بالمنهج المنحرف لـ «القاعدة»، والمخالفات في العراق شبه يومية، ومن قريب وقع حادث قتل السياح الفرنسيين في السعودية وظهر أنهم مسلمون، ومن قريب وقع حادث تنظيم الأطباء الهنود في بريطانيا، وكل حين يسقط تنظيم من صغار الشباب في مصر ممن تم تجنيدهم من طريق الإنترنت وهؤلاء يعرفون في السجون باسم «الإخوة نت». فالقول بأن المخالفات انتهت غير صحيح

وخلاف الواقع. والجهاد ماض إلى يوم القيامة، والجهاد ليس محصوراً في تنظيم معين كما يظن هذا، بل هو شريعة ماضية إلى آخر الزمان.

■ بعض التنظيمات أنكرت أن تكون هناك جماعات تقتل على الجنسية وإنما في إطار حربها مع الغرب أو الأنظمة العربية؟

- هذا غير صحيح لأن تنظيم القاعدة وبن لادن أعلنوا أكثر من مرة أنهم يستهدفون الأميركيين من دون تمييز، وهذا ما فعلوه في ١١ أيلول وهذا قتل على الجنسية... ثم إن المتعاطفين معهم نفذوا تفجيرات مدريد في ٢٠٠٤ فقتلوا الأسبان من دون تمييز، وكذلك حدث في تفجيرات مترو لندن في ٢٠٠٥ فقتلوا البريطانيين من دون تمييز، وهذا كله قتل على الجنسية، وقد ذكرت الأدلة على فساد ذلك في (الوثيقة) وأن الانتساب إلى بلد ما ليس دليل كفر أو إيمان وليس دليل استباحة دم أو مال، فقوله هذا مكابرة، وقد قال الشاعر: «وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل».

■ ما الداعي إلى إصدار الوثيقة والجماعات الجهادية الموجهة إليها الوثيقة كانت مثلاً تبرأت علانية من الجماعة المسلحة الجزائرية لما تيقنت من إسرافها في الدماء؟

- أنا لم أوجه الوثيقة إلى جماعة بعينها لأنني قد يئست من إصلاح هؤلاء منذ العام ١٩٩٢، وكما يقال (كبر الكبير على الأدب)، وإنما أنا أكتب لكل الناس، المسلم وغير المسلم، الموجود ومن لم يولد بعد.

أما قول هذا القائل «إنهم تبرؤوا من الجماعة المسلحة الجزائرية»، فهذه العبارة تدل على جهل قائلها بالدين وعدم دراسته عقيدة أهل السنّة، لأن المسلم لا يجوز لمسلم أن يتبرأ منه إن أخطأ وإنما يتبرأ من عمله المنكر، أما الذي يتبرأ من شخصه فهو الكافر، ودليل الأول: قول الله تعالى «وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۞ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ»، الشعراء ٢١٥ - ٢١٦، وأيضاً قول النبي (صلى الله عليه وسلَم): **«اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد»** «رواه البخاري... ودليل الثاني» أي التبرؤ

من شخص الكافر ومن عمله قول الله تعالى: «قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ» الممتحنة ٤.
فليحذر هذا الجاهل في كلامه وليتعلم دينه قبل أن ينتقد غيره، وهذه الفائدة قد نبهت عليها في «الوثيقة»، لأن قوله إنهم تبرؤوا من الجماعة الجزائرية هو تكفير ضمني لها.

- وأما قوله إنهم تبرؤوا من هذه الجماعة، فحقيقة الأمور غير ذلك، والصحيح أن هذا الذي يصيح من لندن هو وشيخه الظواهري لما أفلسوا في مصر تعلقوا بشيء يبقي لهم حضوراً في العمل الجهادي فظلوا يشجعون الجماعة الجزائرية في نشرات «الأنصار» و«المجاهدين» وذلك لسنين، وظلوا يبررون لهذه الجماعة قتل المدنيين وقتل النساء والأطفال وأعمال الخطف والاغتصاب، وهذا من الذي وصفته في الوثيقة بـ «فقه التبرير» كما يبررون اليوم جرائم بن لادن، فلما بلغ السيل الزبد تبرؤوا من الجماعة الجزائرية بعدما ورطوها وزينوا لها أعمالها، فكانوا وهذه الجماعة كما قال الله تعالى: «كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ۞ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ» الحشر ١٦-١٧، ثم إن هذا التبرؤ لم يستمر طويلاً فلم تمض بضع سنين حتى عادت الجماعة الجزائرية إلى أحضان تنظيم القاعدة، وسمت نفسها «قاعدة الجهاد ببلاد المغرب»، فكلامه هذا خلاف الواقع والحقيقة، فضلاً عما فيه من أخطاء شرعية. وأقول لهذا الذي يصيح من لندن: تعلم دينك قبل أن تتكلم في الدين أو تنتقد.

- ما قولك في من يقول إن «الوثيقة» من صنع الاستخبارات المصرية أو على الأقل أشرفت على إعدادها؟

- هم يعلمون مسبقاً أنهم لن يستطيعوا الرد على ما جاء في الوثيقة لأنني لا أتكلم إلا بدليل من الكتاب أو السنة، فلم يبق أمامهم إلا تجريح صاحب الوثيقة بأنها من صنع الاستخبارات وأجهزة الأمن، والنبي (صلى الله عليه

وسلم) لم يسلم من السب والاستهزاء فكيف بنا نحن؟ قال أعداؤه «إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ» (النحل ١٠٣)، وقالوا «وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا» (الفرقان ٥)، وقالوا «أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ» (الأنبياء ٥)، وقالوا «يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ» (الحجر ٦).

والرد على هذه الفرية كالرد على قولهم إن الوثيقة وليدة السجون. فهل كنت أنا في سجون السلطات المصرية عندما أنكرت على «جماعة الجهاد» الصدام في مصر العام ١٩٩٢ وأنا في باكستان، ثم في السودان في ١٩٩٤، ثم شجعت أسامة صدّيق في ألمانيا على إعلان مبادرته عام ٢٠٠٠، فهل كنت لدى الاستخبارات المصرية حينئذ؟

أما الذين هم من صنع الاستخبارات فهم **بن لادن والظواهري** وأتباعهما الذين عاشوا ألعوبة في أيدي الاستخبارات السودانية كورقة سياسية بعدما باع **الظواهري** إخوانه وحولهم إلى عملاء ومرتزقة لنظام **حسن الترابي** وعلق إخوانه على أعواد المشانق وملأ بهم السجون المصرية عمالة للاستخبارات السودانية. ثم عاشوا كلهم بعد ذلك في كنف الاستخبارات الباكستانية التي كانت تستعملهم كورقة سياسية في المعادلة الإقليمية في شبه القارة الهندية وفي أسيا الوسطى.

- لكن وجودك داخل سجن مصري يجعل المعترضين على وثيقتك في موقف أقرب إلى هؤلاء المقتنعين بفكر الجهاد؟

- العبرة بدليل كلامي لا بمكانه، وأكرر لماذا يخافون من كلامي ويستبقون نشر كلامي بالهجوم والتجريح؟ أليس هذا دليل إفلاسهم؟ ألم يصفوني في يوم من الأيام بأنني «مفتي المجاهدين في العالم»؟ وألم يصفوني بأنني «العالم المرابط والمفتي المجاهد»؟ وذلك في دعايتهم لكتابي (الجامع) قبل فراغي منه، فلما اطلعوا عليه كتموه وحرّفوه وشوهوه وسرقوه، واليوم لما سمعوا بالوثيقة إذا بهم يسفهون، وفعلهم هذا كفعل اليهود مع **عبد الله ابن سلام** رضي الله عنه، وكان **ابن سلام** من علماء اليهود في المدينة، فلما

وصلها النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد الهجرة آمن **ابن سلام** وقال للنبي (صلى الله عليه وسلم) «إن اليهود قوم بهت»، فاسألهم عنى قبل أن يعلموا بإسلامي، فجاءت اليهود فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) «أي رجل عبد الله **ابن سلام** فيكم؟ قالوا: «خيرنا وابن خيرنا، وأفضلنا وابن أفضلنا»، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) «أرأيتم إن أسلم عبد الله بن سلام؟ قالوا: أعاذه الله من ذلك، فأعاد عليهم، فقالوا مثل ذلك، فخرج إليهم عبد الله فقال: اشهد أن لا إله إلا الله وأن **محمداً** رسول الله، قالوا: شرنا وابن شرنا، وتنقصوه، قال - ابن سلام - هذا ما كنت أخاف يا رسول الله». وقد أخبرنا النبي (صلى الله عليه وسلم) أن بعض المسلمين سيفعل كما فعل اليهود بقوله «لتتبعن سنن من كان قبلكم» الحديث متفق عليه: فهؤلاء فعلوا معي كما فعل اليهود مع **عبد الله بن سلام** رضي الله عنه.

- ألم يرد في ذهنك عند إعدادك الوثيقة أن نشرها يصب في خانة الأعداء وأنها يمكن أن تخدم كارهي الإسلام؟

- نحن اتُهمنا بهذه التهمة في أثناء مشاركتنا في الجهاد الأفغاني ضد الشيوعية قالوا إننا عملاء لأميركا وأن جهادنا يخدم أميركا ضد الروس، وكان بن لادن نفسه يشترك في اجتماعات مع أجهزة الاستخبارات، والحقيقة ليست كذلك، وإذا كانت أميركا استفادت من الجهاد الأفغاني ولهذا دعمته فإن هذا قد حدث (وفاقاً لا اتفاقاً)، وكذلك استفاد المسلمون.

الله سبحانه يأمرنا بأن نعطي الكافر أحياناً سهماً من الزكاة (سهم المؤلفة قلوبهم) وهذا فيه مصلحة للكافر والمنافق، ولكن مصلحة المسلمين في ذلك أكبر.

والنبي (صلى الله عليه وسلم) سنّ لنا أن نعطي الكفار بعض المال ليكفوا أذاهم عنا عند ضعفنا كما أراد أن يفعل مع غطفان في غزوة الأحزاب، وهذا فيه مصلحة للكفار، ولكن مصلحة المسلمين أكبر بدفع أذى الكفار وتفريق شملهم.

والنبي (صلى الله عليه وسلم) صالح كفار مكة في الحديبية وقدم لهم تنازلات بما لم يحتمله عمر بن الخطاب رضي الله عنه حتى قال **«لم نعط**

الدنية من ديننا»، فكان هذا الصلح يصب في خانة الأعداء، ومع ذلك فقد كانت مصالح المسلمين فيه أعظم حتى سماه الله فتحاً في قوله تعالى «إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُّبِيناً» (الفتح ١)، فليس كل ما يصب في خانة الأعداء ممنوعاً أو مذموماً شرعاً، خصوصاً إذا ما حدث هذا وفاقاً لا اتفاقاً، فكيف وصلح الحديبية ومن قبله الشروع فيه مع غطفان قد حدث اتفاقاً؟

والنبي (صلى الله عليه وسلم) نهانا عن الغدر في كل الأحوال، واتفق أهل العلم - كما نقلته في الوثيقة عن الشيباني والشافعي وابن قدامة رحمهم الله - على تحريم الغدر بالعدو، وأن من دخل دار الحرب بأمان أهلها (ومنه التأشيرة ولو كانت مزورة) فإنه يحرم عليه أن يعتدي عليهم في نفس أو عرض أو مال، وفى هذا مصلحة للكفار، أي أننا إذا التزمنا بعدم الغدر بهم كما تأمرنا الشريعة فإن هذا يصب في خانة الأعداء، ولكن مصالح المسلمين في ذلك أعظم، ويكفيك دليلاً على ذلك الأضرار التي وقعت على المسلمين ليس في أفغانستان والعراق فقط بل في كل دول العالم بسبب غدر بن لادن والظواهري وأتباعهما جراء أحداث (سبتمبر) ٢٠٠١، والله ليحملن كل هذه الأوزار على ظهورهم يوم القيامة إن شاء الله. فلو أنهم التزموا الشريعة ولم يغدروا لكان في هذا مصلحة لأميركا ولكن مصلحة المسلمين في ذلك أعظم بدفع كل هذا الدمار عنهم ولهذا فقد قال الله تعالى «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ» (الأنبياء ١٠٧)، فقال (للعالمين) ولم يقل: للمسلمين فقط.

- هل معنى ذلك أنك على يقين بأن في وثيقتك فائدة للمسلمين وأعدائهم في آن؟

- ليس معنى أن تعمل عملاً مشروعاً ثم يستفيد منه الكفار أن هذا يقدح في صحة العمل ومشروعيته، هذا غير صحيح للأدلة السابقة ونحوها، وكذلك «الوثيقة» كم ستنقذ من شباب المسلمين الذين تتصيدهم «القاعدة» على الانترنت لتغرس فيهم منهج الغدر والخيانة؟ وكم ستنقذ من أتباع «القاعدة» والمعجبين بها ليتداركوا أمرهم بالتوبة قبل أن ترفع لهم رايات

الغدر عند أدبارهم ليفتضحوا بها يوم القيامة، وكم أخرجت الوثيقة أناساً من السجون وأدخلت السرور والعمار على بيوت امتلأت حزناً وخراباً؟ وكم... وكم...؟ فإذا استفاد أعداء الإسلام من الوثيقة فهذا شيء وارد ويحدث (وفاقاً لا اتفاقاً) كما استفادوا من مشاركتنا في الجهاد الأفغاني، ولكن المصلحة للمسلمين في هذا أعظم، فليس كل ما يفيد العدو مذموماً.

▪ هل معنى ذلك أن مبرراتك لا يدرون بها وليسوا على علم بما تقول؟

- أكرر ما قاله بعض السلف «لو سكت الجاهل سقط الخلاف»، ولكن لعل الأمر هو كما قال الشاعر:

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت : أتاح لها لسان حسود

وقال الله تعالى «بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ» (الأنبياء ١٨).

▪ ضمن ردود الفعل على الوثيقة قول بعضهم: على من تقرأ مزاميرك يا داوود؟

- أولاً إن ذكر الأنبياء - كداوود - عليهم السلام في مواضع الهزل والسخرية هو استهزاء بالأنبياء وهذا كفر بإجماع المسلمين كما نقله القاضي عياض في (الشفا) وابن تيميه في (الصارم المسلول) رحمهما الله ودليل ذلك من كتاب الله قوله تعالى «وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ۞ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ» (التوبة٦٥-٦٦)، وكل إناء بما فيه ينضح.

▪ قد يقول البعض الآن بأنك لا تقبل نقداً لوثيقتك؟

- أعود وأكرر السؤال: لماذا يخافون من كلامي؟ وأنا لم أفرض كلامي على أحد وليست لي سلطة على أحد، فلماذا يخافون من كلامي؟ أم لأنه لم يوافق هواهم؟ فأصبح الهوى هو معيار القبول والرفض لا الانقياد للدليل

الشرعي كما يوجب الإيمان في قوله تعالى «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً» (الأحزاب ٣٦).

وأنا لا أدعي العصمة وأرحب بأي نقد علمي للوثيقة أما الغمز واللمز والسخرية خصوصاً إذا طالت الأنبياء عليهم السلام فلا ألتفت إليها كما قال الله تعالى «وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ» (المؤمنون ٣)، ولكن أنبه على ما في ذلك من الضلال حتى لا يغتر به غيره فيقلده.

■ هل تشعر بأن النقد الحاد للوثيقة من جانب البعض جاء متسرعاً؟

- هل من العقل أن ينتقد إنسان شيئاً لا يعرفه؟ وهل من الشرع أو العقل أن ينتقد إنسان الوثيقة قبل أن يقرأها أو بعد قراءة حلقة واحدة مما نشر من أولها؟ وهل يعد فاعل ذلك من العقلاء أو من أهل الدين؟ والله سبحانه يقول «وَمَا شَهِدْنَا إِلاَّ بِمَا عَلِمْنَا ..» (يوسف ٨١)، والبعض شهدوا قبل أن يعلموا فأي دين بل أي عقل لدى هؤلاء؟.

■ من ردود الفعل على وثيقتك إعلان بعض الإسلاميين في الخارج أنهم سيردون على «الوثيقة» من كتابيك «العمدة في إعداد العدة» و«الجامع في طلب العلم الشريف».

- أقول لهؤلاء إن الذي كتب «العمدة» و«الجامع» هو الذي كتب «الوثيقة»، فهل هم يعلمون ما بكتبي ومرادي منها أكثر مني؟ وكيف أعلنوا العزم على الرد على «الوثيقة» قبل أن يكتمل نشرها ومن دون أن يطلع على كل محتواها إلا إذا كان خبيث النية سيئ الطوية؟ ولماذا أصلاً يتمسك من يقول ذلك بكتاب «الجامع» الآن في حين أن الظواهري كتمه وسرقه وحرفه وهدد من سعى إلى طبعه من دون تحريف.

■ أليس من حقهم الرد؟

- على أي شيء يُردّ في «الوثيقة»؟ هل سيُرد على النبي (صلى الله عليه وسلم) قوله **«إنا لا يصلح في ديننا الغدر»**؟ أم هل سيرد على الشيباني والشافعي وابن قدامة أقوالهم المؤدية إلى بطلان عمليات «القاعدة» التي يدافع عنها في دار الحرب؟ أم هل سيرد على أبي عمر بن عبد البر قوله المؤدي إلى بطلان قتل السياح في بلادنا؟ أم هل سيرد على الصحابي الشهيد خبيب بن عدي رضي الله عنه امتناعه عن قتل طفل من المشركين أو أخذه رهينة مع قدرته على ذلك؟ أم هل سيرد على النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه لم يأمر بالجهاد من بقي في مكة من المستضعفين بعد الهجرة وتشريع الجهاد، وكذلك لم يأمر به مهاجري الحبشة؟ أم هل سيرد على الله تعالى نهيه للمسيح عليه السلام عن قتال يأجوج ومأجوج للعجز؟

أم هل سيرد على الله تعالى قوله «وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ» (التوبة ٩١)، فأسقط وجوب الجهاد عن فاقد النفقة؟ حتى لا يأتي جاهل يريد الجهاد وتلزمه سيارة فيسرقها ويقتل السائق والتباع ثم يعلق على المشنقة، كما حدث. أم هل سيرد على الله تعالى نهيه عن القتل العشوائي في قوله تعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ» (النساء ٩٤)؟ وهو لا يريد أن يتبين. أم هل سيرد على الله تعالى نهيه عن العدوان حتى في الجهاد في قوله تعالى «وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُواْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ» (البقرة ١٩٠)؟

■ هم سيردون عليك أنت؟

- أنا لم أذكر شيئاً في (الوثيقة) إلا بدليل مِن قال الله تعالى أو قال النبي (صلى الله عليه وسلم) فمن أراد أن يرد على شيء فهو لا يرد علي وإنما يرد على الله ورسوله (صلى الله عليه وسلم)، قال الله تعالى «وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ» (الكهف ٥٦)؟ وقال الله تعالى «وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيماً» (النساء ١٠٥)، وأقول لمن يدافع عن قادة القاعدة: أصحابك هؤلاء

كبن لادن والظواهري وأتباعهما من الخائنين الغادرين، وقد نهاك الله سبحانه عن المخاصمة نيابة عنهم فقال تعالى «وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيماً» (النساء ١٠٥)، وكل من استحسن أفعالهم فهو شريكهم في الإثم، وهم الآن واقعون في دائرة الفسق لارتكابهم كبائر الكذب والخيانة والغدر وما بقيت إلا شعرة لتخرجهم من دائرة الفسق إلى دائرة الكفر، وقال السلف «إن المعاصي بريد الكفر» أي من مقدماته كما قال تعالى «ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا السُّوأَى أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُون» (الروم ١٠)، فاتق الله ولا تكن أنت وشيوخك من الذين قال الله تعالى فيهم «وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ» (البقرة ٢٠٦)، أما المؤمنون فهم كما وصفهم الله تعالى «وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُواْ أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُواْ اللّهَ فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَى مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ» (آل عمران ١٣٥).

■ ماذا تقول لمن نصحك بالعودة عن ما فعلت؟

- أقول له أمامك النجدان والسبيلان فاختر أيهما شئت قال تعالى «وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ» (البلد ١٠)، وقال تعالى «إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً» (الإنسان ٣)، والأكرم لكم في الدنيا والآخرة الاستغفار وعدم الإصرار على المعصية، فإن المؤمن رجّاع أوّاب، فانصح نفسك وشيوخك قادة «القاعدة» بذلك.

وهؤلاء تصرفوا مع كتبي كما فعل اليهود مع عبد الله بن سلام رضي الله عنه، وقد ذكرت خبره معهم من قبل، إذا أعجبهم ما في كتبي قالوا عني «مفتي المجاهدين في العالم» مع أنني لا أدعي ذلك، وإذا لم يعجبهم ما في كتبي قالوا: كتبها في السجن وهذا إكراه مع أنني لا أقر بذلك، فهل هؤلاء من العقلاء؟.

■كيف تفسر إقبال الشباب على الانتماء إلى الجماعات الإسلامية؟ وهل للظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تأثير في اختيارات الشباب؟

- الالتزام الديني والتدين أمر واجب وهذا أمر مفروغ منه لكن ربما تقصد ذلك الغلو والاندماج في تنظيمات تستغل الدين أكثر مما تعمل به والحقيقة أن الظروف الدولية والإقليمية المحيطة زادت من الظاهرة ولا أخفيك أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد تكون سبباً أيضاً لكن أعلم أن المسلم الذي يجد نفسه غريباً في محيطه فاقداً للأمل في مستقبل طبيعي يجد نفسه مميزاً حين يدخل في تنظيم ما. أنا رأيت شباباً جاءوا إلى باكستان وبعد شهرين أو ثلاثة صاروا في عيون البعض «شيوخاً»، وحتى في المجتمعات العربية فإن مجرد إطلاق اللحية وارتداء الجلباب قد يجعل أحدهم مميزاً عن غيره في المجتمع الصغير المحيط به.

■بعض المواطنين العاديين يتساءلون: كيف تقدم خطباً تقر فيها العنف في كتابين ثم تعود بعد سنوات وتقر بخطأ العنف، وهذا يتفق مع مواقف إسلاميين معارضين للوثيقة يرون فيها تناقضاً مع كتابيك «العمدة في إعداد العدة» و «الجامع في طلب العلم الرشيد»؟

- أنا نهيت «جماعة الجهاد» عن العمليات في مصر عام ١٩٩٢ وهو ما ذكرته في الوثيقة قبل أن أكتب «الجامع في طلب العلم الشريف» واسألوا الظواهري عن ذلك، وما في «العمدة في إعداد العدة» و«الجامع» أحكام مطلقة أي مجرد علم لا يجوز تنزيله على الواقع «أي الفتوى به» إلا من مؤهل للفتوى.

وأنا عادة ما أضرب مثلاً لتقريب فهم هذا الفارق من واقع مهنتي: وهو أن الجرّاح الكبير يعلم الجرّاحين الصغار كيف يجرون العمليات أي مجرد علم (وهذا ما في العمدة والجامع) ثم قد يأتي جراح صغير بمريض يريد أن يجري له العملية التي تعلمها، وهذا تنزيل للعلم على الواقع، فينهاه الجراح الكبير عن العملية لأنها ستفشل وقد يموت المريض الذي لا تسمح حالته بذلك (وهذا ما في الوثيقة) ومن هنا نقول: الجراح الكبير يقرر إجراء العملية والجراح الصغير يجريها.

فكيف لشخص أن يرد علي من كتبي وهو لا يدرك ضوابط تنزيل الأحكام المطلقة على المعيّنين ولا هو من المؤهلين للفتوى، كل ما يمكن أن يفعله أن يأتي بكلام من كتاب وعكسه من كتاب آخر وهو لا يدرك سبب ذلك فيظنه بجهله تناقضاً، هذا غاية ما يمكن أن يفعله وهو ما سبقه إليه بعض الخونة ممن وصلت إليهم بعض مسودات قديمة متناثرة لي كأمانات فلم يفقهوا ما فيها، ومنها أشياء غير مكتملة وفيها شبهات كنت أنوي الرد عليها، فنشروها بغير إذني فظهر للناس كأن الشبهات هي رأيي، فكان صنيعهم كمن نقل للناس «لا تقربوا الصلاة» وسكت، أو «فويل للمصلين» وسكت، هؤلاء الخونة كانوا يمكرون ويجهّزون للرد على «الوثيقة» منذ أشهر انتصاراً لتنظيم «القاعدة» فساروا على درب شيخهم الظواهري في خيانة الأمانة والاعتداء على كتبي ومسوداتي، وقد قال النبي (صلى الله عليه وسلم) **«من اطلع في كتاب أخيه بغير إذنه فكأنما ينظر في جهنم»**، ونشروا قصاصات غير مكتملة بغير إذني، فلم يمهلهم الله تعالى ليتموا مكرهم وخيانتهم وعاجلهم بالعقوبة فسقط أحدهم، وشرد الله بقية الخائنين، فمات هذا خائناً للأمانة، وقد قال النبي (صلى الله عليه وسلم) - في الصحيح - **«يُبعَث كل عبد على ما مات عليه»**، وقال (صلى الله عليه وسلم) - في الصحيح – «إنما الأعمال بالخواتيم»، وقتل رجل في الغزو فقال الصحابة: شهيد، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) **«كلا إنه في النار في عباءة غلها»** فكيف بمن مات ويبعث يوم القيامة خائناً للأمانة؟ قال تعالى «فَقَدْ خَانُواْ اللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ» (الأنفال ٧١)، «وإن في ذلك لآية» (الشعراء ٨)، فليحذر كل خائن وماكر فإن الله سريع الحساب والسعيد من اتعظ بغيره.

■ ألا تخشى أن يأتي أثر «الوثيقة» ضعيفاً لأن الجهاديين يستخفون بمثل تلك المبادرات؟

- أنا لم أكتب الوثيقة من أجل فلان أو فلان، كما لم أطلب من أحد أن يوافق عليها، وإنما كتبتها من باب المسؤولية الشرعية لما علمت أن بعض المتفلتين من الشريعة كتنظيم «القاعدة» يستخدم كتبي في تجنيد أفراده، فقد يظن هؤلاء أن سكوتي دليل موافقتي على المخالفات الشرعية في الجهاد

سواء وقعت هذه المخالفات من «القاعدة» أو غيرها، و«السكوت في موضع الحاجة بيان» فكان لابد من أن أتكلم لتبرئة ساحتي مما يقع من مخالفات في الجهاد وأبيّن ما أراه الحق والصواب فيها، قبله الناس أو رفضوه، وقد قال الله تعالى «**وَمَن يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً**» (المائدة ٤١).

■ لكن الجهاديين يسمعون **لبن لادن والظواهري** وغيرهما وربما يقتنعون بأن عمليات مسح مخ مثلاً أجريت لك ولإخوانك الذين أيدوا الوثيقة؟

- القول بأن الجهاديين يستخفون بذلك، فهذا من قلة عقل من قال ذلك لأنه يظن أنه هو وأصحابه هم كل الجهاديين في العالم، وكأنه يعلم الغيب ويحكم على الأجيال الناشىءة أنها ستكون كلها مثلهم، وأنا لا أكتب لأهل مكان أو زمان معيّنين وإنما أكتب لكل موجود وكل مولود مما يشاء الله، والإنسان إذا قال الحق فقد أدى ما عليه ولا يضره ألا يقبله أحد، فقد أخبرنا النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه يوم القيامة «يأتي النبي وليس معه أحد» الحديث متفق عليه، أي أن بعض الأنبياء لم يتبعه ولا إنسان واحد، فكيف بنا نحن؟ أما «الوثيقة» فقد تلقاها مئات الإخوة الجهاديين في مصر بالقبول والاستحسان ومنهم شيوخ بعض المقيمين في الخارج، والذين اعترضوا هم من الفاشلين ولهم مخاز سترتها عليهم، وما منعهم من ذلك إلا الكبر وعدم الانقياد للشريعة. والقول بأن بعض الجهاديين يستخفون بهذه المبادرات مبرر لفشلهم المزمن، وسبب لانهماكهم في سفك الدماء بغير حق، وسبب دفعهم لإخوانهم بالجملة إلى المشانق والسجون من غير طائل بسبب جهلهم بالشريعة.

■ بماذا تفسر حدة الانتقادات التي وجهت إليك من بعض الإسلاميين المعترضين على الوثيقة بما أخرج الأمر من مجرد نقاش إلى حد الصراع؟

- بداية أقول للقارئ الكريم، اعلم أن الخصم إذا لجأ إلى السباب والتجريح والبذاءة فإن هذا يدل على أن لا حجة له ولا دليل عنده، أما ما أحب أن أقوله: إني رأيت واحداً من هؤلاء في السودان منتصف العام ١٩٩٤، ولم يكن هناك ما يستدعي لجوءه إلى أوروبا، ونصحه أخوانه بعدم اللجوء

إليها وحذروه من الفتن في بلاد الغرب وأنه لا يحل له اللجوء (والأسماء موجودة والشهود أحياء) فرد عليهم: «ومن فين المم للأولاد»؟ والمم هو الطعام بلغة الأطفال في مصر، يعني هو قبل أن يلجأ إلى بلاد الكفار وأن تجرى عليه قوانين الكفر باختياره من أجل المم، فما دخله بالجهاد، وليست له فيه سابقة لا علماً ولا عملاً؟

■ هل رصدت تناقضات في ردود الفعل الرافضة للوثيقة؟

- قال أحدهم في بيان له إن جهاد هذه الأنظمة واجب، وناقض نفسه وقال إن شيخه الظواهري وتنظيمه أعلن وقف العمليات في مصر من ١٩٩٥، فكيف يُفسر هذا التناقض؟ وإذا كان الجهاد واجباً فليخرج من حماية الدولة الكافرة التي يحتمي بها ويأتي إلى مصر ويعطينا القدوة العملية ويرينا كيف يجاهد؟ أم أنه يكفيه الصياح من أوروبا في الفضائيات؟ فليترك الجهاد بالريموت كنترول وينزل إلى أرض الواقع وينفذ ما يدعو إليه.

■ يقول بعضهم إنك لم تقم بمراجعات وإنما تراجعات؟

- قال الله تعالى «لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۞ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ» (الصف ٢-٣)، وقال تعالى «أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ» (البقرة ٤٤)، من قال هذا أقول له: تعال إلى مصر وافعل ما تقول حتى تخرج من مقت الله وغضبه، وأرنا كيف تجاهد فعلاً وليس بالريموت كنترول؟.

أنا نصحتهم بعدم الصدام في مصر عام ١٩٩٢ وفي باكستان وأول ١٩٩٤ في السودان، وأصر شيخهم الظواهري على الصدام وباع إخوانهم للسودانيين ولما تحطم أعلن وقف العمليات في ١٩٩٥ فمن الذي تراجع؟ بعدما علق إخوانهم على المشانق وحشرت بهم السجون من دون أية فائدة ومن دون أن يقدم لهم مساعدة في سجونهم.

لقد شجعوا الجماعة الجزائرية على سفك الدماء وبرروا أفعالهم في نشرتهم «الأنصار» وفي نشرتهم «المجاهدين» ثم تبرؤوا من ذلك بعدما

ورّطوهم، فمن المتراجع؟ واليوم يبررون **لبن لادن** غدره وخيانته لماذا سبقوا الأحداث ويعلنون أن تأثير الوثيقة سيكون ضعيفاً؟ وما أدراهم؟ هل يعلمون الغيب أو يأتيهم الوحي؟

■ربما رصد بعضهم في الأجزاء الأولى من الوثيقة ما يستحق النقد؟

- كيف يحكمون على «الوثيقة» حتى قبل أن يكتمل نشرها؟ والله سبحانه يقول «وَمَا شَهِدْنَا إِلاَّ بِمَا عَلِمْنَا» (يوسف ٨١)، أين دينهم بل أين عقولهم؟ كيف يصف أحدهم «الوثيقة» بأنها تصب في خانة الأعداء - وقد بيّنت فساد هذا القول وتلبيسه على الجهال من قبل - وهو ما يترك له الكفار مركزه إلا للحصول على المعلومات المجانية عن إخوانه للإضرار بهم؟ هل نسيتم ما فعلوه مع أصحابه بسبب الفاكس الذي جاءهم من باكستان؟، الكفار عنده يعلمون جيداً أن شيخه **الظواهري** كلفه بأن يكون مركزاً للدعاية والتمويل والاتصالات لهم، كما يعلمون أنه المسؤول عن إصدار مجلة «المجاهدون» الخاصة بجماعة «الجهاد»، كما يعلمون أنه الآن البوق المدافع عن **الظواهري** وتنظيمه «القاعدة» تنظيم الغدر والخيانة، وقد قال الله تعالى «وَلاَ تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيماً» (النساء ١٠٥). مراكزهم في أوروبا هي التي أوقعت بالمسؤولين عن تفجيرات نيروبي ودار السلام وهم الآن في سجون أميركا، إن فاكسات شيخهم **الظواهري** من باكستان وأوروبا هي التي سجنت إخوانهم، فمن الذي يضر بالمجاهدين؟ إن مكالمات **عادل عبد المجيد** في لندن، ومكالمات آخر كان في أذربيجان وآخر كان في الإمارات هي التي أوقعت بمجموعات «الجهاد» في مصر وساقتهم بالجملة إلى المشانق والسجون، فمن الذي يضر بالمجاهدين؟ إن مكالمات لندن هي التي أوقعت بإخوانهم في ألبانيا فمن الذي يضر بالمجاهدين؟ هل يُستغل جهل الناس بما حدث فيتم تضليلهم؟ والأسماء والتفاصيل كلها موجودة، ولكن الله أمر بالستر.

▪البعض يرى أن هذا الجيل العقائدي لا يثق إلا بالمشايخ المرابطين في الثغور وساحات القتال؟

- إن **أبا حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل والبخاري** رحمهم الله لم يكونوا كذلك فهل لا يثقون بهم وبعلمهم؟ إنهم في جماعة الجهاد وصفوني في مجلتهم «المجاهدون» التي كانت تصدر من لندن بأنني «مفتي المجاهدين في العالم» وبأنني «العالم المرابط والمفتي المجاهد» فما قولهم الآن؟ لأن كل ما في كتابات **الظواهري** من أمور شرعية أنا الذي كتبتها له، والتدريب العسكري الذي حصل عليه بعضهم في أفغانستان بل أي شيء نافع فعلته جماعة «الجهاد» كان في أثناء صلتي بها ولكن عادتهم أنهم يجحدون النعمة ويعضون اليد التي أحسنت إليهم فلما قاطعتها «الجماعة» صارت مخذولة بقدر الله فوقعت في الكذب والعمالة وتحريف كتب العلم الشرعي وتبرير ما حدث في الجزائر ثم الإيقاع بإخوانهم في مصر ودفعهم إلى المشانق والسجون بالجملة ثم الغدر والخيانة في أحداث أيلول (سبتمبر) وأخواتها.. أما بن لادن فقد كان يكتب له خطبه أتباعه من موريتانيا واليمن (والأسماء موجودة) من طلبة العلم وقد أنكروا عليه ما فعله في أيلول (سبتمبر) لأنهم لم يعلموا بها إلا بعد وقوعها فمن هم الشيوخ المجاهدون؟ هل هم شيوخ الغدر والخيانة **بن لادن والظواهري** أم آخرون لا نعرفهم؟ إن الظواهري نفذ عمليات في مصر عام ١٩٩٣ لمجرد أن يقلد الجماعة الإسلامية وللدعاية كما صرحوا لي بذلك لما نهيتهم عام ١٩٩٢، أي أنها عمليات للرياء، والرياء من الشرك ثم لجأوا إلى تمويل العمليات إلى العمالة للمخابرات السودانية، وهكذا المعصية تسوق صاحبها إلى معصية حتى انتهى أمره إلى غزوات الغدر والخيانة في ٢٠٠١/٩/١١ فأين هم الشيوخ المرابطون؟.

▪بعض المعترضين على الوثيقة قالوا إنهم يخشون تأثيرها في الجهاد كقيمة في الإسلام؟

- الجهاد ماض وسيستمر والخلافة قادمة بإذن الله وقبل ظهور المهدي رضي الله عنه، هكذا أخبرنا النبي (صلى الله عليه وسلم) كما ذكرته في آخر بنود الوثيقة، ولكن «وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ» (آل عمران

١٢٦)، وما عند الله لا ينال بمعصيته ولا بالغدر والكذب والخيانة، وإنما ينال بطاعته والمؤمن أوّاب ولا يكن لِلخائنين مدافعاً ومنافحاً.

■ هل كنت تتوقع خريطة المعترضين على الوثيقة بين من هم داخل السجون المصرية والمقيمين في الخارج؟

- جماعة الجهاد حاكمت صبياً في السودان وقتلته عام ١٩٩٥ بتهمة العمالة للأجهزة المصرية، ولم يحاكموا أميرهم **أيمن الظواهري** بتهمة العمالة للمخابرات السودانية، (إذا سرق الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد)، ولكن الذين يصفونهم بالمعارضين للوثيقة: منهم **أحمد سلامة مبروك** الذي تسبب في سجن غالبية أفراد الجهاد باتصاله بهم تليفونياً من الخارج، ومنهم **مجدي سالم** الذي تسبب في سجن نحو ألف فرد من الجهاد لمجرد مجاملة «الجماعة الإسلامية» لما أراد شن عمليات ليشغل الأمن عن الضغط على الجماعة في إمبابة فأمر أصحابه بسرقة سيارة لينقل بها سلاحاً من معسكر يعمل به أصحابه، فسرقوا السيارة وقتلوا سائقها وتسلسل الخيط للإيقاع بألف رجل بين قتيل وسجين، ومنهم **محمد الظواهري** الذي يريد أن يتعهد للحكومة في السر والذي عندما أراد إخوانه في جماعة الجهاد أن يجعلوه رئيساً للجنة العسكرية قال لي **أحمد سلامه مبروك** (الإخوة لا يعرفون **محمد الظواهري** كما عرفته في السعودية، و**محمد** يوجد في عقله شيء مثل أخيه **أيمن**)، هؤلاء يجب أن تعقد لهم محكمة شرعية على فشلهم والإضرار بإخوانهم.

■ كيف تخطط لمواجهة المعترضين؟

- أنا أدعو الله تعالى على كل من تكلم عني بغير حق أن يقطع الله لسانه ويده، وكنت دعوت الله على جماعة الجهاد لما مزقوا كتابي «الجامع» أن يمزقهم الله فمزقهم الله سبحانه وتعالى وذهبوا شذراً مذراً وتفرقوا أيدي سبأ. كما أنني دعوت الله على الذين خانوا الأمانة ونشروا مسودات ناقصة لي بغير إذني مكراً منهم منتصف عام ٢٠٠٧، دعوت الله أن يكفينهم بما شاء فما أمهلهم الله شهراً حتى سقط أحدهم قتيلاً، وشرد الله بقية الخائنين، ومع ما فعلوه فإني أقول (غفر الله لنا ولهم)، ولكن السعيد من اتعظ بغيره،

فإن كان هناك من يكتب من أوروبا دفاعاً عن «القاعدة» الخائنين الغادرين فليعتدّ بمن سبقوه، وإن كان يكتب غيرة للجهاد فأنا أطلب منه دليلاً يثبت للناس به أنه رجل مجاهد: فليأت إلى مصر وينفذ ما يدعو إليه من الجهاد، أو يروج نداء من عنده بوجوب قتل الجنود البريطانيين والأميركيين وحلفائهم المحتلين للعراق وأفغانستان، أو يعلن تأييده هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ أو إذا كانت حراماً فليصدر بيان استنكار، أو يعلن تأييده مذبحة السياح في الأقصر في ١٩٩٧ وإن كان يراها لا تجوز فليعلن بيان استنكار، وكذلك مذابح السياح في سيناء وخان الخليلي وغيرهما، فإن كان يرى أن أحداث ٢٠٠١/٩/١١ وقتل السياح لا تجوز فهذا كلامي في الوثيقة وإن كان يراها جائزة شرعاً ليصدر بيان تأييد ومباركة لها مدعماً بالأدلة الشرعية، فإن لم يفعل هذا ولا هذا حكمنا عليه بأنه من زعماء الميكروفونات وأبطال الجهاد بالريموت كنترول.

■لماذا لم تتجاهل الرد على منتقديك وتكتفي بطرح الوثيقة؟

- قال الله تعالى «لَّا يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ» (النساء ١٤٨)

وما زال عندي المزيد بإذن الله لكل جاهل وعنيد وأقول لكل من يقيم في أوروبا «إذا كنت مستعجلاً ومتشوقاً إلى الجهاد فعندك الكفار كثر، ولكن قبل ذلك تعلم دينك وتعلم ما يجوز وما لا يجوز في الجهاد حتى لا تسقط في جهنم، وأنا أعلم أنك لست من أهل العلم الذين يعتد بقولهم فأرد عليهم، ولكني رددت عليك حتى لا ينخدع بكلامك من لا يعرفك ولا يعرف بواطن الأمور، والترجيح في الدين بالأدلة الشرعية وليس باللسان الطويل البذيء. أقم وجهك للدين حنيفاً، ولا تقم وجهك **لبن لادن والظواهري** حتى لا تكون من الذين ذمّهم الله في قوله تعالى «وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً {٢٧} يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَاناً خَلِيلاً {٢٨} لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولاً{٢٩}» (الفرقان ٢٧ - ٢٩) تدارك أمرك ولا تأخذك العزة بالإثم.

▪ما قولك في الجهاد في الدول الأجنبية، فهل يجوز للمسلم في بريطانيا مثلاً أن يجاهد أهل بريطانيا؟.

- المسلم في هذه البلاد أحد رجلين: إما أنه ليس من أهلها وإنما دخلها بأمان أهلها (أي بتأشيرة دخول وإقامة) فهذا معاهد لهم وإن لم ينصوا على ذلك صراحة، وهذا ما ذكره الشافعي في (الأم ج ٤)، وابن قدامة في (المغنى جـ ٨) رحمهما الله. وهذا المسلم لا يحل له أن يخون أهل هذه البلاد في نفس أو عرض أو مال أو أن يغدر بهم باسم الجهاد. وبهذا تعلم بطلان هجمات أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، وأنها مناقضة لشريعة الإسلام باتفاق الفقهاء رحمهم الله، ولكن أصحاب تنظيم «القاعدة» لا يعلمون.

وإما أنه من أهلها أي من مواطني هذه البلاد، والمسلمون في هذه البلاد كالدول الأوروبية والأميركية هم أقليات مستضعفون لا تمكين لهم، والمستضعف في دار الكفر لا يجب عليه الجهاد، ودليل ذلك أنه بعد تشريع الجهاد بعد الهجرة إلى المدينة لم يأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بالجهاد من بقي في مكة من المسلمين المستضعفين العاجزين عن الهجرة المذكورين في قوله تعالى «إِلاَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً ۞ فَأُوْلَـئِكَ عَسَى اللّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللّهُ عَفُوّاً غَفُوراً» (النساء ٨٩ ـ ٩٩)، فهؤلاء لا يجب عليهم قتال أهل بلادهم، وإنما ينتقلون إلى جهاد الدعوة إن قدروا على ذلك وهو الجهاد المذكور في قوله تعالى «وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَاداً كَبِيراً» (الفرقان ٥٢)، ومعنى (به) أي بالقرآن، فإن عجزوا أنكروا المنكرات بقلوبهم وهذا واجب في كل حال، ويجوز للمستضعف التخفي بدينه وكتمان إيمانه واستعمال الرخص الشرعية كالتقية ونحوها بحسب حاله واستطاعته كما قال الله تعالى «لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا» (البقرة ٢٨٦) وكل هذه خيارات شرعية صحيحةَ بحسب الطاقة كما ذكرته في (الوثيقة).

▪إذاً ما شكل الجهاد الواجب على المسلمين في البلدان المسلمة تحت الاحتلال الأجنبي؟

- أجمع العلماء على أنه إذا نزل العدو ببلد المسلمين صار جهاده فرض عين عليهم، فإن عجزوا عنه انتقل الوجوب إلى ما جاورهم من بلاد المسلمين، وهذا كله عند القدرة على الجهاد. أما إذا تحقق العجز وجبت الهجرة من هذا البلد، وهكذا فعل عز الدين بن عبد السلام لما نزل التتار بالشام بعد استيلائهم على بغداد (٦٥٦ هـ، ١٢٥٨م) هاجر ابن عبد السلام من الشام إلى مصر، وهكذا فعل الإمام القرطبي لما نزل النصارى في الأندلس هاجر منها واستقر مقامه في مدينة المنيا في مصر، ومن عجز عن الجهاد والهجرة يبقى في بلده مهادناً للعدو بما لا يوقعه في الإثم أو في إيذاء غيره من المسلمين والحكم باختصار في هذه الحال هو جاهد أو هاجر أو هادن.

- ما مدى مشروعية الهجمات ضد المدنيين المنتمين إلى الدول المحتلة في هذه الدول بحجة الجهاد أو تحت رايته؟

- مسألة قتل المدنيين من رعايا الدول المحتلة في بلادهم، فهذا مشروح في (الوثيقة) وملخصه أن من دخل بلاد العدو بأمانهم (ومنه التأشيرة ولو كانت مزورة) لا يجوز له أن يغدر بهم ولا أن يخونهم في دمائهم ولا في أموالهم، ولا يجوز له قتل المدنيين ولا العسكريين، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء.

- ما الذي يحتاجه «الفقه المقاتل» لكي يرشد عملياته وفق الضوابط الشرعية؟

- أولاً: من كانت لديه أهلية النظر في كتب العلوم الشرعية وفهم ما فيها يجب ألا يكتفي بدراسة فقه الجهاد، بل يجب أن يدرس مع ذلك علم (أصول الفقه) لأنه ضابط لدراسة الفقه، خاصة أبواب عوارض الأهلية وقواعد الترجيح في (أصول الفقه) فإن أشكل عليه شيء يسأل الأمناء من أهل العلم.

ثانياً: من لم تكن لديه أهلية النظر في الكتب الشرعية يجب عليه استفتاء الأمناء من أهل العلم، وإنما قلت (الأمناء) لأن الفاسق لا يوثق بخبره، وقلت (من أهل العلم) لأن العامي والجاهل لا يعتد بقوله، وهؤلاء لا

ينقطعون من الدنيا إلى آخر الزمان لقول النبي صلى الله عليه وسلم «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله» قال البخاري في هذه الطائفة (وهم أهل العلم) ويجب على المستفتي أن يستوثق من علم وأمانة من يسأله فقد روى مسلم في مقدمة (صحيحه) عن **محمد بن سيرين** قال (إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم) ورحمهم الله أجمعين.

ثالثاً: من لم يجد من يفتيه يتوقف ولا يقدم على عمل شيء لا يعلم حكمه في دين الله، وهذا عام في الجهاد وغيره من شؤون الحياة، لقول الله تعالى «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ» (الإسراء ٣٦)، ومعنى الآية: لا تتبع شيئاً لا تعلم حكمه، وهو معذور عند الله تعالى حتى يجد من يفتيه ولو بالسفر إليه.

■ تقصد أن التثبت أمر واجب في شأن الجهاد؟

- بوجه عام الجهاد فيه إتلاف للنفوس والأموال، فيجب التثبت فيه وجوباً مؤكداً لقوله تعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا» (النساء ٩٤)، ولا يغتر المسلم بمن يكثرون الصياح فليس هذا من طرق الترجيح في الشريعة، ولا يقبل الفتاوى مجهولة المصدر على الإنترنت، فقد ذكر أبو حامد الغزالي في (المستصفى) وتبعه ابن قدامة في (روضة الناظر) على أن المفتي المجهول لا يجوز قبول قوله ولا العمل به، رحمهما الله.

■ من بين الذين تناولوا وثيقتك بالنقد **محمد خليل الحكايمة** الذي أصدر يوم ٢٦ أيلول (سبتمبر) الماضي، بياناً قال فيه: إن الشباب لا يثق إلا بفتاوى شيوخ الجهاد وعلمائهم ما يعني أنك لست من هؤلاء، وأن اللجنة الشرعية في «القاعدة» سترد على (الوثيقة)، فما قولكم؟

- أما قوله (شيوخ الجهاد) فليقل لنا من هم ؟ فإذا كان يقصد **بن لادن والظواهري** وأتباعهما فهؤلاء من الخائنين الغادرين كما سبق تفصيله، في حوارنا المطول، والخائن والغادر فاسق ومنافق في الشريعة، ومثل هذا لا يقبل قوله ولا خبره ولا فتواه في دين الله، قال الله تعالى «وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ

مِّنكُمْ» (الطلاق ٢)، وقال تعالى «إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا» (الحجرات ٦)، فلا يجوز قبول رواية الفاسق وشهادته لسقوط عدالته كما قال تعالى «وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ» (النور ٤)، وقد سبق أن ذكرت ذلك في أثناء حديثنا.

■ وماذا عن قوله إن اللجنة الشرعية في «القاعدة» سترد على الوثيقة؟

- الرد من ثلاثة وجوه، أولاً: اللجنة الشرعية من أتباع **بن لادن**، وكل أتباعه لهم نفس حكمه طالما لم ينكروا عليه ويفارقوه كما ذكره **الشافعي** في (الأم) **وابن القيم** في (زاد المعاد) لما غدر كعب بن أسد رئيس بني قريظة وسكت الباقون ولم يفارقوه أجرى النبي (صلى الله عليه وسلم) عليهم جميعهم حكم الناكثين الغادرين، وكل من رضي بأفعال **بن لادن** من الخيانة والغدر من أتباعه أو من غيرهم - ولو كان في أقصى الشرق أو أقصى الغرب - فله حكم **بن لادن** في الغدر والخيانة والفسق والنفاق لقول النبي «**إذا عملت الخطيئة في الأرض كان من شهدها فكرهها كمن غاب عنها، ومن غاب عنها فرضيها كان كمن شهدها**» (حديث حسن رواه أبو داود). أما أتباع **بن لادن كالظواهري والحكايمة** ولجنتهما الشرعية فهم محشورون تحت لواء **بن لادن** يوم القيامة لا محالة إن ماتوا على ذلك، لواء الغدر والخيانة، فقد قال الله تعالى «يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ» (الإسراء ٧١)، وقد قال النبي «**لكل غادر لواء عند استه يوم القيامة**» (رواه مسلم)، فهل مثل هذه اللجنة الشرعية يقبل منها ردود شرعيه أو قول في دين الله تعالى وهذا هو حالهم.

ثانياً: قوله إن اللجنة الشرعية سترد، غير مقبول عند أهل العلم لاتفاقهم على عدم قبول رواية المجهول أو فتواه، أما الرواية: فإذا وجد في سند الحديث راو لم يذكر اسمه (مجهول العين) أو لا تعرف عدالته (مجهول الحال) فالحديث كله ضعيف مردود، وأما الفتوى: فقد نص أبو حامد الغزالي في (المستصفى) على أنه لا يجوز قبول فتوى المفتي المجهول إذ لا يؤمن أن يكون جاهلاً أو فاسقاً وتبعه على ذلك موفق الدين بن قدامة في

(روضه الناظر) رحمهما الله. والذي أحب أن أنبه عليه هنا أن هذه الأسماء مثل اللجنة الشرعية إنما يرفعها بعض الجهال أو الفساق يتسترون بها ويختبئون خلفها، لأنهم لا يجرؤون أن يصرحوا بأسمائهم فيختبئون خلف هذا الاسم "اللجنة الشرعية" الذي يلبسون به ويدلسون على الناس، وكأنهم من علماء الشريعة وقد تبين مما ذكرته أن قول المجهول لا يقبل في الدين وإن سمى نفسه لجنه شرعية أو شيخ الإسلام، بل لابد من تعيين شخص القائل ومعرفة حاله، ومن هنا فقد روى مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه عن **محمد بن سيرين** قال «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنه قالوا: سموا لنا رجالكم، فلينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم» فلا يصح أن يقال اللجنة الشرعية سترد أو مجلس الشورى سيرد، سموا لنا رجالكم، أما ردود المجاهيل وكلامهم فغير مقبول في دين الله تعالى.

ثالثاً: قال الله تعالى «أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ» (البقرة ٤٤)، أقول له: هل استفتيتم لجنتكم الشرعية قبل تنفيذ غزوات الغدر في ٩/١١؟ ألم ينكر **أبو حفص وأبو عبيدة** الموريتانيان على **بن لادن** انه قام بها من وراء ظهر أمير المؤمنين **الملا محمد عمر**؟ أليس هؤلاء هم لجنتكم الشرعية أم أنه قد بعث فيكم مالك والشافعي مع إنهما - رحمهما الله - لم يكونا من علماء الثغور والجبال؟ أما **أبو عبيده الموريتاني** فأرجوا أن ينفعه إنكاره قبل مقتله عند الله تعالى لأن النبي صلي الله عليه وسلم قد قال «**فمن أنكر بريء**» (رواه مسلم).

- لكن قد يبقى هناك من لا يزال مقتنعاً أن للقاعدة شيوخاً وعلماء وأنه من المستحيل الكشف عن أسمائهم لأسباب أمنية؟

- أقول **للحكايمة** كلامك قد يروج على من لا يعرفكم، «القاعدة» لا تتبع شرعاً ولا منهجاً إلا ما يراه بن لادن فقط، ثم ما عليكم بأجمعكم إلا تصيد آية أو حديث أو قول من كتاب لتبرير آراء **بن لادن** وإثبات صحتها بما لا يروج إلا على جاهل بدينه، وهو ما أسميه «فقه التبرير والتصيد» هذا يقول «العدو البعيد قبل القريب» خلافاً للكتاب والسنة، وأخوه عندنا

اخترع لهم «نظرية الكلب وصاحب الكلب» كل هذا لتبرير ما يراه **بن لادن**.

- يا **حكايمة** شيخك الحالي **بن لادن** خان أميره **الملا عمر** وغدر بعدوه أميركا وجلب الدمار على طالبان والقاعدة ووزيرستان والعراق، وأدخل فتنه في معظم بيوت المسلمين في العالم، فتدارك أمرك وتعلم دينك حتى لا تظل تابعاً للغادرين.

- يا **حكايمة** قتلتم الأمريكان في بلادهم بدعوى التترس ولم تفكروا في الغدر وأنتم اليوم تقتلون الأفغان والباكستانيين لأنكم تترسون بهم، ليدفعوا هم ثمن خيانة شيخك **بن لادن** وغدره.

- أصبح شيوخ الجهاد في هذا الزمان هم شيوخ الغدر والخيانة والذين دمروا البلاد وأهلكوا العباد، ومع ذلك بقي من الناس من يصدقهم ويأتمنهم ويتبعهم رغم خيانتهم وغدرهم، ولا شك في أن هذا من مقدمات ظهور المسيخ الدجال كما قال النبي **«إن إمام الدجال سُنون خداعات يُكذب فيها الصادق، ويصُدق فيها الكاذب، ويخُون فيها الأمين، ويؤتمن فيها الخائن، ويتكلم فيها الرويبضة»** (رواه احمد وأبو يعلى بسند جيد عن أنس رضي الله عنهم)، وورد معنى «الرويبضة» عند ابن ماجه مرفوعاً بأنه «الرجل التافه يتكلم في أمر العامة».

- يا **حكايمة** قال الإمام **مالك** رحمه الله (مهما تلاعبت به من شيء فلا تلاعبن بأمر دينك)، وقد قال الله تعالى «وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا» (النساء ١٠٧)، فلا تدافع عن شيوخك الخائنين فتكون شريكهم.

- يا حكايمة دعك من أقوال سيد قطب ومواقفه رحمه الله، فإن العلماء اختلفوا في حجية قول الصحابي وفعله، فكيف بسيد قطب؟ وخذ الأحكام الشرعية من المنبع الأول: قال الله وقال رسول الله - فقد قال الله تعالى «اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ» (الأعراف ٣).

- يا حكايمة لما قال الله تعالى «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ» (الأنفال ٦٥) أمره سبحانه أن يبدأ بنفسه فقال تعالى «فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللّهِ لاَ تُكَلَّفُ إِلاَّ نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ» (النساء ٨٤)، ولنا في رسول الله أسوة حسنة فقد كان يتقدم أصحابه في الغزو، فدعك من الجهاد الإلكتروني بالريموت وتعال إلى أرض الكنانة لتضرب المثل والقدوة للناس خصوصاً أنك تنكر الاستضعاف، وإلا فإن ضحاياكم عبر التجنيد الالكتروني يملؤون السجون بغير طائل ولا أدنى فائدة فقط لأنهم صدقوكم ولم يدركوا مبدأ «إذا كنت إمامي فكن أمامي».

- يا حكايمة شيخك **بن لادن** بدأ بعد ٦ سنوات من كارثة ٢٠٠١/٩/١١ يعترف بأنه توجد أخطاء، وأنت في بيانك زعمت إنكم غير معصومين، وهذا كله لا يبرئ ساحتكم لا في الدنيا ولا في الآخرة، فمن شروط صحة التوبة الاعتراف بالذنب وإبداء الندم كما فعل آدم عليه السلام وزوجه، وكما قال الله تعالى «وَآخَرُونَ اعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً عَسَى اللّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ» (التوبة ١٠٢)، وقال النبي **«الندم توبة»** (حديث صحيح رواه أحمد وغيره)، أما **الشيخ حسن نصر الله** فقد اعترف بالخطأ واعتذر للشعب اللبناني وبدأ في دفع التعويضات بعد شهر من حرب لبنان (٢٠٠٦/٧)، وأما أنتم فبدأتم تشعرون بمجرد أخطاء بعد ست سنوات من كارثة ٩/١١، وهذا لا يكفي حتى تعتذروا لكل من أصابه الضرر منكم وتعوضوه، وإلا والله لن تفلتوا من هذه الدماء والمظالم، ويكفيك يا حكايمة حديث (المفلس) وحديث (القنطرة).

- وأخيراً أقول لك يا حكايمة اطمئن الجهاد ماض إلى يوم القيامة، وبركة الجهاد ليست بالخيانة والغدر وإنما بطاعة الله تعالى كما قال أبو الدرداء «أيها الناس عمل صالح قبل الغزو، فإنما تقاتلون بأعمالكم» (روى البخاري بعضه معلقاً).

■ ما نصيحتك لشباب المسلمين؟

- نصيحتي لهم ولكل مسلم هي تعلم دينك ثم تعلم دينك ثم تعلم دينك، واطلب الحق، والحق هو ما دل عليه الدليل الشرعي من كتاب الله تعالى وسنة النبي (صلى الله عليه وسلم)، ولا تقلدني ولا تكتفي بقولي ولا قول الشيخ فلان ولا تغتر بالمظاهر والألقاب الدينية التي قد لا تعبر عن الحقيقة أحياناً، واعرف الحق تعرف أهله، فإنك **«كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلَاقِيهِ»** (الانشقاق ٦) والله سبحانه لن يحاسبك على أساس قول فلان وإنما على ما أنزله وأمرك باتباعه كما قال تعالى «اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ» (الأعراف ٣).

واعلم أن الله تعالى قد قال «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نِبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً وَلَوْ شَاء رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ» (الأنعام ١١٢). ومعنى هذه الآية أنه كلما جاء نبي أو من يبلغ علم النبي صلى الله عليه وسلم فلابد من أن يأتي معه العدو من شياطين الإنس والجن يصدُّون الناس عن النبي وعن علمه، والله سبحانه هو الذي أراد ذلك - إرادة قدرية - لأنه لو شاء سبحانه ما فعلوه، وإنما أراده سبحانه ليختبر خلقه ويختبر صدق إيمانهم، فلا تظن أن الحق سيأتيك من دون أشواك حوله تخوفك منه، بل كلما جاء النبي جاء العدو، ولهذا لما كان نبينا **محمد** (صلى الله عليه وسلم) يطوف على الناس يدعوهم إلى الحق كان يتبعه أحد شياطين الإنس وهو عمه أبى لهب يحذر الناس منه قائلاً: «لا تصدقوه نحن قومه ونحن أعلم به إنه كذاب»، ثم قالوا ساحر ومجنون وشاعر وإنما يعلمه بشر وقالوا افتراه، ونحو ذلك - فلا تظن أن علم النبي (صلى الله عليه وسلم) سيأتيك وحده بل لابد معه من شبهات أبي لهب، ولن يأتيك الحق مفرداً بل بشبهات وأشواك حوله ليختبر الله صدق إيمانك، ومن هذا الباب - وقد ظهرت بوادره - أن «وثيقة ترشيد الجهاد» وما اشتملت عليه من علم النبي (صلى الله عليه وسلم) قد جاءت معها شبهات شياطين الإنس أشباه أبي لهب (وهي من وحي شياطين الجن لهم) فهذا يقول: الوثيقة وليدة

السجون، وهذا يقول الوثيقة [illegible]
الوثيقة كتبت تحت الإكراه، وهذا يقول الوثيقة من صنع الاستخبارات، وهذا يقول الوثيقة فيها تبديل وتراجع عما كان يقوله صاحبها في كتبه السابقة، وهذا يقول لماذا لم يكتبها وهو في الحرية؟ وهذا يقول لماذا يكتبها ولا توجد العمليات الجهادية التي تحتاج إلى ترشيد؟ وهذا يقول من هم الذين يقتلون على الجنسية؟، وهذا يقول الوثيقة تصب في خانة الأعداء، وهذا يقول الوثيقة ستستخدم ضد المجاهدين، وهذا يقول الوثيقة سيكون تأثيرها ضعيفاً، وغير ذلك من شبهات أشباه أبي لهب التي رددت عليها في كلامي خلال حوارنا، وما زال بفضل الله عندي المزيد للرد على كل جاهل وعنيد بإذن الله تعالى، فليكن على حذر.

ويا أيها المسلم إذا تعلمت دينك وعملت به فاعلم أنك إنما تصلح بذلك آخرتك ودنياك، ولكن لابد لك مع ذلك مما يعينك على قطع مرحلة الدنيا في كدحك إلى الله، فلابد من أن يكون لك مصدر رزق حلال، فاحرص عليه فإنه زادك في الدنيا، ولا ترضى أن تكون عالة على أحد فإن النبي (صلى الله عليه وسلم) قد قال «اليد العليا خير من اليد السفلى» متفق عليه، واليد العليا هي المُنفقة واليد السفلى هي السائلة.

■ وكيف تنصحهم في شأن الجهاد؟

- اعلم أن الجهاد حق، ولكن احذر من الذين يستغلون جهل الشباب بالدين وحماستهم للإسلام فيدفعون بهم إلى جهاد لم تتيسر أسبابه فيكون مصيرهم إلى السجون أو القتل من غير طائل، ليجنى هؤلاء المتاجرون بحماس الشباب الدعاية والسمعة والتبرعات، واعلم أن الجهاد له شروط وموانع، ولابد من النظر فيها ولا يكفي النظر في السبب وحده كوجود العدو، وانظر في مصلحة من قد يصب جهادك لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال **«من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»** (متفق عليه)، ولا تسافر من بلدك للجهاد إلا بإذن والديك المسلمين، ولا تنتقل إلى مكان إلا على بصيرة فإن بعض الذين استجابوا التحريض فذهبوا للجهاد في العراق أو فلسطين أو السودان هم الآن في السجون، والجهاد الآن في العراق وفلسطين لن يؤدي إلى قيام دولة إسلامية بحسب المعطيات المتوافرة ولكنه جائز للنكاية بالعدو، أما الجهاد في أفغانستان فسيؤدي إلى

قيام دولة إسلامية بانتصار طالبان بإذن الله، وأميركا لا تعرف حيلة الأفغان فالجيش والشرطة الحكومية في أفغانستان يأخذون المال من أميركا ولكنهم يساعدون طالبان في السر، والجهاد في أفغانستان واجب على أهلها وعلى من جاورهم بحسب ما تسد به الحاجة.

■ كيف تتوقع مستقبل «القاعدة»؟

- «القاعدة» انتحرت في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ ولم يعد للتنظيم أي تأثير في مستوى الحركة وهم يلجؤون الآن إلى تصدير أفكارهم عبر شرائط **بن لادن والظواهري** وتساعدهم الظروف الدولية والمحلية في بعض الدول العربية والإسلامية وتعيين محاسب ليس من أهل العلم ولا يملك حتى خبرات عسكرية كمسؤول للقاعدة في أفغانستان دليل على أن التنظيم لم يعد يملك قادة.

■ ماذا تطلبون من الحكومة المصرية؟

-أطلب من الحكومة: تطبيق الشريعة الإسلامية بمعناها الشامل، فهي سبيل الصلاح والعز في الدنيا والآخرة، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه (نحن قوم أعزّنا الله بالإسلام، فمهما ابتغينا العز في غيره أذلنا الله) ولا تصدقوا الذين يخوّفونكم من الشريعة، إنهم يبعدونكم عن الجنة، والدنيا وإن طالت فهي إلى زوال، وحقوق الجميع محفوظة في الشريعة من مسلمين وأقباط ويهود وغيرهم.

■ وماذا عن المعتقلين في السجون؟

- أطلب من الحكومة الإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين من الإسلاميين ومن السياسيين بكل اتجاهاتهم (سجناء الرأي والضمير)، فإن الرأي لا يقاوم بالسجن، قال تعالى - عن تهديد فرعون لموسى عليه السلام – **«قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهاً غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ»** (الشعراء ٢٩)، فإن الحجة لا تقاوم إلا بالحجة، والرجوع إلى الحق فضيلة من أي طرف جاء الحق.

▪كيف ترى الطريقة التي يجب على المجتمع أن يتعامل بها مع الإسلاميين المفرج عنهم؟

- على الحكومة الأخذ بيد الإخوة الإسلاميين المفرج عنهم من النواحي المعيشية وتأمين عمل كريم ومصدر رزق لهم فإنهم منقطعون عن الدنيا سنين طويلة، وأرجو أن تكون لمصر الريادة في الجانب الإنساني كما كانت لها الريادة في الجوانب الأخرى. وأطلب من الحكومة أن تسمح للمؤهلين من الإخوة الإسلاميين بالاشتغال بالدعوة إلى الله في المساجد وغيرها من أجل تقليل المفاسد المتفشية في المجتمع.

وهذا آخر ما أقول والحمد لله رب العالمين، واللهم صلِّ وسلِّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

خامساً- مقال السباعي رداً على حوار سيد إمام:

ننقل هنا مقال **الدكتور هاني السباعي** الذي نشره في جريدة الحياة رداً على حوار **الدكتور سيد إمام** في الحياة وقد اعتمدنا في نقله على نصه الموجود على موقع مركز المقريزي للدراسات الذي نشره كاملاً على النحو التالي:

"تنويه:

ننبه الإخوة الأفاضل أن محرر جريدة الحياة في بيروت قد حذف كلمة (دكتور) من أمام **كلمة الشيخ الدكتور أيمن الظواهري** في كل جملة يرد فيها اسم **الدكتور أيمن!** وفي نفس الوقت أثبت كلمة (دكتور) أمام كلمة **الشيخ الدكتور سيد إمام!** وذلك في عدد جريدة الحياة الصادر بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٧م لذلك فإننا ننشر مقال **الدكتور هاني السباعي** كاملاً بدون حذف. (مركز المقريزي)

الرد على حوار الحياة مع الدكتور سيد إمام

بقلم د. **هاني السباعي**

مدير مركز المقريزي للدراسات التاريخية

لقد نشرت جريدة الحياة حواراً من ست حلقات مع **الدكتور سيد إمام** ابتداء من تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٧م إلى ٢٠٠٧/١٢/١٣م ولما كان قد تعرض في حواره لكثير من المغالطات! كما أنني على استعداد لمناظرته على أية قناة فضائية بشرط أن تكون مباشرة لنعلم أي الفريقين أتبع للدليل الشرعي! وقد كتبت هذا الرد على النحو التالي:

تقدمة لابد منها:

لقد تمحور حوار الحياة مع **د.سيد إمام** حول المعترضين على وثيقة (ترشيد العمل الجهادي) التي كتبها مؤخراً! ولاحظنا أن رده كان بمنتهى العنف والقسوة والتجريح والطعن على الرافضين لتراجعاته! فلم نجد دليلاً شرعياً معتبراً استدل به! لا يزال يكرر نفس الشبهات التي قالها في الوثيقة! ولم يأت بجديد إلا السباب والشتائم والطعن في دين المعترضين وأخلاقهم ولم يجد نقيصة في قاموسه إلا اتهمهم بأقذع الألفاظ التي توجب محاكمته شرعياً من اتهام بالخيانة والغدر والعمالة!! ولاحظنا أن الحوار يقطر حنقاً وغلاً ! وأن الدافع وراء كل قذائف السباب قصة (قميص عثمان الجديد)!! وهو اتهامه لجماعة الجهاد بتحريف كتابه (الجامع لطلب العلم الشريف)! لقد تكلمت عن هذا الموضوع في حوار قصة الجهاد في جريدة الحياة عام٢٠٠٢م! لكن هب أن جماعة الجهاد أخطأت! لأنها حذفت بعض العبارات التي ارتأت أنها لا توافق عليها كجماعة لها اعتبار! بالإضافة إلى أن هذا الكتاب (الهادي إلى سبيل الرشاد) لم يطبع منه إلا ٥٠ نسخة تقريباً! ولا يوجد له أثر الآن! والمشهور هو كتاب الجامع المطبوع بدون حذف والموجود على شبكات النت! فلم هذه الحرب الضروس! ولم لا تتأسى بشيخ الإسلام ابن تيمية الذي زور عليه خصومه من بعض العلماء والقضاة فتاوى هو براء منها! وحاكموه عليها وزجوا به في سجون مصر والشام! ورغم ذلك عفا عنهم وقال لهم لست أحمل في صدري ضغينة عليكم ودعا لهم بخير! فأين أنت يا د.فضل من أخلاق وفضائل العلماء!

وللتعليق على ما ورد في حوار الحياة مع **الدكتور سيد إمام** أقول:

أولاً: إثبات نصوص كتابيه (العمدة) و(الجامع) تناقض فيها وتحتاج إلى جواب:

لقد أكد د.فضل في الحلقة الثانية من حوار الحياة: "التنبيه الأول، على مؤلفاتي الإسلامية، وأنها مجرد نقل علم إلى الناس لا فتاوى، وما فيها من أحكام فهي مطلقة لا تنزل على المعيّنين إلا من عالم مؤهل ولست منهم وأن أي شيء من مؤلفاتي يخالف الدليل الشرعي الصحيح السالم من المعارض فأنا راجع عنه"أهـ.

فهذه عينة على سبيل المثال أتركها لفطنة القارئ:

(أ) الانتفاع بالمال الحرام في الجهاد:

قال **د. سيد إمام** في العمدة: "مسألة: هذا، وكان أحد الإخوة قد سألني عن رجل أصاب مالاً حراماً، أو يغلب على كسبه الحرام، هل يقبل منه تبرعات للجهاد مع العلم بهذا؟.. أنه يجوز أن يقبل المال الحرام للنفقة في سبيل الله" أهـ (العمدة ص٤٤).

(ب) الاستيلاء على أموال الكفار:

قال **د.فضل** في العمدة: "كما يجب على المسلمين السعي في الاستيلاء على أموال الكافرين بالقهر، وهي الغنيمة، وبالحيلة ونحوها، وهي الفيء، وقد خرج النبي صلى الله عليه وسلم للاستيلاء على أموال قريش ليستعين بها المسلمون فكانت وقعة بدر" أهـ (العمدة ص٢٨٠).

(ج) التحريض على عدم دفع الضرائب والجمارك:

قال في العمدة: "ويحرم على كل مسلم دفع الأموال لهؤلاء الطواغيت في أية صورة من جمارك وضرائب ونحوها إلا مضطراً أو مكرهاً" أهـ (العمدة ص٢٨٠).

(د) وجوب إذن الوالدين:

يقول د.**فضل** في حواره في الحياة الحلقة الثانية: "لا يجوز الخروج إلى الجهاد إلا بأذن الوالدين وإذن الدائن، لأن بر الوالدين فرض عين ولهما حق في ابنهما فلا يخرج إلى الجهاد إلا بإذنهما" أهـ.

لكن إذا رجعنا إلى كتابه العمدة نراه يقول: "قلت: هذا إذا كان الجهاد فرض كفاية، فإذا تعين الجهاد تسقط أربعة شروط من هذه التسعة وهي: الحرية والذكورية وإذن الوالدين وإذن الدائن، وتكون شروط وجوب الجهاد العيني خمسة فقط وهي: الإسلام والبلوغ والعقل والسلامة من الضرر ووجود النفقة، ويسقط كذلك شرط وجود النفقة وتصير الشروط أربعة فقط إذا دهم العدو بلاد المسلمين ولم يكن هناك خروج إليه، وهذا أحد مواضع الجهاد العيني"أهـ (العمدة ص).

أقول: وقوله في حوار الحياة مخالف لرأي جمهور العلماء الذين قالوا إن اشتراط إذن الوالدين في الجهاد الكفائي وليس في جهاد الدفع! يعني هل يجب أن تستأذن والديك إذا أردت الصلاة؟ بالطبع لا. حتى لو رفض أبوك ذلك لأن الصلاة فرض عين. وهكذا الجهاد إذا تعين أي صار فرض عين!

ولعل سائلاً يسأل **الدكتور سيد إمام** عندما كنت أميراً لجماعة الجهاد هل كان الشباب الذين يذهبون إلى أفغانستان يستأذنون آباءهم وأمهاتهم أم لا؟ الحقيقة المرة أن معظم هؤلاء الشباب المصري إن لم يكن كلهم لم يستأذنوا ذويهم لأنهم يعلمون أن أهليهم سيرفضون ذهاب أولادهم إلى أفغانستان! وبعض هؤلاء الشباب استشهد في معارك جلال آباد وخوست وقندهار! فهل هؤلاء الشباب قد أخطأوا وخالفوا الشرع لأنهم لم يستأذنوا آباءهم؟ أم هم شهداء أتقياء بررة؟ لأن **الدكتور فضل** اشترط إذن الوالدين في جهاد الدفع! فإذا قال **الدكتور فضل** إن الجهاد في أفغانستان كان جهاداً كفائياً فجمهور العلماء متفقون على اشتراط إذن الوالدين! وفي هذه الحالة يعتبر **الدكتور سيد إمام** قد غرر بالشباب عندما كان أميراً وحرضهم على الذهاب إلى أفغانستان بدون إذن ذويهم! وأما إذا قال إن الجهاد في أفغانستان عندما كان أميراً لجماعة الجهاد كان جهاداً عينياً أي فرض عين! فقد وقع أيضاً في خطأ جسيم لأنه الآن اشترط إذن الوالدين وهو لم

يقل به جمهور العلماء؟! إذن فدماء هؤلاء الشباب مرهون في عنقه لأنه قد غرر بهم ومن حق ذويهم أن يحاكموه على تغريره بأبنائهم!

(هـ) القوة هي السلاح وليست التربية:

في رده على الشيخ الألباني الذي كان يشترط العلم والتربية قبل الإعداد والجهاد! يقول د.فضل في العمدة: "فطريق الخلاص من كفر الحكام هو الخروج عليه بالسلاح وهذا واجب إجماعاً عند القدرة وليس طريق الخلاص مجرد التربية"أهـ (العمدة ص٢٩٤).

(و) أنصار الطواغيت كفار:

قال **د.سيد إمام** في كتابه الجامع: "وخلاصة القول في هذه المسألة (حكم أنصار الطواغيت) وهم هنا أنصار الحكام المرتدين: إن كل من نَصَر الحكام المرتدين وأعانهم على محاربة الإسلام والمسلمين بالقول أو بالفعل فهو كافر في الحكم الظاهر" (الجامع لطلب العلم الشريف ج٢ص٦٢٥).

ولمن أراد المزيد فليرجع إلى كتابيه العمدة والجامع سيجد أحكاماً لم يتكلم عنها وتعمد إغفالها في وثيقته وحواره مع الحياة! واهتم فقط بسب وطعن المعترضين على وثيقته!

ثانياً اللجوء السياسي:

قال **د.إمام** في حواره في الحلقة ٣ : ".أما الذين هربوا لعمل لجوء سياسي في بلاد الكفار لتأمين المم (وهو الطعام بلغة الأطفال في مصر) لأولادهم من دون وجود أي خطر عليهم أو عند بوادر الخطر، لا يكون مثل هؤلاء قيادة"أهـ. فهل هذا الكلام (المم)! يليق بمن يزعم أنه ناقل علم!

ويقول: "والذين لجأوا إلى بلاد الكفر ورضوا بجريان قوانين الكفار عليهم طواعية لا يكونون قادة"أهـ. بصريح العبارة الدكتور سيد إمام يكفر العبد الفقير! وقد كرر هذا الموضوع عدة مرات في حواره المخزي بحق! ولإيضاح الحقيقة أقول:

(أ) إنني كنت قد تكلمت مع **د.إمام** في موضوع اللجوء وقلت له إن **د.أيمن** ينصح بعدم اللجوء إلى الدول الأوروبية لأنه يخشى على أولادنا في المستقبل! فقال والله شهيد على ما أقول: بالعكس هذه الدول الأوروبية لها قوانين تحترمها ولا تعيد من لجأ إليها إلى بلادهم عكس الدول العربية التي لا تحترم قوانين اللجوء ولكن أرى أن تكون نية الإقامة في أوروبا مؤقتة وليست مؤبدة بحيث إذا فتح الله على المسلمين في أي بلد وصار هناك أمان وعدم خوف فيجب الهجرة إلى هذه البلاد! هذا قريب ما قاله لي شخصياً **الدكتور إمام** في تلك الفترة! ثم نجده الآن يحرف ويكذب ويفتي ويكفر لمجرد أن كتبت تعليقاً أولياً على وثيقته التي استقبلت بزفة مريبة رغم أنني لم أتعرض بجرح لشخصه ولم أتبن رأياً بعينه بل كنت مجرد معلق على الحلقة الأولى فقط!! فإذا به يتميز غيظاً ويرغي ويزبد في حواره مع الحياة عبر ست حلقات لم يقدم شيئاً إلا السباب والشتائم والتخوين والعمالة لمخالفيه! مما يجعل القارئ المحايد يدهش لو كان هذا الرجل **د.فضل** زعيماً لعصابة (الكلوكوكس كلان) التي نشرت الذعر لدى السواد الأمريكان في القرن المنصرم لما تفوه بهذا السباب وهذا الطعن في خيار من نصبوه يوماً زعيماً عليهم!

(ب) لقد أرسل لي رسالة بخط يده بعد مشكلته مع الجماعة في كتاب الجامع مؤرخة في المحرم من ١٤١٦ هـ يمدح عقلي مع فاصل من الشتائم والتخوين للجماعة ثم سلام على الأهل وطلب أن أراسله وإليكم مقتطفات من هذه الرسالة: "أخي الكريم حفظه الله ورعاه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته تحية طيبة إليكم وأسأل الله أن تصلك رسالتي هذه وأنت في خير حال/ كما أسأله سبحانه أن يشملك بحفظه وعنايته وأن يتم عليك عافيته في الدنيا والآخرة وأن يقيك من مضلات الفتن"أهـ.. وفي فقرة أخرى من الرسالة: "وما زلت أخي الكريم أرى لك عقلاً وأتوسم فيك خيراً، لأجل هذا كتبت إليك"أهـ.. وفي ختام الرسالة يقول: "وأسأل الله أن يحفظك وأهلك وأولادك في تلك البلاد التي أنت فيها وأن يقيكم من فتنها ومن كل فتن. وأستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أخوكم أبو يوسف المحرم ١٤١٦هـ"أهـ.. وكتب في هامش الرسالة: "أرجو المراسلة على العنوان التالي: اليمن - صنعاء - ص ب

(١٣٠٥٤) خاص بالدكتور أبى يوسف" انتهت فقرات من الرسالة. مع ملاحظة أن **يوسف** هو ابن **د.سيد إمام** الذي كان يكنى به.

(ج) اتصل ابنه **إسماعيل** بي من اليمن منذ عدة أشهر لهذا العام٢٠٠٧م قبل نشر (وثيقة الترشيد) وقال إن والده يسلم علي ويخبرني ألا أصدق ما تنشره الصحف عن سير أبيه في مراجعات على غرار مراجعات الجماعة الإسلامية! فقلت له كيف اتصل بك والدك: قال من السجن! قلت له سلم عليه وقل له هل تبرأت من كتابيك العمدة والجامع؟ قال لا. هو يريد فقط وقف العمل المسلح. قلت له هذا ليس بجديد فقد أعلن **د.أيمن** عام ١٩٩٥م وقف العمل المسلح في مصر لعدم القدرة! لكني أطلب منك أن تسأله بصراحة هل تبرأ من كتابيه أم لا؟ ثم اتصل بي في غضون أسبوع من هذه المكالمة وأكد لي أنه سأل أباه فقال له لا لم أتبرأ من كتبي! الشاهد هنا أن آخر اتصال كان في يوليو الماضي ٢٠٠٧م فإذا كنت بهذه الصفات التي وصمني بها فلماذا يكلف ابنه بالاتصال بي بل ويطلب مني طلباً قلت له أنا مجمد مالياً بموجب قرار من مجلس الأمن! وهكذا كاد الأمر يسير هادئاً لولا أن كتبت تعليقي الأولى على (وثيقة الترشيد) في ٢٠٠٧/١١/١٨م! فإذا بالدكتور فضل يتخذني غرضاً لسبابه في حواره مع الحياة.

(د) العجيب أن د.فضل لم يوجه إلى إسلامي مقيم في أوروبا كلاجئ سياسي أي لوم أو عتاب وكأنه لاجئ في مكة المكرمة! لأن هذا الأخ من (بلدياته) وعلى نفس الهوى!

ثالثاً: استقالة أمير لم يتبعه أحد:

لقد كانت استقالة د. فضل سنة ١٩٩٣م بعد تذمر مجموعة من الشباب من طريقة إدارته وعدم الاستجابة لطلباتهم وملخص هذه القضية على النحو التالي:

كان الشيخ أبو عبيدة البنشيري رحمه الله، قد عقد مجلس صلح بين الطرفين لتهدئة الأمور. طلب الشباب أن ينزل **د.فضل** من باكستان لأنه هو الأمير ليحسم الأمور، وينتقل إلى السودان، لكنه رفض! أن يأتي

لتسوية المشكلة. وكان فريق المتذمرين طالبوا أن يقدّم د.فضل استقالته. ولما اتصل به أبوعبيدة بأن يجب أن ينزل ليحل هذه المشكلة قال لهم افصلوهم! ثم لما ألحوا عليه قال: أنا مستقيل، واختاروا أميراً فيما بينكم. قال لهم هذا الكلام بالتليفون، وأبلغهم إياه الشيخ أبوعبيدة! لقد أثرت هذه الاستقالة في نفسية د.فضل لأنه لم يتبعه أحد لا من المؤيدين ولا من المعترضين! بل العكس رجع معظمهم وبايعوا **د.أيمن الظواهري**!

كان الآخر الذي يتهمه بالخيانة أي د.أيمن يشارك الشباب أفراحهم وأحزانهم! يسافر معهم كمرافق ومترجم للجرحى الذين كانوا يعالجون في أوروبا في أثناء الجهاد الأفغاني! كان يخاطر بنفسه في الجبهات الأفغانية ويشرف على المعسكرات ويقيم العلاقات مع التيارات الإسلامية المختلفة لمصلحة الجماعة! وفي المقابل كان **د.فضل** يجلس مرتاحاً في بيته الفسيح في باكستان مع تعيين خدمة خاصة له ولأهله!

كان **د.أيمن** قدم نفسه وماله وأولاده لله محتسباً راضياً وهو ابن الأكارم ربيب بيوتات العز والأصالة! تعيش زوجته الشهيدة نحسبها كذلك على صفيحة جبن! لمدة شهرين وفي شظف عيش لا يطاق! وفي المقابل كان **د.فضل** تخصص له سيارة خاصة لشراء ما يلزم من حاجيات وخيرات!

كان **د.أيمن** قد ابتلي وسجن في أحداث ١٩٨١م وفي المقابل كان **د.فضل** قد هرب من جميع الساحات التي عاصرها هرب من مصر عام ١٩٨٢م. ولم يذكر له شاهد معتبر إنه شارك في معارك العرب الشهيرة في جلال آباد وخوست وغيرهما!

لقد ذكر ابنه في حوار له مؤخراً أنه عرض عليه أن يلحق بهم في أفغانستان وأرسلوا إليه شريط فيديو مصور.. لكنه آثر القعود!

يعيب **د.فضل** على الذين يفندون أباطيله في أوروبا وغيرها ويقول لماذا لا تنزلون إلى مصر ونرى جهادكم! سبحان الله! ولماذا لم تنزل طواعية وأنت لم تكن محكوماً عليك إلا في قضية العائدين من أفغانستان عام ١٩٩٩م يوم أن كنا في أوروبا وراء القضبان! ولماذا لم تنزل طواعية إلى مصر قبل أن يرحلوك من اليمن قسراً عام ٢٠٠٤م وتنكص على عقبيك!

رابعاً: اتهامه الأخيار بالعمالة والخيانة:

لقد كان **د.إمام** أميراً للجهاد من عام ١٩٨٧م إلى منتصف عام ١٩٩٣م وفي تلك الفترة كان حليفاً **للشيخ أسامة بن لادن** الذي دعمه مالياً ثم نراه يتهمه ويتهم معه **د.أيمن** بالعمالة للمخابرات الباكستانية والسودانية! لكن لماذا سكت كل هذه المدة ولماذا لم ترجع إلى بلدك.. ولماذا لم تستقل من الإمارة! إلا بعد أن طالبك المتذمرون من الشباب بالاستقالة؟!

فهؤلاء العملاء! كانوا ينفقون عليه في باكستان ثم السودان وهم الذين استقبلوه ودفعوا له ثمن تذاكر الطائرة ودفعوا له كراء البيت في أرقى أحياء السودان (الطائف)! فكيف يستسيغ هذه الأموال من عملاء مأجورين مرتزقة!

وهل يتذكر **د.فضل** الخدمات التي قدمها له شباب جماعة الجهاد في اليمن حيث كانت هناك سيارة واحدة تخدم العوائل! وكانوا يؤثرونه وعائلته على أنفسهم وتتعطل مصالحهم بغية تحقيق رغباته وشراء حاجياته! وقد حدثني أحد الثقات أنه شخصياً كان يذهب ليتوسط لبعض الشيوخ في اليمن لإيجاد عمل له! وقال إن **د.سيد إمام** طلب من الإخوة القائمين في اليمن أن يزوروا له بعض الشهادات التي تفيد أن لديه خبرة في عمله الطبي للحصول على عمل يؤيد خبرته! وكاد هذان الإخوان أن يقبض عليهما بعد أن شك فيهما أحد العاملين بمؤسسة رسمية في اليمن! هل يتذكر ذلك وهل الغاية تبرر الوسيلة!! حتى لو كانت الوسيلة جريمة التزوير؟!

خامساً: أين اختفى **عبد العليم**؟:

لعل **د.فضل** يعلم من هو **عبد العليم** ذلك الشاب المصري الذي كان يعمل تحت إمرته في باكستان وأثيرت حوله شائعات إنه عميل للمخابرات المصرية! ثم فجأة اختفى نهائياً وقيل إن جماعة الجهاد التي كنت أنت أميرها وذلك عام ١٩٩١م قد صفته جسدياً! وقصة **عبد العليم** يعرفها معظم الشباب الذين كانوا في باكستان في تلك الفترة! فأين ذهب **عبد العليم**؟ وهل أخبرت أهله بما حدث له؟ ومن المسؤول عن دمه أيها الأمير السابق؟!

سادساً: الشماتة بمقتل **الدويدار**:

هل وصل بك الأمر أن تشمت في مقتل مسلم برئ كان يرعى أولادك ويدافع عنك في غيابك! ثم تتهمه بأنه نشر مقالك عن (الإرهاب من الإسلام)! الذي تكفر فيه من يرى خلاف ذلك وتشيد بأحداث سبتمبر ٢٠٠١م !! وقد نشر هذا المقال عقب اعتقال **د.فضل** مباشرة سنة ٢٠٠٤م والذي نشره نفس الشخص المفضل **للدكتور سيد إمام** الذي نشر له كتاب الجامع! وليس الشهيد نحسبه كذلك المظلوم أحمد بسيوني الدويدار الذي قتلته قوات الأمن اليمنية في ٢٠٠٧/٧/٤م.

انظروا ماذا يقول في حواره مع الحياة الحلقة الخامسة: "كما أنني دعوت الله على الذين خانوا الأمانة ونشروا مسودات ناقصة لي بغير إذني مكراً منهم منتصف عام ٢٠٠٧، دعوت الله أن يكفينهم بما شاء فما أمهلهم الله شهراً حتى سقط أحدهم قتيلاً، وشرد الله بقية الخائنين" أهـ. ما شاء الله على البركات والدعاء المستجاب! وفي نفس الحلقة يدعو على جماعة الجهاد: "أنا أدعو الله تعالى على كل من تكلم عني بغير حق أن يقطع الله لسانه ويده، وكنت دعوت الله على جماعة الجهاد لما مزقوا كتابي «الجامع» أن يمزقهم الله فمزقهم الله سبحانه وتعالى وذهبوا شذراً مذراً وتفرقوا أيدي سبأ" أهـ.

بركاتك يا **شيخ فضل**! لكن هل لك أن تخلص نفسك من السجن وتدعو على ضباط أمن الدولة الذين سجنوك ويعذبون إخوانك! هل لك في تخليص الأمة في مشارق الأرض ومغاربها بالدعاء على المحتلين لفلسطين والعراق وأفغانستان وكشمير والشيشان! مجرد دعاء أرض جو عابر للقارات! ولو مرة واحدة لكي تتحرر بلاد المسلمين من المحتلين والمستبدين وكفى الله المؤمنين القتال!!

سابعاً: غمزه ولمزه للمعارضين على وثيقة العار في دينهم وأخلاقهم:

انظروا ماذا يقول في حوار الحياة الحلقة الثانية: "ومنهم من لا يريد أن يخرج من السجن لأنه لا عمل له ولا وظيفة خارج السجن، في حين أن

السجن يضمن له السكن والطعام كما تأتيه بعض التبرعات من المحسنين"أهـ. هل يقل هذا الكلام شخص انتسب يوماً إلى أخلاق أهل العلم!!

ثم اتهامه للقيادي **أحمد سلامة مبروك** الذي اعترض على وثيقته المشؤومة! بأنه تسبب في القبض على ألف شخص! وقد تم تبرئة **أحمد سلامة مبروك** من هذه التهمة بتحقيق موسع عام ١٩٩٣م ومشهور بين الثقات!

اتهامه **للمهندس محمد الظواهري** بأنه كان يحب الراحة والإقامة في الإمارات! وهو يعلم قصة **المهندس محمد الظواهري** كيف خرج طريداً شريداً من أرض الجزيرة عابراً الصحراء المهلكة حتى وصل إلى اليمن ثم إلى السودان وتم اختياره بالإجماع نائباً للأمير! فقط لأنه رفض وثيقة العار! يسلقه **د. سيد إمام** بألسنة حداد!

وهبك تقول هذا الصبحُ ليلٌ ** أيعمى العالمون عن الضياء

لذلك أخشى أن يقدم النظام فينفذ حكم الإعدام على **المهندس محمد الظواهري!** فيكون دمه في عنق الدكتور **فضل** لأنه يحرض النظام بطريق غير مباشر على الفتك بكل من يعترض على وثيقته!

ثامناً: من المسؤول عن سجن ألف شاب؟:

لقد كان **الدكتور سيد إمام** أميراً لجماعة الجهاد وقت أن بدأ الأمن يقبض على هؤلاء الشباب منذ سنة ١٩٩١م إلى شهر يناير ١٩٩٣م! وقد استقال بعد هذا التاريخ بعدة أشهر! فإن تبعة سجن هؤلاء الشباب الذين حرموا من ذويهم وأطفالهم تقع على عاتق **الدكتور فضل** ويجب أن يقدم إلى محاكمة شرعية!

أخيراً: الشيخ المستبد:

لأنه يعتقد أن الشورى معلمة وغير ملزمة له، كان يجلس مرتاحاً في بيته في باكستان وعندما يعرضون عليه رأي مجلس الشورى ولو كان بالإجماع يشطب على الورقة بقلمه ويلغي هذه القرارات لأنها تخالف

رأيه! رغم أن إمارته كانت أقرب إلى إمارة حرب وليس إلى الخلافة العظمى! ولقد صبر عليه الإخوة كثيراً لأنهم كانوا حريصين على الوحدة! لكنه ظهر على حقيقته في أول اختبار له في قميص عثمان الجديد! (كتابه الجامع في طلب العلم)!

مركز المقريزي للدراسات التاريخية

لندن في ٤ ذي الحجة ١٤٢٨هـ الموافق ٢٠٠٧/١٢/١٣م" انتهى نص المقال كما هو.

سادساً- إجابات الظواهري حول المراجعات:

نسوق هنا بعض إجابات الأسئلة التي نشرتها مؤسسة سحاب (الذراع الإعلامي للقاعدة) على لسان أيمن الظواهري وهذه الإجابات تتضمن رداً على بعض جوانب المراجعات الجهادية وبعض تصريحات **سيد إمام**، يقول **أيمن الظواهري**:

"- يقول السائل **محمد سمير**:"لا أعتقد أن أسئلتي ستصل أو سيجاب عليها لكن سأطرحها :

١- لماذا قمت بتحريف كتاب الشيخ **الدكتور فضل**، وزعمت أنه من تأليف لجنتكم الشرعية؟ وما هي مبرراتك الشرعية للقيام بتزوير كتابٍ لم يأذنْ صاحبه لك بالعبث فيه؟ وما ردك على التهم الموجهة إليك خاصةً ما قيل على لسان **الدكتور فضل** إنك كنت عميلاً للاستخبارات السودانية، وتقوم بعملياتٍ في مصر لصالحها مقابل أجرٍ ماديٍ مئة ألف دولار؟

٢- لماذا لم نسمعْك تهاجم إيران كما تهاجم غيرها من دول الشرق والغرب مسلمها وكافرها باستثناء إيران؟ علماً بأن إيران ارتكبت من الجرائم ما يستحق ذكره ومهاجمته في التسجيلات الكثيرة، وهذا ما لم تفعله في حين أنك تهاجم وتخون من يختلفون معك من الإسلاميين في الصغيرة والكبيرة.

٣- لماذا كفرت **الدكتور الشهيد عبد الله عزام** ورفضت الصلاة خلفه في بيشاور؟ وهذا ما أفادت به زوجة **الشهيد عزامٍ** في مقابلةٍ لها مع

صحيفةٍ تركيةٍ، أنك رفضت الصلاة خلفه، وحرضت المسلمين عليه، وما مدى صحة ما قيل من إن لك يداً في اغتياله؟

٤- وألا ترى معي أن كثرة ظهورك على الفضائيات يؤكد على ما قاله **الدكتور فضل** في حقك، وهو إنك لست أكثر من ظاهرةٍ صوتيةٍ تحب الظهور والشهرة على حد زعم **الدكتور فضل**؟ وشكراً لك على سعة صدرك إن وسع".

- بالنسبة إلى السؤال الأول حول كتاب الجامع، فهذا موضوع قديمٌ، اكتفينا في جماعة الجهاد بتوضيح موقفنا فيه في مذكرةٍ وزعناها على إخواننا في الجماعات الإسلامية المجاهدة، واحتسبنا عند الله ما لقينا فيه من سبابٍ ومظالمٍ، ولم أكن أود أن أتطرق إلى هذا الموضوع لولا أمرين:

أولهما- أني تعهدت بالإجابة على ما يردني من أسئلةٍ.

والثاني- أن الأخ **محمد سمير** ظن أن أسئلته لن يجاب عليها.

وأرجو من الله أن تكون هذه آخر مرةٍ أتطرق فيها إلى هذا الموضوع.

فأقول - وبالله التوفيق - إن مسألة الخلاف حول كتاب الجامع تتضمن مشكلتين:

إحداهما صغيرةٌ، ولا نأبه بها، ولا بالخلاف حولها، والأخرى كبيرةٌ، يجب على كل مسلمٍ صادقٍ غيورٍ على دينه أن يتصدى لها.

فأما المشكلة الصغيرة التي لا نأبه بها فهي حول لمن حقوق نشر ومراجعة وإصدار كتاب الجامع، فباختصارٍ، هذا الكتاب ألف كعملٍ جماعيٍ لجماعة الجهاد، أنفقت عليه الجماعة من أموال الجهاد، ووفرت لكاتبه مكتباً، ومكتبةً، وكاتباً، وأجهزةً، وكفالة على اتفاقٍ أنه سيخرج كتاباً ينصر الجهاد، ويدرء عنه الشبهات. وأنه كعملٍ جماعيٍ لجماعة الجهاد يراجع ويقر من جانب الجماعة، وهي القواعد التي كان يمارسها الكاتب لما كان أميراً للجماعة، فطبقناها عليه.

ولو علمت الجماعة أنه سيتضمن أياً من السقطات التي سأعرض لبعضها ما أنفقت عليه مليماً واحداً، ولا فرغت له دقيقة من وقتها، والدليل على ذلك؛ أننا اكتشفنا في أثناء إقامتنا في بيشاور - قدراً بدون إرادة من الكاتب- أنه قد كفر جماعة الإخوان المسلمين في مسودات الكتاب المبكرة، فاعترضنا عليه بشدةٍ، وقلنا له إن هذا أمرٌ غير مقبولٍ، لأن ذلك رأيٌ غير منضبطٍ شرعاً، بالإضافة إلى ما سيثيره من فتنٍ.

هذه هي المشكلة الصغرى، التي لا نأبه بها، والتي يبالغ فيها كاتب وثيقة الترشيد، ويعتبرها مصيبة عظمى، ويتغاضى عنها ويتجاهل السقطات الكبيرة في الكتاب.

وهذه المشكلة الصغيرة، نحن قد احتسبنا ما ضاع منا من مالٍ وجهدٍ فيها، بل وما أصابنا فيها من سبابٍ وشتائم عند الله. وتركنا له كتاب الجامع ليطبعه كيف يشاء، وليمنح فوائده لمن يشاء.

وأما المشكلة الكبرى في الكتاب الذي خدعنا فيه، ولم نكتشفها إلا بعد أن أنهى الكاتب كتابته، وسلم نسخته النهائية، ورحل من السودان، فهي أن الكتاب يحتوي على عدة سقطاتٍ خطيرةٍ منها على سبيل المثال:

- أنه يعتبر أن كل من قتل أو أسر في قتال الحكومات المرتدة قبل الدعوة وتكوين الأنصار لا بر عنده ولا تقوى، أي أن علينا أن نخرج كتاباً باسمنا، نسب فيه إخواننا المجاهدين الأسرى والمستشهدين.

- وأنه يعتبر أن جهاد بعض علماء الجماعات الإسلامية أولى من جهاد حكامهم، وأشار إلى واقعةٍ له مع الشيخ عبد الله عزامٍ رحمه الله، ووصفه بأوصافٍ في غاية السوء، والأسوأ أنه قد كرر هذا الكلام مع إضافة أوصافٍ أخرى سيئةٍ في وثيقة الترشيد، وقد أشرت إلى ذلك في رسالة (التبرئة) في الملاحظة السادسة عشرة في الباب الأول، وفي الفصل السابع عشر من الباب الثاني.

- ويعتبر الكاتب أن من لم يكفرْ أعوان الطواغيت فرداً فرداً فهو كافرٌ، وإن كان من المجاهدين المقاتلين لأولئك الطواغيت.

- ويعتبر الكاتب أن الجماعة الإسلامية المصرية من غلاة المرجئة، ووصف **الدكتور عمر عبد الرحمن** -فك الله أسره- بأوصافٍ لا تليق.

- واعتبر الكاتب أن كل من شارك في الانتخابات كافرٌ، ولا يعذر بتأويلٍ.

فاكتشفنا مدى الخدعة التي خدعنا بها كاتب وثيقة الترشيد.

فتركنا له كتاب الجامع، وأصدرنا كتاباً جديداً، هذبنا فيه كتاب الجامع من تلك السقطات، ووضعنا عليه اسم جماعة الجهاد، وأقررناه بعد المراجعة، وكتب التهذيب معلومةٌ في تاريخ العلم كتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب ومنهاج القاصدين.

ووضعنا عليه اسم **عبد القادر بن عبد العزيز**، الذي هو اسمٌ رمزيٌ لجماعة الجهاد، وليس اسم كاتب وثيقة الترشيد الحقيقي، حتى أن كثيراً من الإخوة كانوا يتصورون أن هذا اسمٌ رمزيٌ لي.

فلذا أقول للأخ **محمدٍ سميرٍ**؛ إننا لم نزورْ شيئاً ولم نعبثْ بشيءٍ، ولكننا طبقنا على كاتب وثيقة الترشيد القواعد المستقرة في جماعة الجهاد، والتي كان يطبقها على غيره، وأصدرنا كتاباً آخر مهذباً، وتركنا له كتابه الأصلي.

فعلى الأخ **محمدٍ سميرٍ** وجميع من لديه غيرة على الجهاد والمجاهدين، ألا ينشغل بمشكلة لمن حقوق نشر ومراجعة الكتاب، وأن يتصدى لهذه السقطات، التي أشرت إليها.

وقد حاول كاتب وثيقة الترشيد أن يمارس معنا نفس الأسلوب، الذي استخدمه معنا في رسالة (بطلان ولاية الضرير)، حيث كتبها هو رغم اعتراضي على طريقة تناولها، ولم يضعْ اسمه عليها، حتى يتهرب من النقد.

وفور تسلمي لإمارة جماعة الجهاد، أوقفت نشر وتوزيع تلك الرسالة، وقدمت اعتذاراً لإخوة الجماعة الإسلامية عبر فضيلة الشيخ رفاعي طه فك الله أسره، فقبلوا مشكورين هذا الموقف، حرصاً مني على جمع شمل المجاهدين، وعلى رفع الظلم عنهم، لأن الكاتب زعم أن ما ينزل بالجماعة

الإسلامية من بلاءٍ واعتقالٍ وتعذيبٍ، إنما هو بسبب انحرافهم عن الحكم الشرعي.

أما زعم كاتب وثيقة الترشيد أني كنت عميلاً، فكذبٌ وزورٌ، وردي عليه أنه إن اتهمني بالعمالة، فهو يتهم نفسه أيضاً، فقد كان أميري وشريكي، وكان يأكل لسنين -حتى خرج من السودان- من أموال جماعة الجهاد، التي يزعم أنها جمعت بطرقٍ منها العمالة والاسترزاق، فلماذا تواطأ بالصمت على تلك الأموال حين كان يأكل منها؟ ولماذا لم يتكلمْ طوال تلك السنين؟ ولماذا لم يستيقظْ ضميره إلا في مباحث أمن الدولة؟

٢- أما بالنسبة إلى السؤال حول إيران فأرجو من الأخ أن يرجع إلى حواري الأخير مع مؤسسة السحاب بعنوان (قراءة للأحداث).

٣- أما السؤال الثالث حول أني كفرت الشيخ **عبد الله عزامٍ** رحمه الله، ولم أكن أصلي خلفه، فقولٌ مخالفٌ تماماً للحقيقة، وأنا أذكر الأخت الفاضلة أم محمدٍ - حفظها الله - بأن زوجتي الشهيدة - كما نحسبها - أم محمدٍ - رحمها الله - كانت تذهب بموافقتي إلى حضور دروسها ولقاءاتها.

٤- أما سؤاله عن أني ظاهرةٌ صوتيةٌ، فأقول للأخ الكريم، دعْ عنك نيتي، التي لا يعلمها إلا الله، وانظرْ في كلامي، فإن وجدت فيه خيراً فاتبعْه، وإن وجدت فيه غير ذلك فبينْه وانصحْني.

أرجو أن يكون الأخ **محمدٌ سميرٌ** قد وجد في صدري سعةً، وأنا بدوري أطلب منه أن يتسع صدره لنصائح أنصحه بها، أولها ألا يتدخل في نيات الناس، فهذا أمرٌ لا يعلمه إلا الله، وثانيها أن ينشغل بمعالي الأمور، ويدع عنه القيل والقال، وثالثها أن يقرأ رسالة التبرئة، والله يوفقه ويوفقنا والمسلمين لما يحب ويرضى.

- al_batar يسأل:

يا شيخنا الفاضل قرأت كلاماً طيباً عن أخيك الشيخ **محمدٍ الظواهري**، وعن ثباته في الأسر. فك الله أسره. فهلا أعطيتنا نبذةً عن هذا المجاهد، فك الله أسره. حتى لا يبخسه الإعلام الجهادي حقه، مع التعريف بأشهر قادة مجموعة الثلاثين، التي رفضت المراجعات الأخيرة، فتم عزلها في

زنازين انفراديةٍ؟ سؤالٌ آخر؛ أين القاعدة من مصر؟ وقد استبد بها (....) مباركٍ، وضيعها فكر الإخوان الانهزامي، وشبابها تواقٌ إلى التضحية وبداية جولةٍ جديدةٍ ضد النظام.

- أخي **محمد الظواهري** ولد في عام ألفٍ وتسعمئةٍ وثلاثةٍ وخمسين ميلاديةٍ، وتخرج من كلية الهندسة في حوالي عام ألفٍ وتسعمائةٍ وأربعة وسبعين، وكان في هذا الوقت عضواً في جماعتنا الجهادية، وحكم عليه غيابياً بالسجن لثلاث سنواتٍ في قضية الجهاد عام أربعةٍ وثمانين، وسافر عدة مراتٍ لأفغانستان للمشاركة في الجهاد، وعبر عمله في هيئة الإغاثة الإسلامية زار بلاداً عديدةً في العالم الإسلامي، وتعرف على واقع المسلمين في كثيرٍ من بلدانهم، وحاولت الحكومة السعودية القبض عليه في عام ثلاثةٍ وتسعين تقريباً، ومن الله عليه بالخروج من المملكة سالماً، وظل في جهادٍ وهجرةٍ وعملٍ دؤوب، حكم عليه بسببه بالإعدام في قضية العائدين من ألبانيا، إلى أن ألقي القبض عليه في الإمارات، التي سلمته بأوامر أمريكا لمصر، مشاركةً منها لأمريكا في حربها على الإسلام بعد حادثتي نيروبي ودار السلام، وأخفت الحكومة المصرية نبأ تسلمه قرابة خمس سنواتٍ، كان معزولاً فيها عزلةً تامةً، ثم أظهروا أمره، ولما ظهرت تنازلات كاتب وثيقة الترشيد تصدى لها بقوةٍ، ولا زال ثابتاً على الحق -بفضل الله- رغم حكم الإعدام الصادر ضده. نسأل الله لنا ولجميع أسرى المسلمين الفرج القريب والثبات على الحق.

أما بالنسبة إلى مجموعة الثلاثين فأود أن أبين أن الرافضين لتنازلات وثيقة الترشيد ليسوا ثلاثين بل هم أغلب المنتمين إلى تيار الجهاد وجماعة الجهاد خاصةً، وكثيرٌ من إخوة التيار السلفي، وأن من وافق كاتب وثيقة الترشيد قلةٌ، منهم من لم ينضمْ يوماً إلى جماعة الجهاد، ومنهم من انشق منذ زمنٍ طويلٍ عنها، وأغلبهم يتأول بأنه يخادع الحكومة بإظهار موافقته. ومجموعة الثلاثين هم من تعدهم الحكومة أخطر الشخصيات المؤثرة على الإخوة المأسورين، ولذلك عزلتهم في محاولةٍ لتمرير وثيقة الترشيد الفاشلة، ومن أشهر الإخوة في مجموعة الثلاثين **محمد الظواهري وأحمد سلامة ومجدي كمالٍ وأحمد عشوشٍ**، نسأل الله أن يثبتهم ويعجل بفكاك أسرهم منتصرين ظاهرين أعزةً قريباً بإذن الله.

- كتيبة الأهوال يسأل:

١- ما رأيك شيخنا في التراجعات الأخيرة لتنظيم الجهاد؟

٢- هل من كلمةٍ توجهونها شيخنا إلى مرتدي الصحوات؟

- إجابتي هي:

أولاً: تنظيم الجهاد اسمٌ عامٌ، أما إن كنت تقصد جماعة الجهاد التي تشرفت بالانتماء إليها، فهي لم تتراجعْ -بفضل الله- لسببين:

أولهما- أنها قد اتحدت مع جماعة القاعدة في جماعة قاعدة الجهاد، وثانيهما- أن الذين تنازلوا هم رجلٌ ترك الجماعة، بل ترك سبيل الجهاد كله من قرابة خمس عشرة سنةٍ، ومجموعةٌ من الأسرى، بعضهم كان عضواً سابقاً في الجماعة، وبعضهم انشق عنها، وبعضهم لم يدخلها أصلاً.

أما الجماعة فلم تتراجعْ، بل قيادتها والأغلبية العظمى من أسراها لا زالت -بفضل الله- ثابتة على الحق. والإعلام الحكومي يستخدم أوصافاً لا حقيقة لها مثل مفتي القاعدة وأمير جماعة الجهاد بمصر والمستشار العسكري لطالبان.

ثانياً: أما مرتدي الصحوات فأقول لهم؛ إن المجاهدين سيسنون فيكم - بعون الله ومشيئته - سنة الصديق الأكبر رضي الله عنه؛ الحرب المجلية أو السلم المخزية.

- "اسأل الله" يسأل:

بعد تجربة التسعينيات داخل مصر ومحاولة التغيير من خلال القوة ما هو تقييمكم لمستقبل أي عملٍ جهاديٍ داخل مصر في ضوء النتائج التي رأيناها؟ مع الأخذ في الاعتبار بوليسية الدولة وشدة القمع وضيق مساحات التحرك في مصر.

- جوابي هو:

التغيير في مصر يمكن أن ينجح إذا راعى العاملون له سنن التاريخ وطبائع الشعوب، وحرصوا على توفير مقوماته، وانتهاز فرصه، ومن أهم مقوماته وجود القاعدة الآمنة وحشد التأييد الشعبي، وأهم قضيةٍ يحتشد حولها العرب والمسلمون هي قتال اليهود والصليبيين الغزاة لديار المسلمين، وقد فصلت هذا الأمر في كتابي (فرسان تحت راية النبي صلى الله عليه وسلم) في طبعته الأولى والثانية، التي أرجو أن يعينني الله على إخراجها قريباً، وفي مقدمة رسالة (التبرئة) والفصل الثامن عشر من الباب الثاني منها، وبينت فيها أن الحركة الجهادية المصرية لم يهزمْها النظام المصري، وإنما أضرت بها المطاردة الأميركية العالمية، ومن هنا نشأ الاجتهاد الحالي بتوجيه الضربات لرأس الكفر أمريكا وحليفاتها.

أما بوليسية الدولة وشدة القمع فقد تؤخر التغيير، ولكنها لا تستطيع أن تمنعه، فإن التغيير قادمٌ -بإذن الله- لا محالة، فهذا النظام الفاسد العفن لا يمكن أن يستمر، والامبراطورية الشيوعية في روسيا ومستعمراتها وحليفاتها سقطت رغم بوليسيتها وقمعها، اللذين لم يعرفْ التاريخ لهما مثيلاً، ولكن سنن التاريخ حكمت عليها بالموت. المهم هو الإعداد للتغيير والصبر عليه والاستعداد لتقبل التضحيات ثم انتهاز الفرص.

- **خالد محمود** صحافيٌ مصريٌ يسأل:

أنت هاربٌ منذ زمنٍ بعيدٍ، ومطاردٌ من الجميع، وينظر إليك البعض على أنك منظر القاعدة وفيلسوفها وعقلها المتحرك، اسمح لي أن أتساءل: ألم تفكرْ في مراجعة ما حدث في ضوء هذه المراجعات التي انتقدتها؟ وما هو البديل عنها؟

هل لازلت على موقفك المنتقد للإخوان؟ ومن في مصر في تقديرك يعتبر أقوى معارضة للنظام؟

كيف ترى ملف التوريث؟ وهل بإمكانكم طرح بديلٍ أو وقف سيناريو الخلافة؟

ماذا حدث في مصر بعد ستةٍ وعشرين عاماً من حكم مباركٍ؟

هل تتصل بأهلك في الداخل؟ وكيف تطمئن عليهم؟

- جوابي هو:

أولاً: نعم. قمت بمراجعاتٍ ذكرتها في الطبعة الأولى من كتاب (فرسان تحت راية النبي صلى الله عليه وسلم) وفي الطبعة الثانية، التي أسأل الله الإعانة على إخراجها، ولم تكن مراجعاتي في ضوء المراجعات المباحثية، ولكن في ضوء تطوير وتفعيل العمل الجهادي في مصر وعلى مستوى الأمة المسلمة.

ثانياً: نعم. لا زلت على موقفي من الإخوان، وإن كنت قد تراجعت عن بعض عباراتي بشأنهم في الطبعة الثانية من (الحصاد المر)، وأقوى قوةٍ معارضةٍ للنظام في مصر، هي الحركة الإسلامية عامة والحركة الجهادية خاصة، التي يفرض عليها النظام أشد ألوان التضييق والقمع، بينما يسمح لغيرها بحرياتٍ واسعةٍ، لأنهم لا يشكلون الخطر الأكبر عليه، بل يستخدمهم لتنفيس الضغط الإسلامي الشعبي.

ثالثاً: ملف التوريث في مصر ماضٍ بإرادةٍ أمريكيةٍ، والبديل هو إقامة الدولة الإسلامية. وليس المهم التساؤل عن وقف التوريث أو عدم وقفه، بل المهم السعي في تحرير البلاد من السطوة الصليبية الأمريكية التي من أعراضها نظام مباركٍ والسعي في توريث ابنه، وإلا لو افترضنا أن مبارك لم يخلفْه ابنه، وخلفه عميلٌ آخر، فماذا كسبنا؟

رابعاً: مصر بعد ستةٍ وعشرين عاماً أصبحت أكثر تدهوراً وفساداً وتبعية، وقد أشرت إلى ذلك في مقدمة رسالة (التبرئة).

خامساً: أهلي قد استودعتهم الله، الذي لا تضيع ودائعه، وأرجو أن تبلغهم سلامي ودعائي.

- يقول السائل "النجم الثاقب":ما الهدف من وراء مهاجمة الشيخ وتجريحه لأكبر الفصائل الإسلامية العاملة على الساحة. فسابقاً كان الإخوان المسلمين ثم حماس، ثم الآن هاجم الجماعة الإسلامية وحركة الجهاد

المصرية بسبب المراجعات في مصر، واتهمتهم بالتبشير لدينٍ أمريكيٍ جديدٍ! وهل هذا في صالح الأمة الإسلامية؟ وهل هذه تعتبر حكمةً من الشيخ لا ندري ما وراءها؟ وهل هذه السياسة تجمع الأمة وتوحدها أم تفرق صفوفها؟ ما موقف القاعدة الحالي من إيران؟ وأقصد بالموقف الموقف السياسي لا العقدي. وهل من الممكن أن تدخل القاعدة في حلفٍ مع إيران ضد أمريكا إذا كان هذا في مصلحة الأمة؟

- إجابتي على السؤال الأول للأخ النجم الثاقب تتضمن عدة نقاطٍ:

الأولى: أني لم أنتقد الإخوان المسلمين إلا بعد أن طفح الكيل، وبلغ بهم التنازل أن يسيروا في مظاهرة النفاق من مجلس الشعب إلى قصر **حسني مباركٍ** ليطالبوه بتمديد رئاسته، فأصدرت الطبعة الأولى من كتاب (الحصاد المر)، ثم أصدرت طبعته الثانية بعد أن دخل الإخوان أعضاء التنظيم العالمي في أفغانستان والعراق الحكومتين العميلتين فيهما في ظلال الحراب الأمريكية، وسكتتْ بقية أفرع الإخوان على هذه الخيانات.

الثانية: أني لم أهاجمْ حماس، ولكني هاجمت القيادات المتنازلة من حماسٍ، التي وقعتْ على اتفاق مكة، وفرّقت ولا زلت أفرق تماماً بين مجاهدي حماسٍ، الذين أكن لهم كل احترامٍ وتقديرٍ، وبين القيادات التي وقعتْ على اتفاق مكة، ولا زالتْ حتى الآن لم تتراجعْ عنه، ولا زلت لليوم أنتقدها.

الثالثة: أني لم انتقد الجماعة الإسلامية، بل انتقدت القيادات المتنازلة، التي اعتبرت السادات شهيداً، واعترفت **بحسني مباركٍ** رئيساً، بل وشكره بعضهم على مواقفه من فلسطين، وتأسفتْ على أن الإمارة الإسلامية في أفغانستان لم تسلمْ أسامة بن لادنٍ، وتستفدْ من العرض الأمريكي، وأخيراً اعتبر أحدهم أن وثيقة ترشيد الجهاد مثل الصلح بين **سيدنا الحسن وسيدنا معاوية** رضي الله عنهما.

أما قيادة الجماعة الإسلامية المتمثلة في **الشيخ عمر عبد الرحمن** فك الله أسره، فموقفي منها هو التأييد والتقدير، لأنها هي التي تمثل الجماعة حقاً.

الرابعة: كيف يقول السائل أني هاجمت جماعة الجهاد، وأنا أحد مؤسسيها، وأميرها لأكثر من مرةٍ، وأنا الذي وقعْت باسمها على اتفاق الوحدة مع

الشيخ أسامة بن لادن لإنشاء جماعة قاعدة الجهاد؟ أما إن كان يقصد انتقادي لكاتب وثيقة الترشيد، فهو قد أقر بأنه لا صلة له بأية جماعةٍ إسلامية منذ قرابة خمسة عشر عاماً، بل هو ذو رأيٍ سيءٍ في الجماعات الإسلامية، ويعتبر أن كثيراً منهم لا بر عندهم ولا تقوى، لأنهم تسرعوا في الصدام مع الحكومات، ويعتبر أن من علمائهم من هم أولى بالجهاد من حكامهم، ويقصد بالذات الشيخ **عبد الله عزام** رحمه الله، كما بينت في الملاحظة السادسة عشر في الباب الأول، وفي الفصل السابع عشر من الباب الثاني من رسالة (التبرئة). أما إن كان يقصد من وقع معه على وثيقة الترشيد ممن كان عضواً سابقاً في جماعة الجهاد، فقد بينت موقفي منهم في مقدمة وخاتمة رسالة (التبرئة)، فأرجو من الأخ النجم الثاقب أن يرجع إليهما.

أما تساؤله عن الحكمة من وراء ذلك، وهل هذه السياسة تجمع الأمة وتوحدها أم تفرق صفوفها؟ فجوابي على ذلك في نقطتين:

الأولى: أني أشكره على نصيحته، وأسأل الله أن يعينني على الاستفادة منها، ولكن لابد من انتقاد الأخطاء، خاصة التي تمس ثوابت العقيدة كالرضا بالديمقراطية وعدم التمسك بحاكمية الشريعة، أو التي تؤدي إلى التنازل عن جزءٍ من أراضي المسلمين، تحت ذريعة احترام الاتفاقيات الدولية. وإذا كان الأخ النجم الثاقب لا يتفق معي في أسلوبي، فليوجهْ هو النقد إلى هذه الأخطاء بأسلوبٍ أفضل من أسلوبي، ولكن بوضوحٍ وقوةٍ، ولا يسكت عنها، ثم إن لم يستجبْ لنصحه فليتخذْ موقفاً يعلي فيه الولاء لله والرسول صلى الله عليه وسلم على ما سواه.

الثانية: أن توحيد كلمة الأمة يكون حول كلمة التوحيد، ولا يمكن أن يتم توحيد الأمة على أساسٍ من التنازل عن حاكمية الشريعة، ولا على أساسٍ من احترام الاتفاقيات الدولية، التي تقر باغتصاب أراضي المسلمين. وقد رأينا جميعاً نتائج دخول حماسٍ الانتخابات وتوقيعها على اتفاق مكة، وأنها في النهاية حملت السلاح ضد من كانت تعتبرهم السلطة الشرعية، وتراجعت عما وقعت عليه في اتفاق مكة من تفويضٍ **لمحمود عباسٍ** من التفاوض باسم الفلسطينيين، لما ذهب إلى مؤتمر أنابولس.

أفما كان أكرم لحماس وأحفظ لدينها أن تثبت على خط الجهاد ضد مجرمي السلطة، ولا تتنازل عن حاكمية الشريعة، ولا توقع على اتفاق مكة؟" انتهى.

هذا كان ما يخص مراجعات الجهاد في إجابات د.**أيمن الظواهري** على أسئلة تم توجيهها إليه عبر الإنترنت من الجمهور وهي أسئلة كانت مواقع الإنترنت المتعاطفة مع منظمة القاعدة قد أعلنت عن تلقيها وتسليمها إلى **الظواهري** ليجيب عليها ثم نشرتها بعد ذلك متضمنة إجابات الدكتور **أيمن الظواهري** عام ٢٠٠٨م.

سابعاً- بيانات ومقالات حول مراجعات الجهاد ومبادرة الجماعة الإسلامية ما بين معارض ومؤيد:

- صدرت مقالة **للشيخ محمد خليل الحكايمة** يوم السبت ٨ ديسمبر ٢٠٠٧م يعلق فيها على مراجعات تنظيم الجهاد ومبادرة الجماعة الإسلامية، والحكايمة أحد قادة الجماعة الإسلامية السابقين خارج مصر، ثم أصبح أحد قادة تنظيم القاعدة قبل أن يلقى مصرعه في غارة أمريكية قامت بها طائرة بدون طيار استهدفته هو شخصياً فأردته قتيلاً هو وعدد من مرافقيه في منطقة القبائل في أفغانستان عام ٢٠٠٩م، ومقالته التي عنون لها باسم "تاريخ التراجعات الفكرية في السجون المصرية" نشرت على العديد من مواقع الانترنت المقربة من تنظيم القاعدة، وفيما يلي ننقلها بنصها من موقع: http://zakiamin.maktoobblog.com/

وهو موقع مدونة مؤيدة لمراجعات الجهاد لكنها نشرت آراء العديد من المعارضين لمراجعات الجهاد بجانب نشرها آراء المؤيديين للمراجعات على حد سواء.

"بسم الله الرحمن الرحيم

إن الناظر في تاريخ الحركة الإسلامية المصرية يري كيف أن النظام قام بمحاولات عدة استطاع من خلالها احتواء العديد من قياداتها، فمنذ أن زَجَّ الملك بالإخوان المسلمين في السجون عام ١٩٤٨ وحتى صدور وثيقة

الشيخ سيد إمام عام ٢٠٠٧ شهدت السجون المصرية العديد من التراجعات الفكرية كانت من أجل تحقيق مصالح عليا للجماعات نفسها فقد لجأ الشيخ حسن البنا (رحمه الله) إلى استرحام واستعطاف الملك لإخراج الجماعة من السجون، فالتقي **بالوزير النصراني كريم** ثابت باشا - رجل الملك- بوساطة **الصحافي مصطفي أمين** وقال له الشيخ **البنا** إن الجماعة انحرفت باشتغالها بالسياسة وأنها تعرض على الملك أن تعود هيئة دينية لا صلة لها بالسياسة وأن تؤيد العرش.

وبالرغم من هذا فلم يأمر الملك بالإفراج عن الإخوان.

ثم جاء **جمال عبد الناصر** فاحتوى بعض قادة الإخوان وضرب بعضهم ببعض وفرّق الجماعة، ثم قتل قادتها وعذَّبهم عذاباً يفوق التصور ثم طلب منهم كتابة مراجعة لأفكارهم فثبت الله أعلاماً منهم مثل **الشيخ سيد قطب والحاجة زينب الغزإلى** لكن المرشد الشيخ **حسن الهضيبي** (يرحمه الله) وآخرون نظروا إلى مصلحة الجماعة فسطروا كتاب (دعاة لا قضاة) ثم طلب من الجميع كتابة وثيقة تأييد للرئيس بدمائهم فكتبوها إلا قليل منهم .

وظل الإخوان في السجون حتي جاء **أنور السادات** إلى الحكم، وهنا يقول **الشيخ عبد الحليم خفاجي** -في مذكراته- قال: (إن **عمر التلمساني** أراد أن يسدّ فجوة عدم الثقة بيننا وبين المسؤولين في الدولة، وأن يفتح طريقاً إلى التفاهم لطرد هذه الصفحة السوداء، فرفع إلى المسؤولين عن طريق إدارة السجن مذكرة كبيرة حول أهمية اللقاء المباشر مع من يهمهم الأمر كبديل لهذه الأساليب البربرية، فعل ذلك إعذاراً إلى الله، وتحمَّل بعض العنت من قلة من الإخوان أبوا هذه الخطوة عليه.)

وقبل اغتيال **السادات** بأشهر قال الشيخ **عمر التلمساني** (يرحمه الله): (كنت على اتصال دائم بأجهزة الداخلية لمساعدتها في ترسيخ الأمن - إلى أن قال - وكان من فضل الله عليَّ ما ذهبت إلى كلية ثائرة لأمر من الأمور إلا وعدت موفقاً وكان جهدي موضع شكر المسؤولين في وزارة الداخلية - إلى أن قال- وكنت ألتزم الموضوعية البحتة وأدعو إلى ضبط الأعصاب عند الأحداث المثيرة حتي قال لي أحد المعتقلين من أحد الأحزاب في سبتمبر -أيلول- إنني جمدت أعصاب الشباب ووضعتها في ثلاجة)

أما جماعة الفنية العسكرية التي حاولت اغتيال **السادات** وعمل انقلاب عسكري فبعد أن نفذ الحكم في البطلين **صالح سرية وكارم الأناضولي** (رحمهما الله) أعلنت بعض القيادات أسفها عما قاموا به وهاجموا التطرف والعنف على صفحات الجرائد الرسمية طمعاً في الخروج من السجن بعد قضاء نصف المدة، وهم حسن السحيمي ومحمد ياسر السعيد وهاني الغزنواني الذين ينفذون أحكاماً بالأشغال الشاقة المؤبدة، وقالوا إننا نحذر الشباب من خطر المجموعات الأصولية ولا تكرروا أخطاءنا، استشيروا الفقهاء والعلماء ولا تختاروا أية منظمة أصولية. وقال السحيمي آنذاك: إن الحاكم الذي يمارس الشعائر الدينية ويصوم ويعلن ممارسة الحكم طبقا لتعاليم الإسلام لا يكون هدفاً للجرم.)

ثم جاءت تراجعات قيادات الجماعة الإسلامية على يد رئيس مجلس شورى الجماعة داخل السجون الشيخ **كرم زهدي** والذي استطاع أن يقنع باقي أعضاء المجلس بها حيث يتمتع بإسلوب متميز في إقناع محاوريه، ثم قام بمهمة ترويجها لشباب الجماعة داخل سجون القهر والإرهاب والتعذيب فرأى الشباب فيها الفرصة الذهبية والتي يجب ألا تفوت حتى تنتهي أزمتهم وأزمات أسرهم وأهليهم فوافقوا على ما طرحه عليهم مشايخهم من أفكار ظنوها تقتصر على ترك السلاح وعدم قتال الدولة نظراً إلى المفاسد التي جلبتها عملياتهم المسلحة، لكن الأمر لم يكن كذلك إذ فوجئ الشباب بعد خروجهم أن دور مشايخهم لم ينته بعد فوجدوهم ينتقلون من مراجعات واقعهم في الداخل إلى تراجعات في واقع لا يعلموه ولم يعيشوه فأخذوا بتسطير البيانات المستنكرة والشاجبة لكل عملية جهادية في أي قطر من الأقطار حتى ولو كانت موجهة إلى الصليبيين أو الصهاينة.

وأخيراً.... كانت وثيقة **الشيخ سيد إمام** التي ألغى فيها الجهاد ولم يرشده كما قال في عنوانها وما فتئ أن يصب جام غضبه على إخوانه المجاهدين في الخارج متوافقاً مع ما نصحت به مؤسسة راند الأمريكية ومذعناً لأوامر مكتب (الإف بي آي) في القاهرة، فسطر تهماً لم يقترفها المجاهدون وقذف قيادات الجهاد بجرائم هم منها براء ثمناً لتخفيف الحكم أو طمعاً في الخروج من السجن الصغير إلى السجن الكبير فلا حول ولا قوة إلا بالله.

لقد أكد **دكتور أيمن الظواهري** (حفظه الله تعالى من كيد أعدائه) على خطورة هذه المحاولات المستمرة للنظام في مصر قبل خمسة عشر عاماً فقال في كتاب الحوار مع الطواغيت: (لم يبق أمام الحكومة إلا اتباع سياسة الحوار والمفاوضات والاحتواء لبعض قيادات الجهاد ساعية في هذا بالمكر والخديعة واللين تارة وبالإرهاب تارة أخري، فهل ستنجح الحكومة في هذا وهل ستسقط بعض قيادات الجهاد كما سقط غيرها من قبل.)

وهذا ما حصل بالفعل مع قيادات الجماعة الإسلامية وقيادات الجهاد داخل دهاليز سجون أمن الدولة.

فعلى شباب أمتنا المجاهد ألا يعبأ كثيراً بما يقال في السجون أو حتى من خارجها فان قيادات الجماعات الإسلامية في مصر لا تفكر إلا في مصلحة جماعتها وهي على استعداد أن تقول أو تكتب أي شيء من شأنه أن يحفظ هذه الجماعة أو يخرجها من السجون وإليكم الدليل:

كان **الشيخ عمر التلمساني** أول من خرج من قيادات الإخوان من السجن بعد إغتيال السادات فقال في حوار مع مجلة المصور: (إن **السادات** قتل مظلوماً كما قتل عثمان بن عفان (رضي الله عنه)) فغضب الإخوة من هذا التصريح فأرسلوا إليه الشيخ **مجدي سالم** (فك الله اسره) وقد كان هارباً آنذاك فلما قابله وعاتبه أخذ **الشيخ التلمساني** يثني على **الشيخ خالد الإسلامبولي** وباقي الإخوة (رحمهم الله) وما قاموا به) ثم قال له: (قل للإخوة أنتم أعظم من أخرجت هذه الأمة وأن الإخوان لم يستطيعوا أن ينجبوا مثلكم لكن التمسوا لي العذر فورائي جماعة كبيرة أسعى إلى الحفاظ عليها وإخراجها من السجون.)

إن من أعظم الوسائل المستخدمة في الحرب الفكرية اليوم هي إصدار الفتاوى أو بالأصح استصدار الفتاوى التي تجرم الجهاد والمجاهدين وتصفهم بمصطلحات شرعية منفرة كالخوارج والغلاة والمجرمين والإرهابيين وغيرها ثم تلصق بهم تهم العمالة والخيانة والارتزاق، وقد أتقن هؤلاء المفتون تحريف النصوص واعتادوا لي أعناقها بل لا بأس بكسرها أحياناً إن أبت المطاوعة، ولطالما دعا المجاهدون وعلماؤهم إلى

المناظرة العلنية المفتوحة من غير شرط ولا قيد فهلا قبلها هؤلاء العلماء وواجهوا الحجة بالحجة؟

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.. آمين

الجمعة الموافق ٢٧ ذو القعدة لعام ١٤٢٨هـ

المصدر: مركز الفجر للإعلام الاثنين، ١٠ كانون الأول ٢٠٠٧م"أ.هـ. من الموقع المذكور

▪أمير تنظيم الجهاد في السجن يرد على تصريحات سيد إمام لجريدة الحياة: كتبت في جريدة الدستور التقرير التالي وننقله منها:

"تلقت الدستور رسالة من **أحمد سلامة مبروك** أمير تنظيم الجهاد المصرى بالسجن يرد فيها على تصريحات **دكتور سيد إمام** التى وردت في حواره مع جريدة الحياة اللندنية في ست حلقات، وكان **سيد إمام** قد صرح في هذه الحلقات إن **أحمد سلامة** موافق على المراجعات لكن لا يريد أن يعلن عن هذه الموافقة كما ذكر **سيد إمام** أن كل من **المهندس محمد الظواهرى والمحاسب مجدى كمال (أبى حذيفة)** لهما نفس الموقف "الموافقة السرية".

و**أحمد سلامة** هو أحد قادة تنظيم الجهاد منذ عام ١٩٧٨م أيام كان مسئولاً عن عدة مجموعات في التنظيم من بينها المجموعة التى كانت تضم **مصطفى حمزة** (من بنى سويف) المتهم والمخطط الأول لمحاولة اغتيال **الرئيس مبارك** في أديس أبابا والذى كان قد أصبح أميراً للجناح العسكرى للجماعة الإسلامية بعد انشقاقه عن **أحمد سلامة** وتنظيم الجهاد، كما قضى **أحمد سلامة** سبع سنوات سجن في قضية تنظيم الجهاد عام ١٩٨١م، وخرج بعدها ليصبح عضو مجلس شورى جماعة الجهاد المصرى ومسؤول التنظيم المدنى بها ثم أصبح مسؤول العلاقات الخارجية بجماعة الجهاد إلى أن خطفته المخابرات الأمريكية من أذربيجان وسلمته لمصر في سبتمبر١٩٩٨م بعد تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا حيث حكمت عليه المحكمة العسكرية العليا في مصر بالسجن المؤبد في

القضية التى اشتهرت إعلامياً باسم العائدين من ألبانيا وهى نفس القضية التى حكم فيها بالمؤبد على **سيد إمام** والإعدام على **محمد الظواهرى** وضمت كل قادة الجهاد داخل وخارج مصر.

ويعتبر أعضاء الجهاد الرافضين للمراجعات **أحمد سلامة** أميراً لهم في السجن، وهو عرف شائع أن يكون أبرز القادة المسجونين أميراً لسائر القادة والأعضاء ويتكلم باسمهم.

وفيما يلى نص الرسالة كما وردتنا حفاظاً منا على حق أى إنسان في التعبير عن رأيه حتى لو كنا نختلف معه في هذا الرأى:

"رد **أحمد سلامة مبروك** على **سيد إمام**:

من منطلق حق الرد وإظهار الحقائق يعلن **أحمد سلامة مبروك (أبو الفرج المصري)** أن ما قيل عنه على لسان المدعو **سيد إمام** من أنه موافق على مبادرته في السر أو ما يسمى الوثيقة هو محض كذب وافتراء.

وأنه **أبى الفرج المصري** ثابت صابر محتسب لا يخون الأمانة ولا يخون دماء المجاهدين التي أريقت وما زالت تراق إلى الآن، وليعلم الجميع أن **أحمد سلامة مبروك** ممنوع من الزيارة والعلاج هو والذين معه في سجن المرج العمومي وأيضاً سجن ليمان أبي زعبل وأبى زعبل شديد الحراسة ووادي النطرون ١ والوادي الجديد.

وللعلم أيضاً فإن **الشيخ محمد الظواهري والشيخ مجدي كمال (أبا حذيفة)** أيضاً رافضان ما يقوله المدعو **سيد إمام** من كلام في الوثيقة أو ما يسمى بترشيد العمل الجهادي والمشهورة بالمبادرة وذلك لأنها غير شرعية وغير منطقية ومن هذا المنطلق يعلن **أحمد سلامة مبروك** هو والذين معه على درب الجهاد أنهم لن يتنازلوا عن دينهم حتى ولو قتلوا أو ظلوا عمرهم كله في السجون لأن الرجال يعرفون بمواقفهم.

فعندكم مثلاً هذا المدعو "هيس" ظل خمسة وأربعين عاماً في السجن ولم يغير أفكاره ومبادءه، وهذا كافر فأولى لنا التمسك بديننا لأن السجن جهاده هو الثبات على الحق لا تبدل ولا تنكسر له إرادة.

وقد أصدر **أحمد سلامة مبروك** قراراً لجميع أعضاء التنظيم يعلنهم فيه بأنه من سيوافق على الوثيقة أو المراجعات أو المبادرة أو أي شكل من أشكالها أو مسمياتها فهو مفصول من التنظيم وبدون تحقيق.

ويؤكد أنه ثابت بإذن الله وبعونه حتى ولو جره ذلك إلى حبل المشنقة فلن يتراجع أو يوافق علي أية مراجعات.

وكذلك لإظهار الحق وللعلم فإن المدعو **سيد إمام** انقطعت صلته تماماً بجماعة الجهاد منذ أواخر عام ٩٣ ولم يطلب منه أحد التحدث باسم جماعة الجهاد.

فلماذا يتدخل فيما لا يعنيه!؟

وليكن المدعو **سيد إمام** واضحاً أمام نفسه، لماذا أظهر هذه المراجعات عندما دخل السجن ولماذا لم يظهرها للعالم قبل القبض عليه طالما أنه كما يدعي يريد إظهار الحق!؟

"اللهم لا تجعلنا صفقة في يد الصليبيين وعملائهم".

ملاحظة هامة: من حقي أنا **أحمد سلامة مبروك** نشر هذه الرسالة على صفحات جريدة الحياة لأرد علي ما تم نسبه إلى، وإن لم يتم النشر سأقاضي الجريدة لأنها شهرت بسمعتي. "انتهت الرسالة.

ويلاحظ في هذه الرسالة أنها ردت فقط على كلام **سيد إمام** بشأن مواقف قادة الجهاد الذين في السجن، **فمحمد الظواهرى** عضو مجلس شورى الجهاد ومسؤول الجناح العسكرى فيه **وأبو حذيفة (مجدى كمال)** عضو اللجنة الشرعية، لكن الرسالة لم ترد على الحجج والأفكار التى ساقها **سيد إمام** في "وثيقة ترشيد العمل الجهادى" هل لأن الرسالة تم تسريبها بصعوبة من السجن بسبب الإجراءات الأمنية أم أن الرافضين للمراجعات لم تصل إليهم الوثيقة ولم يطلعوا عليها، أم أنهم ليس لديهم القدرة العلمية للرد عليها؟؟؟

الأرجح هو عدم قدرتهم على تسريب ردودهم العلمية على الوثيقة بسبب قوة الإجراءات الأمنية بالسجن أو أنهم لم يطلعوا على الوثيقة أصلاً لسبب أو آخر.

خاصة أن أسلوب الرد ركيك لا يتناسب مع مستوى **أحمد سلامة** اللغوى ويرجح أنه تم تسريب معناه من السجن شفاهة ثم قام شخص ما بصياغتها وإرسالها إلى الصحف وربما إلى وسائل إعلام أخرى. انتهى التقرير

▪الجهاد المصري يهاجم المعتقلين الإسلاميين:

كما كتبت أيضا في جريدة الدستور تقريراً آخر يعبر أيضاً عن رأي المعارضين لمراجعات تنظيم الجهاد لكنهم في هذه المرة كانوا من القادة المقيمين خارج مصر ويقول التقرير:

"في خطوة غير مسبوقة هاجم ما يسمى بـ"مجلس شورى الجهاد المصرى بالخارج" جميع المعتقلين الإسلاميين سواء من ما زال منهم في السجن أو من خرج من السجن ووصفهم بيان صادر عن هذا المجلس بأنهم "إما مكره تتراءى أمامه ذكريات التعذيب والجلد والتعليق والصعق، وإما منهارٌ يائس يبحث عن مخرج من السجن وبقيةٍ من راحة، وكلاهما لا يُؤخذ منه قول ولا يُوثق منه برأي"، كما هاجم البيان **الدكتور سيد إمام الشريف** بسبب مراجعاته في **"وثيقة ترشيد العمل الجهادى"** وبسبب تصريحاته الصحافية التى تضمنت تنصلاً من أخطاء وإخفاقات جماعة الجهاد الإسلامى المصرية، وقال البيان إنه كان (أى **سيد إمام**) صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في كل قرارات الجهاد على مدى ربع قرن بصفته الأمير العام الذى لم يكن يقبل الأخذ بمشورة مجلس الشورى، وتحدوه أن يذكر قراراً واحداً لتنظيم الجهاد صدر عن أحد غيره.

وبشأن دعوة **سيد إمام** للرد على حججه الشرعية قالوا إنها شبهات قديمة سبق الرد عليها وليست حجج.

وفيما يلى نص البيان الذى أثار نطاقاً واسعاً من النقاش والجدل على شبكة الإنترنت ليس على المواقع الجهادية فقط ولكن أيضاً على مواقع محايدة وعادية:

"بيان رداً على اتهامات **الشيخ سيد إمام**

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وصحبه ومن الاه وبعد:

لقد اطلعنا على ما جاء في **"وثيقة ترشيد العمل الجهادي"** للشيخ سيد إمام (فك الله أسره) وأصابتنا الحسرة والألم مما احتوته من اتهامات باطلة وفرية عظيمة، وبالرغم من أننا قد توقعنا شيئاً من هذا الأمر إلا أننا لم يدر بخلدنا أن الشيخ (غفر الله له) سيصبح في يوم ما معول هدم ومثبط للجهاد والمجاهدين بهذه الصورة المفضوحة، لكن يبدو أن ابتزاز الأسرى المعذبين المُنكل بهم وبعد أن طبختهم حكومات عبيد أمريكا في مراجل أمريكا طبخاً، وأخرجتهم للملأ مسخاً مشوهاً وركاماً مُدمَّراً وقد سُلخوا من أفكارهم سلخاً ونُزعت منهم قناعاتهم نزعاً ليعلنون ندمهم وأسفهم وتراجعهم، وتهلل أمريكا للطبخة القذرة وتصفق لانتصار الاعتدال والتسامح والتفاهم على التشدد والأصولية والتطرف وتطالب بتكرار التجربة.

إننا نحذر شباب أمتنا المجاهد في كل مكان من الإصغاء لأقوال وتراجعات خريجي السجون ونزلائها في مصر وسائر بلاد الإسلام، فهُم إما مكره تتراءى أمامه ذكريات التعذيب والجلد والتعليق والصعق، وإما منهارٌ يائس يبحث عن مخرج من السجن وبقيةٍ من راحة، وكلاهما لا يُؤخذ منه قول ولا يُوثق منه برأي، وحتى إن خرج من السجن الصغير إلى السجن الكبير الذي لا يكف فيه الزبانية عن زيارة منزله ومراقبة سكناته وحركاته وتوجيه أقواله وأفعاله واختبار نواياه.

لقد ساق المتراجعون بعض الشبهات فقالوا إن كثيراً من الأئمة كابن تيمية قد ألفوا في السجن ونبي الله يوسف عليه السلام دعا إلى التوحيد في السجن، نعم صحيح، ولكنهم لم ينقلبوا من الضد إلى الضد في السجن!!

كما هو حالكم، فنبي الله يوسف عليه السلام دخل السجن مظلوماً ودعا إلى التوحيد فيه ورفض الخروج حتى يُقر من ظلمه بخطئه. ابن تيمية دخل السجن بسبب جهره بالحق ولم يتزعزع بالسجن حتى مات مسجوناً في قلعة دمشق رحمه الله، وشمس الأئمة السرخسي دخل السجن بسبب نصيحته للخاقان ولم ينقلب في السجن ليخرج منه، وأما قولكم لا تنظروا إلى الظروف التي خرج منها كلامنا ولكن انظروا إلى أدلته وردوا عليه، فنقول لهم إننا وجميع المجاهدين منذ عقود نرد على هذه الشبهات قولاً وكتابةً وعملاً فشبهتكم هذه قديمة، بل إن اتهاماتكم التي سودتم بها وثيقتكم خيرُ ردٍّ عليكم، ولكن ليس هذا ما نركز عليه فإننا لا نركز على كلام انتزع بالقهر ولكننا نريد أن نوضح للجميع اللعبة القذرة التي تمارسها أمريكا وعملاؤها في مصر، ولذا فإننا نقول لهؤلاء الأعداء إن هذه ليست معركةً شريفة أن تنفردوا بأسير معزول ثم تعصروه عصراً جسدياً ونفسياً حتى يوافقكم ثم تُهللوا لذلك، لو كنتم رجالاً نازلوه بأنفسكم في ميدان الفكر والدعوة والإعلام وهي الميادين التي اعترفتم بأنفسكم بهزيمتكم فيها، ونقول لهم: أنتم الآن تمارسون ما كنتم تهاجمونه من وسائل غسيل الدماغ الشيوعية، فكفوا عن أكاذيبكم حول الحرية وحقوق الإنسان.

وفي ختام بياننا هذا نريد أن نبين للجميع أن ما ذكره الشيخ سيد في وثيقته من اتهامات لقيادات المجاهدين وتشكيكاً في نياتهم فإن الحقيقة تقتضي مسؤوليته الأولى عن كل ماحدث من أخطاء كيف لا وقد كان الأمير الأول في الجماعة فلم يكن لمجلس الشورى حق في اتخاذ أي قرار دون الرجوع إليه، ذلك لأن الشورى كانت معلمة غير ملزمة وكانت له الطاعة الكاملة، ونحن اليوم نتحداه أن يذكر لنا قراراً واحداً اتخذناه دون الرجوع إليه.

ونسأله: إن كان ما ذكرته من اتهامات حقاً فلم قبلتم قيادة المجموعة ثم الجماعة طوال هذه الفترة التي تقدر بربع قرن من الزمن؟؟

نقول **للشيخ سيد** إن كانت بيننا وبينك خصومة قديمة فما ذنب شباب الامة أن تثبطهم بهذه الأقاويل التي تعلم أنها وليدة وسوسة شياطين أمن الدولة ومن خلفهم مكتب الإف بي آي بالقاهرة؟.

نسأل الله تعالى أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعة وأن يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مجلس شورى جماعة الجهاد المصرية في الخارج".

إلى هنا انتهى نص البيان، ولكنه يثير العديد من التساؤلات، أولها من هم مجلس شورى الجهاد؟ هذا بعدما اندمج الجزء الأكبر من الجهاد في القاعدة مع **أيمن الظواهرى** بينما الذين بقوا متمسكين باستراتيجية الجهاد المصرى ولديهم الرغبة في تكميل المشوار قد لقى معظمهم حتفه في معارك كابل وقندهار وتورابورا في بداية الغزو الأمريكى لأفغانستان، أما بقيتهم فهم مسجونون الآن في إيران بعدما تسللوا إليها هرباً من القصف الأمريكي لأفغانستان عام ٢٠٠١م، لكن بعض المصادر ترى أن هناك بعض بقايا مجلس شورى الجهاد المصرى مشتتين في أقطار العالم ربما أثارتهم تصريحات **سيد إمام** فدفعتهم إلى التحدث بعد طول كمون، وتشير مصادر مطلعة إلى أن رئيس مجلس شورى الجهاد المصرى كان **أحمد بسيونى دويدار** الذى قتل مؤخراً في اليمن أما الأمير فهو **ثروت صلاح شحاته** المسجون في إيران والمحكوم عليه بالإعدام غيابياً في مصر." انتهى التقرير

▪منع الزيارة عن المعتقلين الإسلاميين بسجن الواحات:

وصدر بيان آخر عن بعض قادة الجهاد المعتقلين في سجن الواحات (الوادي الجديد) عبروا فيه عن موقفهم من مراجعات الجهاد ومن الدكتور سيد إمام وكتبت عنه تقريراً في جريدة الدستور اليومية المصرية جاء على النحو التالي:

"علمت الدستور من مصادر مطلعة أن تفتيشاً قامت به إدارة السجون بكل من سجنى أبى زعبل شديد الحراسة والواحات (الوادى الجديد) نتج عنه ضبط عدد من التليفونات المحمولة وقامت في إثره إدارة السجون بمنع الزيارة في كلا السجنين، وقد أعيد السماح بالزيارة في سجن أبي زعبل بعد فترة من المنع لكن سجن الواحات (الوادى الجديد) ما زالت الزيارة

فيه مغلقة، كما لم يسمح للطلبة من معتقلي سجن الواحات بأداء امتحانات الترم الأول بحسب هذه المصادر التى لم تتأكد بعد.

وفي نفس السياق وصلت رسالة إلى الدستور منسوبة إلى المعتقلين الإسلاميين بسجن الواحات تشكو من سوء المعاملة ومنع الزيارة والمنع من الخروج من الزنازين للتريض في فناء السجن، وذكرت الرسالة أن ذلك كله الهدف منه إرغام المعتقلين على الموافقة على مراجعات الجهاد التى أطلقها **الدكتور سيد إمام** منظر الجهاديين في مصر والعالم، وفيما يلى نص الرسالة مع اختصار بسيط:

"يعلن المعتقلون السياسيون بسجن الواحات (الوادى الجديد) رفضهم التام لمبادرة سيد إمام والمعروفة باسم مبادرة الجهاد وذلك لما فيها من انحراف وحيدة عن صميم الإسلام والتلاعب بالكتاب والسنة ووضع الأحاديث والآيات في غير مواضعها الصحيحة وهى طريقة المنافقين قديماً وحديثاً، وكذلك يعلن المعتقلون بسجن الواحات رفضهم لإمامة **سيد إمام** وزعامته.

وبسبب رفضهم هذا فقد قامت مباحث أمن الدولة بالتنسيق مع مصلحة السجون بحملة همجية على المعتقلين السياسيين داخل السجن سلبت فيها كل أسباب الحياة من داخل الزنازين من مأكل وملبس وفرش وأغطية وكتب وأوانى وأدوات حيث تركت الزنازين على الأرض والحوائط فقط ولم يتركوا لأى معتقل سوى ملابسه التى عليه، ثم قاموا بغلق الزنازين تماماً فلا تفتح نهائياً وذلك منذ أكثر من خمسين يوماً حتى الآن.

كما أغلقوا التعامل مع كانتين السجن رغم رداءة ما يقدمه من سلع.

وكذلك قاموا بتقليل كمية الطعام المصروف للمعتقلين مع تعمدهم إساءة طهى هذا الطعام لئلا يتمكن أى إنسان من تناوله.

كما قاموا بمنع الزيارة نهائياً فطردوا الأهالى الذين أتوا للزيارة دون علم بمنعها رغم أنهم قطعوا أكثر من ألف كيلو متر حتى يروا أبناءهم.

والهدف من ذلك كله الضغط علينا لتأييد مبادرة **سيد إمام** وهذا طلبه صراحة ضابط أمن الدولة بالسجن المقدم (.......) وصرح أن هذا هو سبب الضغط الذى يجرى علينا.

وبسبب إمعان إدارة السجن في هذه الضغوط فقد قام عدد من المعتقلين بالإضراب عن الطعام حتى شارف بعضهم على الهلاك ومع ذلك لم تقم إدارة السجن بإبلاغ النيابة كما يقتضى القانون، وقد تولى كل هذه الاجراءات القمعية ضابط أمن الدولة المقدم (......) ومدير مباحث منطقة جنوب الصعيد (.......) ومأمور السجن العميد (.......) الذى يطمع أن يصبح لواءاً على أشلائنا ويصرح بذلك رئيس مباحث السجن الرائد (.....) ومعاون المباحث النقيب (......) وغيرهما حتى النقيب طبيب (.......) الذى يقوم بالمشاركة في الضغوط على المعتقلين إما بمنع الدواء عن المرضى أو باتهامهم بالتمارض كما يقوم بإعطاء تقارير طبية غير صحيحة بشأن المضربين.

وبذا تحول سجن الواحات (الوادى الجديد) إلى إحدى سلخانات أمن الدولة بسبب بعده عن القاهرة وبالتالى عن وسائل الإعلام وعن منظمات حقوق الإنسان وعن أسر المعتقلين وعن المحامين، وصار هذا السجن بعبعاً يخوفون به جميع المعتقلين.

وإذا كان الحال هكذا فهل يحق لسيد إمام أن يزعم أن مبادرته بدافع شخصى منه وأنها لوجه الله وأن أمن الدولة لا دخل له بمراجعاته؟؟؟

وهل يجدى يا سيد إمام القهر والإذلال والتجبر في تغيير الأفكار؟؟؟

وهل كنت تحتاج إلى معاونة أمن الدولة بوسائلها المعتادة من القهر ليقنعوا المسلمين بأفكارك لو كانت لك حجة صحيحة أو دليل قوى؟؟؟؟"

وإلى هنا ينتهى ما استطعنا نقله من الرسالة الطويلة المنسوبة إلى المعتقلين بسجن الواحات (الوادى الجديد) ولا يمكن نشر الباقى لما فيه من السب والقذف للدكتور سيد إمام وتحميله كل ما يحدث لهم من قمع وسوء معاملة.

ومن ناحية أخرى علمت الدستور أن عدداً غير قليل من المعتقلين الرافضين لمراجعات سيد إمام قد تم الإفراج عنهم في الفترة الأخيرة من سجنى النطرون (١) وأبى زعبل شديد الحراسة."أ.هـ.

▪مراجعات أم إجبار على التراجع؟

نشر موقع قناة الجزيرة على الإنترنت بتاريخ ٢٧-١٢-٢٠٠٧م المقال التالي والذي يعبر فيه الشيخ "فاتح كريكار" مؤسس حركة أنصار الإسلام الكردية في العراق عن رأيه في مبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف ومراجعات بعض الجهاديين في مصر، علماً بأن جماعة أنصار الإسلام الكردية يتم تصنيفها على أنها متعاطفة مع تنظيم القاعدة وقد جاء في هذا المقال ما يلي:

"التسلسل المنطقي للعمل المسلح عند من ناضل قبلنا من أهل اليمين واليسار من الذين أنشأوا الحركات التحررية وبنوا الدول الحديثة عدلاً أو ظلماً، تطلب أولاً وجود رؤية فكرية وفلسفية تعطى التعاريف للإنسان والكون والحياة.

ومنها انبثق الخطاب السياسي الذي بشرت به سلمياً جماعة حركية، اضطرت لأسباب ذاتية وموضوعية إلى الانتقال إلى مرحلة النضال المسلح في مهاجر آوتها.

هذه هي القاعدة التي سار عليها كل مُتبَنٍ للعمل المسلح في التاريخ! فهل خالفت الجماعات الجهادية هذه القاعدة وهي تنطبق تماماً على دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم؟!

لنسأل بعد تداول أجوبة شافية تأتينا من مناخ حرية الاعتقاد والتعبير، عن المراجعات التي يراد لها الترويج لزعزعة الثوابت، وقبول التدين في قوالب معولمة لها الهيمنة الفرعونية وهي المسلحة بأسلحتها الذرية التي لا ترتدع من استخدامها لفرض أيديولوجيتها الشيطانية.

تَدَيُّنٌ غريب يأتينا مع غرائب القيم، تدينٌ فرداني نفعي، مليء بسلوكيات منحرفة.. كما ملئت برؤى سوفسطائية عبثية، المتبحر فيها خارج بالجهل نفسه الذي دخلها به من قبل!

بديهي لدى المسلم أن دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم خطاب إلهي عرَّف الخالق بالمخلوق، وأعطى المخلوق عبر خيارهم الرؤية الواقعية التي تنسجم مع فطرتهم عن الإنسان والكون والحياة.. فاصطدمت دعوتهم هذه بمن خالفهم في الرؤية الفلسفية (كما هو اليوم كذلك).

وهو أمر طبيعي لأن حياة المخلوقين صراع منذ آدم وإبليس. وحتى لو لم يظهر منك وأنت الصالح المسلم ما يهدد حياة أحد، تتعرض لتهديد من يرى في صلاحك فساده، وهذه إحدى العبر في قصة ابني آدم يوم لم يكن أمامهما من أسباب الاختلاف شيء إلا رفض الآخر!

هذا الصراع بهذه الصورة المبسطة هو نفسه بصوره المعقدة عند داروين وفرويد ودوركايم وماركس وصولاً إلى هنتيغتون ومن حوله!! فالكل يعطي تفسيراً من خلال رؤيته الفلسفية لصراع الحياة، فما المانع من إعطاء المسلم فرصة التعبير للتعريف؟!

ويتبنى المسلم البسيط خطاباً دعوياً تربوياً هو من مكملات الرؤية الفطرية حيث يدعو إلى تهذيب النفس البشرية على نموذج الصفوة المختارة عليهم السلام، ويفعل ذلك غيره بحرية، فهل المراد أن نقتدي جبراً بروبسبير وميرابو أو بجورج واشنطن ونيكسون أم بلينين وماوتسي تونغ!! حيث لكل أسوته!! فما المانع من إعطاء المسلم البسيط كذلك فرصة ذكر أنبيائه كما عرفهم هو!

صنف المسلم البسيط هذا أفراد مجتمعه إلى كافرين بدعوته ومؤمنين وبينهما منافقين لا يعرفهم إلا بسلوكهم ولا يحكم عليهم بشيء، هذا ما يفعله غيره الذي صنف الناس وهو يحكم إلى بروليتاريين وبورجوازيين ورجعيين مصلحيين يتأرجحون كالمنافقين بين بين.

وآخر صنف الناس وهو يحكم كذلك حسب إيمانهم بما هو عليه إلى أخيار وأشرار، وحدد لكل منهما محاور، واعتبر من ليس معه فهو ضده، ولِمَ لا

حوله يصنفونه إلى إرهابي وأصولي وظلامي ورجعي ومتحجر!

ما المانع في أن تعطى فرصة للناس ليروا أهل المساجد ويقارنوهم أحراراً بغيرهم، ما جُرمهم إن اختاروهم من دون غيرهم في الجزائر وماليزيا وفلسطين وتركيا؟!

يرى هذا المسلم البسيط تزكية من استجاب لدعوته على ما هو بنظر أنبيائه سلوكاً مستقيماً، فيقول لهم لا تكذبوا حتى في الأول من أبريل، لا تسرقوا ولو من أموال الكافرين، وعيشوا كمن يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة (فقر)، وقولوا للناس حسناً، وأوفوا الكيل والميزان.

وغيره يمتهن الكذب جهاراً نهاراً لأن الغاية عنده تبرر الوسيلة، فما كان من الكذب لصالح الحكام والمترفين من ورثة فرعون وهامان وقارون سماه الكذبة البيضاء!! وما كان من صالح المستضعفين سماها خيانة وتدليساً وإخفاء للحقيقة!

هذا المسلم البسيط حوّل سلوكه اليومي النابع من رؤيته الدينية إلى قيم اجتماعية، فصار الصالح والمصلح بين مجتمعه، أو هكذا يراه الشعب أو البسطاء من أمثالنا الذين لم يتعمقوا في السياسة، ممن لا يقرؤون بين أسطر الدبلوماسية الدولية أو ممن لا يفهمون أن السياسة لا دين فيها ولا سياسة في الدين كما يقول السيد الرئيس وحاشيته الذين لم ينجب مثلهم رحم الأمة منذ قرون! وهم يحكمون منذ ربع قرن وقد جددت لهم البيعة أبد الدهر ثم لنُطفهم وهي ما زالت في ظهورهم!!

آمن هذا المسلم البسيط بأن الذين آمنوا هم عصبته، فهم إخوته في الله، وحق المسلم على المسلم ست، لابد من ترجمته عملياً بينهم، وغيره قال يا عمال العالم اتحدوا والبروليتاري لا وطن له، وآخرون قالوا: لابد للمجتمع الدولي من تحمل مسؤوليته في نشر الديمقراطية في أفغانستان والعراق!

ومن قبل طالت دعوة لنشر الحضارة ٢٠٠ عام فما المانع أن يصبح للمسلمين البسطاء جماعة علنية يخرجون من المسجد ليجمعوا التبرعات

لمن قتل الحاكم أباه، أو لمن هو في عداد المليارات الثلاثة الذين لا يحصلون على دولارين في اليوم!!

لم لا يُعطى المسلم البسيط حقَ إنشاء جماعة ممن آمن بمثل ما آمن هو به، ولغيره جماعات سياسية لا تؤمن بالله أصلاً وهو في بلد الألف مئذنة، أو تنكر النبوة وهو على بعد أمتار من الحرمين، أو يؤمن بحق ولي الأمر حتى في بناء المرافق الصحية!

فما الجرم إن لم يجد هذا المسلم البسيط وإخوانه حرية في المسجد أو في الزقاق، أو لقمة بكرامة أو أماناً من صولجان أن يهاجر إلى قرية، آمن أهلها بما آمن به البسيط هذا؟! وشكل مع إخوانه من أهل القرية الذين آووا ونصروا مجتمعاً من البسطاء؟!

فهو لم يُبدْ أهل القرية ليحل محلهم.. ولا أوقع حروباً أهلية فيها، فهي قرية أفغانية أهلها مسلمون مثله، رغم أنهم لا يفهمون لغة بعضهم بعضاً، ما الجرم في ذلك وقد مات ماجلان في مندناو ومات كريستوفر كولومبس في أميركا، وكم مات في أستراليا ممن أباد الهنود الحمر؟!

وما الجرم في هجرة المسلم من مصر إلى قرية بوسنية دافع عن حرماتهم حتى قتل، كما هاجر تشي جيفارا إلى بوليفيا حتى قتل، أو هاجر تروتسكي قبلهما إلى المكسيك وعاش مناضلاً لفكره حتى قتل!

وما مكمن التعجب في تسلح أهل القرية مهاجرين وأنصارا بوجه المخاطر، خصوصاً ممن يفترسون في الظلام أو يتسللون لسرقة الخيرات أو يأتون متغطرسين في النهار لنهب البترول علناً لأنهم لم يحصلوا على بديل الطاقة بعد!!

وما الجرم في دفاعهم عن أنفسهم في مهجرهم بوجه من يريد قتالهم لتغيير بطاقته الخضراء إلى الجنسية الأميركية!! والدفاع هذا غريزي في كل ذي روح، فلمَ دفاع المسلم عن روحه إرهاب وعدوان يستحقان الحروب الاستباقية؟!

لو أراد هؤلاء البسطاء من أهل القرية من المهاجرين والأنصار انتخاب مختار لهم يرأسهم، وحاكم يدير شؤونهم، ومدير شرطة يوفر لهم الأمان

ويوفر للقانون قوة التنفيذ، وناطق يتكلم باسمهم، ووفد يتفاوض عنهم عندما يريد المقابل استرجاع المهاجرين البسطاء أذلاء إلى الجلادين في بلادهم أو مكبلين إلى غوانتانامو أو مختطفين إلى سجون طائرة أو إلى جزر الواق واق.

فلو امتنع المهاجرون والأنصار فصار قتالاً، فاجتمعت الأمة من الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا، والذين آووا ونصروا، هل في ذلك جريمة؟! وقد اجتمع قبلهم الكادحون على مانيفيست ماركس وإنجلز ثم على ثورة لينين، وصهاينة الآفاق على دعوة هرتزل وهاغانا وشتيرن إسحاق شامير؟! ولم تجرمهم محكمة؟!

مم نتراجع؟! أمن رؤيتنا الفلسفية عن الإنسان والكون والحياة؟ أم من دعوتنا إلى تغير مجتمعاتنا من الجاهلية التي هم فيها إلى إسلام الراشدين..؟ أنتراجع من تصنيف الله الناس إلى كافرين ومؤمنين إلى مواطنين وأجانب؟! أنتراجع عن قيم رسخها الإسلام فينا لألف وأربعمئة عام؟! وترفَّعنا بها عن الجاهلية وقيمها، أم عن شعورنا بجسدية الأمة الواحدة والبنيان المرصوص؟

نعم لمراجعات من خلال فكر هادئ ناضج عميق نابع من عقيدة سليمة وعقلية متفتحة تستوعب ما بالأمة من أمراض، نعم لمراجعات العلماء الأحرار وحملة الدعوة في الأجواء الصحية، وألف لا لمراجعات في السجون

أنتراجع عن آصرة الإيمان والهجرة والجهاد والإيواء والنصرة، أركان تنشيءتنا الاجتماعية، إلى أوحال "البلد أولا"، وقد أيقنا أن الجاهلية لا أطعمتنا من جوع ولا آمنتنا من خوف، فلمَ العودة بالناس إلى عبادة الأصنام وشرعة أبي لهب؟!

مم نتراجع؟ وكل الأحرار في العالم يؤمنون أن بين الناس والحاكم عقداً اجتماعياً، تنازلوا باختيارهم عن بعض حقوقهم لتتحول بيده سلطة تحمي الجميع، وكل ذلك طبق دستور مدون اقتنعت به الرعية بعد المداولة والمدارسة، واختار الناس بمحض إرادتهم مجلس شعب يشرّع حسب

قواعد الدستور الثابتة واختاروا حكومة تنفذ القوانين بينهم دون محاباة أو محسوبية.

مم نتراجع؟ عن الثوابت ومنها الجهاد الذي أيقن البر والفاجر أن لولاه بعد الله تعالى لحمل المغاربة الأناجيل الأربعة وتحدثوا كأميركا الجنوبية بالإسبانية أو الفرنسية بدلاً من العربية. وهل مدافعة الروس والشيشان ببعيد!

نعم للمراجعة إلى مزيد من التأصيل الشرعي، إلى الرؤية القرآنية في الفكر والممارسة، مع الفهم الواقعي لمناط التكليف زماناً وواقعاً، زماناً نفهم فيه استضعافنا لنخطط لاستراتيجية تعطينا الوضوح الرباني لرؤية الصراع، وواقعاً نتفهم فيه معركة الوعي بالذات.

نعم لمراجعات من خلال فكر هادئ ناضج عميق نابع من عقيدة سليمة وعقلية متفتحة تستوعب ما بالأمة من أمراض.

نعم لمراجعة الأخطاء، فالتوبة لغة وشرعاً توقف وإقلال وندم وتراجع عن خطأ حصل نتيجة الشبهات أو الشهوات!! ولكن هل تغير نظرة هابيل تجاهنا وهو ما زال يمقت قبول الله قرباننا؟! وهل تغير الوصف الذي أخذناه من صفة القوم؟! ألم يتغير الوضع إلى الأسوأ؟

نعم لمراجعات العلماء الأحرار وحملة الدعوة في الأجواء الصحية، وألف لا لمراجعات في السجون."أ.هـ.

▪قادة الجماعة الإسلامية..ديكتاتورية عتيدة:

وعندما كتبت سلسلة مقالات في جريدة الدستور تكلمت فيها ضمن ما تكلمت عن تسلسل الأحداث في مبادرة الجماعة الإسلامية وما جرى فيها، نشر موقع الجماعة الإسلامية على الإنترنت بياناً وبجانبه مقالاً هاجم فيهما ما كتبته فكتبت المقال التالي في جريدة الدستور رداً عليهم (الدستور ٢٧-٢-٢٠٠٨م وهو على الرابط التالي:

(http://moneep.katib.org/node/٢٥٥

"عندما قدم لي الزملاء بالدستور بياناً أصدرته الجماعة الإسلامية على موقعها على النت قرأته بلا عناية ثم وضعته جانباً على طرف المكتب وظننت أنه لا يعنيني شخصياً بشيء كما أنني تعجبت من وضعهم لعنوان جريدة الدستور بجانب مقدمة البيان، لكن الزميل قال لي:

"لازم ترد عليه فهو صادر ضدك وضد جريدة الدستور"

فزاد عجبي لأني لم أتهم الجماعة بشيء مما ورد بالبيان المذكور كما أنهم حتى لو أن فهمهم قادهم إلى الظن بأنه يجب عليهم الرد على القضايا التي ورد ذكرها في مقالاتي المسلسلة "من مشاهد أيام الاعتقال" فإنهم في بيانهم هذا لم يردوا سوى على قضية واحدة فقط وهي موقفهم من الإخوان المسلمين، وأنا أعذرهم طبعاً لعدم ردهم على بقية القضايا التي أثرتها في مقالاتي بالدستور لأني على يقين من أنهم ليس لديهم أي رد عليها فالهروب من مواجهتها هو السبيل الوحيد المتاح لهم، وتأكد لي ذلك لأنهم نقلوا فقرات كاملة من مقالاتي بالنص وردوا عليها دون الإشارة إلى الدستور أو مواقع النت الأخرى التي نشرت بها المقالات.

وإلى هنا فليس هناك مشكلة وكان من الممكن أن يمر بيانهم بسلام (ومعه مقال المهندس **أسامة حافظ** الذي وضعوه أسفل البيان مباشرة) دون أن أجرد قلمي لفضح حقيقتهم أمام القراء، لكن الذي دفعني إلى كتابة هذا الرد أني وجدتهم ما زالوا على ديكتاتوريتهم العتيدة وإرهابهم الفكري الكريه ووجدتهم يتوقون شوقاً إلى ممارسة الإرهاب المادي ضد مخالفيهم في الرأي لكنهم بدلاً من أنهم كانوا يمارسون الإرهاب المادي بسواعد وسلاح أعوانهم من شباب الجماعة الإسلامية فإنهم يسعون الآن إلى ممارسة هذا الإرهاب المادي عبر تحريض الحكومة على اعتقال مخالفيهم في الرأي بحجة أن هذه المخالفة تعني تأييد العمليات الإرهابية...هل سمع القراء بمثل هذا في التاريخ "من يخالف الجماعة الإسلامية في الرأي فإنه يؤيد الإرهاب ولا يريد الخير لمصر!!".

هل هناك عجب أكثر من هذا؟؟!

ويذكرني هذا بوقائع عديدة قام فيها قادة الجماعة الإسلامية بالوشاية عند أجهزة الأمن ببعض المعتقلين المخالفين لهم في الرأي مما أدى إلى التنكيل بهؤلاء المعتقلين، فمن هذا ما حدث في سجن الفيوم (٢٠٠٢م) عندما كان بعض الإخوة يقصرون الصلاة (أي يصلون الرباعية ثنائية على اعتبار أنهم على مسافة سفر) بينما كان قادة الجماعة أمروا بمنع الأخذ بمثل هذا الرأي الفقهي، وعندئذ قال قائد الجماعة الإسلامية بذلك السجن لضابط أمن الدولة "من لم يصل مثلنا فهو تكفير".

وبالتالي تم معاملة هؤلاء أمنياً على أنهم تكفير وما أدراك ما هذه المعاملة؟؟

وهذا رغم أنهم كانوا أعضاء في الجماعة الإسلامية لكنهم خالفوا فقط القادة في رأي فقهي بسيط يوجد بشأنه آراء عديدة عند الفقهاء.

ونفس الشيء حصل مع عم **"علي مختار"** وهو أحد المعتقلين السلفيين وبالتالي فهو لا يكفر أي حاكم من حكام العالم الإسلامي، وهو الوحيد الذي طالب المعتقلين بإقامة صلاة الجنازة على الرئيس الفلسطيني الراحل **ياسر عرفات** ولما لم يستجب له أحد من المعتقلين بما في ذلك أعضاء الجماعة الإسلامية بسجن استقبال طرة فإن عم **"علي"** صلى على **ياسر عرفات** بمفرده، ومع ذلك اتهمه أمير الجماعة الإسلامية بالسجن لدى أمن الدولة بأنه متشدد (٢٠٠٦م) ولذلك تم ترحيله إلى سجن الواحات (الوادي الجديد) عقوبة له على تشدده المزعوم!!

أيدري القارئ الكريم لماذا اتهمه أمير الجماعة بأنه متشدد؟؟

اتهمه بذلك لأنه تجرأ وانتقد كتاب **الطبيب ناجح إبراهيم** المسمى "الحاكمية" حيث قال الشيخ علي مختار: "الجماعة الإسلامية سبق ونصحناهم بأن يمتنعوا عن أفعالهم التي لم تكن تمت للإسلام بصلة وقلنا لهم اتبعوا أقوال العلماء مثل **عبد العزيز بن باز وناصر الدين الألباني** وبلاش خروج على الحكام وبلاش قتل ودم وتكسير فعصونا وأصروا على أخطائهم ثم يأتوا الآن في هذا الكتاب ليجاملوا الحكام من هنا وحتى أمريكا بغير حق ولا دليل".

لقد قضوا على **الشيخ "علي مختار"** أن يعاقب بسبب مخالفته لرأى أحد قادة الجماعة، ولعل **الشيخ "علي مختار"** ما زال في سجن الواحات حتى كتابة هذه السطور منذ عام ٢٠٠٦م إن لم يكن أفرج عنه.

فهذا الإصرار من الجماعة الإسلامية على الإضرار بكل من يخالفهم في الرأي والتشنيع عليه بما لا يقوله من الأفكار ولا يتبناه أصلاً هو الذي دفعني إلى كتابة هذا الرد لكشف بعض الجوانب حول حقيقة قادة الجماعة الإسلامية، وأكرر بعض الجوانب بعضها فقط وليس كلها كي نترك جانباً من الطابق مستوراً، لعل ضميرهم يستيقظ ويتوبون إلى الله.

أولاً- القضايا التي طرحناها ولم تتعرض لها الجماعة الإسلامية في بيانها:

لقد طرحنا في مقالات "من مشاهد أيام الاعتقال" (١٥ حلقة حتى الآن) عدة قضايا بشأن الجماعة الإسلامية لكن بيان الجماعة الإسلامية المذكور هو ومقال أسامة حافظ المصاحب له تهرب من مواجهة هذه القضايا علماً بأن هذه القضايا معظمها طرحناه حكاية عن لسان أشخاص وليس ضرورياً أن نتبناه أو تتبناه جريدة الدستور، وهذه القضايا هي:

- تحريض الجماعة الإسلامية لجماعة الجهاد على شن عمليات مسلحة ضد الحكومة في مصر وتفاخرهم بقيام الجماعة الإسلامية بمثل هذه العمليات في مرحلة التسعينيات.

- إن أعمال الجماعة الإسلامية كانت تسبق حركتها فهي تعمل ثم تبحث عن مبرر فكري وفقهي لعملها بعدما تتم العمل.

- إن مجموعة من الجماعة الإسلامية على رأسهم عضو مجلس الشورى **حمدى عبد الرحمن** في حوارهم مع **مكرم محمد أحمد** بمجلة المصور قالوا إن الحاكم مخير في أن يحكم بالشريعة الإسلامية أو لا يحكم بها كما يشاء.

- وإنهم في نفس الحوار هاجموا الإخوان المسلمين.

- وإن هذا الحوار أثار معارضة بين أعضاء وقادة الجماعة الإسلامية في سجني الفيوم والواحات، وقام قادة الجماعة الإسلامية باحتوائه بصعوبة.

- إن مجلس شورى الجماعة الإسلامية كان يصدر بيانات صحافية كثيرة كان مخالفوهم ينتقدون كثرتها وتأييدها الدائم لمواقف الحكومة ويسمونها بيانات تحت الطلب.

- إن العديد من قادة العمل الإسلامي من السلفيين (مثل **الدكتور محمد عبد المقصود والشيخ محمد حسان**) والإخوان المسلمين كانوا يعارضون منذ الثمانينيات عنف الجماعة الإسلامية ورفضت الجماعة رأيهم حينئذ ثم هي الآن تفتخر بأنها عملت مبادرة وقف العنف وتطالب هؤلاء السلفيين والإخوان بعمل مبادرة ضد العنف مثلها!!.

- إن أعمال العنف التي كانت الجماعة الإسلامية رائدتها الأولى في مصر أفادت الحكومة المستبدة في إجراء التغيرات السياسية والاجتماعية التي تريدها، وطبعاً لم نقل إن الحكومة هي التي دفعتهم لهذه العمليات لكن هي استغلتها بعد وقوعها.

- أن أعضاء الجماعة الإسلامية يكادوا يقدسون قادتهم ولا يجرؤون على مخالفتهم أو حتى مناقشتهم وبهذه الطريقة قابلوا توجه قادتهم إلى العنف وبنفس الطريقة قابل معظمهم مبادرة وقف العنف.

- أن الرابطة التي بين أفراد الجماعة الإسلامية وقادتهم هي رابطة عاطفية وليست رابطة فكرية.

- أن أعضاء مجلس الشورى مكثوا تسع سنوات في سجن ليمان طرة بعيداً عن التعذيب وسوء المعاملة التي كانت سائدة آنذاك في سائر السجون ودرسوا وامتحنوا حتى أن العديد من قادة الجماعة الذين كانوا بليمان طرة كانوا حاصلين على ثانوية عامة فقط أو أقل من ذلك ثم في هذه الفترة امتحنوا حتى درجة الماجستير بينما الحاصلون على الماجستير وغيرهم بالسجون الأخرى لم يسمح لهم بامتحان أى شيء طوال أكثر من عشر سنين، أي أنه كان هناك تمييزاً لصالح مجلس شورى الجماعة في المعاملة بالسجن.

- أن أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية هم الذين دفعوا أعضاء الجماعة دفعا إلى ارتكاب العنف.

- أن مجلس شورى الجماعة حصلوا على منافع شخصية "ما" داخل السجن وخارج السجن بسبب علاقاتهم بأجهزة الأمن، وأنهم خرجوا من السجن قبل أعضاء الجماعة بسنوات رغم أنهم هم السبب في دخول أعضاء الجماعة السجن.

- أن الجماعة الإسلامية كانت تتهم أي شخص يقابل ضابط في السجن بأنه عميل لأمن الدولة ثم بعد ذلك عندما توطدت علاقات قادتها بأمن الدولة صاروا يعتبرون الجلوس مع ضباط أمن الدولة وجاهة اجتماعية ودليل على تقدير واحترام الحكومة لهم.

- أن الاستفادة الشخصية لقادة الجماعة الإسلامية من مبادرتهم كانت أضعاف أضعاف ما استفاده الأعضاء هذا إذا كان الأعضاء استفادوا أصلاً.

ثانياً- من الخرافات التي في البيان:

البيان الذي أصدرته الجماعة كله لا قيمة له لكن السكوت على أمثال هؤلاء يؤدي إلى اغترار بعض الناس بباطلهم ولذا سنتوقف مع أشياء قليلة منه:

يقولون في فقرة "وهل من المتصور أن تختزل مبادرة الجماعة الإسلامية بكل ما حوته من أطروحات وتصورات بهذا الحجم وبهذا الثقل وبهذا العمق لتكون ستاراً....إلخ"

وأنا أسأل أي عمق هذا وأي ثقل؟؟؟

ما الجديد الذي قدمته كتب مبادرة الجماعة؟؟ أليست أفكار مبادرة الجماعة هي تكرار لأفكار السلفيين والإخوان المسلمين وبعض علماء الأزهر التي كان قادة الجماعة يرفضونها في الماضي؟؟

أم أن أي شيء يفعله أو يقوله قادة الجماعة هو مما لم يأت به الأوائل حتى لو كان العالم كله قد سبقهم إليه بقرون؟؟؟

أنسي قادة الجماعة أن كل من المشايخ **عمر التلمساني والشعراوي ومحمد الغزالي والقرضاوي** وغيرهم قد نصحوهم بذلك التصور العميق والثقيل والعجيب منذ أكثر من ١٥ عاماً فرفضوا وأعطوا ظهورهم لهم؟ وهل نسوا عندما ذهب لهم في أسيوط **الدكتور سيد طنطاوي** شيخ الأزهر الحالي وكان وقتها مفتياً للجمهورية وكان معه وزير الأوقاف الأسبق **الدكتور محمد علي محجوب** كي يعلموهم هذا التصور الثقيل والعميق فأهانوهما ورفضوا كلامهما، وألفوا عليهما نشيداً كان من ضمن مقاطعه "مفتي الجمهورية أحل التمثلية.. وحكومته حرامية.. قدساه فاسمعي".

أي أن قادة الجماعة لم يأتوا بجديد سوى أنهم انصاعوا للحق الذي كانوا يعاندونه ويستكبرون عليه منذ زمن طويل.

ولكن طبعاً أضافوا إلى الحق بعض التوابل في تأييد حكومة الحزب الوطني شيء كده لزوم السبوبة... لكن طبعاً سبوبة وطنية عميقة وثقيلة لم يصل إليها أحد قبلهم مثل كل شيء يعملونه فهو دائما عميق وثقيل وغير مسبوق. وفي فقرة أخرى (غير مسبوقة أيضاً) يقولون عن جماعتهم "فتاريخها وبذلها وعطاؤها لا يسمح لها بذلك.. وليست الجماعة الإسلامية على استعداد لأن تلوث ماضيها بمثل هذه التصرفات"

وهنا العجب العجاب لأن ماضيها بإقرارهم كله أخطاء ولا شك في رأي أنها أخطاء كبيرة لأنها كلها بلون الدم.. دم ضحاياهم، فأين البذل والعطاء الذي يتكلمون عنه؟؟ هل هو بذل أرواح الأبرياء التي أزهقوها خطأ على حد إقرارهم بلسانهم؟؟ وأين العطاء هل هو عطاؤهم للسجون التى ألقت لها حماقة مجلس شورى الجماعة بصفوة شباب الجماعة وغيرهم من شباب الحركات الإسلامية الذين لم يكونوا ليقضوا أكثر من عشر سنوات في السجون لولا حماقة وسفاهة مجلس شورى الجماعة الإسلامية التي أشعلت الشارع السياسي المصري ناراً ودماً ورصاصاً.

وطبعاً توجد فقرة في البيان تزعم أن قادة الجماعة الإسلامية محاصرون إعلامياً وغير مسموح لهم بالتحرك الإعلامي، وبجانب هذا الكلام يمكن للقارئ مشاهدة إعلان عن فيديو بالموقع لكل من كرم زهدي مع قناة الجزيرة وعصام دربالة وآخرين مع كل من قناة النيل وقناة المصرية

ولناجح إبراهيم مع قناة العربية، فما أروع الحصار الإعلامي هذا الذى تقوم به قنوات فضائية أربع كبرى بجانب موقع على النت عليه اسم وشعار الجماعة التي نعلم جميعاً أنها ليس لها أية شرعية قانونية رسمية حتى الآن.

ثالثاً- الجماعة في البيان والمقال طرحت قضايا ليست محل نقاش أصلاً ثم بدؤوا يردون عليها: منها أن هناك صفقة بينهم وبين الحكومة هذا رغم أننا في الواقع متأكدون أن الحكومة تنظر إليهم على أنهم أقل من أن تعقد معهم اتفاق أو صفقة لكن لم تأت أية مناسبة في مقالات "من مشاهد أيام الاعتقال" كي نذكر هذا فيها.

ثم تزعم الجماعة وأسامة حافظ أن هناك رغبة في استمرار الصراع بين الحكومة والجماعة كأن هذه الجماعة كيان كبير له درجة من الندية للدولة المصرية أو حتى يقترب من هذه الدرجة وأن الجماعة قادرة على إضعاف الدولة بما يفرح من سموهم بأعداء الدولة فهل هناك ترهات أكثر من ذلك... جماعة تقدر إمكانياتها بأقل من ١ على مليون من إمكانيات الأجهزة الأمنية للدولة فقط ناهيك عن الأجهزة الشعبية والسياسية والإعلامية والمالية.... هم بهذا الحجم ومع ذلك يتكلمون كأن الدنيا ستقف وأن الأعداء المذكورين سيفرحون لو أنهم حاربوا الحكومة، أى وهم هذا؟؟ وأية سذاجة هذه؟؟ أليس هذه دليلاً على أنهم لم يتراجعوا عن أفكارهم القديمة من حيث تصورهم بأنهم لديهم القدرة على منازلة الدولة بالقوة لكنهم تفضلوا وتكرموا ولم يفعلوا هذا بسبب حرصهم على مصلحة الأمة!!!.

رابعاً- أسامة حافظ في مقاله يدعو إلى اعتقال مخالفيهم، والجماعة في بيانها تهدد:

ففي فقرة يقول البيان "وغرهم حلم الجماعة وصبرها" وأنا أسأل لو لم تحلم وتصبر ماذا ستفعل؟؟

هل ممكن أن يعودوا إلى السلاح لتصفية مخالفيهم أم أنهم سيفعلون مثلما كانوا يفعلون في السجن عندما كانوا يوسعون مخالفيهم ضرباً أم أنهم

سيكتفون بتحريض الأمن على مخالفيهم كما فعلوا مع **علي مختار** بنقله إلى سجن الواحات وكذلك مع شيخهم وأحد مؤسسي الجماعة الإسلامية المهندس **صلاح هاشم** عندما حرضوا الأمن عليه فاعتقل بسبب خلافه معهم في عدد من الآراء؟؟" أ.هـ.

▪مقال لمنظر الجماعة الإسلامية يؤيد رفض الإخوان المسلمين للإضراب العام:

وتحت عنوان إخوان مصر.. والتراجع عن الإضراب! نشر د. ناجح إبراهيم بتاريخ ٢٠٠٨/٠٤/١٠م على الإنترنت على موقع الإسلام اليوم المقال التالي الذي يعبر عن طبيعة وجوهر التوجهات الجديدة للجماعة الإسلامية بعد المبادرة ويلمح إلى أسلوب عملها السياسي الجديد وأهدافه:

جاء في المقال "قرّرت بعض القوى السياسية المصرية الإضراب العام يوم الأحد الماضي ٦ أبريل في أنحاء مصر كلها والتظاهر في عدة مدن ومناطق في الجمهورية، أهمها القاهرة الكبرى والإسكندرية.

وقد دعا إلى هذا الإضراب والتظاهر حزب العمل والتجمع وحركة كفاية وجماعة الإخوان المسلمين الشهيرة وموقع الـface book على الإنترنت غير معروف التوجه أو الهُوية."

وأضاف المقال "أثار هذا الإضراب والتظاهر قلقا بالغًا على كل المستويات في مصر وغيرها.. وأثار ترقب وخوف الجميع بلا استثناء.. حكومة وشعبًا.. اقتصاديين وسياسيين ومثقفين ودعاة ومحبين للبلد من كل التوجهات..

كان الجميع خائفًا من المجهول.. ومن شيوع الفوضى في الشارع المصري.

وهكذا ترقب الناس جميعًا، على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم، ما يحدث يوم الأحد ٦ / ٤.. خاصة بعد الاهتمام الإعلامي المكثف بهذا الإضراب الشامل من الصحف والمجلات والقنوات الفضائية الإخبارية الشهيرة.. ومن العشرات من مواقع الإنترنت في مصر وغيرها.

وكل هذه القنوات والمواقع والصحف المستقلة تحث المصريين صراحة أو ضمنًا على الإضراب والتظاهر.. بل وما هو أكثر من ذلك.. وكأنها تريد من المصريين الفوضى الخلاقة التي تحدّث عنها الأمريكان منذ سنوات، وطبقوها في العراق، فلم يبق فيها حرث ولا نسل.. ولا أمن ولا أمان.. ولا دماء ولا مال.. ولا عرض معصوم."

واعتبر المقال أنه "هكذا خاف كل محب لمصر عليها من انزلاقها إلى بحر من التظاهرات والتدمير والتخريب لا يعلم مداه إلا الله.

ولكن جماعة الإخوان المسلمين فاجأت الجميع وانسحبت من المشاركة في الإضراب والمظاهرات قبل توقيتها بقليل، مما جعل البعض يلومها على ذلك. والحقيقة أنني شعرت بسعادة كبيرة لهذا القرار الحكيم والجريء من قيادة الإخوان، ولولا هذا القرار لنُسب كل تخريب وتدمير وتكسير وحرق للسيارات والمحلات وكل ما كان يمكن أن يحدث، إلى جماعة الإخوان وحدها دون الباقين.. ولتسامحت الدولة مع كل التيارات عدا التيار الإسلامي.. ولخرج كل المشاركين الحقيقيين في التخريب والحرق من الموضوع كالشعرة من العجين كما يقول العوام.. وبقيت كل التهم عالقة بالإخوان خاصة وبالتيار الإسلامي عامة لسنوات طويلة. ولولا هذا القرار الحكيم والجريء لدفع الإخوان فاتورة عالية لهذه المظاهرات، سواءً في حالة حدوثها أو عدم حدوثها، ولشعروا بتأنيب الضمير حينما يرَوْن أنهم أعطوْا الفرصة لغيرهم لتدمير وحرق وإتلاف أموال الناس البسطاء من العوام ليزيدوهم فقرًا وحاجة وعَوَزًا.. فوق ما هم فيه من عوز وفاقة."

وأشار **د.ناجح** في مقاله لأثر خبراته السابقة في هذا المجال فقال "خبرت وعايشت كل مظاهرات الشوارع طوال ثلاثين عامًا فرأيتها عادةً ما تحطّم وتدمّر ما حولها.. وخلصت إلى أن المظاهرات الوحيدة النافعة والمفيدة والخالية من المفاسد عادة هي التي ينظمها الطلاب داخل الجامعات.. حيث من الصعب اندساس أحد بينهم.. كما أن مستواهم العلمي والاجتماعي والذهني يحول بينهم وبين الأعمال المنافية للأخلاق والدين.. والجامعة ليس فيه ما يدعو إلى تكسير والتحطيم.

ولولا هذا القرار لقدّم الإخوان كبش فداء.. ولزادت الدولة في شراستها ضدهم، ولزادت من رُقعة مساحة حربهم، فانتقلت بهم إلى مراحل قد لا يريدونها ولا يرغبونها أو يطيقونها، مثل الاعتقال المفتوح، أو معاملتهم بقوانين الطوارئ، أو بشيء يسير مما عوملت به الجماعة الإسلامية من قبل.. وهذا والله قد يؤدي إلى دخول الإخوان في حرب مفتوحة لن تفيد الإسلام ولا الأوطان ولا الحكومات ولا الحركات ولا الدعوة الإسلامية شيئًا."

وأضاف "قد يظن البعض أن هذا القرار سيخصم من رصيد الجماعة لدى الناس، ويقلل من شعبيتهم.. وأقول: إن القائد حينما يتخذ قرارًا ينظر إلى الله أولاً.. ويراقب الله قبل كل شيء.. ويقيس المصالح والمفاسد.. ويقدم التقوى على كل شيء.. ويقدم مصالح الإسلام والأوطان العليا على أي جاه أو شهرة أو شجاعة مزعومة قد ينالها وقتيًا من قرار خاطئ.. وما دام قد رأى أن قراره يصب في مصالح الإسلام والأوطان والمسلمين العليا.. فعليه أن يقدّمها على ما سواها من المصالح الزائفة أو الوقتية."

وواصل **ناجح** في مقاله التأكيد على فكرته "أنا أتكلم هنا عن مصالح الأوطان وليس الحكومات.. فالحكومات زائلة متغيرة.. ونحن زائلون أيضًا.. أما الإسلام والأوطان فهي باقية وخالدة ينبغي الحفاظ عليها، كما ينبغي على القائد أن يكون رحيمًا بأتباعه، لا يريد عنتهم ومشقتهم، ولا يُدخلهم في مهلكة دونما أدنى جدوى، ويعيش بقلبه وجوارحه مع قوله تعالى في وصف الرسول "صلي الله عليه وسلم": **«لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ»** [التوبة: ١٢٨].

وليعلم الجميع أن النظام في مصر له حساسية شديدة من الحركة الإسلامية دون غيرها.. لأنه يعتبر الحركة الإسلامية كلها غير شرعية.. أما الباقون فهم في عداد الشرعية مهما كان عدم قبول الناس لهم.. وتأمل مثلاً تعامله الرقيق جدًا مع كفاية والغد والأحزاب الأخرى والصحف المستقلة. فعلى الحركة الإسلامية أن تأخذ هذا الأمر في حساباتها وقراراتها.. كما أن الحركة الإسلامية تختلف عن غيرها في النظر إلى الحلال والحرام.. فغيرها لا يهمه تكسير أو حرق أو تدمير المحلات أو السيارات العامة أو

الخاصة، ما دام في ذلك انتصار على الحكومة.. أما الحركة الإسلامية فتعتقد حرمة هذه الأفعال.. حتى وإن أدى إلى تراجع الحكومة أو قهرها.. فالحرام سيظل حرامًا مهما كان الأمر."

وقال ناصحا بصيغة الأمر "إن على الحركة الإسلامية أن تعيَ درسًا هامًا، وهو أنها كثيرًا ما تضحِّي تضحيات جسام؛ ليحصد خصومها وخصوم الدين ثمرتها.. ويذوق أبناء الحركة الإسلامية الويلات على أعواد المشانق وفي المعتقلات وفي منع دعوتهم بالقوة..

لقد ضحّت الجماعة الإسلامية تضحيات جسام في قتل **الرئيس السادات**، ولكنها لم تحصد منها غير المفاسد، في حين صُبت كل المصالح في خانة خصوم الإسلام.. الذين طالما شجعوا على قتل **السادات** ثم هللوا لقتله.. ثم استفادوا من ذلك أعظم الاستفادة.. وظلوا يعيبون علينا حتى الآن قتله.

وقد ضحى الإسلاميون في الجزائر بمليون شهيد، ثم آلت الأمور والسلطة بعد تحرير الجزائر إلى مجموعة من القوميين اللادينيين والشيوعيين والاشتراكيين.

ونفس الأمر حدث في تونس، فقد ضحى الشعب المسلم هناك بتضحيات جسام؛ ليحصد المكاسب كلها بورقيبة وبطانته الفاسدة، ويحول تونس إلى قلعة فاسدة للعلمانية، مقلدًا فيها أتاتورك حذو القُذّة بالقذة.

وما حدث في تونس تكرر في ليبيا؛ حيث ذهبت كل تضحيات الليبيين أمثال **عمر المختار** وصحبه والأجيال التي بعده هباءً، حينما قفز على كرسي الحكم فجأة ملازم أول ليحكم ليبيا قرابة أربعين عامًا كاملة بمناهج وأفكار يحار فيها العقلاء.. فلا هي من الشرق ولا من الغرب ولا من الدين ولا من الوطن وثقافاته."

ثم أضاف "إن كثيرًا من العلمانيين والشيوعيين يريدون من الحركة الإسلامية أن تقاتل معاركهم حتى آخر رجل فيها ليحصدوا هم المكاسب ثم ينقلبوا على الحركة الإسلامية ذاتها ويؤلبوا عليها ويكثروا من لومها وتقريعها.

إن بعض الصحف المصرية التي تسمى مستقلة تظل تحرَض الحركة الإسلامية على التظاهر والحرب الباردة بل والساخنة مع الدولة ليلاً ونهاراً.. ولكنّ كلَّ كتابها ومحرضيها ينامون قريري العين في بيوتهم المكيفة كل ليلة.. في حين أن أبناء الحركة الإسلامية قد يظل الواحد منهم معتقلاً لمدة خمسة عشر عامًا كاملة لمجرد حضوره درسًا في مسجد من مساجد الجماعة الإسلامية.. والأول يُعد بطلاً في عرف الناس وتستضيفه كل القنوات.. ولو فرض ودخل محكمة خفيفة ظريفة لا تتعدى أحكامها ستة أشهر رأيت معه مئة محامٍ، أكثرهم يطلبون الشهرة.. أما الثاني الذي اعتُقل خمسة عشر عامًا، دون أدنى ذنب، لا يهتم به أحد، ولا يعيره أحد التفاتًا.

وقد ترى بعض هؤلاء الذين يحرضون على التظاهر ويشتمون الحكومة في الصباح ينامون في حضن الحكومة ليلاً.. تاركين الحركة الإسلامية - التي تستجيب صادقة لنداءاتهم- في مهب الرياح، تعاني الاعتقال والتضييق بجميع صوره و.... و.... و.... وهكذا يتاجر الجميع بآلام الحركة الإسلامية وأحزانها ويرتفعون فوق جماجمها وآهاتها.

فتحية إلى قيادات الإخوان، الذين اتخذوا هذا القرار الحكيم.. وأرجو ألا يلتفتوا إلى لوم اللائمين.. ومن يدري؟ لعل هذا القرار أنقذ الكثير من أبنائها من مصير لا يعلمه إلا الله."أ.هـ.

▪الجماعة الإسلامية وترك السياسة:

كتب أستاذ **ياسر الزعاترة** مقالاً قيماً وهاماً في جريدة الدستور الأردنية حول بعض جوانب مبادرة الجماعة الإسلامية ومراجعات **الدكتور سيد إمام** فقال فيه:

"منذ خروجهم من السجن على فترات مختلفة يصر بعض قادة الجماعة الإسلامية المصرية على أنهم لن يمارسوا السياسة ، ونقل أحد المواقع عن القيادي **الدكتور ناجح إبراهيم** قوله "نحن نميل إلى الدعوة والدين أكثر مما نميل إلى السياسة. دعويون أكثر منا سياسيين"، مضيفاً إن "هناك من

يتصور أن الحكومة تريد ذلك، لكن الحقيقة أن هذا ما نريده، فالسياسة تدخل فيها المهاترات والخداع، وتنتهي حياة الإنسان وهو لم يحقق شيئاً".

يستحق هذا الكلام الذي يعبر بالضرورة عن نهج قادة الجماعة منذ خروجهم من السجن بعض التوقف، لا سيما أن بعض كلام **الدكتور سيد إمام عبد العزيز** القائد السابق لجماعة الجهاد (شريكة الجماعة في عنف الثمانينيات حتى النصف الثاني من التسعينيات) يصب في ذات الاتجاه، لا أعني المراجعات بحد ذاتها، ولكن الحوار المطوّل الذي أجرته معه صحيفة الحياة اللندنية.

ومع تقديرنا الحقيقي وليس النظري للوضع الحساس الذي يعيشه أولئك القادة بعد تجربة مريرة استمرت ربع قرن من الزمان، ذاقوا خلالها مرارة السجن وفقد الإخوة، إلا أن ما قيل ويقال يستحق التوقف. لو خرج القادة إياهم من السجون وذهبوا إلى بيوتهم وأعمالهم، ثم سكتوا بشكل تام، أو مارسوا الدعوة بشكل منفرد، كل بحسب قدراته، لو فعلوا ذلك لما كان لأحد أن ينتقدهم، فالسياسي أو الداعية أو الثائر أو المجاهد أو المناضل، سمّه ما شيءت، بشر له قدرته على الاحتمال، وحين يدرك أنه لم يعد قادراً على احتمال المزيد من المشقة فعليه الاعتزال من دون أن يجر الآخرين إلى المسار الذي اختاره لنفسه.

من حق **الدكتور ناجح إبراهيم** وأي أحد آخر خاض غمار تجربة فاشلة أن يعيد النظر في اختياره الشخصي، لكن ما ينبغي قوله هنا هو أن الفشل في التجارب النضالية والجهادية لا يعني خطأ المسار بالضرورة، مع أنني أعتقد أن ثمة خطأ في حالة الجماعة.

أما الأهم فيتمثل في أنه ليس من حق قائد مسيرة فشلت ووصلت الجدار المسدود أن يحرفها نحو مسار آخر ثم يواصل تصدره للمشهد، بل عليه أن يعتزل العمل ويذهب في اتجاهه الفردي الأنسب له بحسب قناعته.

لقد خرج القادة إياهم من السجون بينما جماعتهم في وضع بائس بسبب نجاح الأجهزة الأمنية في تحقيق انتصار كبير عليها، وهم خرجوا بعد مراجعات هي في جوهرها اعتراف بعبثية المسار، وبما يشبه الصفقة مع

السلطة، بصرف النظر عما إذا كانت مباشرة أم لا، ولن يقال هنا إنهم أنهوا محكومياتهم، لأن ذلك لم يكن ليؤدي إلى الإفراج بالضرورة لو ظلوا مصرين على برنامجهم القديم.

الذي يفعله ناجح إبراهيم ومن معه أنهم يريدون دفع ثمن الصفقة بتحويل الجماعة من نمط إلى نمط آخر مختلف إلى حد كبير، تحويلها من العمل السياسي والدعوي الشامل، إلى العمل الدعوي دون السياسي، والمصيبة أن ذلك لم يكن ليسمح به لولا وجود الإخوان المسلمين وإسلاميين آخرين يعملون في المعارضة السياسية في الساحة، إذ المطلوب الآن هو مواجهة صعودهم من خلال آخرين في الساحة الدعوية.

إنهم أشبه بمجموعات السلفية التقليدية التي تستخدمها السلطات العربية وتفتح لها مجال العمل لأنها تقول "من السياسة ترك السياسة"، مع أنهم لا يتركون السياسة في واقع الحال، بل يمارسونها على نحو ينسجم مع مصالح الأنظمة، وهنا في حالة الجماعة الإسلامية ستغدو المهمة المفترضة هي أخذ الناس، لا سيما المتدينين، بعيداً عن العمل السياسي بدعوى غياب الإمكانية، مع أنها متوفرة في واقع الحال، أقله وفق نهج "أولي بقية ينهون عن الفساد في الأرض"، وهو نهج يمارسه كثيرون، من بينهم نخب ليست إسلامية المنهج والطرح، ويتحملون العنت بسبب ذلك.

يقدر لهؤلاء الرجال (من الجماعة والجهاد وسواهم) ما قدموه، لكن حرف المسيرة بالكامل برفض العمل السياسي من حيث أتى، ومن خلال ذات الأطر لا يصب في خدمة الإسلام والمشروع الإسلامي على النحو الأفضل، خلافاً للحال لو ذهبوا نحو الدعوة منفردين، حتى لو حلت الجماعة بالكامل، فالتنظيم أو الحزب أو الجماعة مجرد وسائل وليست غايات في حد ذاتها."أ.هـ.

وقد أعدت نشر هذا المقال لأهميته على مدونتي على الرابط التالي:

http://moneep.katib.org/node/٣٠٦

▪الحركة الإسلامية بين السلاح والانبطاح:

تحت هذا العنوان كتب أستاذ ياسر الزعاترة مقالاً هاماً جداً عن مجمل قضية المراجعات الفكرية الجهادية ونشره على موقع قناة الجزيرة على الإنترنت فقال:

"خلال النصف الثاني من القرن العشرين خاضت الحركات الإسلامية جملة من الصراعات المسلحة مع أنظمتها انتهت نهايات مؤسفة، كان في مقدمتها الصدام الذي وقع بين الإخوان المسلمين والنظام في سوريا، ثم الصدام بين النظام المصري والجماعة الإسلامية والجهاد في مصر، ثم الصدام الأكثر دموية بين المجموعات الإسلامية التي انبثق بعضها عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ والنظام في الجزائر.

يمكن بالطبع إضافة الحالة المغربية، وإن بدت مختلفة إلى حد ما (تجربة الشبيبة الإسلامية بعد اغتيال الرمز اليساري بن جلون نهاية السبعينيات)، وربما تجربة جهيمان في المملكة العربية السعودية، إلى جانب الحالة العراقية وهجمات النظام على الإخوان إثر بعض محاولات الانقلاب رغم حل الجماعة لنفسها بقرار من قيادتها، في حين يمكن الحديث عن بعض التجارب في السياق الشيعي أيضاً، كما هو حال تجربة حزب الدعوة في العراق وقوى شيعية في البحرين.

يمكن للبعض أن يضيف هنا صدامات بعض مجموعات السلفية الجهادية مع العديد من الأنظمة، كما هي حال المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية، وربما الأردن وموريتانيا وليبيا واليمن، وأخيراً تونس، وإن بدت محدودة الفعل والتأثير وجرت السيطرة عليها خلال وقت قصير.

فضلاً عن كون الكثير منها استجابة لمنطق القاعدة في مطاردة "اليهود والصليبيين"، ولو داخل الدول العربية، أكثر منها أعمالاً انقلابية ضد الأنظمة، ما يعني صعوبة وضعها في ذات الخانة الأولى التي مثلتها حركات ذات حضور شعبي وفعل عسكري قوي لم تجر السيطرة عليها بسهولة، كما تركت آثارها على عموم المجتمع وليس على فئة محدودة منه.

لا خلاف في أن النهايات التي أفضت إليها تلك التجارب كانت مؤسفة إلى حد كبير، ولن نخوض هنا في قضية جواز الخروج المسلح على النظام وعدم جوازه كما يحاول البعض تسطيح القضية، فما يعنينا هو الأسباب الكامنة خلف الفشل ممثلة في الظروف الموضوعية التي لم تكن تصب في خدمة تجارب من هذا اللون.

وهي ظروف تتعلق ابتداءً بغياب الإجماع الشعبي على ضرورة تغيير النظام ولو بالصدام المسلح وكذلك على برنامج التغيير، كما تتعلق ثانياً بوضع الدولة القطرية وقدراتها الأمنية الكبيرة التي تحول بين أي تنظيم مسلح مهما بلغت قوته وتحقيق الانتصار إذا لم يحظ بتأييد شعبي عارم، إلى جانب ما تحظى به تلك الدولة من دعم خارجي من لدن القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، فضلاً عن غياب ما لفضاء خارجي مساند لمشروع التمرد يقدم الدعم المالي والبشري واللوجستي، كما كان حال باكستان بالنسبة إلى الجهاد الأفغاني.

مع العلم أن أصل الثورة الأفغانية كانت ضد نظام تابع للسوفييت قبل أن تتورط موسكو في غزو مباشر كلفها الكثير، ومع التذكير أيضاً بأن باكستان كانت مجرد محطة لتمرير الدعم الذي كان يأتي من دول كثيرة أبرزها الولايات المتحدة ذاتها.

لا حاجة هنا للتفصيل في نتائج تلك التجارب التي أشرنا إليها، فهي معروفة للمعنيين، وخلاصتها الفشل العسكري بعد انتصار الدولة أمنياً، ومن ثم تحول الحركات الإسلامية تبعاً لذلك إلى نموذج مطارد ومغيّب من الحياة السياسية، وربما الاجتماعية والدينية في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى إلى نموذج مختلف من حيث الرؤى الفكرية والسياسية.

الخلاصة التي وصلت إليها الحركات الإسلامية تبعاً لتلك التجارب - باستثناء بعض حالات السلفية الجهادية التي لم تغير نهجها إلى الآن- هي أن العنف لن يؤدي إلى نتيجة إيجابية، لا لصالحها ولا لصالح الإسلام والمسلمين.

فكان أن توزعت على خريطة مواقف مختلفة، بين من اعتزل السياسة كما وقع مع الجماعة الإسلامية المصرية بعد مراجعاتها الشهيرة (بعض عناصرها مالوا إلى تأسيس أحزاب سياسية)، ومن مال إلى العمل السلمي من خلال الأطر الدستورية، ومن بقي على العمل السلمي من خارج تلك الأطر.

ما يثير الانتباه في هذا السياق أن تلك التجارب العنيفة ونتائجها السلبية لم تترك آثارها على ذات الحركات المعنية، بل تجاوزتها إلى معظم الحركات الأخرى، تلك التي أخذت العظة -على ما يبدو- بطريقتها الخاصة، ومالت تبعاً إلى ذلك إلى أنماط من العمل لا تورطها في مسارات عنيفة من قريب أو بعيد.

منذ سنوات طويلة نتابع في حراك القوى الإسلامية نمطاً من السلوك السياسي والحركي يأخذ العبرة من التجارب العنيفة على نحو موغل في التطرف، وكم مرة سمعنا قيادات إسلامية "إخوانية" -وربما غير إخوانية- تحذر كوادرها من مصير الحركة الإسلامية في سوريا كلما طالبتها تلك الكوادر -وربما الجماهير ذاتها- بمواقف أكثر قوة في مواجهة فساد الأنظمة، وجرأتها على تبني مسارات تناهض الضمير الجمعي للأمة في السياق الداخلي والخارجي في آن معاً.

هكذا حشر بعض قادة الحركات الإسلامية أنفسهم بين خيارين كلاهما سيئ: السلاح والانبطاح بحسب التعبير الشعبي، أي التماهي في لون السلطة بدل التعبير عن ضمير الجماهير في القضايا الداخلية والخارجية.

ولم يخرج سوى القليل من بين تلك الحركات والقيادات ممن رسموا طريقاً ثالثاً لا يقع فريسة خيارين ثبت أن أياً منهما لن يؤدي إلى خير للعباد والبلاد ولا للحركة نفسها، في حين ثبت أن الثاني -وإن حافظ على هياكل حركية ونشاط سياسي ودعوي بشكل من الأشكال- ساهم من حيث لا يدري في تكريس الأوضاع السيئة القائمة، بل ربما ساهم في تطويرها على نحو عكسي عبر منحها المزيد من الشرعية السياسية والدينية.

لا نتحدث هنا عن التوقف عن المطالبة بتحكيم الشريعة كما يكرر **أيمن الظواهري** في بعض رسائله، أو كما يمكن لبعض المتصيدين أن يعقبوا، ولا حتى عن تلك الشعارات الكبيرة (الخلافة مثلاً) التي لا تتوفر الظروف الموضوعية لتحقيقها، وإن أصرّ حزب التحرير عليها بصرف النظر عن الزمان والمكان، بل نتحدث عما هو أقل من ذلك ممثلاً في التعبير عن هموم الجماهير وقضاياها المتعلقة بدينها وحياتها ومستقبلها.

يأخذنا السياق هنا إلى الواقع المزري الذي تعيشه بعض الحركات الإسلامية التي تراجعت على نحو مثير أمام الأنظمة، بحيث بات من الصعب القول إنها حركات معارضة، أو ذات برنامج معارض أو أنها تملك برنامجاً حقيقياً للتغيير يملك أفقاً واقعية، ولو بعد سنوات طويلة.

أما مصطلح الاصلاح الذي استهلك على نحو فريد خلال العقود الأخيرة في سياق الفعل السياسي للقوى الإسلامية، فقد جرى تمييعه على نحو أفقده أي مضمون ذي قيمة، اللهم سوى قيمة وجود حركة أو جماعة تتحرك قيادتها وقواعدها على الأرض، لا سيما أن مد الصحوة الدينية لم يعد حكراً على الجماعات والتنظيمات، بل تجاوزها ليشمل أطراً شعبية أكثر رحابة واتساعاً، بل وربما تأثيراً أيضاً.

وما ظاهرة الدعاة الجدد -كما تسميهم وسائل الإعلام- عنا ببعيد، فضلاً عن أطر أخرى تتحرك في المجتمع بمبادرات فردية وأحياناً جماعية لا ترتبط بأية أطر تنظيمية من اللون المعروف.

في بعض الدول العربية ثمة حركات إسلامية تتواطأ واقعياً وعملياً مع الأنظمة ضد الجماهير، إذ تدجّنها على قبول الواقع كما هو، بما ينطوي عليه من ظلم وفساد ومواقف مزرية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

بل إن بعضها لا يتورع عن تعبيد الناس للحكام، سواء تم ذلك ضمن إطار سياسي، أم تم في سياق ديني من حيث تكريس خطاب ولي الأمر الذي لا يسأل عما يفعل، اللهم إلا في سياق من النصيحة الفردية التي لا يسمعها سوى الحاكم نفسه، كما تذهب بعض المجموعات السلفية التقليدية في أكثر

من بلد عربي، وهو ذاته ما منحها رخصة الحراك الحر في المجتمع، مقابل التضييق على الآخرين.

ومع رفع هؤلاء شعار "من السياسة ترك السياسة"، فإن واقع الحال هو أنهم أول من يمارس السياسة، ولكن في سياق من تعبيد الناس للحاكم ومنعهم من معارضته خوفاً من مخالفة هدي النبي عليه الصلاة والسلام بحسب فهم سقيم لا يستقيم مع روح النص الإسلامي.

وبينما يعجز بعض الإسلاميين المسيّسين عن رؤية الفارق بين السلاح والانبطاح كما أشرنا من قبل، يعجز المحسوبون على السلفية التقليدية عن رؤية الفارق بين الخروج على الحاكم ومنحه القداسة والحصانة الكاملة ضد النقد تحت لافتة عدم إثارة الفتنة، مع أن الفتنة هي استخدام الدين في تشريع الاستبداد ومنح الحصانة للفساد والتبعية للأجانب، والتهاون في الدفاع عن بيضة الأمة، فضلاً عن التواطؤ ضدها.

في التاريخ الإسلامي وقف العلماء أو قطاع منهم في أقل تقدير ضد ظلم الأمراء وفسادهم ودفعوا ثمن ذلك على مختلف المستويات، وحين سعى الحكام إلى استيعابهم بمناصب مختلفة رفضها كثير منهم، كما هى حال **الإمام أبي حنيفة** الذي سجن وجلد من أجل تولي منصب قاضي القضاة فرفض.

أما الآن فتجد رموزاً في حركات إسلامية يقبلون مناصب هامشية لا تسمن ولا تغني من جوع، كما تجد من يبادر إلى تبرير مواقف الأنظمة في مختلف القضايا بدعوى البعد عن الصدام والتصعيد والحفاظ على المكاسب (المكاسب تتراجع، وإن بالتدريج!!).

ما ينبغي أن يكون واضحاً في هذا السياق أن السياسي الذي لا يرى المسافة بين السلاح والانبطاح هو سياسي أعمى لا يفقه في شؤون السياسة شيئاً.

وبينما نجد تجارب معقولة في ممارسة العمل السلمي من خارج المؤسسات الرسمية، إلى جانب مواقف رجولية من داخلها من لدن بعض الإسلاميين، فإن الأعم الأغلب يقع في المربع الآخر، الأمر الذي أخذ يؤثر

سلباً على واقع الحركات المعنية من حيث ضعف إقبال الشباب عليها (أي أنها تسير في اتجاه الشيخوخة)، فضلاً عن ميل آخرين إلى مسار العنف الأعمى.

هناك فضاء واسع من العمل السلمي الذي تصعب محاربته من دون عسكرة المجتمع بالكامل، وهو فضاء ينبغي أن يخوضه الإسلاميون إذا أرادوا التعبير عن هموم الجماهير وحملها نحو مشروع يعبر عن هوية الأمة وحريتها ووحدتها.

أما التماهي في لون الأنظمة فلن يؤدي إلا إلى انفضاض الناس من حولهم، وربما من حول الظاهرة الإسلامية برمتها بعد ذلك، لا سيما أنها ظاهرة مستهدفة بالتحجيم من قبل القوى الغربية التي توجّه مسارات السياسة في عالمنا العربي، حتى لو جرى التسامح معها -أعني مع بعض مفردات الظاهرة الإسلامية- مرحلياً من أجل التفرغ لخصوم آخرين لابد من مواجهتهم سريعاً بسبب استخدامهم للعنف المباشر.

لا ينفي ذلك كله وجود حركات هنا وهناك تجاهد في اتجاه التعبير عن هموم مواطنيها والأمة عموماً، وتدفع التضحيات مقابل ذلك، لكن اللون الآخر ما زال هو الأكثر شيوعاً مع الأسف الشديد."أ.هـ.

هذا المقال كانت معظم أفكاره -إن لم تكن كلها- قد هيئتها وأعددتها في نفسى منذ أكثر من عشرة أعوام أيام كنا في المعتقل وكانت هناك مناقشات سياسية وفكرية بشأن كيفية التعامل مع الحكومة المصرية في مجال العمل السياسى الإسلامى وكان أطراف النقاش هم من جميع الأطياف الفكرية الإسلامية بما فيهم نفس الاتجاهات التى يعنيها الكاتب في مقالته، مثل الجماعة الإسلامية بمصر، والجهاد الإسلامى المصري، والسلفيين، وجماعات التكفير المختلفة، ولكن ظروف السجن لم تسمح لى بكتابة المقال منذئذ، وعندما عزمت على كتابته مؤخراً رأيت هذه المقالة القيمة للكاتب المتميز ياسر الزعاترة فقررت أن أعيد نشرها في مدونتى بسبب توارد وتوافق الأفكار الذى حدث بينى وبين **أستاذ ياسر** دون أن نتقابل أو يعرف أحدنا الآخر، وهي على مدونتي على الرابط التالي http://moneep.katib.org/node/٨٤

▪مراجعات قادة الجهاد.. السياق والمستقبل:

تحت هذا العنوان كتب أستاذ **بسام السيد** على موقع مفكرة الإسلام المقال التالي:

"أثارت المراجعات التي أطلقها بعض قادة تنظيم الجهاد في السجون المصرية، والتي بدأت عدد من الصحف في نشر نصها وإفراد صفحات لها، جدلاً واسعًا ونقاشات مطولة بين كثير من المحللين والمتابعين، بل بين أفراد الحركة الإسلامية أنفسهم، والمحور الذي تدور حوله هذه المساجلات يتعلق بمدى تفاعل من عُرفوا باسم الجهاديين مع هذه المبادرة، فهل ستجد هذه المراجعات صدى لديهم؟

لكن قبل الإجابة على هذا التساؤل هناك عدد من **المقدمات** تساعد في فهم طبيعة هذه المراجعات، ومن ثم يمكننا استشراف مستقبلها.

١ــ مبادرة الجهاد فكرية في المقام الأول

النقطة الأولى تتعلق بطبيعة هذه المراجعات، فمراجعات الجهاد فكرية في الأساس -كما أعلن عنها-، وليست مراجعات تنظيمية أو حركية.

فالشيخ "سيد إمام" الذي قاد هذه المراجعات أعلن أنه انفصل عن تنظيم الجهاد منذ عام ١٩٩٣م، بل وانتقد التنظيم في مقدمة كتابه "الجامع في طلب العلم"، الطبعة الثانية؛ وبالتالي يرى البعض أنه لا يمكن ربط هذه المراجعات بالجماعة المنفصل عنها؛ وبالتالي هي مراجعات فكرية أصدرها عدد من القادة التاريخيين السابقين..

لا شك أن لهذه المراجعات أهمية كبرى في تعديل الرؤية لدى كثير من أصحاب الأفكار الجهادية من هذا الاتجاه ولكن تكمن أهمية هذه المراجعات في طابعها الفكري باعتبار أن "إمام" له تأثيره الكبير في الجهاديين كتأثير فكري في المقام الأول فهو المنظر الحقيقي للفكر الجهادي منذ البداية، بل إن كتابه الضخم "العمدة في إعداد العدة"، والذي يقع في حوالي ألف صفحة، قد يكون المرجع الأساسي لجماعة الجهاد المصري، ولجماعات جهادية أخرى على رأسها القاعدة، التي تأثرت

بأفكاره، وهذا ما عبّر **"إمام"** عنه بقوله: "لا يجوز الرفض المسبق لما ورد في هذه الوثيقة بحجة أنها كتبت في السجن، أو بدعوى أنه لا ولاية للأسير، فأنا لم أدعِ الولاية على أحد ولا ألزم أحدًا برأيي باسم طاعة القيادة، فهذا شيء لا وجود له، ولا أدعي أهلية الفتوى ولا الاجتهاد، وإنما أنا مجرد ناقل علم"، ويقول: "أحبّ أن أنبّه على أن المكتوب في هذا الكتاب لا يعبّر عن رأي حزب معين أو جماعة معينة، بل لا يعبّر إلا عن رأي صاحب الكتاب، هذا فضلاً عن أنني لا أنتمي إلى أي حزب أو جماعة؛ ولهذا فإن ما في هذا الكتاب هو وجهة نظر باحث محايد لا يبتغي إلا الحق بإذن الله تعالى".

هذه المراجعات بهذا التوصيف تختلف عن مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية، التي قادها قادة الجماعة، والذين يشكلون مجلس شورى الجماعة، وكانت توجهاتهم الجديدة بوقف الأعمال المسلحة بمثابة أوامر تنظيمية في الأساس، وليس معنى هذا أن أفراد الجماعة لم يقتنعوا فكريًا بمراجعات قادتهم، لكن المراجعات الفكرية جاءت لاحقة على الأوامر التنظيمية.

ويمكننا أن نقارن في هذا الصدد بين الطريقة والصياغة التي تم الإعلان بها عن مبادرة الجماعة ومبادرات الجهاد، فالأولى جاءت في صورة بيان ألقاه أحد شباب الجماعة في إحدى المحاكم العسكرية يعلن من خلاله وقف العمليات دون قيد أو شرط، وكان هذا البيان بمثابة أوامر من القيادة لأفراد الجماعة بوقف العمليات، ثم بعد هذا البيان بخمس سنوات صدرت مراجعات الجماعة وخلال هذه الفترة توقفت العمليات المسلحة -بحسب ما أعلنه قادة الجماعة- أي قبل صدور الكتب الأربعة، ما عدا حادثة الأقصر التي قيل وقتها إن المجموعة التي نفذتها فقدت اتصالها بالقيادة في الخارج، بينما الإعلان عن مبادرة **"إمام"** جاء في سياق تصحيح لبعض المفاهيم المغلوطة والخاطئة التي استقاها بعض الشباب من كتبه، ولم يدركوا مراده منها؛ بالتالي فسوف يُصدر وثيقة يوضح فيها ما التبس على هؤلاء الشباب، وهي الوثيقة التي صدرت بعد ذلك على حلقات في صحيفة الجريدة الكويتية وصحيفة المصري اليوم.

٢ــ نشأة وتكوين تنظيم الجهاد تؤثر في أسلوب التعاطي مع المراجعات

نشأ تنظيم الجهاد كمجموعات مستقلة في محافظات مختلفة داخل مصر حتى تمكن "**محمد عبد السلام فرج**" من توحيد هذه المجموعات لأول مرة في بداية الثمانينيات، وعلى الرغم من استمرار التنظيم منذ ذلك الحين إلا أن آثار مجموعاته القديمة الأصلية استمرت واضحة على هيكله التنظيمي غير المستقر وبنيته القيادية؛ لذلك تكررت ظاهرة الانشقاقات داخل التنظيم حتى أصبحت من أهم سماته، على العكس من ذلك فالجماعة الإسلامية نشأت منذ البداية كتنظيم مركزي القيادة، وواضح التراتبية في مستوياته التنظيمية، وهو الأمر الذي ساهم في الحفاظ على تماسك ووحدة صف الجماعة في أثناء المواجهات والمراجعات، على الرغم من الفرق الكبير بين طبيعة المرحلتين، كما ساعد قيادتها بإقناع المستويات الوسيطة والقاعدية بمبادرة وقف العنف بصورة أسهل وأسرع كثيرًا من حالة تنظيم الجهاد.

هذا بجانب أنه من المشهور أن تنظيم الجهاد جماعة نخبوية بمعنى أنها تعتمد على منهج الانتقاء في اختيار أفرادها، على عكس الجماعات الشعبوية والاجتماعية كالجماعة الإسلامية؛ فالانتماء إليها متاح لجميع الفئات والمستويات والأفراد.

يضاف إلى ذلك أن تنظيم الجهاد كان يتبنى منهجاً أيديولوجياً متشدداً، ويصنفه بعض المتابعين كحركة عقائدية عسكرية، وخلافات التنظيم مع الجماعة الإسلامية، والتي كانت تصنّف قبل المبادرة كحركة اجتماعية سياسية عسكرية، في الحكم على بعض الطوائف وقضايا العذر بالجهل مشهورة .

ونتيجة لهذه العوامل: (١) افتقد "الجهاد" لتماسك التنظيم والقيادة . (٢) والنهج الانتقائي للأفراد، (٣) والبعد العقدي في الفكر، فإن قوة وتماسك الجانب الفكري في طرح قادة الجهاد هي التي سيكون لها تأثير أكبر في كيفية تعامل الجهاديين مع المراجعات.

- كتبت هذه المقالة وكانت بعض الصحف قد بدأت في نشر الحلقات الأولى من "وثيقة ترشيد العمل الجهادي"، والتي تتضمن مراجعات قادة الجهاد.

٣ــ مسار العمل المسلح والمراجعات

المتابع المدقق لتنظيم الجهاد في العقد الأخير يكاد يجزم بأن التنظيم بمعناه وصورته القديمة قد انتهى، ولم يعد له وجود بعد فبراير من عام ١٩٩٨؛ عندما انضمت قيادات تاريخية - من أبرزها **"أيمن الظواهري"** - إلى تنظيم القاعدة، ولجأ آخرون إلى بعض الدول الأوروبية. وكان قبلها قد أعلن بشكل غير رسمي وقف العمليات في مصر بعد أن توصّل القيادات إلى قناعة مفادها أن الهجمات التي شنها عناصر الجهاد كبّدت التنظيم خسائر كبيرة، وأدت إلى اعتقال العديد من الشباب، وقتل أيضًا العديد من القيادات الكبيرة مثل **"عادل عوض"**، الذي كان من أنشط الشخصيات في جماعة الجهاد، ولم يتحقق من ذلك أية نتيجة تُذكر.

نشأ بعد هذه المرحلة جيل جديد من المسلحين، وهو ما يطلق عليه البعض الجيل الثالث، وأبرز ملامح هذا الجيل الفردانية، حيث يتبنى الفرد الفكر الجهادي بمعزل عن التنظيمات والجماعات، من خلال بعض الدراسات التي تعج بها شبكة الإنترنت، أو من خلال بعض المواقع الإلكترونية، أو بعض البرامج الحوارية في الفضائيات، وتظل القضية الجهادية تتفاعل مع هذا الفرد حتى يبدأ في التفكير في الانتقال إلى مرحلة الفعل من خلال تلقي تدريبات وإرشادات عملية، وقد يكون ذلك عبر الشبكة العنكبوتية أو التفاعل بأسماء حركية ومستعارة مع غيره، وكثير من العمليات المسلحة التي وقعت في عدد من البلدان الإسلامية هي نتاج لهذا النموذج الجديد البعيد كل البعد عن سطوة التنظيم أو الجماعة، وعلى الرغم من صعوبة السيطرة على هذا النموذج إلا أن الطبيعة الفردانية تلك تعطيه مساحة أكبر من الحرية للأفراد تجعل من السهل تغيير وتعديل أفكارهم في حال وجدوا طرحًا فكريًا قويًا ومتماسكًا ينقد ما يتبنون من أطروحات.

هذه المقدمات الثلاث تقودنا إلى عدد من **الملاحظات** نرى أنها تحدد مستقبل مراجعات الجهاد:

١ـ هناك بعض الصعوبات التي تواجه مراجعات قادة الجهاد، وتعود هذه الصعوبات في الأساس إلى طبيعة وتكوين هذه التيارات ؛ وهذا ما يفسر ما نشرته الحياة اللندنية عن رفض (٣٠) من كوادر الجهاد للمراجعات؛ مما دفع السلطات المصرية إلى عزلهم، وهو سلوك من السلطات المصرية قد يرى البعض أنه قد لا يساعد في التفاعل الإيجابي مع المبادرة، بل قد يؤيد بعض الشكوك التي يثيرها المعترضون عليها من أنها كتبت تحت وطأة السجن والضغوط الأمنية؛ لذلك فنحن نرى أن هذا الإجراء يخدم في المقام الأول المعترضين على المبادرة، وهذا يقودنا إلى الملاحظة الثانية.

٢ـ اتجاه بعض التيارات إلى العنف داخل المجتمعات الإسلامية تتحمل جزءًا كبيرًا منه سياسات التعامل مع تلك التيارات بتضييقها على العمل الإسلامي السلمي، وانتهاج سياسيات قد تدفع إلى حالة من الاحتقان، فاتجاه حركة ما أو تنظيم للعنف لابد من النظر إليه ضمن سياقاته الاجتماعية والسياسية بجانب بعده الفكري. وهنا نؤكد على نقطة غاية في الأهمية، وهي أن تسليم الإسلاميين ببعض الأخطاء لا يعني بالضرورة التسليم بصواب ممارسات السلطة، وهنا نرى مراقبين قريبين يطالبون السلطات بمنح حركة المراجعات قوة دفع فيما لو أرادت فعلاً نجاحها من خلال زيادة جرعة الحريات لأفراد العمل الإسلامي السلمي.

ونذكر هنا أن العنف توارى في فترة الثمانينيات نتيجة لأن النظام السياسي اتسم بقدر كبير من التسامح تجاه القوى السياسية بما في ذلك القوى الإسلامية والتيار الجهادي، على العكس مما بعد ذلك.

٣ـ بقدر ما تحمله المراجعات من رؤى إصلاحية مستقبلية قابلة للتنفيذ في الواقع الذي تحياه الأمة ستكون درجة التفاعل الإيجابي معها؛ إذ أن مراجعات الحركات الإسلامية تقع في مأزق خطير عندما تركز بصورة أساسية على هدم الماضي دون إيجاد منهج تغييري سلمي مناسب يكون بديلاً لهذا الماضي المليء بالأخطاء، هذا الغياب لطرح البدائل سوف يوظّف الخطاب النقدي ـ شعروا أصحابه أو لم يشعروا ـ في أهداف ومشاريع مناقضة للظاهرة الإسلامية؛ ومن ثم سيكون التفاعل مع المراجعات ضعيفاً، لكن مع طرح خطاب بديل سيترسخ لدى المتلقي أن نقد الماضي ليس لإقرار الواقع المأزوم، بل هو يهدف في الأساس إلى

إيجاد مخرج من الأزمة التي فشلت التيارات الجهادية في التغلب عليها؛ ومن ثم ستحظى المراجعات بمصداقية، خاصة إذا وضعنا في حسابنا التوتر والحساسية الشديدة التي تتعامل بها الشخصية الجهادية مع النقد، وتعاظم الشعور بالاضطهاد لديها."أ.هـ.

(نقلاً عن مفكرة الإسلام) على الرابط التالي:

http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/٢٠٠٧/١١/٢٥/٥٥٤٧٤.html

▪الجماعة الإسلامية تدعو جميع الحركات الإسلامية إلى المصالحة مع الحكومة وترك السياسة والسيادة لمبارك:

تحت هذا العنوان نشرت على مدونتي في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨م التقرير التالي:

"في تطور مثير أصدرت الجماعة الإسلامية بمصر في عيد الفطر الفائت بياناً طويلاً جداً تهنئ فيه الأمة الإسلامية بالعيد وتدعو الحركات الإسلامية إلى المصالحة مع الحكومة والتخلي عن أمل إقامة الدولة الإسلامية أو تطبيق الشريعة الإسلامية كاملة وترك السياسة والسيادة للحكومة والاشتغال بالعمل الدعوي فقط وقالت الجماعة في بيانها الذي نشرته على موقعها على الإنترنت:

"لقد تأكد لنا بعد طول تجربة وممارسة، وبقراءة واعية عاقلة للواقع أن الحركة الإسلامية لن تصل إلى الحكم لا بالقوة ولا حتى بالديمقراطية عن طريق صناديق الاقتراع .. وإذا وصلت إليه أجبرت على تركه .. وما الصومال والجزائر وغزة منا ببعيد"

وأضاف البيان "لقد فقدنا الكثير وخسرنا الكثير عندما حصرنا أنفسنا بين خيارين لا ثالث لهما، فإما القتال والصراع حتى الموت وإما إقامة الدولة الإسلامية، ولم ننظر إلى واقع الحركة من قوة وضعف ...... نحن أحوج ما نكون اليوم إلى خلق واقع جديد، يجعل العلاقة بين الدولة والحركة الإسلامية علاقة تكامل وتعاون ومشاركة .. لا علاقة صدام وصراع وقتال لا ينتهي إلا بانتصار طرف على الآخر"

وشدد البيان على نغمة المصالحة مع الحكومة فقال عن الحركة الإسلامية:" فالواقع يؤكد أنها لن تصل إلى الحكم، ولو وصلت إليه فإنها ستجبر على تركه .. وقد لا تقدر على إقامة ما تراه من حق وصواب .. وانشغالها بالوصول إلى الحكم لن يجلب لها سوى إهدار الجهود في صراع جانبي مع دولها ومجتمعاتها، وقد يشغلها ذلك عن وظيفتها الحقيقية في هداية الخلائق إلى الله عز وجل .

فيا أجواء المصالحة توطدي ... ويا نسمات الوفاق هل تراك دانية؟!"

وأوضح البيان في فقرات عديدة ما يقصده من المصالحة فقال: "ينبغي على الحركات الإسلامية أن تنشغل بوظيفتها الأساسية في إقامة الدين في نفوس أبناء وطنها وفي إصلاح مجتمعاتها .. وأن تقطع الطمع في الوصول إلى سدة الحكم"

وأضاف "وحري بنا أن نمحو عن أذهاننا فكرة العداء المتأصل بين الحكام في بلادنا وبني وطنهم من العاملين للإسلام"

وصار البيان أكثر وضوحاً عندما حدد سبب إخفاقات الحركة الإسلامية في "إصرار الحركة الإسلامية على الصدام المستمر الساخن أو البارد مع الدول التي تعيش في ظلالها .. وعدم محاولة الجمع بين السلطان والقرآن .. والحديد والكتاب في منظومة واحدة تخدم الدين .. وتعمل بالمتاح من الشريعة" واستخدم البيان تعبير المصالحة مع الدولة صراحة عندما قال: " ولن تعود أمتنا إلى سابق عزتها إلا حين يصطلح السلطان مع القرآن ويلتئم شمل أهل الدين مع أهل الحكم .. وتتصالح الحركة الإسلامية مع الدولة والمجتمع"

وأشار البيان إلى دور الحكومة الذي توافق عليه الجماعة الإسلامية: "ونحن لا نطلب من الدولة أن تتخلى عن هيبتها وسيادتها"

وفي إشارة واضحة إلى الاتجاهات السياسية العلمانية سادت البيان روح تصالحية مع ما أسماه بالمجتمع والمثقفين والطيف الوطني فرأى أنه: "نحن أحوج ما نكون إلى وحدة الصف الداخلي والمصالحة الشاملة بين ألوان الطيف الوطني والإسلامي، وبين الحركة الإسلامية والدولة، وبين

الحركة الإسلامية والمجتمع وعامة الناس، وبين الحركة الإسلامية والنخب والمثقفين والإعلاميين والمفكرين، نريد اجتماعاً وألفة وتنسيقاً وتعاوناً بين جميع القوى الوطنية والإسلامية لمواجهة التحديات"

ورغم أن البيان برر للمصالحة التي يدعو إليها بمواجهة الغزاة الذين اغتصبوا أوطاننا الإسلامية بقوله: "لقد آن لتلك العداوة الموهومة بين الحاكم والمحكوم أن تتناثر لتحل محلها العداوة الحقيقية بيننا وبين أولئك الغاصبين لأرضنا المعتدين على أوطاننا"

فإن الجماعة الإسلامية لم تلاحظ في البيان أو تجاهلت عن عمد أن مغتصبي أفغانستان والعراق هم أصدقاء وحلفاء الحكومة التي تدعو إلى التحالف معها وأن هؤلاء المغتصبين يقدمون لحكومتنا معونات تقدر بالمليارات كل عام، كما أن مغتصبي فلسطين هم أيضاً أصدقاء الحكومة وبينها وبينهم معاهدات واتفاقات وتعاون واسع بما فيها التعاون معاً لحصار الفلسطينيين في غزة وقتلهم جوعاً.

كما تجاهل البيان في نفس الفقرة أن الشعب كله يكره الحكومة وليس الحركة الإسلامية فقط هي التي تكره الحكومة.

وخلص البيان لما يبدو أنه مطالب للجماعة الإسلامية مقابل هذه المصالحة فقال: "ينبغي على الدولة أن تعطي للحركات الإسلامية مساحة مشروعة للقيام بواجبها تجاه وطنها في الدعوة إلى الله وهداية الخلائق والتربية والإصلاح بعيداً عن أي شكل من أشكال العنف.. وأن تعترف بوجود هذه الحركات وبدورها الفعال ..... وتضع لها إطاراً مشروعاً تنفع المجتمع من خلاله"

وفي النهاية أشار البيان إلى مطلب سياسي آخر وهو ما عبر عنه بالقول بأنه "قد آن للصلح بين الدولة والحركة الإسلامية أن يأخذ بعداً جديداً بمحو آثار الفترة الكئيبة السابقة .. وهي صفحة الماضي بكل ما فيها من أحزان .. وفتح صفحة جديدة من التقدير المتبادل والتعاون على ما فيه مصلحة البلاد.

ولن تكتمل تلك الصفحة الجديدة الناصعة إلا بالعفو عن المحكومين السياسيين وبرفع أحكام الإعدام عن نفر قليل ممن أدينوا به من أبناء هذا الوطن في ظروف استثنائية انتهت ولله الحمد منذ فترة طويلة .. ومن محاكم عسكرية واستثنائية كانت تكيل الأحكام والاتهامات للناس كيلاً بلا عدل ولا قسطاس"

وقد أثار هذا البيان العديد من التعليقات وردود الأفعال إذ رفض دكتور **محمد حبيب** نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين دعوة الجماعة الإسلامية الحركات الإسلامية إلى ترك الاشتغال بالسياسة وقال هذا طريقنا الذي اخترناه وهذا هو طريقهم الذي اختاروه مؤكداً على أن في العمل الإسلامي متسع للجميع كل حسب اختياراته.

أما اللواء **فؤاد علام** الوكيل السابق لمباحث أمن الدولة فقد رأى أن بيان الجماعة يحتاج إلى التأني لمعرفة ماذا يقصدون لكنه في نفس الوقت أكد على عدم التعارض بين العمل الدعوي والعمل السياسي مشيراً مع ذلك إلى رفضه استغلال الدين في السياسة.

ومن ناحيته رأى **منتصر الزيات** المحامي المعروف والمشتغل بقضايا الحركة الإسلامية منذ عقود أن "التوجه التوفيقى الذى حض عليه البيان جيد، فنستطيع أن نتفهم ضرورة التوحد بين عناصر الأمة والاستفادة من جهود المسلمين عامة ولو من خارج الحركة الإسلامية، فالدعوة إلى عدم احتكار الإسلام دعوة صحيحة ينبغى أن تعيها كل القلوب المؤمنة، وعدم المنابذة العسكرية داخل بلاد المسلمين هو أمر محمود يدعوا إلى عدم استنزاف طاقات الأمة أو تبديد جهود أبنائها" لكنه في الوقت نفسه أكد على أن بديل المعارضة العسكرية "لا ينبغى أن يكون هو ترك الحبل على غاربه لسلطة فاسدة أو حاكم مستبد أياً كان اسمه أو رسمه أو حكومته أو مشروعيته" وأكد أنه "حتى لو كنا نتحدث عن حاكم أقام العدل وحكم بشريعة الإسلام وقرب إليه العلماء وشجع على العلم ثم اتخذ مواقف معوجة لوجب علينا تقويم اعوجاجه ولو بحد سيوفنا كما جاء في خطبة تولية الحاكم العادل الخليفة **أبى بكر الصديق** أعظم الأمة إيماناً بعد رسول الله" و أصر **منتصر الزيات** على أن "القول بأن الحركة الإسلامية لن تصل إلى الحكم سواء بالقوة أو الانقلابات أو حتى بالديمقراطية فيه تزيد

وإنكار لتجارب أخرى تغاضى عنها بيان الجماعة مثل تركيا ووجود قوى مؤثر للحركة الإسلامية في الحكم مثلما الحال في المغرب واليمن والسودان"

وحول هذه النقطة بالذات أضاف **دكتور عمرو الشوبكي** الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية والخبير في الحركات الإسلامية رؤية جديدة إذ رأى أن البيان متأثر بتجربة الفشل الذي عاشته الجماعة الإسلامية والعديد من الجماعات الإسلامية في العالم العربي لكنه تجاهل تجارب الحركات الإسلامية التي نجحت في الوصول إلى الحكم وفي إدارة الحكم خارج العالم العربي كما هى حال حزب العدالة في تركيا وحركات إسلامية في ماليزيا وأندونيسيا وغيرهما" وأضاف **الشوبكي** "بل عندنا تجربة نجاح لحركة إسلامية هي حزب العدالة في المغرب" ومن هنا لاحظ **الشوبكي** أحد جوانب الخلل في رؤية الجماعة الإسلامية إذ عممت تجارب حماس والصومال ونحوهما على كل التجارب الإسلامية.

وعارض **منتصر الزيات** موقف الجماعة الإسلامية من العمل السياسي إذ رأى "أن إغلاق باب التنابذ السياسى يفتح باب الاستبداد واسعا أمام حكام جور يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدهم باللسان والقلم والتظاهر والإضراب والعصيان المدني وسائر وسائل العمل المدنى من مقالات ومؤتمرات وندوات وبرامج وتنوير فهو محق" وتعجب **منتصر** من رؤية الجماعة قائلاً "لا يمكن أن تكون شعوب حديثة العهد مثلما في حالة أوكرانيا أو رومانيا أو حتى لبنان أكثر وضوحاً منا في ضرورة الاستفادة من فعاليات العمل الجماهيرى والديمقراطى، عدم إمكانية الوصول إلى الحكم لا يعنى أبداً تعطيل فريضة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وفق ضوابطها الشرعية فالصدع بالحق ينبغى أن يكون ديدن العلماء والدعاة والأفراد والجماعات بالطرق السلمية"

ولاحظ **عمرو الشوبكي** أن بيان الجماعة الإسلامية تسوده روح الانسحاب "فالبيان كله يعكس فشل سياسي دفع أصحابه إلى أن يسيطر على تفكيرهم الروح الانسحابية والبيان بطوله تسيطر عليه هذه الروح"

وأشار **الشوبكي** إلى أن البيان يردد آراء مكررة ويعكس أزمة داخل الفكر الجديد للجماعة فمن أدراهم أن الحكومة ستسمح لهم بالدعوة بعدما فشلوا في السياسة ؟؟"

وأكد **الشوبكي** على أنه لابد من تشجيع فصل العمل الدعوي عن العمل السياسي فيكون لكل منهما مؤسساته المستقلة فالدعوة تقوم بها جمعيات دعوية لها منطقها الخاص الذي يحكمها بينما السياسة تعمل بها أحزاب سياسية يحكمها منطق القانون والدستور حتى لو كانت مرجعيتها إسلامية"

ورأى أنه "حتى في الدول الديمقراطية العريقة في أميركا وأوروبا نجد كنائس تساند أحزاب بعينها في الانتخابات لأنها تمارس حقها الدستوري بالانتخاب لكنها لا تمارس السياسة لكنها تعمل باعتبارها لوبي"

وأضاف **الشوبكي** "إنه من غير المنطقي أن نمنع الإسلامين من العمل السياسي في هذا الإطار".

▪بين التبرئة والتعرية... الخلاف الشخصي بين الظواهري وفضل هل هو أهم من الأمة الإسلامية ؟!!!

بعد كتابة هذا الكتاب وإعداده للنشر أصدر **دكتور سيد إمام الشريف (الشهير بالدكتور فضل)** كتاباً جديداً صدر على حلقات في عدد من الصحف وسماه "**التعرية**" وقد كتبت المقال التالي تعليقاً عليه:

"لدي من المعلومات عن **الدكتور سيد إمام (الدكتور فضل)** أكثر مما قد يتخيله أحد وذلك لأنني انتهزت كل الفرص الكثيرة التي اتيحت لي لجمع أكبر قدر من المعلومات عن قادة الحركات الإسلامية خاصة الجهادية منها كي أعمق معرفتي بهم وبحال الحركات الإسلامية التي يقودونها أو يؤثرون فيها، ومن هنا كانت معرفتي الوثيقة **بسيد إمام** وإن لم ألقه، ومع ذلك فشيء واحد لم أعرفه عنه رغم أنه هام جداً عرفته فقط عندما قرأت حواراته مع جريدة الحياة منذ نحو عام هذا الشيء يتلخص في أن سيد امام رغم علمه و ذكائه إلا أنه تسيطر عليه عواطفه ووجدانه أكثر من عقله وعلمه وتأكد ذلك عندما قرأت رده المسمى "مذكرة التعرية لكتاب التبرئة"

الذي يرد به في هذه الأيام على كتاب الظواهري الذي نشره في مارس الماضي باسم **"تبرئة أمة القلم والسيف من تهمة الخور والضعف."**

وكتاب التعرية هذا نشرت حلقاته تباعاً جريدة الشرق الأوسط السعودية التي تصدر في لندن بعد شرائه بمبلغ كبير من **سيد إمام**.

فالذي قرأ ما نشر من كتاب التعرية يدرك حجم نزعات البغض والكراهية والغضب التي تحرك قلم **سيد** في رده على **أيمن** ونفس الشيء تدركه بسهولة عندما تقرأ ما قاله **سيد إمام** في حواراته مع جريدة الحياة العام الماضي، بغض وكراهية للجهاديين رفاقه وتلامذته السابقين... لماذا كل هذا البغض والغضب؟؟

هل لأنهم تركوه يقع في الأسر؟

أم لأنهم ردوا عليه آراءه ولم ينصاعوا له رغم أنه ما هدف إلا إلى تحقيق مصالح التيار الجهادي؟؟

أم لأنه يشعر بأنهم حققوا شهرة فاقت شهرته ومع ذلك لم يلق القبض عليهم حتى الآن؟؟

أم مزيج من هذا جميعاً؟؟ ...

على كل حال فعنوان كتاب **سيد إمام** الذي صيغ سجعاً **"التعرية لكتاب التبرئة"** لا يعكس فقط روح الكراهية والبغض والرغبة في عمل فضيحة **لأيمن الظواهري** كأنه يعريه من كل ما يستره أمام العالم كله، لكنه أيضاً يكشف طبيعة وحقيقة العقلية التي يفكر بها **الشيخ الدكتور سيد إمام** وهي عقلية أقرب إلى عقول القرون الوسطى الإسلامية عندما كان السجع البارد (كما يطلق عليه الأدباء) هو سيد الموقف في الكتابة بعامة وفي عناوين الكتب خاصة، ربما يظن البعض أن هذا نقداً شكلياً لكتاب **سيد إمام** ولكنه في الحقيقة نقد جوهري ليس للكتاب وإنما لعقلية **سيد إمام** التي مازالت تتعلق بأهداب الجانب السيئ من تراث القرون الوسطى الإسلامية، ونفس الشيء ينطبق على تسمية كتاب **أيمن الظواهري "تبرئة أمة القلم والسيف من تهمة الخور والضعف"**

فهؤلاء يسعون إلى حل مشكلات الأمة الإسلامية المعاصرة ورغم ذلك ما زال جزء كبير من عقولهم وقلوبهم معلقاً بأجواء ونماذج سيئة من تراث العصور الوسطى، وليتهم تعلقوا بالصحابة والتابعين لكانت الحال أفضل والنتيجة أنجح.

إن **أيمن الظواهري** مخطئ بالضبط كما أن **سيد إمام** مخطئ، إن **سيد إمام** مشغول بتعرية صديقه القديم وغريمه المزمن **أيمن الظواهري** عن الاهتمام بما يجري للأمة في الصومال والسودان وفلسطين وما يجري هناك لا علاقة له بالقاعدة ولا **بأيمن الظواهري**، وبدل ما يستخدم **سيد إمام** ذكاءه وعلمه المعروف بهما للتفكير للأمة في حلول لهذه المصائب التي تغمرها حتى آذانها بدل ذلك يسخر **سيد إمام** قلمه وعلمه لاشغال الأمة **بأيمن الظواهري** وبتيار ربما في طريقه إلى الانزواء في بقاع محدودة من العالم.

لم يهتم **سيد إمام** بتعرية الاستبداد والديكتاتورية التي تعصف بالأمة الإسلامية عصفا فضلا عن أن يهتم باقتراح حلول تخرج بها الأمة من أزمة الاستبداد هذه، إنما اهتم بفضح غريمه بفضائح لو ثبتت صحتها لكانت فضيحة أكبر **لسيد إمام** نفسه، فعلى سبيل المثال فإن علاقة **الظواهري بالترابي** والحكومة السودانية بدأت مبكراً أيام كان تنظيم الجهاد في باكستان وكان ممثل تنظيم الجهاد لدى الحكومة السودانية في الخرطوم **دكتور أحمد عجيزة** قبل أن ينشق عن التنظيم فيما بعد وفي ذلك الوقت كان **سيد إمام** هو أمير تنظيم الجهاد وحتى عندما ترك **سيد إمام** إمارة الجهاد **لأيمن الظواهري** واستقر قادة الجهاد في السودان كان **سيد إمام** أمير لجنة الفتوى والبحوث الشرعية في التنظيم وبالتالي فهو عضو مجلس شورى التنظيم لأن مجلس الشورى في تنظيم الجهاد يتكون عادة من رؤساء اللجان، فهو بين قائد **لأيمن** في العمالة التي يتهم **أيمن** بها ومشارك **لأيمن** فيها.

وهذا مجرد مثال على عدم عقلانية الفضائح التي يفضحها **سيد لأيمن**... فهو يفضح نفسه في نفس الوقت الذي يفضح فيه **أيمن**.

ثم ماذا عن القضايا الفقهية التي يريد **سيد إمام وأيمن الظواهري** أن يشغلانا بها؟؟

هل ينتهك الاستبداد إرادتنا ونخوتنا تارة وينتهك المحتل أرضنا وعرضنا تارة أخرى ونحن نتغاضى عن ذلك لننشغل مع السيدين **سيد إمام وأيمن الظواهري** حول شرعية التترس وهل تأشيرة الدخول عهد أمان أم لا؟؟.... وغير ذلك من القضايا الأبعد عن الأولويات.

إن هؤلاء مثلهم كمن دهم اللصوص بيته وأخذوا يسرقون أمواله ويغتصبون زوجته وبناته بينما استيقظ هو على صوت اللصوص فأخذ يجادل نفسه هل عندما نام كان متوضئاً أم لا وانشغل بذلك عن استباحة اللصوص لماله وعرضه.

احنا في إيه ولا إيه يا شيخ التعرية ويا شيخ التبرئة؟

لقد خطا **سيد إمام** خطوة جيدة بكتابه "وثيقة ترشيد العمل الجهادي" كان لابد أن تتبعها خطوات في نفس الاتجاه لتقديم فقه سياسة شرعية يقدم حلولاً لمشكلات الأمة المتعددة ويتدارك فيها الأشياء التي انتقدت عليه بحق من قبل متخصصين غير جهاديين بل ومن قبل علمانيين، لكنه لم يقم بهذه الخطوة حتى الآن، وشغل نفسه بالتعرية.

أما **أيمن الظواهري** الذي ورط الأمة فيما ورطها فيه فما زال لا يراوح مكانه الفكري إلا بالكاد ورغم أنه قال في رده على أسئلة الجماهير إنه راجع ويراجع نفسه دائماً إلا أننا لم نر أثر هذه المراجعة حتى الآن، وما زال **الظواهري** سادراً في أخطائه لا يتزعزع عنها.

أما **كتابه التبرئة** فلم يأت فيه بجديد في مجال الفكر الجهادي. فهو قد أشار في عدة مواضع لعدم وجود مانع من مراجعة الفكر الجهادي وترشيده ولكن بصدق وليس بدوافع من المخابرات الأمريكية ومباحث أمن الدولة المصرية، لكنه مع هذا لم يراجع فكر الجهاد ولم ينقده في شيء بل برر كل شيء حتى دون أن يقيد بعض الإطلاقات في المفردات التي أصبحت تقليدية وجامدة في هذا الفكر.

وعلى سبيل المثال لا الحصر **فالظواهري** رغم تأكيده على دور الجماهير المسلمة في تغيير الأنظمة الحاكمة ورغم جعل هذه الفكرة هي التبرير السياسي الوحيد لاستهداف إسرائيل وأمريكا إلا أنه مع ذلك ظل مصراً على ترجيح الرأي الذي يبرر قتل المسلمين وغيرهم من الأبرياء في أثناء العمليات المسلحة ما دام هذا القتل جاء عرضاً أو لضرورة العملية الجهادية، وهنا يبرز التناقض الفكري عند الجهاديين عامة إذ كيف تهدف إلى كسب تأييد الجماهير وأنت تقتلهم كل يوم في الشارع؟؟.

وهكذا لا نلاحظ أي إبداع أو تفكير جديد أو تطوير في الفكر الفقهي والسياسي عند **الظواهري** رمز القاعدة ورمز كل الجهاديين في العالم في كتابه الأخير فالكتاب مجرد دفاع عن قلاعهم الفكرية التقليدية.

والجمود ليس هو الحل لا للقاعدة ولا لأي تيار جهادي لأن الأحداث تتسارع ضدهم وتفرض عليهم استحقاقات سياسية وفقهية عديدة تتطلب اجتهاداً وتفاعلاً مرناً كي يتم الوفاء بها.

ومن هذه الاستحقاقات علاقة القاعدة بالجماهير، إذ لم يقدم **الظواهري** أو أي من قادة الجهاديين أية مراجعة أو تقييم لسلوك المنظمات والأفراد التابعين لهَم إزاء الجماهير كما لم يطرحوا حلاً لمشكلة النفور الجماهيري المتزايد تجاه القاعدة في العديد من الأقطار التي كانت معقلاً من معاقلهم.

وفي سياق آخر متصل نلاحظ عدم استجابة **الظواهري** في كتابه لتحدي هام جداً تواجهه القاعدة وهو موقفها المتشدد والمتناقض من الحركات الإسلامية الأخرى، ونلاحظ التشدد في هجومها المستمر على حماس والإخوان المسلمين وكل من يسعى إلى إحداث التغيير الإسلامي عبر الأساليب السلمية رغم أنه لا دليل شرعي ولا تفكير سياسي سليم ينفي الأسلوب السلمي في العمل الإسلامي، أما التناقض فنلاحظه في كتاب التبرئة عندما نلحظ تعاطفه مع كتائب القسام وهجومه على **سيد إمام** بسبب تكفيره لمن يترشحون في الانتخابات أو يدلون بأصواتهم فيها من أبناء الحركات الإسلامية، ويعلق على ذلك بقوله "ويتجاهل نيتهم الحسنة" وهنا يقال **للظواهري** اعمل بما تطالب به **سيد إمام** ولا تتجاهل النية الحسنة

للإخوان وحماس كما لابد له أن يعي إن كان في حرب شرسة حقيقية مع أعداء الإسلام كما يقول أن أي حرب تحتاج الائتلاف لا التفرق والتناجر.

ورغم أن **الظواهري** يفصل كثيراً بشأن مشكلات الأمة الإسلامية إلا إنه عند الحديث عن كيفية التعامل مع هذه المشكلات نجده يتكلم كلاماً مجملاً لا تفصيل فيه، فضلاً عما به من تبسيط وسطحية مثل قوله بأن قتال الأمريكيين واليهود سيؤدي إلى الإطاحة بالأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي.

وفي **كتاب التبرئة** نلاحظ استمرار النغمة السائدة لدى القاعدة وهي التباهي بالانتصارات وعدم الإشارة إلى أي من أخطاء القاعدة أو إخفاقاتها، فضلاً عن أن يقيمها تقييماً سليماً ومتوازناً.

المبحث الخامس

مراجعات الجهاديين . . تعقيب وتعليق

هذه المراجعات ما لها؟؟

لا شك أن هذه المراجعات من قبل قادة الجماعة الإسلامية وبعض قادة الجهاد قد أدت إلى فوائد كثيرة لعل أبرزها أنها سلبت الحكومة الديكتاتورية مبرراتها بشأن قمع المعارضين لها ولظلمها.

كما أنها سلبتها حججها بشأن استمرار حالة الطوارئ المستمرة منذ ٢٨ عاماً وحتى كتابة هذه السطور.

لكن فائدتها الأكبر ترجع إلى كونها أطلقت عنان الجدل الفكري الفقهي والسياسي داخل التيار الجهادي وحوله بشأن ماهية المنطلقات التي يمكن أن تؤسس لحركة إسلامية سياسية ترتكز في منهجها على المرجعية السلفية لدى أهل السنة والجماعة وتنتهج سبل النضال السياسي السلمي بلا مداهنة ولا مهادنة من أجل إصلاح الواقع بكل مراراته، ولعل الكثيرين لم يفطنوا لمثل هذا الجدل بسبب أنه تم إبعاد أضواء الإعلام عنه عمداً بينما استحوذت المشاهد النمطية من المراجعات على واجهة المشهد الإعلامي بامتياز، تلك المشاهد التي تركز على الإقلاع عن العمل المسلح ضد الحكام أو بعض القوى المجتمعية دون أن تقدم بديلاً إيجابياً وفعالاً من أنماط النضال السلمي من أجل الإصلاح، فبدت وكأنها تدعو إلى تأييد ومناصرة الحكام المستبدين مهما كان ظلمهم وإجرامهم في حق شعوبهم أو حتى في حق الله.

لكن من يرد أن يلمح جانباً من ملامح الأطروحات الفكرية الإيجابية التي طرحها المراجعون الجهاديون ذوو الرؤية المختلفة فيمكنه متابعة ما طرحه كل من **طارق الزمر وعبود الزمر** في الصحف وفي كتاب **طارق الزمر "مراجعات لا تراجعات"**.

ولا ينبغي أن نظن أن هذا مقصور على **عبود الزمر وطارق الزمر** فقط بل إنني شاهدت وعايشت الكثيرين من قادة الجهاديين بالسجن وهم يتناقشون في أطروحات فقهية وسياسية من هذا القبيل، وسمعت أفكاراً جيدة جداً في هذا الصدد لا تقل في أهميتها ومستوى نضجها عما طرحه **طارق وعبود الزمر**.

وفي هذا السياق لابد أن نشير أيضاً إلى ما ذكرناه من قبل عن واحد من المبرزين في التيار الجهادي وهو **دكتور أحمد حسين عجيزة** الذي له أطروحات واضحة ومحددة في هذا المجال، وقد سبق وذكرنا في التمهيد أنه مجرد مثال على تيار موجود داخل تنظيم الجهاد.

وبغض النظر عن تفصيل أي من الأطروحات التي تم تداولها فإنه لابد وأن ندرك بشكل لا لبس فيه أن الجانب الأهم في هذا المجال هو إثارة النقاش والجدل حول العمل والجهاد السياسي الإسلامي، فهذا في حد ذاته يمثل خطوة هامة جداً لا يمكن إغفال ما لها من تداعيات مستقبلية.

هذه المراجعات ما عليها؟؟

أما الذي يمكن ملاحظته بسهولة من الانتقادات حول مبادرة الجماعة الإسلامية فهو أنها أسست فكرياً لتأييد حكام العالم الإسلامي المعاصرين وإقرار واقعهم على أنه واقع سالم من الأخطاء اللهم إلا من الهفوات البسيطة، لدرجة أن **ناجح إبراهيم** نص في أحد كتبه الأخيرة على أن حكام العالم الإسلامي المعاصرين أفضل إسلامياً من حكام المماليك ونحوهم، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل ربما حاولوا التأصيل لفكرة منع معارضة هؤلاء الحكام سلمياً بحجة المصلحة والمفسدة وغيرها من الحجج الشرعية التي ربما وضعوها في غير موضعها (من أبرز الأمثلة على ذلك المقال الذي كتبه **ناجح إبراهيم** عن إضراب ٦ أبريل، وقد عرضناه في المبحث الرابع).

ولذلك تعجب من تعجب من انقلاب قادة الجماعة الإسلامية من النقيض إلى النقيض، فمن المعارضة المسلحة للحكومة لدرجة بلغت ما بلغت من تهور وفوضى وعبثية وإقصائية إلى تأييد مطلق لنفس الحكومة التي يجمع كل المنصفين على ظلمها وتخلفها وفسادها، وحق لهؤلاء المتعجبين أن يتساءلوا ألا توجد مرتبة وسط بين التأييد المطلق والمعارضة المسلحة، ولتكن هذه المرتبة الوسط هي المعارضة السلمية القوية الصادقة والفعالة؟؟!

ومما انتقد أيضاً على قادة الجماعة الإسلامية أنهم هم الذين كانوا حضوا أتباعهم على استخدام القوة المسلحة لتحقيق أهدافهم، ثم عندما أعلنوا مبادرة وقف العنف زعموا أنهم لم يأمروا بذلك، وقد فكرت كثيراً في سبب هذا الإنكار ثم كشفت لي الأحداث التالية سبب هذا الإنكار، فقد عزم السادة القادة على الاستمرار في الاستحواذ على صدارة المشهد القيادي للجماعة الإسلامية في ثوبها الجديد.

وهنا آفتان واضحتان، الأولى عدم الصدق، والثانية الحرص على الزعامة مهما كان الثمن.

ومن حرصهم على الزعامة دأبهم على تصدر المشهد السياسي الإسلامي من قبيل توجيه اللوم والنصح إلى جماعة "الإخوان المسلمين" رغم أن الإخوان المسلمين أقدم وأكفأ منهم في الدعوة والحركة والسياسة والتنظيم، وكذلك توجيههم النصح إلى منظمة "قاعدة الجهاد" وهي رغم أخطائها وسلبياتها أرسخ منهم قدماً في العمل المسلح والعلوم الشرعية وعدد الأنصار واتساع النفوذ المعنوي، لكنه الحرص من قادة الجماعة الإسلامية على التصدر بأية طريقة.

وكان الأجدر بهم وقد اعترفوا بخطئهم أن يعتزلوا العمل العام فضلاً عن تولي القيادة، لا أن يصروا على ترسيخ زعامتهم مدى الحياة مهما كان الثمن كما هى حال الديكتاتوريات المستبدة في كل زمان ومكان.

فكيف يقود الزعيم أتباعه من خطأ إلى خطأ ومن فشل إلى فشل ومن نكسة إلى أخرى ومع ذلك يظل جاثما على صدورهم حتى النهاية؟؟!

فهل للزعامة مبرر إلا النجاح؟؟!

أم أن ذلك عند الأمم المتقدمة فقط، أما عندنا فلا يهم النجاح أو الفشل المهم أن ينجح الزعماء في شيء واحد هو الاستمرار في الجثوم على صدور الرعية إما بخداع الرعية أو إرهابها أو الاثنين معاً؟!؟!

ومما يثير الغثيان في مسلكهم هذا أنهم انطلقوا لا يلوون على شيء في سعيهم إلى تصدر المشهد السياسي العام بطرق عجيبة مثل تقديمهم النصح

للإخوان المسلمين ليحذوا حذوهم في نبذ العنف، وكذلك السلفيين رغم أن كلا التيارين كانا في السابق ينصحون قادة الجماعة الإسلامية أنفسهم بعدم سلوك نهج العمل المسلح الذي سلكوه، على النحو الذي فصلناه إلى حد ما في هذا الكتاب.

أما قادة المراجعات من جماعة الجهاد فقد تم انتقادهم في عدة أشياء:

منها أنهم ساروا وفق المعدل الزمني الذي حدده لهم جهاز مباحث أمن الدولة (ونفس الشيء كانت سبقتهم إليه الجماعة الإسلامية) فهم كانوا قد شرعوا في هذه المراجعات بشكل شبه جماعي قبل خمس سنوات من إعلانها على الأقل لكنهم لم يعلنوها استجابة لرغبة مباحث أمن الدولة التي أرادت أن تظل المراجعات سرية حتى تظل وزارة الداخلية ممتلكة لذريعة استمرار حالة الطوارئ وحالة الاعتقال الممتد بلا مدة محددة بالمخالفة للأحكام القضائية النهائية، وتنوعت أسباب انصياع قادة الجهاد لرغبة مباحث أمن الدولة في عدم إعلان المراجعات لمدة تزيد عن خمس سنوات فمن قادة الجهاد من يفتقر إلى الوعي السياسي الذي يمكنه من فهم مرامي جهاز مباحث أمن الدولة من منع إعلان مراجعات الجهاد لا سيما أن جهاز مباحث أمن الدولة لم يكن يصرح بمراميه إنما كان يتذرع لهم بذرائع مختلفة كي يكسب الوقت وتمر السنون وتنظيم الجهاد في السجن ومراجعات الجهاد لا يعلن عنها بل بالعكس تعمد وزير الداخلية أكثر من مرة أن يعلن أن قادة الجهاد رافضون لعمل مراجعات لوقف العنف، ومرة قال إن الجهاد متشددون وإقناعهم بوقف العنف صعب وسيأخذ وقتاً.

ولقد قال هذا الكلام في الوقت الذي كان الجهاديون قد أتموا مراجعاتهم منذ سنوات.

كما سرب جهاز الأمن عبر صحافيين أخباراً كثيرة عن تعثر مراجعات الجهاد وكلها كانت أخباراً كاذبة.

وهناك قسم ثان من قادة الجهاد كانوا مؤمنين بحتمية إعلان المراجعات لإحراج الحكومة وسلبها ذرائع استمرار الطوارئ واستمرار الاعتقال لكنهم لم يملكوا وسائل تمكنهم من النشر في وسائل الإعلام.

أما القسم الأخير من قادة الجهاد فقد كان يطيع مباحث أمن الدولة طاعة عمياء ومقتنع بهذا الموقف تماماً.

ومما يؤخذ على قادة الجهاد أيضاً افتقادهم للعمل الجماعي إزاء المراجعات، فعندما جرت المناقشات بين قادة الجهاد فشلوا في الاتفاق على أية صيغة جماعية لبناء موقف إزاء المراجعات، ولم يقتصر الأمر على انقسامهم إلى أجنحة ومجموعات متناحرة بل وصل الأمر لدى قليل منهم إلى التلاسن والتشاتم بل والاشتباك بالأيدي، وإطلاق الشائعات الكاذبة بعضهم على البعض والاتهامات الكاذبة بالعمالة أو التفريط في الدين.

صحيح أن أغلب الأجنحة والمجموعات لم تتورط في هذه السقطات الأخلاقية لكن مجموعات وأجنحة الجهاد كلها فشلت في الوصول إلى أية صيغة تكفل بناء أي موقف جماعي يتضمن الحد الأدنى المتفق عليه.

كما افتقد قادة الجهاد لأي تواصل مع قادتهم وزملائهم في الخارج في مجال المراجعات والمفاوضات بشأنها بعكس الحالة التي كانت عليها الجماعة الإسلامية صحيح أن طبيعة الموقف السياسي لتنظيم الجهاد المختلف نسبياً عن الجماعة الإسلامية، وكذلك الطبيعة الأمنية لتنظيم الجهاد كلها عوامل دفعت إلى هذه الحالة من عدم وجود اتصال لكنها لا تبرر هذا الانقطاع عن التواصل في مثل هذه المسألة الحيوية والتي لها تأثيرها الهام على الأصعدة كافة.

كما لاحظ المراقبون زيادة مساحة التلاسن بين قادة الجهاد المؤيدين للمراجعات والرافضين لها في وسائل الإعلام بأكثر وأقبح مما فعل قادة الجماعة الإسلامية عندما اختلفوا لفترة قصيرة نسبياً حول مبادرة وقف العنف.

ويمكن عند تأمل مواقف أغلب قادة وأعضاء الجهاد إزاء المراجعات سواء من وافق عليها أو من رفضها ملاحظة أنهم وقعوا في شرك عدم وجود

أفق سياسي مستقبلي لمواقفهم، فالذين وافقوا على المراجعات أغلبهم وافقوا على مبدأ إنهاء العمل المسلح ولكنهم لم يطرحوا مشروعاً بديلاً من العمل السياسي غير المسلح، وكذلك أغلب الذين رفضوا المراجعات لم يطرحوا تصوراً بديلاً لتصور الجهاد السابق الذي جر الفشل والهزيمة على تنظيم الجهاد، ومن هنا يمكن القول إن أغلبية الفريقين ليس لديهم مشروعاً مستقبلياً واضحاً.

كما أصدر فريق من قادة مراجعات الجهاد بيانات صحافية طلبتها منهم مباحث أمن الدولة على غرار ما فعله قادة الجماعة الإسلامية باستمرار، ومن أمثلة ذلك بيانان صدرا بمناسبة تفجيرات الأزهر وميدان عبد المنعم رياض بالقاهرة عام ٢٠٠٥م، وقد أدت هذه البيانات الصحافية إلى اهتزاز ثقة كل أعضاء وقادة الجهاد في هؤلاء الذين وقعوا على هذه البيانات، الأمر الذي عرقل اتساع رقعة الموافقين على المراجعات، وأساء سياسياً وإعلامياً لعملية المراجعات وصورها كأنها مجرد أداة من أدوات مباحث أمن الدولة.

ومن السلبيات البارزة التي لاحظتها على كثير من قادة مراجعات الجهاد ضعف أكثرهم في مجال التفاوض والمساومة مع مباحث أمن الدولة حول مصالحهم سواء ما يتعلق بنمط معاملتهم في السجن أو ما يتعلق بمشكلة استمرار اعتقالهم بلا نهاية بالمخالفة لكل القوانين بما فيها قانون الطوارئ نفسه، وكذلك في مجال قبول أو رفض ما تم عرضه عليهم من عروض أمنية مختلفة.

كما كان من عوامل الضعف البارزة لدى تنظيم الجهاد عامة بما فيهم قادة مراجعات الجهاد افتقادهم للتواصل مع أجهزة الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان والقوى السياسية الأخرى كالإخوان المسلمين وبعض تيارات اليسار وبعض الليبرالين علماً بأن هذا التواصل لو كان قد تم من فترة مناسبة لمثل لهم مساندة هامة في مطالبتهم بحقوقهم المشروعة.

أما موقف الرافضين للمراجعات فما له و ما عليه؟؟

إن أبرز سلبيات الرافضين لمراجعات الجهاد هي الجمود الفقهي والفكري ورفض أكثرهم لمبدأ مجرد المحادثة ليس فقط مع ضباط مباحث أمن الدولة ولكن أيضاً مع الموافقين على مراجعات الجهاد من زملائهم الجهاديين، ولقد استمر جمودهم على آرائهم بشكل عجيب دون أي تفكير في اجتهادات جديدة تتناسب مع المتغيرات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي خلقت واقعاً سياسياً واستراتيجياً جديداً سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، ولم ينحصر جمود الرافضين للمراجعات على الجمود في مجالات الاستراتيجية والفقه السياسي بل امتد جمودهم إلى مجال الأساليب والوسائل العملية.

وظل هؤلاء الجهاديون فيما يشبه الغيبوبة إزاء إدراك حجم ودرجة ونوع الخسائر والهزائم والفشل الذي أحاط بهم في الداخل والخارج، فلم يحاولوا القيام بمراجعة حقيقية لما حدث ويحدث مع تنظيمهم أو من قبل تنظيمهم.

كما وصل جمود بعضهم إلى مجالات كان من المستبعد أن يغمرها الجمود مثل فهمهم لحقائق الواقع، مثل هل تنظيم الجهاد في مصر انهزم أم لا؟؟ وهل الجماعة الإسلامية انهزمت أم لا؟؟

ولقد دارت مناقشة بيني وبين أحد قادة الجماعة الإسلامية في أواخر عام ١٩٩٣م في سجن العقرب وفي أثناء النقاش وردت في كلامي إشارة إِلى أن التيار الجهادي (الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد) في مصر قد هُزِمَ فاعترض بشدة وظل يجادلني ويقول نحن منتصرون.

فقلت له: هل رأيت من قبل منتصر يتم سجنه بينما المنهزم يجلس على كرسي الحكم، وتركته ومشيت ولم أرد أن أكمل الكلام معه.

والغريب أن نفس الموقف تكرر مع أحد قادة الجهاد لكن قبيل خروجي من السجن بعدة أسابيع أي في صيف ٢٠٠٧م، إذ كنت طرحت النقاش حول أهمية أن يطور الجهاديون أنفسهم ويطرحوا اجتهادات جديدة للخروج من حالة الهزيمة التي يعيشونها ففوجئت أن هذا القيادي الجهادي يجادلني بشأن ما إذا كان الجهاديون في حالة هزيمة أم لا، ووجدته يخلط في

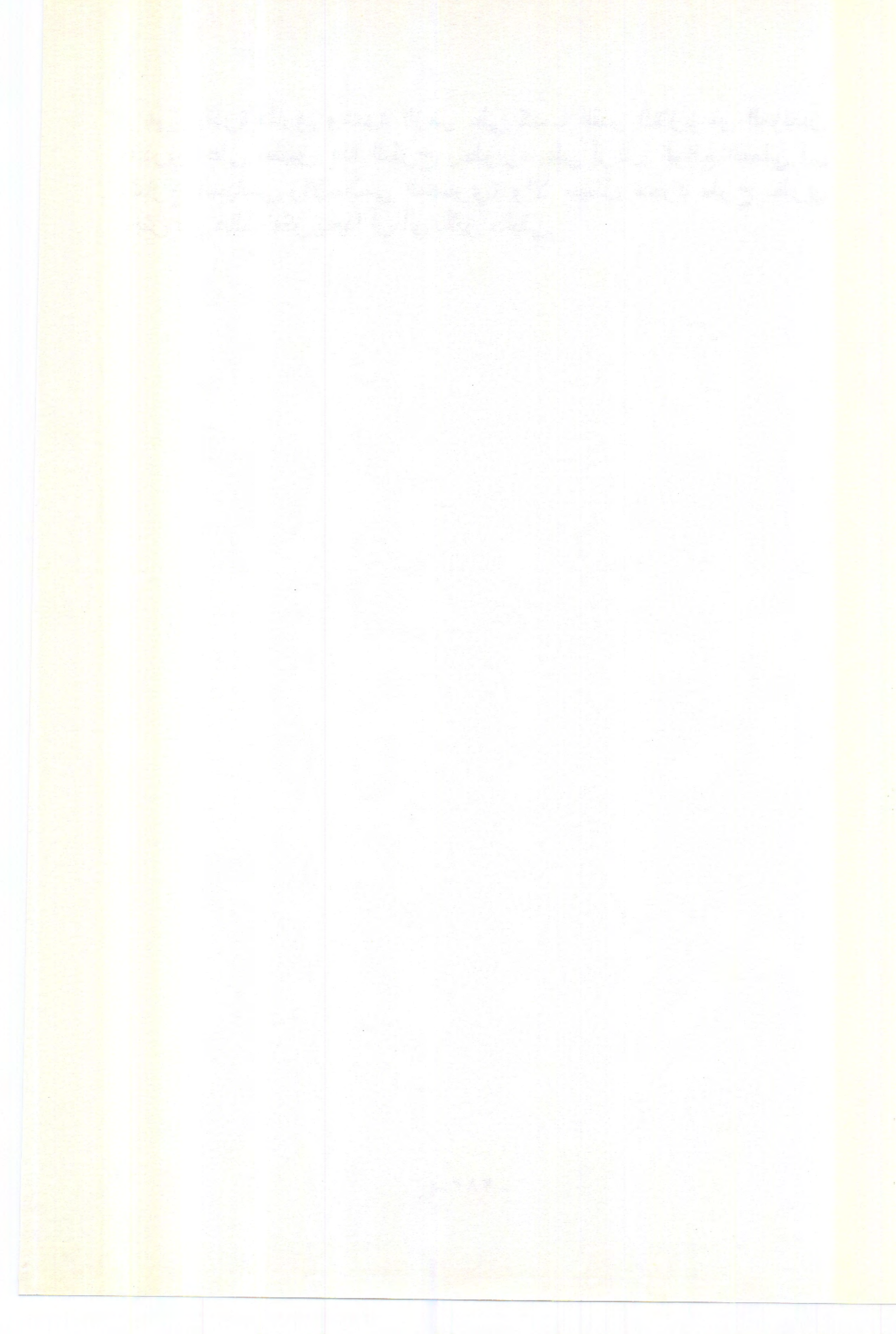
حججه بين الهزيمة والباطل من جهة و أيضاً بين النصر والحق من جهة أخرى، فأشرت إليه أنه لا تنافي بأن يكون فريق من الناس على الحق لكنهم ينهزمون لمخالفتهم لتفصيلات فقهية أو لسنن التاريخ التي قدرها الله تعالى في خلقه، بينما يكون أهل الباطل منتصرين لالتزامهم بهذه السنن أو لأية أسباب أخرى، لكنه ظل يخلط بين مفهومى الباطل والهزيمة كأنهما متطابقان، وبين مفهومي الحق والانتصار كأنهما متطابقان أيضاً فتركته ومشيت لأنني كنت لا أطيق ضيق الأفق إذا كان الأمر يتعلق بمسائل هامة وجوهرية.

لكن لا ينبغي أن نغفل أن هناك فائدة هامة عادت على التيار الجهادي بصفة عامة وعلى تنظيم الجهاد بصفة خاصة من وجود الرافضين لمراجعات تنظيم الجهاد وصلابة موقف هؤلاء الرافضين وهذه الفائدة تتلخص في أن هذا الموقف الرافض دعم موقف المؤيدين للمراجعات في تحديد حدود هذه المراجعات في خطوط معينة لا تتعداها بأية حال مهما ألحت أجهزة الأمن بهدف الذهاب بالمراجعات إلى مدى أبعد.

كما أننا نتوقع أن يكون لمراجعات الجهاد آثار ذات طبيعة مستقبلية على التيار الجهادي في مجمله خاصة ما كان من تنظيمات هذا التيار مهتماً بالعمل في الساحة المصرية، ونقصد بذلك استخدام أساليب سلمية في معارضة النظام السياسي، صحيح أن هذا لم يتبلور بعد في شكل استراتيجية جهادية متكاملة للقيام بمعارضة سلمية للنظام الحاكم في مصر لكن لوحظ في بيانات **دكتور أيمن الظواهري** في الفترة الأخيرة وفي بعض تحركات القاعدة الإعلامية اهتمام واضح وكبير بالتحركات المعارضة عبر الأساليب السلمية كالمظاهرات والإضرابات ونحو ذلك وهو أمر غير معتاد لدى هذا التيار وقد تابعنا ودرسنا هذه التطورات في العديد من كتابتنا في عدة مناسبات.

وبعد إعداد هذا الكتاب للنشر نشر كل من **عبود وطارق الزمر** في جريدة الشروق اليومية المصرية برنامجاً سياسياً سمياه "**الطريق الثالث بين الاستبداد والاستسلام**"، ورغم كل ما وجه إلى هذا الطرح من انتقادات فهو يمثل نواة لعمل سياسي إسلامي يستوعب الجهاديين السابقين في عمل سياسي إسلامي معارض يسلك الوسائل السلمية في معارضته لكن نجاحه

مرهون بقدرة **طارق وعبود الزمر** على كسب القدر اللازم من المؤيدين القادرين على تطبيق هذا الطرح وتطويره على أرض الواقع العملي في الشارع السياسي والإسلامي المصري، وإلا سيظل مجرد طرح نظري يعيش في عالم الفكر بعيداً أن أي تأثير حقيقي.



الخاتمة

المراجعات... جدل المستقبل

هل تنهي مراجعات الجهاد والجماعة الإسلامية العمليات المسلحة وفكر استخدام القوة والسلاح على النحو الذي كانت تقوم به هاتان الجماعتان؟؟

سؤال طرحه الكثيرون وتجادل بشأنه الكثيرون، ولكننا ليس لدينا أي شك في أن هذا الجدل لا يوجد له ما يبرره، لأن الإخوان المسلمين تراجعوا من قبل عن استخدام القوة ونصحوا الشباب الصاعد مثل **كرم زهدي** وزملائه من قادة الجماعة الإسلامية لكنهم لم يسمعوا لنصيحة الإخوان وأصروا على مسلكهم العنيف، فما الذي سيدعو الشباب الجدد للاستماع لقادة مراجعات الجهاد أو مبادرة وقف العنف للجماعة الإسلامية؟!؟!

صحيح أننا لا نتمنى نشوء هذه المنظمات المسلحة، لإيماننا بأن عملها يعوق العمل الإسلامي الصحيح ويعوق تحقيق أهدافه، ولكن أحداث التاريخ لا تسير وفق أمانينا بل تسير وفق سنن سياسية واجتماعية واقتصادية ثابتة، ولقد نشأ التيار الإسلامي الجهادي أو الثوري (إن جاز التعبير) لأسباب موضوعية اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية وثقافية، طالما ظلت هذه الأسباب قائمة فإنها ستستنسخ العديد من هذه الجماعات من حين إلى آخر.

لكن هذا لا ينفي أن هذه المراجعات قد آذنت بميلاد تيارات إسلامية سلمية المسلك جديدة لها مشروعها السياسي، قد يكون أحد هذه التيارت معارضاً للحاكم بدرجة أو بأخرى، كما أن أحدها قد يكون مؤيداً للحاكم بدرجة أو بأخرى.

لكنها على كل حال تيارات سياسية سلمية جديدة، من المنتظر أن تثري العمل والنضال السياسي في مصر المعاصرة، لا سيما في ظل أزمة المعارضة السياسية في مصر هذه الأيام حيث فشلت التيارات اليسارية والقومية في القيام بدور رئيسي في المعارضة السياسية وتراجعت قوة التيار الليبرالي وسقط الفكر العلماني جماهيرياً، ونجح النظام الحاكم في احتواء الأحزاب التي كانت معارضة ووضعها تحت السيطرة الحكومية والأمنية والأحزاب التي استعصت على ذلك قام النظام بتفكيكها عبر أزمات افتعلها عملاء الحزب الحاكم من داخلها.

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث	
الجدل العام حول المراجعات	٨١
المبحث الرابع	
أهم أدبيات المراجعات	١٠١
المبحث الخامس	
مراجعات الجهاديين .. تعقيب وتعليق	٢٧٣
الخاتمة	
المراجعات .... جدل المستقبل	٢٨٥

مراجعات الجهاديين

أثارت «مبادرة وقف العنف» التي أطلقتها الجماعة الإسلامية الكثير من الجدل و النقاش منذ اطلاقها عام ١٩٩٧م، و لم يكد يهدأ الجدل حولها حتى اندلع مرة أخرى لكن هذه المرة كان الجدل منصبا على «مراجعات تنظيم الجهاد المصري» التي أطلقها د. سيد إمام الشريف في صيف عام ٢٠٠٧م. ورغم كثرة الجدل و اتساع مساحته إلا أنه كله دار في اطار قد تم رسمه بعناية فائقة، و قد عاين المؤلف ذلك كله عن قرب عندما كان معتقلا قريبا من أصحاب المبادرة و أصحاب المراجعات، و مكنه ذلك من تكوين صورة دقيقة لما جرى و يجري طوال فترة اعتقاله في الفترة الممتدة من فبراير ١٩٩٣م و حتى أغسطس ٢٠٠٧م و استمرت متابعته حتى الآن فكانت هذه الدراسة.

الناشـــر

تصميم الغلاف: عاليا عبد الرؤوف

مكتبة مدبولى

MADBOULY BOOKSHOP

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت : ٢٥٧٥٦٤٢١

6 Talat Harb SQ. Tel.: 25756421

www.madboulybooks.com - info@madboulybooks.com